من جحيم التنمية

إلى نعيم التربية

الدكتور

مصطفى رجب

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دار الجديد للنشر والتوزيع

مصطفى رجب.

من جحيم التمية إلى نعيم التربية / مصطفى رجب .- ط1.- دسوق:
دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع .

444 ص ؛ 17.5 × 24.5سم .

تدمك 978 – 977 – 308 –635 - 0 :

1. تربية .

أ - العنوان .

136.7

رقم الإيداع : 28090

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

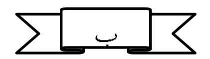
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

elelm_aleman@yahoo.com &
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com

الناشر : دار الجديد للنشر والتوزيع

تجزءة عزوز عبد الله رقم 71 زرالدة الجزائر

E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com



الفهرس

الفصل الأول

التنمية مفهومها ومتطلباتها ومجالاتها

التنمية، متطلباتها ومعوقاتها:

توجد تعريفات كثيرة لمفهوم التنمية لكنها تتفق جميعها في أن التنمية تتمثل في مجموعة الجهود التي يبذلها أفراد المجتمع بغرض تحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية لتطوير مجتمعهم ومواكبته للتطور العالمي(1).

وهي عبارة عن منهج ديناميكي وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير ، والتخطيط وتنفيذ أسلوب معين في الحياة ثم التفاعل التعاوني، ولا يتأتى كل هذا إلا عن طريق التربية التي تهدف إلى تزويد الأفراد بمسئولياتهم تجاه المشاكل العامة والمشتركة التي تواجه الفرد والمجتمع في آن واحد (2).

ويقصد بها "العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة معينة لأحداث تطور موجب وتقدم اجتماعي واقتصادي وثقافي وسياسي للناس وبيئاتهم، وذلك بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة"(3).

(1) صبحي حمدان أبو جلالة، محمد حميدان العبادي، أصول التربية بين الأصالة والمعاصرة، (بغداد، مكتبة الفلاح، ب.ت)، ص 335.

(2) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع التطبيقي، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 172.

(3) عبد الهادى الجوهري وآخران، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 10.

ولم تعد التنمية بوجه عام موضوع علم واحد، بل لابد من تعاون العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة فالمهتمون بالتربية كانوا يرون أن الجهل هو العامل الرئيسي في التخلف وأن الكثير من أسباب أمراض المجتمع وتخلفه مرجعه إلى الجهل. واعتبر المهتمون بالصحة برامج الصحة العامة أول منطلق نحو التنمية. في حين أرجع كثير من الديموجرافيين صعوبات المجتمع وما يواجهه من تحديات إلى عدم التناسب بين الزيادة السكانية والزيادة في الموارد.

ومنذ عام 1990 اتجهت الأ مم المتحدة إلى تغيير اسم تقريرها السنوي من عنوانه التقرير التنموي السنوي إلى اسم جديد هو تقرير التنمية البشرية، وعلى هذا لم يعد المؤشر الاقتصادي وحده هو المحدد لمفهوم وطبيعة وأداء التنمية، وإنما أصبحت المؤشرات الصحية والتعليمية والاجتماعية لها وزنها الثابت في عملية التنمية والنمو المتقدم، وذلك في ضوء التحقيق المتوازن لجوانب التكنولوجيا المتقدمة، وكفاءة العنصر البشرى والحفاظ على البيئة(4).

ويعد مفهوم التنمية البشرية مرادفاً لمفهوم الموارد البشرية(5)، وإن كان يفضل البعض استخدام مفهوم التنمية البشرية وذلك لما يحمله هذا المفهوم من مضمون أعمق وأشمل مما يتضمنه عادة الاستخدام الشائع للموارد البشرية، وما يترتب عليه من مدركات وسياسات في تخطيط عمليات التنمية وتنفيذها وتقييمها، ومع ذلك فلابد من الاعتراف بأن مفهوم الموارد البشرية ذاته ومرادفاته كالثروة البشرية أو رأس ا لمال البشرى جاء أداة تحليلية متقدمة بالنسبة لمكونات النظرية الاقتصادية التي أخذت عنصر العمل في عملية الإنتاج كما لو كان عاملاً عاماً ومتاحاً بالكم والنوعية المطلوبة.

---

(4) محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص209.

(5) هناء حافظ بدوى، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص 199.

فمفهوم التنمية البشرية يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية، فكما أن رأس المال يزداد عن طريق الاستثمار، فإن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الإنساني، من خلال التعليم والتغذية والصحة، إلا أن المردود الفعلي الناتج عنه يكون أبطأ من المردود الذي يتم الحصول عليه من استثمار مشابه في عوامل إنتاج أخرى، ومن هذا المنطلق نجد أن البلدان النامية تعطى أقل جهد لمثل هذا النوع من الاستثمار، ومن ثم تهميش قيمة الفرد وذاتيته ومتطلباته، بينما على النقيض من ذلك في المجتمعات المتقدمة التي لم تدخر جهداً لإعطاء أكبر قدر من الاستثمار في الفئات الاجتماعية الهامشية كالمعوقين والمسنين وما إلى ذلك. وفي مصر نجد أن برامج الصحة والتعليم وغير ذلك من برامج تنمية الموارد البشرية هي أول العناصر المتضررة في عملية تخصيص النفقات في إطار سياسات التعديل والخصخصة التي توصى بها منظمات دولية كصندوق النقد الدولي.

كذلك فإن مفهوم الموارد البشرية يضع الإنسان مورداً على نفس مستوى الموارد المجتمعية الأخرى كالأرض ورأس المال والموارد المعدنية والمائية، وإذا كان التشابه صحيحاً في بعض جوانبه التي تسعى إلى تحويل المورد إلى طاقة منتجة ونافعة إلا أن المورد الإنساني في نهاية الأمر هو الغاية والهدف الذي من أجله تستثمر وتشغل طاقات مختلف الموارد الأخرى(6) .

---

(6) هناء حافظ بدوى،التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية،مرجع سابق،ص 199.

لذا اتفق الباحثون على أن أي مجتمع يسعى إلى تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يجب أن تحظى تنمية الموارد البشرية فيه بالاهتمام المتزايد والمستمر بهدف تحقيق الإشباع الملائم للاحتياجات الإنسانية المتغيرة، باعتبار أن الإنسان هو منطلق التنمية وهدفها.ويعنى بذلك التركيز على الفرد في المجتمع وعلى المؤسسات التي تزوده بالمهارات والاحتياجات الأساسية الضرورية لتحقيق حياة كريمة، ولعل الأسرة هي من أهم المؤسسات التي يمكن تحديدها في هذا الصدد، حيث أنها تضطلع بالمسئولية الأولى في تربية الطفل وتنشئته وتهيئته للحياة الاجتماعية، ثم المدرسة التي تضطلع فيما بعد بدور تربوي رئيسي مكمل، ثم البيئة التي يعيش فيها الأفراد بكافة أفرادها وخدماتها المتنوعة.

وتنحصر مقومات التنمية الحديثة في التعليم والرعاية الصحية والنمو السكاني المتوازن والاهتمام بوضع المرأة للقضاء على الفقر وحماية البيئة(7)، ذلك إلى جانب الرعاية الاجتماعية بكل أبعادها ورعاية الأسرة والأمومة والطفولة وتنشيط دور المشاركة الشعبية في مشروعات تنمية المجتمع والبيئة. ويعد التعليم والبحث العلمي هو أساس الوصول لكل ذلك، فالتعليم السليم هو الذي يضمن أ دواراً متعاظمة للقوى العاملة للنهوض بتنمية المجتمع، حيث أصبحت القدرة العلمية والتكنولوجية للمجتمع هي القدرة الحقيقية التي لا تدانيها موارد طبيعية مهما عظمت، أو موارد بشرية مهما بلغ عددها (8).

(7) نفيس صادق، الفقر والسكان والتلوث، القاهرة، رسالة اليونسكو، عدد يناير 1992، ص ص 14-15.

(8) ج.م.ع، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2000/99-العام الثالث للخطة الخمسية الرابعة (1998/97-2001-2002)، المجلد الأول، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية، مايو 1999، ص 640.

ولنا في المعجزة الألمانية مثل ودليل، حيث حققت بمواردها الشحيحة ما لم يخطر على بال، بفضل الثورة التكنولوجية ، ولعل أخطر نتائجها أنها أثبتت أن الموارد الطبيعية لم تعد هي كل شيء في التنمية الاقتصادية، والمادية والعلم والتكنولوجيا هي اليوم المورد الأساسي والأخطر في عملية التقدم والحضارة (9).

أبعاد التنمية :

هناك ستة أبعاد للتنمية تتجلى فيما يلي:

البعد الاقتصادي:

ويقصد به تغيرات في الهيكل الاقتصادي لتحسين وزيادة الإنتاج والإنتاجية وأحداث التحسينات والتغيرات في مختلف المؤشرات الاقتصادية نحو الأفضل بهدف تحسين مستوى المعيشة الفرد وزيادة مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

وأهم هذه المؤشرات التي من خلالها يمكن الحكم على عملية التنمية هي مستوى الدخل الفردي الحقيقي، مستوى المديونية، الميزان التجاري، مستوى الإنتاجية، ميزان المدفوعات، وتوزيع الإنتاج ومستوى التوظيف.

ويمكن إجمال أهداف البعد الاقتصادي بما يلي:

رفع مستوى الإنتاج القومي وحجمه.

---

(9) جمال حمدان، نحن والدولة العصرية، مجلة الفكر المعاصر، يوليو 1968، ص 24.

تحسين العلاقات الإنتاجية والقضاء على الاستغلال والتبعية.

بناء قاعدة اقتصادية وطنية من خلال صناعة قوية وحديثة.

زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة.

زيادة مستوى التوظيف العام وتقليل نسبة البطالة.

ويحظى البعد الاقتصادي بالاهتمام الأكبر لدى الدول والأفراد باعتباره المدخل لرئيسي لميادين التنمية الأخرى.

فالاستثمار في الجوانب الاجتماعية متمثلا في رأس المال لا بد أن يلتحم بالاستثمار في الجوانب الاقتصادية متمثلا في محو الأمية وفرص التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية...الخ، وان التخطيط للتصنيع وتطوير الزراعة مستلزم أيضاً لمواجهة الضغوط على الأسرة ومقابلة التغييرات الاجتماعية التي تصاحب النمو الحضري في وهجرة الشباب من الريف إلى المناطق الحضرية(10)

البعد الاجتماعي:

يهتم هذا البعد بإحداث تغيرات مرغوبة في عادات وأنماط السلوك الاجتماعي ومستوى معيشتهم وتحسين الوضع الصحي والتعليمي لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية، ويكون ذلك عن طريق تحسين أداء المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسات التربوية والصحية.

---

(10) الطيطي صالح: إستراتيجية التنميـة العربية والتطلعات المستقبلية دائرة المكتبـات عمان 1990 ص 114.

ويتصل هذا البعد أيضا بخدمات البنية المادية وغير المادية منها كالطرق والجسور وشبكات الاتصال والمواصلات، وغير المادية كالبناء الفكري الأساسي والضروري المتعلق بغرس القيم الإيجابية و الاتجاهات المرغوبة لخدمة المجتمع والمشاركة ببنائه.

البعد الثقافي:

تسعى التنمية في هذا الميدان لإحداث تغيرات تستهدف ثقافة المجتمع، والثقافة كما يعرفها اليوم علم الأنثروبولوجيا الثقافية وتتفق معه العلوم الاجتماعية المعاصرة هي: "البيئة الثانوية التي من صنع الإنسان أي كل ما صنعه الإنسان للتعامل مع البيئة الطبيعية التي تعد البيئة الأولية من عناصر مادية أو روحية على السواء".(11)

وبمعنى آخر هي المعرفة الشاملة الواسعة التي تنعكس على سلوك الأفراد الاجتماعي فتكسبهم عادات وأنماط سلوك اجتماعية خاصة بهم.

(11) الجوهري، محمد: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار العرفة الجامعية، الإسكندرية 1990، ص 95.

فالاهتمام بالبعد الثقافي يحافظ على أصالة المجتمع ويحفظ هويته.

والتنمية الثقافية تهدف إلى تطوير كافة الجوانب المختلفة اجتماعيا واقتصاديا للارتفاع بمستوى الحياة حيث تهتم بتطوير الإنسان جسميا وفكريا وخلقيا وروحيا وتأكيدا لمبدأ المساواة في الحقوق والواجبات(12).

ولابد للمجتمع العربي من توجيه المؤسسات الثقافية المتعددة لبناء ثقافة وطنية تجعل الفرد أكثر انتماء لوطنه وتحفزه للمساهمة الإيجابية في التنمية، وذلك عن طريق تطوير هذه المؤسسات المختلفة وتفعليها من خلال إصلاحها إداريا وتنظيما ودعمها مالياً بما تحتاج إليه وبنائها على أسس ديمقراطية تعتمد المشاركة الشعبية الواسعة.

ولا بد من الاستناد إلى تراثنا الثقافي الضخم في رفد ثقافتنا الحاضرة التي تسعى إلى إطلاق الطاقات الإبداعية عند الأفراد.

---

(12) الطيطي، صالح: إستراتيجية التنمية العربية دائرة المكتبات، عمان 1190 ص 114.

البعد العلمي والتكنولوجي:

والمقصود بالعلم تلك المعرفة العلمية التي اكتسبها الإنسان من خلال محاولاته الدائمة للسيطرة على الطبيعة وإخضاعها لإرادته عن طريق عمله الجماعي والتي مكنته من التنبؤ بالظواهر المختلفة والتحكم بها، والمعرفة العلمية تصور الواقع موضوعيا وتمكننا من التعامل مع هذا الواقع بكفاءة من خلال استخدام المنهج العلي في البحث(13).

أما التكنولوجيا فتعنى بتصنيع العلوم وتحويل المعارف العلمية والخبرات إلى أجهزة ووسائل تستخدم في حياة الإنسان.

فالتكنولوجيا إذن هي القدرة الذهنية واليدوية والإدارية على جعل الإنتاج حقيقة مادية قائمة، لذا وعلى مدى التاريخ كانت هناك مقدرات يدوية للإنسان وذهنية وإدارية على تحويل أفكار المجتمع أو الفرد وتصوراته إلى مواد منتجة تشكل في مجملها ما يعرف بمجمل نشاطه الاقتصادي(14).

---

(13) احمد، سمير: النظرية في علم الاجتماع، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القـــاهرة 1985 ص17.

(14) الطيطي، صالح : إستراتيجية التنمية العربية، دائرة المعارف عمان 1990 ص114.

ونحن بحاجة إلى ثورة تكنولوجية شاملة تتضمن تغيرات جذرية في النظرة إلى التكنولوجيا وفي تخصيص الموارد اللازمة لتطوير التكنولوجيا وفهمها واستيعابها وهذا يحتاج إلى:تشجيع الحكومات حيث لا بد من قرار سياسي واضح يجعل امتلاك التكنولوجيا وتطويرها هدفا.التنسيق والترابط بين المؤسسات المعنية بهذا النشاط.

توفير الإمكانات المالية والبشرية اللازمة.

خطة واضحة وتفصيلية تشمل طرق التحويل ومراحل العمل(15).

إن لمساهمة العلم في التنمية أشكالا عدة، تطرق إليها تقرير" اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة في العلم والتكنولوجيا من اجل التنمية"، فقد أورد التقرير عدة أشكال يمكن للعلم أن يساهم بها في التنمية عن طريق المساعدة في فهم المشاكل المركبة والمعقدة من خلال:

التعليم والتدريج.

نشاطات البحث العلمي.

إنشاء وتحسين وصيانة ودعم التكنولوجيا.

الروسان ممدوح: التنمية في الوطن العربي [illegible] ص[illegible].([illegible])

إشراك الجامعات العلمية والتكنولوجية في عملية التنمية.

مساهمة العلم في تنمية الثقافة لتصبح أكثر شمولا وأعمق مردود.

ومما يجدر ذكره هنا أن العلم يطلق بمفهومه العام ليشمل جميع العلوم الإنسانية والاجتماعية والهندسية لان لكل نوع من هذه الأنواع دوره الهام في تنمية الأمم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً كما افرد تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المشار إليه فضلا كاملاً لدور التكنولوجيا في التنمية، حيث يشير التقرير المذكور إلى عدة ملاحظات من أهمها:

التكنولوجيا هي كمية المعلومات الجاهزة الواضحة اللازمة للقيام بعملية الإنتاج.

ويصبح من أهم مهمات الأمم النامية والعمل على شحذ قدراتها التكنولوجية، بحيث تكون قادرة على اختيار والنقل والتبني والتطوير والتطبيق للتكنولوجيا العلمية وان هذه القدرات التكنولوجية يمكن تنميتها بالتعليم والتدريب والأبحاث في ضوء المساعدات الدولية والظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة.

على الدول النامية مراجعة خططها لاختيار التكنولوجيا في ضوء الطاقة البشرية المطلوبة ومصادر الطاقة المتوفرة وعوامل بيئية محيطة وأي ضوابط أخرى مفروضة على هذا الاختيار.

إن موضوع تقل التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية يحتاج إلى حل جذري من قبل المؤسسات الدولية لأنه إذا بقى الحال على ما هو عليه فليس أمام الشعوب السائرة في طريق النمو غير الصبر على عمليات استنباط التكنولوجيا في بلادها(16).

البعد الإداري:

إن الإدارة علم وفن ينبغي على من يمارسها أن يكون ملماً بالقوانين والمبادئ التي تحكم إدارة الأفراد والمؤسسات كما ينبغي أن يمتلك الصفات القيادية التي تنعكس على فاعليته في العمل، لذا فالتنمية الإدارية ليست بعملية إدارية فنية بحتة تقتصر على النظم والأساليب الهيكلية والإجرائية. إن التنمية الإدارية عملية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإدارية، والإدارة تعد كائناً حياً يتأثر ويؤثر في البيئة المحيطة.

لذا فالبعد الإداري في التنمية ينبغي أن يعنى ببناء وتحديث الهياكل الإدارية وتطوير النظم الإجراءات وقدرات ومهارات القائمين على إدارة التنمية وعناصرها البشرية في مختلف مواقع العمل.

---

(16) بني هاني حسين: التنمية في الوطن العربي (الواقع والتطلعات)، دار الكندي عمان 1990 ص 123.

وذلك من خلال توظيف مجموعة من الدعائم الإدارية كتوظيف المعلومات وتحديد الأهداف واستخدام الأساليب والوسائل المعاصرة لتحصيل العمل واستخدام المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية الصائبة وتحديث السلوك الإنساني والقدرة على مواجهة التغير والاستعداد له.

ولذا ينبغي تطوير النظم السياسية لكي ينمو دور المشاركة الشعبية بصفة عامة والمؤسسات بصفة خاصة في إقرار وتنفيذ السياسة العامة في جميع بلدان الوطن العربي.

وضرورة اهتمام مؤسسات وأجهزة التنمية في الوطن العربي بأهداف المجتمع بصفة عامة والاهتمام بنشر مفهوم الخدمة العامة بين القيادات وكوادر الجهاز الإداري وتبني أسلوب وضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج طويلة المدى.

وأخيراً ضرورة اختيار القيادات والكوادر الإدارية على أساس الكفاءة وترقيتهم على أساس الفاعلية في تحقيق الأهداف.

البعد الإعلامي(17):

لقد تعددت تسميات الإعلام التنموي فتارة يسمى (الصحافة المتخصصة في مواضيع التنمية) وتارة (الإعلام للتنمية) وتارة أخرى الإعلام المساندة للتنمية وكلها تحمل معنى واحدا تحدده نورا كوبرال (Nora Khberal) بقولها انه: "فن وعلم الاتصال الإنساني الذي يستهدف الإسراع في تحويل بلد من الفقر إلى حالة ديناميكية من النمو الاقتصادي والذي يوفر إمكانية أعظم للمساواة الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز أعظم للإمكانات البشرية"(18).

من خلال التعريف يمكن الاستنتاج أن الإعلام التنموي يتضمن كل إعلام يستهدف تحقيق أهداف الخطة التنموية ويعمل على تيسيرها.

وقد لاحظ بلتران (Bultran, 1947) عدة أوجه حيوية للإعلام، لم تقدم البلدان النامية إلا خدمة سيئة على حد تعبيره وتتمثل الأوجه بالآتية:

انتشار وسائل الإعلام: إن قطاعات كبيرة من سكان الريف لا تزال بعيدة عن متناول وسائل الإعلام.

محتوى وسائل الأعلام: الفلاحون ليسو سوقا رائحة لوسائل الإعلام التي تعتمد اعتمادا كبيراً على الإعلانات التجارية لذا فان وسائل الإعلام موجهة نحو جمهور المدينة الذي يكون سوقا رائجة لها.

[17] الرفوع عاطف: الإعلام والتنمية الوطنية في الأردن دار مجدلاوي، عمان، 2000.

[18] *Nora Kheberal, What do we mean of by development communication, Development Review, Feb, 1973.*

انظر آراء نورا كوبرال لدى صـــالح أبو إصـــبع. "دور الإعلام في التنمية في الإمارات العربية المتحدة" في كتاب دراســـات في الإعلام والتنمية تحرير صالح أبو اصبع ص 272.

قواعد وسائل الإعلام : مع التسليم بان وسائل الإعلام موجهة نحو المدينة بقوة فإنها تضع قواعد لرسائلها في أسلوب يخاطب جمهور المدينة. وما هو ذو قيمة مباشرة في تحسين الزراعة بعيد كل البعد من إدراك أولئك الذين يمكن أن يستفيدوا من المعلومات اكبر فائدة(19).

أشار (شرام) في كتابه الشهير (دور أجهزة الاتصال في التنمية القومية) إلى أهمية المعتقدات الاجتماعية والعادات والتقاليد ودورها في خلق ظاهرة التخلف من خلال مقارنة الأوضاع أسرتين من العالم الثالث مؤكد على أن التغيير في الأنماط الاجتماعية وحده الذي يمكن أن ييسر للتغيير السبيل(20).

ويوضح شرام انعكاسات هذه المعايير على السلوك الإنساني الذي يعيق العملية التنموية فالشيوخ هم صانعوا القرارات والنظام القبلي محكم تتحد فيه الأعمال التي يمكن أن يتطلع إليها المرء...(21).

ويأتي التأكيد على أهمية القيم ودورها في عملية التنمية من اعتبار أن القيم بمثابة محكات ينهض عليها الاختبار أو الحكم والتفضيل وأنها الأسس التي يقوم عليها صنع القرارات الخاصة بأنماط السلوك في مختلف المجالات الحياة(22).

---

(19) ديفيد ويفر كرستن اوغان من الثقة بالنفس إلى الشك بالنفس ترجمة منى الطاهر-تونس 1985 ص 13.

(20) وليور شرام دور أجهزة الإعلام في التنمية القومية ترجمة محمد فتحي(القاهرة الهيئة العربية للتأليف والنشر 1970 ص8-29 .

(21) المصدر نفسه 23- 24 .

(22) عبد لرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية: (بيروت، دار النهضة، 1985)، ص 133.

ولقد تم تحديد أهداف الإعلام التنموي في المؤتمر الدولي لسياسات الاتصال للإسراع بتنمية المجتمعات الذي عقد 1957 وذلك على النحو الأتـي:

تحديد حاجات الناس ومنحهم سرعة مصداقية سياسية للتعبير عن تلك الحاجات بتزويد المواطن بمنفذ للنظام الاتصالي ليخدم كمرجع فعال للحكومة فيما يتعلق بأهداف التنمية وخططها.

تزويد جميع مستويات المجتمع بروابط اتصالية أفقية ورأسية ويدخل ضمن ذلك تنمية أساليب الاتصال التقليدية لدى المجتمع.

دعم الثقافة القديمة للمجتمعات المحلية عبر وسائل الإعلام الجماهيرية والمحلية التي تعتمد على التشجيع الفني للاعتراف القومي بهذه الثقافة.

العمل على رفع الوعي لدى الناس بمشاريع وفرص التنمية.

العمل على تعزيز الاتجاهات والدوافع التي تساهم في التنمية.

التزويد بالمعلومات المناسبة التي تحتاج إليها عملية لتنمية في جميع مراحلها ومثال على ذلك: معلومات عن الوظائف والمهن ومعلومات في مجال الاستهلاك.

توفير الدعم لبعض المشاريع التنموية لمحددة والخدمات الاجتماعية بما فيها الرعاية الصحية التدريب الزراعي والمهني والمصلحة العامة ومشاريع تنظيم الأسرة.(23)

---

[23] انظر هذه الأهداف في:
Parker Edin Planning Comunication technology and Institutions for Development, In perspectives in communication and planning (eds.) Squeed Rahim and John Meddelton (Handulu East-west, Center, 1977), pp.228-229.

متطلبات التنمية:

وإذا كانت الخطوة الأولى في التنمية هي "وضع سياسة واستراتيجيه واضحة" فان اختيار أسلوب المنهج هو حجر الزاوية في عملية التغيير ذلك لأن اختيار أسلوب المنهج يقتضى التعرف الدقيق على ظروف المجتمع ومتطلباته التي تعد بمثابة المتغيرات في معطيات المنهج(24).

فيجب أن تنطلق الخطط التنموية من واقع المجتمع نفسه، وهذا في حد ذاته يتضمن البعد عن استيراد الاستراتيجيات الأجنبية – والمصاحبة للقروض والمنح الأجنبية– والتي أثبتت التجارب الكثيرة عدم ملاءمتها أو حتى فشلها (25).

ولما كان هناك أكثر من أسلوب للتغيير أصبح التفضيل بينهما ضرورة لترشيد عملية الاختيار وترتيب الأولويات، والواقع أن اختيار أسلوب التغيير يحدد بالتبعية نوعية الأداة المناسبة لتنفيذ الأسلوب الذي يقع عليه الاختيار، ومن أهم معايير اختيار الأداة المناسبة هي درجة المرونة اللازمة لتمكين الأداة من إحداث التغيير بالدرجة المطلوبة باستخدام أسلوب معين بموارد محدده في زمن محدد، ويقتضى ذلك تحديد نوعية الطاقات البشرية، ودرجة حريتها في اتخاذ القرارات، وأسلوب تحفيزها، ونشير هنا إلى أن انخفاض مستوى كفاية ودرجة فاعلية الإدارة البيروقراطية للخدمات تؤدى إلى تعثر أنشطة التنمية(26).

---

(24) صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، مرجع سابق، ص 190.

(25) عبد الهادي الجوهري وآخران، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 14.

(26) صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، مرجع سابق، ص ص191 -192.

ويعد تطوير البيروقراطية (27) ضرورة لنجاح واستمرار التنمية، ولا يتأتى ذلك بتغيير القوانين واللوائح التي تحكم السلوك الوظيفي البيروقراطي فقط وإنما يتأتى أولا بتغيير نمط الحوافز التي في الأجهزة البيروقراطية بحيث يرتبط بتحقيق أهداف التنمية لا بسلامة الإجراءات الإدارية حتى لو لم يتحقق الهدف، مع البعد عن كل ما هو قسر وإجبار فإن الإجبار فوق أنه لا يليق بالإنسان فهو غير أخلاقي ويسوق بالضرورة إلى العبودية التي تؤدى إلى وأد التجربة التنموية من أساسها(28). ويتطلب ذلك أيضا تطوير البرامج التدريبية والتعليمية لكوادر التنمية لتغيير سلوكهم من أسلوب الضبط إلى أسلوب التغيير.

ويستلزم لتنفيذ سياسة التنمية وضع التشريعات وصياغة القوانين اللازمة لتحقيق أهدافها، ولكن بالرغم من كل الجهد الذي يبذله المشرعون ورجال القانون في إضفاء روح السياسة على ما يصيغونه من قوانين ويضعونه من تشريعات فإن طبيعة الأداة التي يستخدمونها تقصر في كثير من الأحيان عن تحقيق ما يتطلعون إليه، وبالتالي فان دور التنمية في ذلك هو الاستمرار في تطوير وتطويع القوانين والتشريعات التي تؤثر في أهداف التنمية حتى لا تكون عقبة في تحقيقها.

كما تتطلب التنمية إدخال تعديلات على النظم والمنظمات والعلاقات والأدوار والتفاعلات القائمة في المجتمع أو بعضها، للتنسيق بين الجهود الذاتية والجهود الحكومية إلى جانب الجهود المشتركة، وجود قيادة واعية وعادلة في نفس الوقت وعليها إعداد صف ثان – أو حتى ثالث – لها في المستقبل، إيقاظ رغبة التغيير لدى المواطنين واستنفارهم للمشاركة –المادية والمعنوية والسياسية – في عملية التنمية (29).

(27) المرجع السابق، ص 199.

(28) عبد الهادى الجوهرى وآخران، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 13.

(29) المرجع السابق، ص 12.

وتتطلب التنمية أيضاً توسيع أو تعظيم فرص الحياة بما يعنى خلق المؤسسات، وإرساء العلاقات التي تساعد على تنمية الإمكانيات الذاتية إلى حدودها المثلى عند الأفراد أو الجماعات والمجتمعات على السواء (30)، ويتم ذلك إجرائيا بالتحكم الأمثل للإنسان في البيئة المادية والاجتماعية من حوله بواسطة العلم والتكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي. مثل هذا التحكم لا يبغى النمو المادي في حد ذاته كهدف، وإنما ينشده فقط كوسيلة تؤدى إلى توسيع فرص الحياة في الحصول على الطعام والشراب، والمسكن والصحة، والتعليم والعمل، وفي إشباع حاجاته الروحية.

ويعد الجانب الصحي للأفراد والاهتمام بحسن تنشئتهم وبناءهم عامل هام من عوامل نجاح خطط التنمية ودعامة أساسية لضمان استمراريتها، فالصحة الجيدة مطلب آخر من مطالب تنمية الموارد البشرية. ويعتمد المستوى الصحي على التوعية المنظمة التي يمكن أن تقدمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية والوسائل الثقافية المختلفة حيث ترتبط مؤشرات التنمية الصحية بالمستوى الثقافي للمجتمع، ويساهم الأنثروبولوجيون بتوفير البيانات والمعلومات التي تتعلق بالصحة والمشاكل الطبية والتغذية والتي يتم على أساسها تحديد التدابير والوسائل الوقائية والعلاجية.

---

(30) صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، مرجع سابق، ص 215.

وتضطلع المؤسسات التعليمية بالجانب الأكبر في تزويد أفراد المجتمع بالخبرات اللازمة نحو إتباع الأساليب والأنماط السلوكية الصحية الحميدة وتقديمها بأساليب تربوية تمكنهم من التطبع بها وتساعدهم على تحقيق السلامة والكفاية البدنية والنفسية والاجتماعية. ويتحقق ذلك من خلال تضافر الجهود مع المنظمات والهيئات الصحية التي تعمل على تقديم المعلومات والبيانات والحقائق الصحية التي ترتبط بالصحة والمرض للعمل على إلمام الدارسين والأفراد بالمشكلات الصحية والأمراض المعدية المنتشرة بالمجتمع ومعدل الإصابة بها وأسباب

وطرق انتقالها وأعراضها وطرق الوقاية منها ووسائل مكافحتها. وتعمل تلك المؤسسات على نشر الوعي والتثقيف نحو مساهمة الصحة وتأثيرها المباشر على جوانب التنمية المختلفة، فاعتلال الصحة يعنى إخفاق جزء كبير من جوانب التنمية الاقتصادية من حيث خفض الجهد في الإنتاج وما يصرف من نفقات مادية للعلاج هو بمثابة استقطاع من حصيلة جوانب التنمية المختلفة.

فلقد أثبت العلماء أن انخفاض المستوى الصحي بالدول النامية يؤدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة تتراوح بين 30–60% (31).

وهنا يمكن القول بأن متوسط الأعمار في البلاد النامية تتزايد لكنها لا تزال أقل بكثير من متوسطات الأعمار بين المواطنين في المجتمعات الصناعية والتي تقدر بحوالي 76 عاماً، وبالمثل تناقصت تدريجياً معدلات وفيات الأطفال في البلاد ذات الدخول المنخفضة، لكنها تظل حتى الآن أبعد بكثير عن نسبة الـ 1% المسجلة في البلاد الصناعية (32).

---

(31) على لطفي، دراسات في تنمية المجتمع، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1980)، ص 74.

(32) هناء حافظ بدوى، مرجع سابق، ص 203.

ويعد سوء التغذية تهديداً دائماً لصحة الملايين من البشر في بلاد العالم النامي، كما يعد الماء النقي والمرافق الصحية ضرورتان للصحة، ومنذ بدأ العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية تم إحراز النجاح في تزويد مياه آمنة للشرب لأكثر من نصف بليون من الناس، كما توافرت تسهيلات المرافق الصحية لما يزيد على ربع بليون نسمة، ومع ذلك فلا يزال 1.2 بليون من الأفراد يعانون من عدم وجود مياه آمنة للشرب، وحوالي 2 بليون آخرون يتهدد صحتهم نقص المرافق الصحية(33).

ويكتمل بلوغ الأهداف الصحية مبتغاها بنجاح الأجهزة الإعلامية في نشر الوعي وحث الأفراد وتحفيزهم على تبنى الاتجاهات العلمية تجاه المشكلات الصحية والتخلي عن المعتقدات الصحية الخاطئة وتوجيه الأنظار نحو مراكز الخدمات الصحية وتعريف الأفراد بها وكيفية الاستفادة بما تقدمه من خدمات والانتفاع الإيجابي بها، والتوعية بالأمراض المنتشرة وكيفية الوقاية منها ومواعيد وأماكن أخذ الأمصال واللقاحات الواقية، والتنويه المستمر عن مواعيد وأماكن تطعيم الأطفال، وإحساس الأفراد بأن الحفاظ على الصحة هي مسئولية مشتركة بين الأفراد والمجتمع، فالكل يعيشون في بيئة واحدة يصيبهم ما أصابها من فساد وتلوث.

كما أن هناك دورا آخر يقع على عاتق واضعي خطط وبرامج التنمية من حيث المبادرة بوضع سياسات توفر للطفولة الرعاية الواجبة، فإن الحالة البدنية والعقلية لمن يصل إلى سن العمل محكومة بالضرورة بظروف طفولته، بل وبحالة أمه خلال فترة الحمل، ومن يولد معوقاً أو يعانى من أمراض الطفولة وسوء التغذية لا يكتمل نموه البدني أو العقلي(34).

---

(33) اليونيسيف، أهداف منتصف عقد الطفولة في مصر، العدد 10 ،(المياه والصرف الصحي) 1995.

(34) إسماعيل صبري عبد الله، موقع الطفولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر القومي حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الجلسة الثالثة،الإسكندرية،21-23 نوفمبر 1988، ص2.

وتعد البيئة الجيدة أساس آخر من أسس متطلبات تنمية الموارد البشرية، وهي تتضمن إسكان صحي مناسب وبيئة طبيعية، وربما كان من العسير إيجاد حل لمشكلة توفير أحوال معيشية طيبة، فهي مشكلة أشد إيلاماً في بلاد العالم النامي، فمن الأحياء الفقيرة ببعض الدول إلى الأكواخ في دول أخرى والتي تمثل صوراً مفزعة توضح أحوال عالمنا المعاصر.

أهداف التنمية :

لقد اختلفت الآراء حول عملية التنمية من حيث مجالاتها وشموليتها وأهدافها، مما أدى إلى الاختلاف في تحديد مفهوم التنمية فبعضهم يقتصر في تحديد مفهوم التنمية على مجال معين كالمجال الاقتصادي مثلا، فيقوم بتعريفها من خلال هذا المجال ، والبعض الآخر يرى أنها عملية شاملة لمختلف المجالات ، فيكون تحديد المفهوم تبعا لهذه الرؤية الشمولية للعملية التنموية، وهذا الخلل في مفهوم التنمية جعل المهتمين بها يعيدون النظر في تحديد معنى التنمية إدراكا منهم أن عملية التنمية ليست مقصورة على الجانب الاقتصادي ، لن هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاح التنمية ، فضلا على أن هدف التنمية هو الاهتمام في الإنسان بوصفه المحور الأساس(35)

- الهنداوي ، (حسن بن إبراهيم) ، كتاب الأمة ، وزارة الأوقاف ، قطر ، العدد98 ، السنة الثالثة والعشرون.[35]

أهداف التنمية تنبثق من مفهومها:

لقد تطور مفهوم التنمية عالمياً منذ أواسط القرن العشرين الميلادي، وانتقل من اقتصاره على التنمية الاقتصادية إلى شمولية التنمية الاجتماعية والبيئية بشتى أبعادها ، وأصبح من المقبول ، بل من المطلوب أن تشتمل أية خطة تنموية على إفادة الشعوب منها على أوسع نطاق ممكن ، واستعدادهم لها ومشاركتهم فيها . فالتنمية في جوهرها تغيير يحدث بواسطة الناس من أجل الناس ولابد من أن يكون شاملاً .

وفي هذا الإطار لابد من التوفيق العادل بين حاجات الفرد وحريته وخصوصياته ، وبين متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بحيث يتمتع الفرد فيه بحقوقه الطبيعية وينمو باستمرار ، ويحافظ على شخصيته ، في الوقت الذي يخدم فيه مجتمعه ، ويضطلع بأدوار ومسؤوليات تؤدي إلى إعمار بلده والعالم ، وتحسين نوعية الحياة على سطح كوكب الأرض .

فالتنمية عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين عديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسة ، والحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ، بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها(36)

---

[36] محمد توفيق صادق ، التنمية في دول مجلس التعاون : دروس السبعينات وآفاق المستقبل ، عالم المعرفة ، الكويت 1986 ، العدد 1030

أهداف التنمية:

إن هدف التنمية هو تطوير المجتمع وتحركه نحو الأفضل ، وملاحقة هذا المجتمع للتغيرات المتسارعة في العالم ، سواء كان ذلك المجتمع متقدماً أم نامياً ، فيشمل هذا التطور مجالات الحياة المختلفة التكنولوجية ، والثقافية والصحية والاقتصادية والاجتماعية.(37)

كما أن التنمية تهدف رفع قدرة الفرد على المشاركة في القرارات التي تؤثر على خياراته في الحياة بغض النظر عن جنسه أو طبقته الاجتماعية ومن هنا ينظر إلى التنمية في لقاء الأهداف العامة في البقاء والآمن والكرامة.(38)

كما أن هدف التنمية هو الخروج بالبلد من حظيرة البلدان المتخلفة لكي تلحق بركب الدول المتقدمة ، بهدف أن تتحول من ظلام الأمية وذل التخلف إلى بلد يمسك بزمام التقدم العلمي ، ومن نلد مستورد ومستهلك للمنتجات التكنولوجية إلى بلد مصنع لها ومبدع بها.

والهدف الشامل للتنمية هو تحقيق طفرة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية شاملة تفجر طاقات البشر وتستغل الموارد الاقتصادية ليصل المجتمع إلى أعلى مستوى من الرخاء الاجتماعي والحريات الفردية والعدالة والاجتماعية والقيم الأخلاقية ، في جو من التنافس البناء الذي يمكن للمواطن أن يعطى أقصى طاقاته ويجني ثماره ويعمر أرضه ويحافظ على بيئته ويقدس قيمه الروحية والثقافية العريقة(39).

---

(37) مركز الدراسات والتطبيقات التربوية ، دور التربية في التنمية ، 1990 ، ص 160.

(38)www.amanjordaorg .

(39)http//www.Egypt 4 better .com/ eg3-1-.htm#up m

وهكذا نرى أن التنمية المطورة المرغوب فيها عالمياً اليوم هي تنمية شاملة متكاملة متسقة اجتماعيا واقتصادياً ، تهدف إلى إيجاد المزيد من الفرص أمام الجميع لتحسين نوعية الحياة ، ولابد أيضاً من أن تكون قابلة للاستمرار دون الإضرار بالإنسان والطبيعة .

وعلي ذلك يمكن القول أن للتنمية البشرية هدفين، أولهما يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحية ....

أما الهدف الثاني فهو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبني المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

ولقد برز في الفترة الأخيرة وخاصة لدى المهتمين بالشأن التنموي ما يسمى بأهداف التنمية الألفية والتي تعد تحالف وتعاهد بين الأمم لتخفيض نسبة الفقر والحرمان وتحقيق مستويات معيشية أفضل لسكان العالم بحلول عام 2015 . حيث اتفقت منظمات الأمم المتحدة ومن خلال المؤتمرات الدولية المنعقدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ابتداء بقمة الأرض قي عام 1990 وانتهاء بمؤتمري مونتري 2002 وجوهانسبرغ 2003 على أهداف التنمية الألفية والتي تعد ترجمة لإعلان قمة الأرض التي اقرها قادة العالم في سبتمبر 2000 برعاية الأمم المتحدة بمثابة أولويات رئيسية لتحقيق التنمية العالمية، وقد أقرت القمة ثمانية أهداف عامة سميت بأهداف التنمية الألفية والتي يجب تحقيقها عام 2015 .

ولقد تعهدت جميع الدول الأعضاء ال191 في الأمم المتحدة بالوفاء بهذه الأهداف، ولمتابعة وقياس مدى التقدم المحرز لتحقيق تلك الأهداف ، فقد تم وضع ثمانية عشر هدفا محددا وكميا موزعة على الأهداف الثمانية العامة ، بالإضافة إلى عديد من المؤشرات اللازمة للمراقبة والتأكد من السير باتجاه تحقيق تلك الأهداف.(40)

وتتضمن تلك الأهداف ما يلي:

القضاء على الفقر والجوع الحادين وذلك من خلال ما يلي:

تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد.

تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

تحقيق التعليم الأساسي للجميع من خلال ما يلي :

كفالة تمكن الأطفال في كل مكان سواء الذكور أو الإناث منهم ، من إتمام مرحلة التعليم الأساسي.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك بما يلي :

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005 ، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز 2015 .

---

(40) - htt://www.unorg/arapic/millenniumgools/.

تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين.

تحسين صحة الأمومة من خلال تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع .

مكافحة مرض نقص المناعة المكتسب والملاريا والأمراض المعدية الأخرى من خلال ما يلي:

وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز .

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية.

ضمان بيئة مستدامة من خلال ما يلي :

إدماج مبادئ التنمية في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.

تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب.

تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة .

تطوير شراكه عالمية للتنمية من خلال ما يلي:

المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التميز يشمل التزاما بالحكم الرشيد ، والتنمية،وتخفيف وطأة الفقر على الصعيد الوطني والصعيد العالمي

معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا تشمل قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص ، وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقعة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر.

معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة .

المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح عملا لائقا ومنتجا.

التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية .

التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة ، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وهكذا نرى أن التنمية عملية مهمة تحتل فكر وتفكير كافة الشعوب في كافة الأزمنة لتحقق لهم الكرامة الآمن والرفاهية والتقدم الفعلي وليس الصوري في كافة مجالات حياتهم .

معوقات التنمية :

يشير مفهوم معوقات تنمية المجتمع هنا إلى اتجاهات السلوك السلبية التي تقف في وجه التغيير المنشود وتحقيق التنمية (41). فهناك أسباب كثيرة في المجتمع إذا ما وجدت تعوق نجاح التنمية، وهي تتعلق بأنماط فكرية وسلوكية معينة قد تكونت لدى الأفراد عن طريق التربية بمعناها الواسع، ولا تستطيع وسيلة أن تمحوها إلا عملية تربية من جديد، ومن هذه المعوقات النظام الاجتماعي السائد (42).

[41] عليه حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقياً،(الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977)، ص 373.

[42] محمد لبيب النجيحي، التربية أصولها الثقافية والاجتماعية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984)، ص 389-390.

فعمليات التنمية تحتاج إلى أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح ولذا فإنه إذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى في التنفيذ (43). فيجب أن تبدأ العملية التربوية في التغيير الاجتماعي في أول الأمر بتغير وجهة نظر السكان الحالية بالنسبة لمجتمعهم، حتى يلمسوا نواحي النقص، والمعاناة في طريقة حياتهم التقليدية وذلك بتوجيه أنظارهم إلى مزايا وفوائد طرق ا لحياة الحديثة، ويشعرون بمدى تخلف أسلوب حياتهم الذي يعوقهم عن ممارسة أسلوب حياة جديدة أفضل، ولا شك أن التغير في وجهة النظر لا يعنى فقط الشعور بنواحي النقص والتخلف ولكنه يعنى بالدرجة الأولى خلق وعى جماعي عام يصبح قوة ضاغطة في المجتمع تؤدى إلى رغبة جماعية في التغيير الهادف إلى ذلك (44). ومن ثم توحد رغبة الجميع في العمل المشترك للنهوض بالمجتمع وتحقيق مستوى معيشي أفضل.

فالخطأ الذي يقع فيه المصلحون الاجتماعيون دائما في هذا المجتمع، هو أن يبدءوا دعوة التغيير من خارج هذه الفئة، كما كانت هذه الدعوة تأخذ شكل أساليب للوعظ والتوجيه أو التوعية، وليس هناك من أمل في تحقيق التغيير إلا بانبثاق الدافع والحث الذاتي لدى الأفراد.

---

(43) عبد الهادي الجوهري وآخران، دراسات في التنمية الاجتماعية مدخل إسلامي، (القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1996)، ص 135.

(44) محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلى - أسس نظرية ونماذج تطبيقية (دراسات وقضايا الخدمة الاجتماعية (6))، ط.2، (الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1996)، ص 143،142.

الأمر الذي يقودنا للحديث عن الدور التربوي للإعلام، حيث عدم مساهمته في خطط التنمية يؤدى إلى حدوث إخفاقات ومصاعب غير متوقعة تؤثر سلبيا على مجرى عملية التنمية، وقد توصلت الدراسات (45)إلى أن وسائل الإعلام لا تقوم بكل الواجبات التربوية التي يقع على عاتقها القيام بها، كما أنها لا تشجع على الابتكار والإبداع ولا ترشد عادات الاستهلاك الأسرى، ولا تساعد الطلاب على اختيار تخصصاتهم وتحط من قدر المعلم.

فينبغي أن تكون وسائل الإعلام (46) مدركة لوظيفتها التربوية، وهذا يقتضى أن تلتمس السبل الراقية التي تؤكد احترام إنسانية الإنسان وتقدير حسه الاجتماعي تقديرا واعيا، فيؤكد التربويون على ضرورة أن تكون وسائل الإعلام مكملة لرسالة التربية، فهي عامل أساسي في بناء الإنسان وموجه هام من موجهات السلوك الفردي والاجتماعي. فالإعلام الملتزم تربويا عامل أساسي في بناء الإنسان، والتنمية تعتمد في تحقيقها على العوامل البشرية، وبذلك يكون نجاحها أو فشلها متوقفا إلى حد ما على اقتناع الأفراد وسلوكياتهم، فالعلاقة بين التربية والتنمية علاقة جدلية متشابكة، فالتربية أداة لتحقيق التنمية، والتنمية أداة لتطوير التربية من ناحية، وهي تشمل التربية فيما تشمل من أبعاد، ذلك لأن التنمية السياسية والتنمية الثقافية كبعدين من أبعاد التنمية الشاملة يعتمدان اعتمادا مباشرا على المستوى التعليمي السائد.

---

(45) مصطفي محمد رجب، الإعلام التربوي في مصر، واقعه ومشكلاته، رسالة دكتوراه، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، 1985.

(46) المرجع السابق، ص 58-61.

ومـ ن معوقات التنمية أيضا هجرة الأفراد، فلقد ساعد الخروج الريفي الحضرى على تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تلك التي تنتج عن استبدال العمالة الريفية بمتعطلين حضريين، فنجد أن قرى كثيرة تفرغ تماما من سكانها لدرجة لا تستطيع عندها تلك القرى أن توفر التمويل اللازم لإنشاء الخدمات الجديدة وتصبح التنمية الريفية عندئذ هدفا بعيد المنال بل تتناقص الموارد وتتعدد العقبات أمام النهوض الاجتماعي أو الاقتصادي.

ومن المعوقات أيضا الزيادة السريعة في عدد السكان، ومن ثم كمحصلة للنمو السكاني الكبير والانخفاض في معدلات الوفيات بين الأطفال زاد ضغط السكان على الموارد وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عبء الإعانة والذي يقاس كنسبة بين مجموع الأفراد دون 15 سنة، ومن هم فوق 65 سنة وبين مجموعة القوى العاملة من 15-60 سنة.

وتتمثل المعوقات الاجتماعية أيضاً في: انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم، سوء استغلال وقت الفراغ، عمالة الأطفال، التقليل من دور المرأة ومشاركتها، الافتقار إلى أسلوب الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص، شيوع بعض العادات والتقاليد المعوقة للتنمية، انخفاض المستوى الصحي (47).

ويرجع انخفاض إنتاجية العمل في البلاد النامية انخفاضا ملحوظا إلى أن الأيدي العاملة المتاحة تنتمي في غالبيتها إلى ثقافات تقليدية سابقة على العصر الصناعي الحديث، بالإضافة إلى بعض الأبعاد الأخرى الهامة التي تقلل من إنتاجيتهم بشكل خطير مثل سوء التغذية، انتشار الأمراض المتوطنة، وانخفاض مستوى التعليم وا لتدريب. ويترتب على ضعف الإنتاجية في البلاد النامية عدد من المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية المنشودة منها ما يتعلق بالعملات الأجنبية، والعجز في الميزانية النقدية، وتصبح اقتصاديات هذه الدول تحت رحمة اقتصاديات الدول المتقدمة اقتصادياً (48).

---

(47) محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993)، ص 49 - 60.

(48) حمدي عبد الحارس البخشونجي، التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية، دراسات وقضايا التنمية (2)، (الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ب.ت)، ص 17، 18.

ومن الخصائص العامة أيضا للدول النامية، والتي ينعكس ذلك في تدنى مجتمعاتها الداخلية، تركز السلطة السياسية ومن ثم الاقتصادية، في أيدي طبقات صغيرة ينتمي إليها الحكام في الدول المتخلفة، وينحصر اهتمامها الأساسي في المحافظة على ثرائها والامتيازات التي تتمتع بها بما يترتب عليه عدم تحقيق أي تقدم اقتصادي يعتد به(49). والواقع أن فساد البيئة السياسية كإحدى خصائص الدول النامية (50)، لا ينطبق على الدول جميعها لأن بعض الدول النامية شهدت في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية قيام ثورات وطنية تحررية، استطاعت أن تقضى على فساد البيئة السياسية، ولكن على الرغم من ذلك، فإن فساد البيئة السياسية الذي كان يسود هذه الدول قبل قيام الثورات الوطنية التحررية والذي مازال يستشرى حتى اليوم في بعض الدول النامية قد انعكست أثاره على احتمالات واتجاهات التنمية في هذه الدول.

ومن المعوقات الرئيسية الاستغلال بكل صوره وعلى كل مستوياته كاستغلال مجتمع لمجتمع آخر، أو استغلال جماعة لجماعة أخرى داخل نفس المجتمع – مثل استغلال طبقة لطبقات أخرى، أو استغلال الحضر للريف – وإزالة هذا المعوق يعد شرطا ضروريا لعملية التنمية، من الطبيعي أن يظل هناك تفاوت ولكن هذا التفاوت يكون فقط بسبب تباين الإمكانيات الذاتية، ولكن المقصود هو إزالة المعوقات البنائية أو الهيكلية لتساوى الفرص في الصحة والتعليم والإنجاز المهني ومستوى الدخل والإشباع المادي والروحي(51).

(49) رمزي على إبراهيم، اقتصاديات التنمية،(الإسكندرية:مؤسسة الشباب الجامعي،1986)، ص 108.

(50) على لطفي، دراسات في تنمية المجتمع، مرجع سابق، ص 81.

(51) صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، مرجع سابق، ص 214، 215.

كما أنه قد تتعارض التغييرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات، ومن ثم تواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات، قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ كبير في المجتمع.

ومن المعوقات أيضا عدم التكامل في التنمية فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلاً بدون تنمية التعليم، نقص الموارد، تجاهل المشاركة الشعبية، عدم تحديد الحد الأمثل لوحدة التنمية، بالإضافة إلى معوقات تتصل بعملية التخطيط لبرنامج التنمية، ومعوقات إدارية، مثل نقص الوعي التخطيطي والتنموي، وعدم التحديد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات، عدم حسن اختيار القيادات(52). فإذا كان النظام يعتمد على قيادات من نوع معين لا تنظر إلى المصلحة العام ودون تحقيق عملي لما تنادى به، فان هذه القيادات تكون عقبة في طريق التنمية الاجتماعية.

ومما يساعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أن ترسخ في أذهان الناس وفي شخصياتهم قيما وسلوكا وعادات أن يكون الدين عاملا فعالا في المجتمع، أما إذا أستغل على غير ما في طبيعته فانه قد يكون معوقا لهذه التنمية ووسيلة من وسائل تجميد الأوضاع وإيقاف عجلة التطور (53).

---

(52) عبد الهادى الجوهري وآخران، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 153-161.

(53) محمد لبيب النجيحي، مرجع سابق، ص 391.

وتعد عدم مصداقية المسئولين أحد معوقات عملية التنمية حيث نجد بعض الحكومات تميل إلى تقليل الأرقام الواقعية كسبا للرأي العام، ولمزيد من المعونات الدولية التي لا تزيد قيمتها إلا إذا أثبتت السلطات أنها قامت بأعمال ترضى الجهة المانحة، وأيضا المجتمعات كأفراد تميل عادة إلى إعطاء صورة منمقة عن واقعها.

ومن المعوقات ما يقوم به القطاع غير الرسمي مـ ن أعمال متدنية يكون فيها الناتج أقل من قيمة المواد الخام، وكذلك فإن السلع التي تباع في هذا القطاع تشمل مواد مهملة، أو نفايات تستغني عنها الشركات الكبيرة، ومواد البلاستيك والنفايات المعدنية، والحديد الخردة، وجمع القمامة من المنازل، ويحيل هذا القطاع المناطق إلى مناطق تلوث بيئي حيث ينتشر بها عديد من الأمراض التي تنقل للمناطق المجاورة، مما يؤدى إلى إهدار قدر كبير من المال لمعالجة المرضى ومحاربة انتشار الأمراض، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج لضعف قدرة الأفراد وتغيبهم المستمر.

ومما يساعد على نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع وحسن الاستهلاك، فان الاستهلاك إذا ما كان حسنا فمعناه أن هناك عادات استهلاكية سليمة، أما معوقها الأساسي فهو أن يكون نمط الاستهلاك سيئا لوجود آراء تقليدية من جانب بعض الطبقات.

وبنظرة بسيطة إلى المجتمع المصري بصفة عا مة وتجمعات الفقر الحضري بصفة خاصة، لوجدنا أنواعا كثيرة من الاستهلاك الخاطئ الذي يعتمد على اتجاهات فكرية وسلوكية خاطئة تصل إلى مستوى النفقات الباهظة. ومن هذه الأنواع ما ينفق بغير حساب على حفلات الزواج وحفلات أعياد الميلاد والمآتم وخلال شهر رمضان.

ومما يعد أيضاً من معوقات التنمية، ما نجده من تنافس بين جميع الطبقات نحو كنز الذهب والفضة في شتى أشكالها من حلى وجواهر ونقود وسبائك، وهذا ولا شك يعد رأسمال متجمد لا يستفاد به في التنمية الاقتصادية بل معوق لها، ويدخل ذلك في باب العادات والأنماط السلوكية الاجتماعية.

كذلك الاتجاه نحو استثمار الأراضي، وشراء العقارات، هذا النوع من الادخار لا يرتبط بالتنمية الاقتصادية كثيرا، لأن ذلك يعد وقفاً المال ولا يؤدى إلى إنماء للثروة القومية، وتغيير هذه الاتجاهات حتى يمكن أن تستفيد منها التنمية الاجتماعية والاقتصادية يدخل في صميم التربية، وهو عمل من أعمالها الأساسية. فعليها خلق الوعي الاقتصادي لدى الأجيال وكسر عود العادات السلبية وتحويل الادخار إلى استثمار يخدم أهداف التنمية.

ولتبنى سياسة تنموية واضحة ينبغي على الحكومات الحالية أن تنظر إلى أهداف ثورة 1952 التي قامت بتحديد الملكية الزراعية وتوزيعها، والعمل على إعادة توزيع الثروات وتحقيق المساواة الاجتماعية لخلق الظروف المناخية والبيئة المواتية للتنمية المجتمعية المنشودة. وترمى تنمية المجتمع هذه إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لجميع أفراد المجتمع. مما يترتب عليه أن يشعر هؤلاء الأفراد بانتمائهم لهذا المجتمع، والإحساس بالانتماء يؤدى إلى القضاء على أسباب التوتر والفرقة بين أفراد المجتمع حتى يفنوا فيه جميعاً.

ففي خلال العقدين اللذين لحقا الحرب العالمية الثانية تبنت بعض البلاد النامية النموذج الليبرالي الذي يهدف إلى التنمية السريعة والذي يضع الأولوية لزيادة الناتج القومي الإجمالي مع الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية القومية وتنشيط أساليب المعونات الاجتماعية بالإضافة إلى القضاء تدريجيا على الفقر(54). والواقع أن هذا النموذج يسهل تماما مشكلة إعادة توزيع عوائد التنمية الاقتصادية على مختلف الطبقات الاجتماعية فهو يفترض أن التقدم يهبط تلقائيا ليصل إلى حضيض السلم الاجتماعي. وعلى ذلك فان المظاهر السلبية للتحضر السريع ليست إلا توترات لا يمكن تحاشيها وهي مظاهر مؤقتة تزول تلقائيا بمرور الزمن.

---

(54) برنار جرانم تييه، العشوائيات السكنية (المشكلات والحلول)، ط2 ، تعريب محمد على بهجت الفاضلى، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص 98 -99.

وإنه لمن الغريب حقا أن نرى بعض الحكومات التي تدعى التزامها بالخط الاشتراكي تتبنى هذه الفلسفة حرفيا في خططها التنموية المتتابعة، وتضيف إلى التصنيع السريع شركات وطنية تتولى إنتاج مصادر الطاقة والوقود بالإضافة إلى صناعات الصلب في الوقت الذي تتدهور فيه أحوال السكن والأحوال الاجتماعية الأخرى. ولم تفلح في إيجاد حلول جوهرية لمشاكل الإسكان أو تحويلها لمشاكل هامشية ، وليس هناك ما يدل اليوم على نجاح هذه البلدان في تحقيق التنمية الصناعية، بل أن ما يحدث هو أن التنمية الاقتصادية كانت مصحوبة دائما بتناقضات اجتماعية أوسع.

ويتمشى هذا الـ مأخذ مع واقع المجتمع المصري، فمصر لم تصبح دولة عصرية على الرغم مما قدمته ثورة 1952 من أهداف وأفكار نبيلة وما اتخذت من خطوات جادة في طريق الإصلاح والتقدم، فهناك من السلبيات ما أعاق المسيرة، فقد كانت في حاجة إلى تعليم وتثقيف وتربية وهذا شيء لم يتحقق بعد فما زالت نسب الأمية عالية، ولم نتمكن بعد من وجود الإدارة العصرية وتحقيق متطلباتها، وتدنى مستواها يعد بمثابة عراقيل جسام لمسيرة التنمية المخططة، ولم نتمكن بعد من التخطيط العلمي الشامل وسماته وشروطه، حيث يتم هدم التخطيط بناء عن رأي أي فرد من مسئولي الحكومة، وقد يتم التغيير في الخطط بمجرد حدوث تغير إداري في الحكومة، ومثال لذلك ما قامت به وزارة التربية والتعليم من إلغاء للصف السادس الابتدائي ثم عودته، والمطالبة بالتقدم الصناعي وبناء قطاع كبير من المصانع ثم خصخصته لحساب فئة معينة، وتملك القلة رأس المال واحتكاره لمصلحتها، ليصبح الأغنياء أكثر غناً والفقراء أكثر فقراً.

وينبغي علينا أن ندرك لكي يستطيع الإنسان الاضطلاع بمهام التنمية يجب أن يتلقى منذ نشأته الأولى التربية المحققة لهذا الهدف، فوضع الطفل وأحواله في المجتمع ما هي إلا انعكاس لنوعية الحياة في هذا المجتمع ومحصلة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية السائدة فيه والمشكلات التي يعانيها. ويمكن القول بأن مدى ما يبديه المجتمع من اهتمام بالطفولة وسياساته وخططه لرعايتها يعتمد إلى حد كبير على نموذج التنمية الذي اختاره هذا المجتمع.

ويعد الاهتمام بالطفولة ليس نتاج التنمية فحسب بل يعد سمة من سمات مواصلة نجاحها، فمواجهة احتياجات الطفولة في مراحلها المختلفة تعد مطلباً ضرورياً لنجاح خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحلاً موضوعياً للعديد من المشكلات التي تتفاقم باستمرار.

وأهداف تربية الطفل يمكن أن نطلق عليها أهداف استراتيجيه بحكم شمولها وتعدد أغراضها(55)، والأهداف الإستراتيجية بحكم طبيعتها أهداف دينامية، وتكمن دينامية هذا النوع من الأهداف في أنها تسعى للتعامل مع أجيال متعاقبة تمثل في مجموعها المدخلات البشرية اللازمة لتسير عجلة الحضارة في المجتمع الذي يعيش بطبيعته في حالة من التطور والحركة تحتم استجابة وتحرك مماثل فيما يتعلق بأهداف إعداد أولئك الذين يقومون بتسيير هذه العجلة.

ولإيمان المجتمع الدولي بحاجة الأطفال إلى الرعاية فقد تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 حقهم في الحياة الحرة وعدم تعرضهم للقسوة والاستغلال وحقهم في التعليم المجاني في مراحله الأساسية، والإنماء الكامل لشخصياتهم وتعزيز احترام حقوقهم وحرياتهم الأساسية56(2).

([55]) منى محمد جاد، طفل ما قبل المدرسة بين الأسرة والمجتمع، مجلة تربية عين شمس، عدد 3، 1980، ص 338.

([56]) الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الأطفال، نيويورك، مكتب الإعلام العام، 1971.

وأكد إعلان حقوق الطفل الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 20 نوفمبر 1959 على حماية الطفل ضد كل أشكال الإهمال والقسوة والاستغلال، وألا يكون موضع أي شكل من أشكال المتاجرة ويحظر تشغيله قبل بلوغه السن الملائمة، وعدم إلزامه أو السماح له بممارسة عمل من شأنه الأضرار بصحته أو تربيته أو إعاقة نموه الجسدي أو العقلي أو الأخلاقي 57(3).

كما أصدرت الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الطفل في 28 نوفمبر 1959 لضمان حياة سعيدة في مجتمع أفضل 58(4). وتضمنت بنوده تمتع الأطفال بالحماية الخاصة والإنماء الصحيح السوي في النواحي الجسمية والعقلية والخلقية والروحية والاجتماعية في ظل الحرية والكرامة، وتمتعهم بحق الرعاية الاجتماعية والصحية وحمايتهم من كل أنواع الإهمال والقسوة والاستغلال والتمييز العنصري أو الديني.

وقد تضمن العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1966 (59) جعل التعليم الابتدائي إلزاميا وإتاحته مجانيا للجميع، واحترام حرية الآباء أو أولياء الأمور في اختيار المدارس لأولادهم وفي تأمين تربيتهم دينيا وخلقيا.

(57) غاستون ميالاره، تربية ما قبل المدرسة في العالم، ترجمة أنطوان خوري، مجلة التربية الجديدة، العدد 12، السنة 5، ص 86.
(58) الأمم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الأطفال، مرجع سابق.
(59) الأمم المتحدة: الجريدة الرسمية، الملحق الخاص رقم 21 تشرين الأول/ديسمبر 1924، ص43.

وأشار المؤتمر العام لليونسكو عام 1974 بباريس(60) إلى ضرورة تعاون المربين والآباء والمجتمع المحلى في العمل على إنتاج الأساليب التي تستثير الخيال المبدع لدى الأطفال، وتشجيعهم على القيام بأوجه النشاط الاجتماعي التي تعدهم لممارسة حقوقهم وحرياتهم مع الاعتراف بحقوق الآخرين واحترامها والحرص على أداء واجباتهم الاجتماعية.

وقد كان الفضل للعام الدولي للطفولة (الذي خصص له سنة 1979) في جذب الانتباه إلى ما يشهده أطفال مدن الصفيح(61).وقد شملت الإحصاءات التي نشرتها هيئة اليونيسيف عن الفقر الحضري الأحياء الهامشية في المدن بالإضافة إلى كل الأحياء السيئة الأخرى. وثبت أن هناك 60 مليون طفل دون الخامسة من عمرهم بالإضافة إلى 156 مليون تقع أعمارهم دون الخامسة عشر يعانون جميعا من الفقر الحضري في العالم الثالث.

وفي نوفمبر 1989 اعتمدت اتفاقية حقوق الطفل(62)، وتضمنت المادة 6 كفالة الدولة بأن لكل طفل حقا أصيلاً في الحياة وبقائه ونموه إلى أقصى حد ممكن، كما تنص المادة 24 بأن تعترف الدول بحق الطفل في المجتمع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وكفالة الرعاية الصحية المناسبة للأمهات قبل الولادة وبعدها، وتطوير الرعاية الوقائية والإرشاد المقدم للوالدين، والتعليم، والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

---

(60) اليونسكو: توصية بشأن تربية من أجل التفاهم ولسلام على الصعيد الدولي، باريس، نوفمبر 1974، ص4.

(61) UNICEF, 1979: Documents du Symposium “Services de base en Afrique de l`est tenu a Nairobi par 1, 19-22 Mars 1979 (3 Volumes).

(62) الأمم المتحدة: اتفاقية حقوق الطفل، نيويورك، 1989، ص11.

كما تنص المادة 28 من هذه الاتفاقية بحق الطفل في التعليم وجعل التعليم الابتدائي إلزاميا ومتاحا مجانا للجميع، واتخاذ التدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس، وأن يكون تعليم الطفل موجها نحو تنمية شخصيته ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها، وإعداده لحياة تستشعر المسئولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين(مادة 29)، كما تنص المادة 32 على حماية الطفل من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يرجح ن يك ون خطيرا أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي.

ولتأمين حاجات التعلم الأساسية ورؤية موسعة له، وتعميم الالتحاق بالتعليم للجميع والنهوض بالمساواة، والتركيز على اكتساب التعلم، وتوسيع منظور التربية الأساسية، وتعزيز إمكانيات البيئة للتعلم، فقد صدر الإعلان العالمي حول التربية للجميع في جومتين بتايلاند في مارس 1990(63) والذي تضمن أيضا متطلبات لتوفير التربية الأساسية والانتفاع بها على نحو كامل في التحسين المجتمعي.

(63) الأمم المتحدة: الإعلان العالمي حول لتربية للجميع وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية، نيويورك، مكتب الإعلام العام، 1990، ص 3-8.

وأكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في يونيو 1993 64(2) على أهمية تربية الطفل في بيئة اجتماعية صالحة، وتوفير الضمانات التي تمكنهم من التمتع على قدم المساواة بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما أشار إلى تكافؤ الفرص التعليمية أمام جميع الأطفال فلا يحدث تفاوت في هذه الفرص بسبب الفقر أو الجنس أو الهوية الدينية أو اللغوية أو الإعاقة، أو بسبب تدنى المستوى التعليمي للوالدين أو سوء التغذية والعناية الصحية أو ندرة الفرص المحلية غير الرسمية للتعلم أو انخفاض الدافع للعلم والإفادة منه، وكذلك الاهتمام بإعداد المعلم إعدادا جيدا وتدريبه أثناء الخدمة ووفرة الموارد والإنشاءات والتجهيزات التربوية بمدارس الأطفال، والاهتمام بإدارة المدرسة الابتدائية وإيجاد برامج استثمار اجتماعية لتنمية المجتمع المحلى وتوفير مصدر تمويل جديدة لاستكمال جهود توفير التعليم المدرسي وخاصة في المناطق المحرومة لكي تتحقق المساواة في الفرص التعليمية.

---

(64) الأمم المتحدة: إعلان برنامج عمل فيينا، السياسة الدولية-ع 119، (مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1993)، ص 1289.

التخلف والتحضر وعلاقتها بالتنمية :

تعد قضية التخلف والتنمية من القضايا المحورية بالنسبة لبلدان دول العالم الثالث فلم تخل دراسة في التنمية من الحديث عن عوامل التخلف وخصائصه ومسبباته، ومن ثم تحديد مؤشرات الآثار الناجمة عنه، ومحاولة وضع التصورات المقترحة للتخلص منه.

وقد أشارت عديد من الكتابات إلى أن مشكلة هذه البلدان اقتصادية في المقام الأول، ولو أمكن التدخل بصورة إيجابية في هياكلها الاقتصادية، فإنه يمكن حل مشكلاتها جميعاً أو الحد منها.

وبالدخول إلى عالم تلك الدول يواجهنا عديد من المشكلات، أهمها ظهور مناطق الفقر الحضري، والتي يبدو أهمية دراستها لما لها من خطورة على عمليات التنمية، حيث ترتبط بها برباط مزدوج تؤثر فيها وتتأثر بها هذا من جانب ومن جانب آخر لا يمكن أن تصل هذه الدول إلى درجة التنمية المرجوة إلا بإيجاد الحلول لمشكلاتها.

مفهوم التخلف:

يحدد التخلف بأنه عملية أو ظاهرة اجتماعية تاريخية، كلية متعددة الأبعاد، أوجدتها وكرستها قوى متنوعة خارجية، وداخلية(65) ، ينتج عنها وضع اقتصادي واجتماعي متناقض، يؤدى إلى عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة (66). فالتخلف هو قصور في الإمكانات المادية والمعنوية والسياسية والذي يؤدى بدوره إلى عدم إمكان توفير الخير للمواطنين وهو يتضمن عدم القدرة على ملاحقة الركب الحضاري التقدمي.

(65) عبد الهادي والى، التنمية الاجتماعية، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية،(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1982)، ص 39.

(66) محمد عبد العزيز عجميه وآخرون، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (الإسكندرية، بدون دار نشر، 1991)، ص 7.

عوامل مسببة للتخلف:

يرى بعض العلما ء أن التخلف سمة داخلية تنبع أولاً من الفرد (عوامل ذاتية) ثم تنعكس على البيئة المحيطة حتى تنتشر في المجتمع فتصبح هي السمة الغالبة. ويرى البعض الآخر أن البيئة المحيطة بأبناء المجتمع (المجتمع المحلى) هي السبب الرئيسي في تخلفه بما تتضمنه من عوامل تؤدى إلى استمرار هذه الحالة، ولا يمكن اعتبار هذين العاملين سمة عوامل أساسية للتخلف فهناك تأثير العوامل الخارجية (المجتمع الكلى)، حيث التخلف ليس سمة ذاتية ويبرر ذلك النشاط التقدمي الذي يحرزه أبناء المجتمعات المتخلفة عندما ينتقلون إلى مجتمعات متقدمة. كما أن عوامل البيئة قد تتقهقر وتنزوي وتزول عندما تقود مجتمعها أذهان واعية مستنيرة تجيد التخطيط وتزيل سلبية العلاقة بين الأفراد ومجتمعهم وبيئتهم، ومثال لذلك مدينة قنا – عينة الدراسة – حيث لبست ثوب الرقى والحضارة والتنمية عندما وجدت الصانع الماهر الذي أخذ بمقومات النمذجة الحديثة ولم يستمر في ترقيع الثوب القديم البالي.

وبناء على ذلك ظهر التصور حول إمكانية وجود عوامل خارجة عن الأفراد وعن بيئتهم تكون هي المسببة لظاهرة التخلف ومشكلاته، وأن هذه العوامل تتمثل في موجات السيطرة المستمرة التي تمارسها بعض القوى المحلية أو الخارجية، وما ينجم عنها من نمو علاقات استغلال للإنسان والبيئة على حد سواء. ولا يعنى ذلك أن المجتمع المتخلف ليس له دور فيما يبتلى، فإذا لم تكن الظروف المجتمعية المحلية مهيأة لنشأة التخلف ونموه، فإن العوامل الخارجية تكون حينئذ ضعيفة التأثير.

ومن هنا يعتقد سكنر – رائد المدرسة السلوكية في علم النفس – أنه من الممكن أن نشكل السلوك الإنساني، وهذا يكمن فيما يسمى بـ (التقنية السلوكية)، وهو علم يهدف إلى تغيير البيئة ليتغير الأفراد، فالمبدأ السلوكي هنا مبنى أساساً على أن السلوك يكون نتيجة للعوامل والمؤثرات البيئية الخارجية، بمعنى يجب تصميم البيئة بحيث تؤثر في الأفراد لينتجوا السلوك المطلوب (67).

مقاييس التخلف:

يمكن تفسير التقدم والتخلف في قطاعات الدولة المختلفة على أساس ما يفسر في علم الاجتماع، في أي نظام أو نسق إنساني مترابط الوحدات، إذا تفاوتت درجات أو معدلات النمو بطريقة ثابتة وكبيرة بين وحداته المتفاعلة، فان ذلك يعنى أن بعض هذه الوحدات ينمو على حساب الوحدات الأخرى في نفس النظام أو النسق، وبمرور الوقت، وباستمرار نمط السيطرة والاستغلال الاقتصادي، يتسع نمط السيطرة والاستغلال ليشمل جوانب الحياة الأخرى من سياسية وتعليمية وثقاف ية ونفسية. وينفذ هذا النمط إلى كل مستويات النسق: المستوى الحضاري، والمستوى الاجتماعي، والمستوى الفردي أو الشخصي، ومن ثم يزداد التخلف، وتتولد قيم السلبية واللامبالاة والقدرية والإحساس بالنقص والتبعية حيال الوحدات الأقوى والأكثر نمواً (68).

---

(67) عبد الوهاب الأنصاري، مفكر جرئ لا يعرفه العرب "أعطني طفلاً وأنا أشكله لك بأي صورة تريد"، الدوحة، العدد 96، ديسمبر 1983، ص 78،ص 79.

(68) صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص216-217.

ولقد جرت محاولات عديدة للوصول إلى مقاييس للتنمية (التقدم والتخلف) ودارت جميعها في دائرتين رئيسيتين وهما (69): دائرة القياس أو الحكم على الدولة أو المجتمع بالبعد أو الاتجاه الواحد، ودائرة القياس أو الحكم بمركب الأبعاد والاتجاهات.

وإذا كان اتجاه القياس بالبعد الواحد يركز على أمور مثل الدخل الفردي، أو نسبة السيارات أو الهواتف أو الفيديوهات والتليفزيونات إلى السكان، أو نسبة التعليم، أو نسبة الأطباء إلى السكان، أو نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء أو الصابون أو غيرها من المؤشرات الأحادية، فان اتجاه مركب الأبعاد يجمع بين عدة سمات لقياس التقدم والتخلف. وإذ كان الاتجاه الأول لم يلق قبولاً أو انتشاراً واضحاً بين المفكرين التنمويين لاستحالة الأخذ به عملياً وعلمياً، فقد وجد الاتجاه الثاني تقبلاً وانتشاراً أكبر بينهم لإمكانية تطبيقه والاعتماد على نتائجه إلى درجة كبيرة، ا لأمر الذي يجعل الوقوف عنده لإيضاح أكثر أمراً جوهرياً(70) .

(69) عبد الهادي الجوهري وآخران، دراسات في التنمية الاجتماعية، (أسيوط: مكتبة الطليعة، 1978)، ص25.

(70) عبد الهادى الجوهرى وآخران، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص25.

ومن ثم تعددت الآراء والمحاولات التي تحاول كل منها تحديد خصائص التخلف لإعطاء صورة واضحة عن وضع الدول المتخلفة، وقد حدد" أيف لاكورت" في كتابه "البلاد المتخلفة" بعض مقاييس التخلف والتي يمكن تطبيق بعضها محلياً على مجتمع العشوائيات وتتمثل في(71): ضعف مستوى التغذية، ضعف الإنتاج الفلاحي، انخفاض متوسط دخل الفرد، وجود بنيات اجتماعية ضعيفة، عدم تداخل القطاعات الاقتصادية، وجود بطالة مقنعة، انخفاض المستوى التعليمي، ضعف الصناعات الوطنية، ضعف استهلاك الطاقة، التبعية الاقتصادية، اتساع سطحي لقطاع الخدمات، ارتفاع معدل المواليد، خطورة الوضعية الصحية، الإحساس بوضعية التخلف، انخفاض مستوى المعيشة.

وتتضح مظاهر انخفاض مستوى المعيشة للأفراد من حيث ارتفاع كثافة المسكن، انتشار الخرافات، انخفاض المستوى الصحي والثقافي، تفشى الكثير من الأمراض الاجتماعية وضعف كيان الأسرة وانحراف الصغار (72).

وتختلف مشاكل الأسرة من مجتمع لآخر، فهي تتأثر إلى حد بعيد بإمكانيات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعد المشكلة الاقتصادية أساساً لمشاكل كثيرة أخرى بل يذهب البعض إلى أنها أم لجميع المشاكل. ومعظم مشكلات الأسرة المصرية تدور حول انخفاض الدخل والبطالة، ولذلك نستعرض نتائج انخفاض الدخل عن الوفاء باحتياجات الأسرة الضرورية ومنها 73(4):

---

(71) محمد أحمد عبد الهادى، محاولة لوضـــع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية، الكتاب الســـنوى لعلم الاجتماع، العدد الســـابع، القاهرة، دار المعارف، 1985، ص ص 267 - 272

(72) عبد المنعم عبد الحي، "علم السكان"-الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية" ط1، (الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 1985)، ص 199.

(73) محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي"، (القاهرة: دار المعارف بمصر، د.ت)، ص 148.

نقص التغذية إلى حد الكفاف، وما يترتب عليها من أمراض كثيرة منها الأنيميا ونزلات البرد والسل الرئوى، انتشار هذه الأمراض يؤدى ويساعد على انخفاض متوسط حياة الفرد، الضعف والمرض يعوق الأشخاص عن تأدية أعمالهم، تعرض الأفراد للموت في سن مبكر و يعرض أسرهم للتفكك.

الفقر يفرض السكن الرديء مما يعرض ساكنيه للمرض ومختلف المخاطر.

قلة الدخل تدفع أفراد الأسرة إلى الخروج للعمل، فيخرج الأطفال للعمل في سن مبكرة، واشتغال الأطفال يمنعهم من مواصلة التعليم ولذا تظل نسبة الأمية مرتفعة في المجتمع و لا يطرأ عليها أي تغيير.

قد يدفع الفقر البعض إلى التماس الربح من مصادر غير مشروعة.

وإلى جانب هذه المشاكل الاقتصادية توجد مشاكل أخرى مثل: دوام الشجار بين الزوجين، إدمان المكيفات كالسجاير والحشيش والأفيون والخمر، زيادة عدد الأطفال بدرجة تعجز الوالدين عن تقديم العناية الكافية لهم، وعدم الوعي بكيفية معاملة الأطفال مما يسبب لهم مشاكل واضطرابات متنوعة.

مما تقدم يتبين لنا أن مشاكل الأسرة تعد نتاج مباشر للتخلف وفي ذات الوقت تعد من أهم معوقات التنمية في المجتمع المحلى لذا يجب أن يكون للتربية دور واضح في حل هذه المشكلات حيث من الممكن أن تقدم جهوداً وقائية وعلاجية لمساعدة الزوجين حتى قبل الزواج إذا أحس كلاً منهما أو أيهما بنوع من المشاكل التي تحتاج إلى الاستشارة قبل الدخول في الحياة الزوجية والتورط في الفشل.

وتحقيقا لذلك فقد أنشأت وزارة الشئون الاجتماعية مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بالقرار الوزاري رقم 483 لسنة 1976 (74)، بالإضافة إلى تقديم خدمات وقائية بالتوعية الاجتماعية والأسرية عن طريق الاتصال بالأخصائيين الاجتماعيين في مواقع العمل وكذا التنظيمات المختلفة وعقد الندوات والمؤتمرات وإلقاء المحاضرات واستخدام مختلف وسائل الإعلام بهدف زيادة الوعي بحقائق الحياة الأسرية السليمة وأساليب التنشئة السوية والعمل على تجنب حدوث المشكلات الزوجية والأسرية وأسس اختيار الشريك(75).

وتسعى التربية جاهدة في نشر وتنمية الوعي الأسرى بالمجتمع لتفادى المشاكل والمنازعات الزوجية قبل وقوعها، وتعمل على تقصى المشكلات ومعرفة أسبابها والعمل على علاجها، وتهيئة الجو العائلي السليم الذي يكفل للأبناء نشأة اجتماعية صالحة، وتوجيه الأسرة لمصادر الخدمات المختلفة في المجتمع للاستفادة منها، ومعاونة محاكم الأحوال الشرعية في بحث أسباب المنازعات الزوجية والعائلية واقتراح الحلول الملائمة لها، والقيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة واقتراح التوصيات الكفيلة بتدعيم كيان الأسرة.

---

(74) وزارة الشئون الاجتماعية، قرار رقم 483 لسنة 1976 بشأن لائحة النظام الداخلي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، الوقائع المصرية، العدد 3، 3 يناير سنة 1977.

(75) المرجع السابق، المادة الثالثة من القرار.

مفهوم التحضر:

يرى ابن خلدون أن الحضارة تؤدى إلى التقدم الإنساني، إلا أنه يصاحبها انحطاط السكان، فهم يأكلون ويشربون بشراهة، كما ينحرفون إلى الحياة الجنسية الشاذة مما يعمل على تفكك المجتمع، وفي رأيه أن أهل البدو على عكس سكان المدن فهم يعملون بجد لسد احتياجاتهم الأساسية للحياة وهم أقوى جسمانياً وأكثر شجاعة وولاء لذوى قرباهم من أهل المدينة، كما أنهم يتمسكون بالتقاليد وبمعتقداتهم التي اكتسبوها من أهلهم(76)، إلا أن تلك السمات الإيجابية تتذوى باختلاطهم بأهل المدينة، لما لهم من تأثير سيئ.

ومن ذلك يمكن القول بأن التحضر يتطلب تغيرات أساسية في تفكير وسلوك الناس وقيمهم الاجتماعية كما يتضمن تغيرات في الاتجاهات نحو العمل، ولا يعنى بالتحضر مجرد عملية انتقال الأفراد من القرية إلى المدينة أو الانتقال من عمل أقل درجة إلى آخر أكثر رقياً.

ومفهوم التحضر معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والبنائية اللازمة لبقاء الكائن الحي ونموه في بيئته"(77). كما أنه وفق معانيه النظرية يشير إلى التحديث أو النمو أو التقدم الاقتصادي. وإذا كان هذا التعريف يشير ويقر حقيقة أوضاع العالم المتقدم، فان هذا المعنى لا ينطبق على دول العالم الثالث، حيث يشير التحضر إلى وجود أزمة خاصة تتعلق بمعدلات النمو(78).

---

(76) محمد عبد المنعم نور، أسس العلاقات الإنسانية، دراسة أساسية للعلوم الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ب.ت)، ص 6-39.

(77) زيدان عبد الباقي،علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1974)، ص 14.

(78) شحاته صيام، التحضر الرث والتطور الرث، ط1، (القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، 1997)، ص67-68.

ومن المفهومات التي تشير إلى ذلك مفهوم Sgeore، بأن التحضر يقصد به معدل الزيادة في الأشخاص ساكني المدن بالنسبة للأشخاص ساكني الريف(79)،أو هو عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في مجتمع معين وذلك بمقارنتهم بإجمالي عدد السكان داخل هذا المجتمع (80).

على حين يشير مفهوم التحضر من خلال قاموس العلوم الاجتماعية إلى أربعة معاني، يعنى أولها التأثير الذي ينتج عن المراكز الحضرية التي أقصى الريف، وثانيها أن التحضر رمز لظهور سمات الحضرية للسكان، وثالثها أن التحضر عملية تركز سكاني، ورابعها يرى في التحضر زيادة للسكان الحضريين على حساب بقية السكان (81) .

التحضر الرث:

أمام ما سبق يمكن القول أن المجتمعات الحضرية المصرية كما تشهد نمطا إنتاجيا أو تطوراً رثاً، فإنها تشهد أيضا تحضراً رثاً، سواء في معدلاته أو في العوامل التي تشكله. فالتضخم الحضري ونموه في الدول النامية بصفة عامة ينتج عنه مناطق متخلفة تتشابه في سماتها مع القرية مما يطلق عليه بظاهرة ترييف المدينة.

[79]) (G*eore,M. S., 1968: "Urban ization and family change", Bomby, Populare Prakashan, p. 46*

([80]) *Popero, D., 1980: "Sociology", 4 and the ed; N. Y, Prentice Hall, p. 50.*

([81]) *Gould, J. and Kolb, W.L.,1964: "A dictionary of the social science", N.Y.,the Free Press, p. 739.*

والتحضر في مصر(82) لا يقترن بتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذا يوصف "بالتضخم الحضري"، حيث زيادة سكان الحضر لا تواكبها، تنمية اقتصادية واجتماعية ملموسة، كما أن نسبة كبيرة ممن يدرجون ضمن الإحصاءات باعتبارهم من سكان الحضر هم في الواقع من سكان العشش والأكواخ وبيوت الصفيح والأحياء القديمة والأحياء العشوائية والمناطق الفقيرة المحيطة والمتخللة للعديد من المدن المصرية.

ويمكن تمييز النمو الحضري إلى التحضر المتوازن، التحضر غير المتوازن، والتحضر الحديث(83). ومن ثم يمكن إقامة التفرقة بين المجتمعات الإنسانية من حيث مدى تحضرها، فالتحضر المتوازن يسود عندما تتوازن فرص الحياة والمعيشة والعمل في المدينة مع سكانها والمهاجرين إليها من الريف، أومن هوامش المدن أومن الخارج، ويتميز هذا المستوى بسيادة الاستقرار والثبات، ويسود المجتمعات التي تتسم بالتخطيط الدقيق الذي تسيطر فيها الدول على عمليات الهجرة سواء من الداخل أو الخارج.

ويمكن أن يطلق على تركز الخدمات والأنشطة والمشروعات الصناعية والاقتصادية والخدمية الحديثة بمدينة القاهرة، واستئثارها بنسبة كبيرة من الا ستثمارات العامة، وتمتعها بوضع سياسي وإداري متميز نظراً لتركز المؤسسات السياسية والحكومية والإعلامية بها واحتكار السلطة المركزية لعملية صنع السياسات على مستوى الدولة – في ظل ضيق نطاق الاختصاصات والصلاحيات الفعلية لأجهزة الإدارة والحكم المحلى في المناطق الأخرى – بـ الاختلال الحضري في شتى مدن الجمهورية لمصلحة القاهرة.

---

(82) جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر (2)، (جامعة القاهرة: مكتبة التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1998)، ص ص19، 20.

(83) وليد عبد الله عبد العزيز النفيسى، جغرافية الحضر عند المدارس الغربية: دراسة منهجية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، 1993، ص 49.

والتحضر غير المتوازن قد يطلق عليه بالتحضر الزائد، ويقصد به زيادة سكان دولة ما عن الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة، إما بسبب الزيادة الطبيعية، أو عن طريق عملية الهجرة الداخلية والخارجية.وقد يطلق عليه التحضر الناقص الذي يعنى وجود اختلالات حضرية تنتج حينما تعجز الدولة عن إتمام مشروعات حضرية، ناهيك عن وجود تناقص في عدد السكان أمام عمليات استيعاب الفرص الحضرية المتاحة.

أما التحضر الحديث، الذي يقصد به التحضر العصري، ويعد مرحلة لاحقة للتحضر، يعنى الأخذ بالأساليب العصرية والحديثة في استيعاب السكان في كل الفرص المتاحة، وتحقيق التكافؤ بين ما هو متاح من فرص وبين عدد السكان.

تنمية المجتمع المحلي :

قد ثبت أن المعرفة من الداخل لا تكفي لأن استبعاد التأثيرات الخارجية يؤدى إلى فصم الوحدة التنظيمية عن الإطار الكبير الذي تنتمي إليه والذي لا يمكن فهمها إلا من خلاله، فالأسرة في مختلف المجتمعات تتأثر داخليا من الناحية البنائية بالتغيرات الاجتماعية للمجتمع المحلى، ويبدو هذا واضحا في تحول الأسرة التدريجي إلى نمط الأسرة النواة مما أدى إلى تعديلات واضحة في أبعادها البنائية الداخلية (84).

---

(84) أماني عبد المجيد حسن عتلم، دراسة أثر بعض المتغيرات الأسرية على التوافق النفسي للأطفال، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، 1992، ص 12.

مع الأخذ في الاعتبار أنه لا تحدث كل التغيرات المقصودة تأثيرات متشابهة على أنماط الأسر المختلفة، لأن إمكانية الاستجابة للتغير ترتهن بمجموعة من المتغيرات لا تحدث تأثيراتها إلا إذا توافرت ظروف معينة ليست متاحة بالفعل لكل أسرة. وعلى سبيل المثال إذا تم رفع الأجور لرفع مستوى المعيشة فلا يشعر بذلك أفراد الأعمال المتقطعة والسطحية الهامشية.

وهنا يبدو أهم العوامل التي تعمل على سرعة الاستجابة للمؤثر الخارجي، إذ تعد مهنة عائل الأسرة المحك الأساسي في تصنيف الأسر، فهي لا تزال مؤشرا له أهميته وخطورته في تحديد المستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي ونوع المشاركة الاجتماعية للأسرة وأساليب التنشئة الاجتماعية التي تأخذ بها أطفالها.

كما أن العلاقات التي تقوم بين أفراد الجماعة تخضع لنظام معين، بمعنى أن كل شخص يرتبط بالآخر بطرق لها مستويات محددة تعتمد في تحديدها على أوضاعهم النسبية، وفكرة الموضع التي يستخدمها كثيرا من الناس في حديثهم عن الآخرين في المجتمع فقد استخدمها علم الاجتماع وأعطى لها اسم المراكز. وقد عرف ميريل" المركز هو الوضع الذي يشغله الفرد في مجتمع بحكم سنه أو جنسه أو ميلاده أو حالته العائلية أو وظيفته أو تحصيله" 85(1).

ويوصف المجتمع الذي يتمكن فيه الأفراد من تحديد مراكزهم الاجتماعية عن طريق جهدهم وعملهم الشخصي بأنه مجتمع يتضمن درجة عالية من التنقل الاجتماعي، ولكن إذا كان المجتمع صارما في تحديد مراكز الأفراد كان التنقل ضئيلا جدا وفي أدنى درجاته، ومع ذلك فليس هناك مجتمع على مرونة تامة أو على صرامة تامة (86).

---

[85] عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، ط1، (عمان، دار الشروق، 1999)، ص 98.
[86] المرجع السابق، ص 100.

وقد ظهر مفهوم تنمية المجتمع لأول مرة في إطار الأمم المتحدة، وخصصت دائرة الشئون الاجتماعية بالأمم المتحدة قسم يهتم بأمور تنظيم وتنمية المجتمع. وفي عام 1953 أقامت الأمم المتحدة نوعاً من التنسيق بين وكالاتها المتخصصة في موضوع تنمية المجتمع المحلى، وفي عام 1955 قدمت سكرتارية الأمم المتحدة تقريراً هاماً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن التقدم الاجتماعي الذي يمكن حدوثه من ممارسات تنمية المجتمع، وقد أتخذ قراراً باعتبار تنمية المجتمع المحلى وسيلة هامة للتقدم الاجتماعي في البلدان النامية. وقد استمر نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال عقد المؤتمرات وتقديم المساعدات أو الخبراء إلى الدول النامية حتى تثبت فعالية هذا الأسلوب وتستقر قواعده(87).

وقد عرفت الأمم المتحدة في عام1956(88) تنمية المجتمع المحلى بأنها "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية كوحدات للعمل، والتي تحاول أن تجمع بين المساعدات الخارجية وبين الجهود الذاتية المحلية المنظمة بشكل يوجه محلياً لمحاولة استثارة المبادأة والقيادة في المجتمع المحلى باعتبارها الأداة الرئيسية لأحداث التغيير".

وفي عام 1963(89) أعطته مفهوما آخر بأنه" تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي".

---

(87) محيى الدين صابر، الحكم المحلى وتنمية المجتمع، (سرس الليان، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، 1963)، ص 145.

(88) *Dunham, A., 1970. The new community organization, New Crowell, p. 140.*

(89) إبراهيم عبد الرحمن رجب، مفهومات ونماذج تنمية المجتمع المحلى المعاصرة، (القاهرة،مؤسسة الشرق الأدنى، 1988)، ص 11.

كما تعددت التعريفات المختلفة لمفهوم التنمية الحضرية لمجتمع ما، ولكنها تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع (90)، وفي تزويده بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإدماج المجتمع الحضري المتخلف في الحياة القومية وتمكنه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية الحضرية الشاملة.

وهو بهذا ينظر إلى المجتمع المراد تنميته نظرة كلية شمولية، بمعنى أنه حين يمارس عملية التنمية فانه يحاول دفع المجتمع ككل متكامل إلى الأمام، فإذا لم تمكنه الظروف من هذا فانه يتجه إلى مبدأ الأولويات- أي القطاعات الأحق بالتنمية - ليحركها وينهض بها وفي كل الحالات فلن يتم شيء على حساب شيء آخر.

ويطلق على القواعد العامة التي تحكم رسم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووسائل تنفيذها وهي ترتبط أساساً بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة، كما ترتبط بشكل توزيع الأنشطة في إطار الموارد المتاحة، بمفهوم استراتيجيه تنمية المجتمعات (91).

كما يطلق على تفاعل جماعات المجتمع المختلفة التي تولد طاقات دافعة تؤثر بدورها على الإنسان مفهوم تنسيق المجتمع أو تنظيم المجتمع أو تنظيم المجتمع وتنسيقه أو تنمية المجتمع وتنظيمه (92).

(90) كمال التابعي وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، ط 1، (القاهرة، دار المعارف، 1985)، ص 46-47.

(91) صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع، دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص 357.

(92) حمدي عبد الحارس، مرجع سابق، ص 54.

ويلاحظ المتتبع للتطور في إدارة التنمية خلال القرنين الماضيين، أن الاهتمام بتحسين إدارة التنمية قد بدأ بالتركيز على (تنمية المجتمع المحلى) كنقطة أساسية ثم انتقل بعد ذلك إلى التركيز على (الحكم المحلى) ثم إلى (النطاق الأوسع للمدينة) وأخيرا انتهي المطاف الآن إلى التركيز على (الإقليم) واعتباره الوحدة الأساسية لإدارة التنمية (93). ويعنى ذلك انخفاض مستوى كفاية وفاعلية الإدارة المركزية لعملية التنمية لاتساع نطاق تحكمها والتنوع الكبير والنمو السريع في متطلبات المجتمعات البشرية والمناطق المختلفة التي تضمها حدود الدولة مما أدى إلى ضعف استجابتها لهذه المتطلبات بل وعجزها عن القيام بمهامها التقليدية في بعض الأحيان.

فتدعيم سلطة المجتمعات المحلية للتوازن مع السلطات المركزية قد أثبت عدم فاعليته لاستمرار الانفصال بين التخطيط لتنمية هذه المجتمعات وإدارتها وذلك لعدم وجود وعاء تنظيمي يمكن من خلاله التنسيق بين التخطيط والإدارة مما أدى إلى توسيع نطاق إدارة التنمية ليشمل وحده أكبر عددا من المجتمعات المحلية، وبدأ تدعيم إدارة التنمية في هذا المستوى تحت مفهومي الإدارة المحلية والحكم المحلى (94).

في عام 1960 صدر قانون نظام الإدارة المحلية رقم 124(95) وتعديلاته اللاحقة، والذي أكد على حق السكان المحليين في إدارة شئون مجتمعهم وإعطاء مجالسها الشعبية والتنفيذية التي تدير حركة الحياة فيها، وقد قامت عديد من الوحدات الإدارية في المدن بعديد من الخدمات والبرامج بالمجتمعات الحضرية سواء التعليمية أو الصحية أو الإسكان والمرافق والمواصلات.

---

[93] صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثانى، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، مرجع سابق، ص 195.

[94] صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، مرجع سابق، ص 196.

[95] محكمة قنا الابتدائية، قانون الحكم المحلى واللائحة التنفيذية، 1989.

وفي أوائل السبعينات أقيمت مشروعات التنمية الحضرية في مصر ، والذي أقامته أمانة الحكم المحلى بالتعاون مع هيئة اليونيسيف منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (96)، وقد بدأ المشروع باختبار ثلاث مناطق مختلفة بثلاث محافظات (بولاق الدكرور بمحافظة الجيزة، وشبرا الخيمة بمحافظة القليوبية، والخليفة والدرب الأحمر بمحافظة القاهرة) تمت فيها تجربة مدخل للتنمية المتكاملة يركز على دراسة احتياجات المواطنين في تلك المناطق وإشراكهم في اتخاذ القرارات حول أولويات الاحتياجات من وجهة نظرهم بالاشتراك مع ممثلي الوزارات المختلفة على مستوى هذه المحافظات، ثم العمل على تدبير الموارد المحلية من قبل المحافظات والمساعدات الأخرى من قبل هيئة اليونيسيف.

ولقد كان من ثمار هذا المشروع اقتناع أمانة الحكم المحلى بأهمية وجود كيان قوى لتنمية المجتمع الحضري على المستويات المحلية فأستحدث بند "التنمية الحضرية" في الميزانية العامة للدولة، كما أستحدث مكاتب للتنمية الحضرية في عديد من المحافظات للقيام بعمليات التخطيط والتنفيذ بالاشتراك مع المواطنين المحليين، ولقد أصبحت جهود التنمية الحضرية مجالاً يستقطب اهتمام الحكومة ويظهر ذلك في القيام بمشروع "الخدمات الحضرية للأحياء" والذي يقوم بالإنفاق على احتياجات المناطق الحضرية المتخلفة على مستوى الجمهورية (97).

(96) إبراهيم عبد الرحمن رجب، مرجع سابق، ص 194.
(97) المرجع السابق، ص 195.

ولما لوحظ أن الوحدات الإدارية هي للضبط والتحكم في طاقات وموارد الدولة لا للتنمية، فقد ظهر مفهوم التخطيط الإقليمي كأسلوب فعال في التخطيط للتنمية يمكن من خلاله إيجاد التوازن في تنمية أقاليم الدولة المختلفة وتوجيه الموارد وفقا للاحتياجات المحلية (98).

وإيماناً بمنهج تنمية المجتمع كطريقة لتحسين أحوال المجتمعات المحلية والنهوض بها فقد أولت كثير من المنظمات الدولية تنمية المجتمع بالرعاية والاهتمام، ومن أمثلة هذه المنظمات هيئة الأمم المتحدة، اليونسكو، اليونيسيف، منظمة العمل الدولية، مؤسسة فورد وغيرها، فتقوم هذه الهيئات بتنظيم المؤتمرات لمناقشة القضايا المتصلة بها والاتفاق بشأنها، تشجيع البحوث العملية لسبر أغوارها، المساهمة الفنية والمالية والعينية في بعض المشروعات الرائدة في بعض الدول، تخصيص بعض المنح للتدريب والدراسة...الخ (99).

وعلى المستوى المحلى، توجد هيئات متخصصة تتحمل مسئولية برامج تنمية المجتمع الحضري مثل جمعية تنمية المجتمع في المدن وتشمل جمعيات تنمية المجتمع بالمساكن الاقتصادية، جمعيات تنمية المجتمع بالأحياء كحي وسط وشرق وغرب، جمعيات المساجد لتنمية المجتمع، جمعيات الكنائس لتنمية المجتمع، ومحلة الرواد، ومركز الجيرة (100)، ومشروع طفل الريف (101).

---

(98) صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، مرجع سابق، ص 196.

(99) جابر عوض، مدخل تنمية المجتمعات المحلية (التكنولوجيا - القضايا - التجارب)، (بدون جهة نشر، 1997)، ص 24.

(100) سوسن عثمان، التنمية المحلية للمجتمعات المحلية.الحضرية، الصحراوية، والمستحدثة، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1999)، ص 212.

(101) وزارة الشئون الاجتماعية، الإدارة العامة للأسرة والطفولة، مشروع طفل الريف، مطبوعات وزارة الشئون الاجتماعية، 1992.

وتشمل برامج ومشروعات التنمية الحضرية جميع جوانب حياة المجتمع مثل مراكز تنظيم الأسرة، دور الحضانة، مراكز التوعية بالاقتصاد المنزلي وتنظيم الأسرة، وأندية الشباب، وفصول محو الأمية،ومشروعات الأسر المنتجة وإنشاء دور الثقافة والمكتبات وتنظيم الرحلات وغيرها من الخدمات (102).

وللدولة مؤسساتها الحكومية التي تكفل عملية تنفيذ برامج ومشروعات الخطة العامة للتنمية كل وفق اختصاصها ومجال نشاطها(103)، وتتمثل هذه المؤسسات في المدارس الحكومية حيث تقوم بتنفيذ خطة التنمية التعليمية والوحدات الاجتماعية التربوية والحضارية ومكاتب التوجيه الأسرى والوحدات المجمعة التي يعهد إليها بتنفيذ خطة التنمية الاجتماعية، والوحدات الزراعية والبيطرية ومراكز الإرشاد الزراعي التي تعمل على تنفيذ خطة التنمية الزراعية، كما تقوم المجموعات الصحية الريفية والمستشفيات على مختلف مستوياتها وتخصصاتها، و مكاتب الصحة والتأمين الصحي على تنفيذ الخطط والبرامج الصحية، كما تتولى مكاتب القوى العاملة تنفيذ خطط وبرامج الرعاية العمالية والتدريب المهني، كما تعمل قصور وبيوت الثقافة على تنفيذ خطط التنمية الثقافية، وتقوم أجهزة الإعلام بالتوعية القومية.

وجدير بالذكر أن كلمة مجتمع محلى تطلق طبقا لمدى توفر الخدمات الاجتماعية والإنتاجية في بقعة جغرافية معينة، وإن انعدمت هذه الخدمات فإنه من الصعوبة أن نطلق على المجتمع مفهوم مجتمع محلى ومن ثم فأننا ننظر إليه كجزء من مجتمع محلى آخر مجاور له تتكامل خدماته معه (104).

---

(102) محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 149.

(103) المرجع السابق، ص 151.

(104) جابر عوض، مرجع سابق، ص 21.

وتقوم تنمية المجتمع المحلى على أساس برنامج مخطط يدور حول مشاكل المجتمع، مع التركيز على المساعدة الذاتية ومشاركة المواطنين في أحيائهم لاكتساب الثقة في قدراتهم وعلى تقدير المسئولية التي لابد أن يستشعرونها نحو مجتمعاتهم.

كما تعتمد تنمية المجتمع على الفلسفة التي يعتنقها هذا المجتمع، فمن هذه الفلسفات ما يؤمن بالتدخل في حياة الأفراد وفي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية إلى أبعد حد ممكن ومنها ما كان يترك الفرد يمارس حريته السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى أبعد حد حتى سميت هذه الفلسفات باسم فلسفات الفوضى أو الفلسفات السائبة(105).

وبالنظر إلى أحوال مصر الحالية نجد أنها لا تتبع فلسفة واضحة في عملية التنمية حيث التزكية لمشروعات اقتصادية لفئات معينة، والأخذ بسياسة الاقتصاد الحر، وما ترتب على ذلك من زيادة الأسعار وتدنى الأحوال المعيشية لغالبية الشعب، وتشجيع ما أطلق عليهم بمجموعة رجال الأعمال الذين تسببوا في تدهور الاقتصاد بما نهبوه من أموال للبنوك واحتكار السلع والغلاء في أسعارها لمصلحتهم، وعندما يراد التدخل لأنشطة اقتصادية معينة من قبل المسئولين يكون ذلك لدوافع سياسية بحتة.

وهنا تبدو الأهمية لإنجاز الخطط التي تعمل على تحقيق الوحدة الاجتماعية للمجتمع وذلك بوسائل اجتماعية واقتصادية تخدم المصلحة العامة فالتماسك الاجتماعي يعد الأساس لتكوين أي مجتمع يبغى التطور والتحديث. فتفكك المجتمع وانحلاله إلى طبقات اجتماعية متنافرة يستعبد بعضها البعض الآخر يؤدى إلى وجود صراع دائم وحقد دفين يكون نتيجته تأخر المجتمع وتخلفه، ويكون لجهات التخطيط دورها الأساسي في خطط التنمية، والبعد عن الجهود الفردية المستبدة التي كثيرا ما ينتابها الخطأ والنقصان.

(105) محمد لبيب النجيحي، مرجع سابق، ص 386.

فعمليات تنمية المجتمع يجب أن تحافظ على حرية الإنسان وكرامته والتي أمكن تلخيصها في النص العالمي لحقوق الإنسان والذي تضمن اشتراك المواطنين في الحكم وشئون مجتمعهم أو من خلال ممثلين منتخبين انتخابا حرا، والتأمين ضد البطالة والأجر المناسب نظير العمل، ومستوى معيشي مناسب لصحة الفرد ووجوده، وتعليم ابتدائي مجاني وحرية الحركة داخل وطنه وحرية الرحيل منه والعودة إليه وتحسين مستوى حياته وتقدمه الاجتماعي بأكبر حرية.

فمن الملاحظ أن المجتمعات الصناعية المتقدمة هي التي عملت على تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في مجتمعاتها بأن أتاحت فيها حرية التعبير عن النفس، وحرية الصحافة، وحرية الفكر،أما في الدول النامية فنجد الصراع والعنف والروح التسلطية، وكبت الحريات وهدر حقوق الإنسان، مما يدفع المجتمع لفقد قدرته على الاستقرار الثقافي والاجتماعي ثم في نهاية الأمر إلى تدهوره وتخلفه.

ومن العوامل التي تعرقل خطط التنمية في المجتمعات النامية أيضاً المساعدات الخارجية الموجهة والتي تأتي في صور منح أو قروض وتكون محددة لخطط معينة تهدف إلى تنفيذها الدولة بصرف النظر عن الأخذ بمبدأ الأولويات ولا تقوم على مبدأ التكامل مع الخطط الأخرى ولا تستكمل بناءها على ما سبق إنجازه في مراحل سابقة بل تتخذ نقطة البداية هي الأساس مما يترتب عليه إهدار الإنجازات القديمة على الرغم ما بها من صلاحيات وإمكانيات وما بها من قابلية للتطوير والتحديث.

أهداف تنمية المجتمعات المحلية:

ويمكن إيجاز أهداف تنمية المجتمعات المحلية في تحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين، لتحقيق تحسين مادي في حياة المجتمع، وذلك عن طريق استخدام كل الموارد البشرية في المجتمع والعمل بشتى الطرق على تنميتها بالتعليم والتدريب والممارسة للقيام بالدور الأكثر فعالية وإيجابية. وإحداث مجموعة من المتغيرات السلوكية والمعرفية والمهارية، أثناء ممارسة عملية التنمية المحلية، مما يعد وصولاً إلى الأهداف المعنوية لعملية التنمية (106).

وينعكس ذلك في إكساب المواطنين الاتجاه إلى المبادأة لحل المشكلات المجتمعية، حيث من خلال مشاركتهم في مشروعات التنمية فإنهم يميلون تدريجياً إلى نبذ أسلوب التعايش مع المشكلات، والسلبية إزائها 107(2). وتزداد مقدرتهم على تنظيم أنفسهم عند التحرك لحل مشكلات مجتمعهم، ومن ثم تعودهم على تحمل المسئولية الاجتماعية وخروجهم من دائرة السعي من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية إلى إدراك عديد من الاحتياجات التي لا تشبع إلا عن طريق المجتمع، وأن مصالحهم في مصلحة المجتمع، وفرز من تقودهم قدراتهم وإمكانياتهم على القيام بالأدوار القيادية.

وتهدف التنمية المحلية إلى تدعيم مشاركة المواطنين وتهيئة المناخ المصلحة لها وذلك من خلال وجود برامج تعليمية هادفة بمختلف مراحل التعليم، توسيع الاتجاه نحو اللامركزية وإرساء الحياة الديمقراطية السليمة، والعمل على خلق القدوة المصلحة في كل مكان، الاهتمام بالمشروعات ذات العائد الاقتصادي.

---

[106] محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 36.

[107] عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع: النظرية والتطبيق، (القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، 1986)، ص 96.

ويكمن نجاح التنمية في التخطيط الجيد المدروس بعناية والعمل بمبدأ أخذ الأولويات حيث تكون البداية للمشروعات التي تلبى الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، والمشروعات التي تعمل على إعادة توزيع الموارد والأنشطة المختلفة على مـ ستوى الدولة من مراكز صناعية وتجارية وجامعات، ومراكز الخدمات وما يتطلبه ذلك من دعم لجميع أنواع المرافق، وإعطاء الأولوية لجهود التنمية الموجهة للمناطق المتخلفة، فهي المناطق التي يقطنها عصب الاقتصاد القومي من أعمال حرفية وصناعية في شتى المجالات، وحتى لا تزيد الهوة بينها وبين الأحياء المتقدمة في نفس المدينة، وفي هذه الأحياء تهدف التنمية بصفة خاصة إلى تنمية الشعور المجتمعي، تشجيع الجهود الذاتية، اكتشاف وتنمية القادة الطبيعيين، والتعاون بين الحكومة والأهالي في العمل على الاستفادة من الخدمات.

مع الأخذ في الاعتبار أن تعبئة وتسخير الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجماعات المجتمع المحلى لا تتم نتيجة للإعلام والدعاية والتثقيف كما يرى بعض الباحثين، ولكنها كما يرى تايلور (108) تكون نتيجة لنجاح المشروعات الأولى للجهود الذاتية في المجتمع المحلى، مما يولد الإيمان والاقتناع من جانب أهالي المجتمع لقدرة العمل المحلى والجهود الذاتية على مواجهة مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم، فيدفع برغبة باقي جماعات المجتمع للمشاركة الإيجابية في القيام بمشروعات إنمائية أخرى تحقيقاً للمزيد من النجاح لمواجهة المشكلات القائمة.

(108) محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 44.

وكلما كانت نتائج المشروعات عاجلة وملموسة كلما اطمئن إليها الناس وسعدوا بها، الأمر الذي يتطلب أن تسير المشروعات القصيرة والطويلة المدى جنباً إلى جنب. ومن النتائج الملموسة لتلك المشروعات ما يحدث من زيادة في فرص الحياة حيث يزداد تشغيل الأيدي العاملة والإقلال من البطالة. ويقصد بزيادة فرص الحياة كل زيادة موجبة ومرغوبة فيما يأمله الناس في مجتمع من المجتمعات، مثل زيادة دخل الأفراد، وتحسن مستوى معيشتهم، وزيادة نسبة المتعلمين مع انحسار التسرب الدراسي والأمية، الاستغناء الكامل عن عمالة الأطفال، وزيادة نسبة الأصحاء وهكذا.

وتهدف التنمية أيضاً على تأكيد أهمية مشاركة جميع الفئات من النساء في اتخاذ القرارات للوفاء باحتياجاتهن واحتياجات المجتمع الذي يعشن فيه، ومساعدتهن على تنشئة أطفالهن تنشئة سليمة، والعمل على تنمية الوعي اجتماعياً وثقافياً مع التعريف بقضايا المرأة وأهمية مشاركتها في مجالات التنمية المختلفة.

ومن أجل تنمية قومية للمرأة العربية فقد هدفت التنمية إلى تبادل الخبرات بين النساء العربيات في المجالات المختلفة المتعلقة بقضايا المرأة وشئونها ومن أجل تعزيز العلاقات والتضامن بينهن. وتنفيذا لذلك فقد تأسست جمعية رابطة المرأة العربية بتاريخ 1978/8/30(109)، ومقرها حي المنيرة الغربية تتلخص أنشطتها في تقديم الخدمات الاجتماعية للمناطق المحرومة باعتبار أن المرأة في هذه المناطق هي الدينامو الحقيقي والفعلي وراء تنمية أسرتها وبالتالي تنمية المنطقة ثم المجتمع بأسره، كذلك باعتبار أن المدخل الاقتصادي هو المدخل الفعال لمواجهة بعض مشكلات تلك الأسر.

---

(109) سوسن عثمان، مرجع سابق، ص 224.

ولذلك ينبغي استخدام المرأة والمدخل الاقتصادي لمواجهة تلك المشكلات عن طريق تنظيم بعض الخدمات ورفع مستوى المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي معتمدين في ذلك على مشاركة القيادات النسائية في المناطق بالإضافة إلى إمكانيات المؤسسات والهيئات الموجودة في تلك المناطق.

وعلى الرغم من تعدد وتباين الأهداف الفرعية لتنمية المجتمع المحلى إلا أن هناك اتفاق عام على الهدف الرئيسي للتنمية باعتبارها تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة لتحسين أحوال المجتمعات وسكانها. حيث تقوم فلسفة تنمية المجتمعات المحلية على تحريك وتحرير طاقات المواطنين في المجتمع لتحقيق الآمال الجماعية في حياة أفضل، وعلى أساس إشباع احتياجاتهم باعتمادهم على أنفسهم.

التنمية الاجتماعية:

لقد جابه عملية التنمية الفشل عندما نظر إلى أن النمو الاقتصادي كفيل بإيجاد الظروف التي تؤدى إلى التغيير السلوكي الذي تتطلبه التنمية الاجتماعية، وبدأ مفهوم التنمية الاجتماعية يأخذ مكانه إلى جانب مفهوم التنمية الاقتصادية من منطلق تكاملهما وليس من منظور تبعية حدوثها نتيجة لحدوث التنمية الاقتصادية (110)، ولقد أدى الوصول إلي هذا التغيير الجذري في المفهومات التنموية إلى وضع التنمية الاجتماعية في إطارها السليم، وطرح قضية التنمية على أساس أنها قضية حضارية

[110]) صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، مرجع سابق، ص 186، 187.

وليست قضية نقص الطاقات والموارد سواء كانت بشرية أو مادية، تكنولوجية أو مالية ولقد اتجه خبراء التخطيط والتنمية إلى البحث عن مؤشرات ذات طبيعة اجتماعية حتى تعكس أوضاع وظروف الحياة الفعلية، ومن بين هذه المؤشرات، المستويات الصحية والتعليمية والغذائية والسكنية والأمنية والثقافية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية باعتبارها معايير حقيقية لقياس التنمية والتقدم الذي حدث في المجتمع.

فيمكن اعتبار تنمية المجتمع أنها تنحدر من التنمية الاقتصادية من جهة وتنظيم المجتمع من جهة أخرى(111)، ومعنى ذلك أن الاختلاف الحقيقي بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية هو أن الأولى تتصدى لتغيير السلوك الإنساني بطريقة مباشرة بينما تتصدى التنمية الاقتصادية لذلك من خلال التغيرات المادية آي بطريقة غير مباشرة.

يرى ريتشارد وارد (112) أن التنمية الاجتماعية منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحي المختلفة مع التركيز على الجانب الإنساني منه، وذلك بهدف إحداث التكامل والترابط بين مكونات المجتمع.

وقد اتجه البعض في تعريفهم للتنمية الاجتماعية إلى التركيز على العلاقات والروابط لرفع مستوى الفرد اجتماعياً وثقافياً وصحياً، ومن هذه التعاريف (113) التي أكدت هذا المعنى تعريف يشير إلى أن المقصود بالتنمية الاجتماعية هو تنمية العلاقات والروابط القائمة في المجتمع ورفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه وغده، ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والصحي، وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وتعاونه مع أفراد المجتمع للوصول إلى حياة أفضل.

(111) *Schattland, C.I., 1958. Community development, a challenge to social workers, Community Organization, N.Y. Columbia Univ. Press, p. 8*

(112) محمود الكردى، التخطيط للتنمية الاجتماعية، (القاهرة، دار المعارف بمصر، 1977)، ص 95.

(113) عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (أسيوط، مكتبة الطليعة، 1979)، ص 103.

أهداف التنمية الاجتماعية:

تتضح أهداف التنمية الاجتماعية بما تعنيه من توفير كل ما من شأنه إصلاح حال المواطن صحياً، وسكناً مناسباً، وعملاً يتفق وقدراته، وأمناً يحقق له الاستقرار ، وبذلك لا تتناول التنمية الاجتماعية جانباً واحداً، وإنما هي عملية تغير في التركيب السكاني للمجتمع، أو في بنائه الطبقى أو في التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها، بالإضافة إلى أنها تتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي وغيرها من المشكلات الناتجة عن التغير والتحضر السريع.

ومن أهدافها أيضاً (114):

تمكين الفرد من تحمل المسئولية والميل إلى التعاون والمشاركة الفعالة في تنمية المجتمع المحلى.

مساعدة الفرد في اكتساب عديد من المهارات، سواء المهارات المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية أو المهارات المرتبطة بالنشاط، وإتاحة الفرصة لقدراته الكامنة كي تبرز في مشروعات تنمية مجتمعه المحلى.

مساعدة الفرد في تنمية قدرته على التفكير العلمي الواقعي المبنى على التعليم والممارسة المشتركة.

تنمية القدر ة على ممارسة الحياة الديمقراطية وذلك من خلال التلاحم الفكري بين أعضاء الجماعة وتنمية أسلوب الحوار والمناقشة بين الأعضاء وذلك من أجل الوصول إلى قرارات سليمة.

---

(114) حمدي عبد الحارس، مرجع سابق، ص 76، 77.

تنمية قدرة الفرد على أن يكون قائداً في موقف وتابعاً في مواقف أخرى.

إن برامج التنمية الاجتماعية مطالبة بأن تلعب دورا أساسيا في المدن، وأهم دور يمكن أن تؤديه هذه البرامج يتمثل في ترسيخ الحياة الأسرية من الانهيار والتصدع والتفكك بالتوعية والإرشاد والتدريب والتأهيل وتوعية المواطن بما يقدم له من خدمات إنتاجيه واجتماعيه وترويحية، وخاصة بين قطاعات الشباب والنساء والأطفال والمسنين والمعوقين ونزلاء السجون والإصلاحيات والأميين والمهاجرين الجدد من الريف للمدينة والذين لا عمل ولا مهارات لديهم.

ويؤمن معظم المشتغلين في حقل تنمية المجتمع المحلى بمبادئها (115) ومن أهمها التوازن، التنسيق، الشمول، إشراك المواطنين- باعتبارها بمثابة فروض أساسية قامت على أساس تجميع وتحليل الخبرات العملية المتراكمة على مر الزمن وعن طرق الممارسة العملية، وبالرغم من هذا الاتفاق إلا أنه يختلف تطبيقها من مجتمع محلى إلى آخر وبحسب خبرات ومهارات الممارسين والموارد والإمكانيات المتاحة.

---

(115) فاروق محمد العدلى، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، (القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1982)، ص 79، 81.

و طبقاً لمبدأ التوازن فلكل مجتمع احتياجات تفرض وزناً خاصاً لكل جانب منها، فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزناً أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية، إتباع مبدأ التوازن بين الخدمات يعنى تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يعنى الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات (مبدأ الشمول)، ويتم العمل في جو يسمح بتعاون جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكاملها (مبدأ التنسيق) بما يمنع ازدواجية الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزد من تكاليف الخدمات، ويبدد الطاقات مما يكون له أثر في فشل جهود التنمية، ويتوقف نجاح أو فشل عمليات تنمية المجتمعات المحلية على مدى مشاركة المواطنين في رسم الخطط وتنفيذها بل وفي تقويمها أيضاً لأن المشاركة تؤدى إلى أن تصبح الخدمة أكثر واقعية، وأقرب إلى حاجات الناس، وأعم فائدة، وأكثر تمشياً مع الثقافة المحلية (مبدأ المشاركة).

فإذا تركت التنمية تعمل بمفردها فإنها قد تؤدى إلى ضعف الترابط الاجتماعي بين المجتمع القومي والمجتمع المحلى(116)، مما يؤدى إلى انصراف أفراد المجتمع المحلى عن مشروعات الخطة القومية في الوقت الذي تعمل فيه تنمية المجتمع المحلى على النهوض بالعمل الجماعي والمساهمة في إعادة الترابط الاجتماعي في المستويات المختلفة وتقويته، فزيادة قدرة الأفراد على تحديد مشاكلهم وكيفية وضع الحلول لها وتقدير البدائل واتخاذ القرارات تعد من مهام التنمية.

---

(116) عليه حسن حسين، الواحات الخارجية، دراسة في التنمية والتغير في المجتمعات المستحدثة، (القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1975)، ص 5.

كما أن نجاح برامج التنمية الاجتماعية لا يمكن أن يتأتى إلا إذا تم(117):

التعرف إلى البناء الاجتماعي الذي يتكون من الأفراد والجماعات غير الرسمية والمؤسسات الرسمية.

التعرف على درجة التفاعل واتجاهاته بين مختلف الأفراد والجماعات والمؤسسات، فقد يكون التفاعل بين هذه الوحدات وفيما بينها تنافسيا أو عدائيا أو تعاونيا والتعرف على طبيعته.

التعرف إلى القيم والأنماط السلوكية في المجتمع المحلى.

التعرف إلى حدود المجتمع المحلى الجغرافية والثقافية وذلك حتى نتمكن من مساعدته على أن يحافظ على حدوده الجغرافية وذاتيته، فإن درجة انتماء أفراد المجتمع إليه تختلف باختلاف المجتمعات، فالانتماء من المجتمعات الريفية موحد بينما يتعدد انتماء الفرد في المجتمع الحضري فهو قد يسكن في جهة ويعمل في جهة أخرى، كما قد يظل ولاؤه لا لهذه المجتمعات المحلية التي يتفاعل معها وإنما للمجتمع الذي هاجر منه، ومن ثم فإنه وجب تحقيق ولاء الأفراد للمجتمعات والأحياء التي يسكنون بها أو يعملون فيها.

التعرف إلى مشكلات المجتمع، فان هدف برامج التنمية الاجتماعية هو تقديم التغير من أجل التنمية والسيطرة عليه وضبط معدلاته وتغيير اتجاهاته أو إيقافه إن كان يشكل خطورة على المجتمع المحلى وبقائه واستمراريته.

التعرف إلى الخصائص والسمات البيئية للمجتمع المحلى،

---

(117) جابر عوض، مرجع سابق، ص 11-16.

فالدراسة البيئية للمجتمع تركز على دراسة توزيع السكان وكيفية تغير وتشكيل هذه التوزيعات السكانية وتأثيرها المتبادل مع مجموعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم بها السكان وتؤثر في اختيار أماكن معينه للإقامة وأخرى للعمل. فعدم التعرف على الخصائص والسمات البيئية قد أدى إلى فشل كثير من برامج التنمية الاجتماعية، فعدم التعرف على أوقات الفراغ في المجتمع المحلى أدى إلى فشل كثير من برامج تعليم الكبار لأنها قدمت في أوقات وأزمنة كان المواطنون مشغولين فيها بأعمالهم التي لا تحتمل التأجيل أو الإبطاء.

التعرف إلى الخصائص والسمات السكانية للمجتمع المحلى، وذلك للتعرف على مختلف الفئات العمرية والمهنية والاجتماعية في المجتمع، وذلك حتى يمكن تحديد الفئات التي تستفيد من مختلف برامج التنمية الاجتماعية المحلية، كما أن انخفاض أو ارتفاع نسبة القوى المنتجة في المجتمع يساعد على تحديد فئات القصر في هذا المجتمع، ومن ثم تحديد الخدمات الاجتماعية التي يجب توفيرها للقصر من كبار السن والنساء والأطفال.

وخلاصة يمكن القول أن التنمية ما هي إلا تغير (تغيير) اجتماعي إرادي ومقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلاً إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا، وهي بهذا المعنى تكون تطوراً، حيث انتقالها بالمجتمع إلى الطور الأحسن والأفضل، و هي تمدن حيث تحتوى التنمية في داخلها على اتجاه التحول مما هو تقليدي إلى ما هو أحدث، كما أنها نمو حيث هي "زيادة في فرص حياة بعض الناس دون نقصانها من البعض الآخر في نفس الوقت ونفس المجتمع".

التربية والتغيير الاجتماعي :

يتضح مما سبق أن عملية التنمية تستهدف تغييراً أساسياً في البناء الاجتماعي بما يتضمنه من تنظيمات مختلفة، وتعديلاً في الأدوار والمراكز، وتدبير الإمكانيات الاقتصادية والعمل على تدويرها وحراكها، إلى جانب العمل على تغيير وتطويع الموجهات الفكرية والقيمية التي تساير التقدم والتحضر والحفاظ على إنسانية الفرد وهيمنته على ما يصل إليه من قوة ورقي. ويمكن تحقيق تلك الغايات والأهداف عن طريق التربية التي تصل بها إلى مبتغاها وتعمل بصفة مستمرة على تطورها والحفاظ عليها والارتقاء بها.

فالتربية مطالبة دوما بإيجاد الإنسان العصري الذي يمتطى مناكب العلم ويرقى بالقيم الإنسانية، ويجسد ذلك في معالجة المشكلات التي يعانى منها مجتمعه، من أجل تحقيق الأمن والأمان ومواجهة التحديات المصيرية. وينتج ذلك من خلال فلسفة تربوية متكاملة تأخذ بخصائص المجتمع وصفاته ومعتقداته وحاجاته ومشكلاته، وتكمن فيها القابلية للتطور وفقا لحاجات الفرد والمجتمع المتجددة، ووفقا لمتطلبات العصر الذي يتميز بالتغير والتجديد المستمرين.

وهي عملية تحديث واستخراج لإمكانات الفرد في إطاره الفردي والجماعي، وتكوين اتجاهاته وتوجيه نموه، وتنمية وعيه بالأهداف التي تسعى الجماعة إلى تحقيقها، فهي عملية إنسانية سلوكية اجتماعية حضارية تعمل على تطوير شخصية الفرد ومساعدته في المساهمة في تقدم مجتمعه بصفة خاصة والخدمة الإنسانية بصفة عامة.

وبصفة عامة يحقق التعلم نوعا من التربية الخلقية التي تكون قوى دافعة للفرد، فيكرس حياته في خدمة بلاده ويضطلع بمسئولياته كمواطن منتج يعرف حقوقه وواجباته تجاه نفسه واتجاه أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، والمدرسة هي إحدى المؤسسات الرئيسية التي يمكن أن تهيئ للطفل الأساس اللازم لتوسيع آفاق نظرته الخارجية حتى يستطيع أن يفهم تدريجيا القيم الاجتماعية للمجتمع، حيث يكون الطفل قبل ذهابه إلى المدرسة قد تعلم بطريقة جزئية أن يقبل قيما اجتماعية معينة في بيئته الأسرية، وبذلك تصبح مهمة المدرسة استكمال هذا التعلم متعاونة في ذلك مع الأسرة والمؤسسات الأخرى.

يعد التعليم عاملاً أساسياً من عوامل الحراك الاجتماعي، حيث يحدث أفضل تحرك اجتماعي للفرد باستكماله أعلى مستويات ا لتعليم، ومن ثم يمكن القول بأن كل مستوى معين من مستويات التعليم يتبعه حراك اجتماعي محدد، فالتعليم الابتدائي لا يوفر إلا قدرا ضئيلا من التحرك الاجتماعي، لأن الكثير من الناس قد أتموا تعليمهم الابتدائي، وفي عديد من البلاد لا يقدم إتمام التعليم الابتدائي أية فرصة للحصول على وظيفة، أما الذين لم يتموا هذه المرحلة فإنهم ينعزلون تماما عن فرص الاشتراك في المنظمات السياسية والاجتماعية.

فالتعليم هو عبارة عن خبرة تدعيم وتقوية للحياة والعيش، وكل ما ينشده الفقراء ويحتاجون إليه هو تلك القوة التي يحتاجونها لمواصلة حياتهم، ويلعب التعليم دورا هاما في مساندة وتقوية الفقراء عن طريق مهاجمة الجهل، وبناء المهارات وتغيير الاتجاهات والقيم البالية ، ويزيد من إنتاجية الأفراد في سوق العمل عن طريق نقله للمعلومات، وبذلك يزيد من فرصة الكسب إلى أقصى درجة ممكنة، و يزيد من نوعية الحياة بدرجة أكبر بكثير للفقراء.

ونشير هنا أنه عندما اتخذت السياسة الأمريكية الأطفال الفقراء ومدارسهم هدفا لها، حدث تقدم جوهري في التسجيل في المدرسة العليا والكلية، وإتمام التعليم، وفي تقليل الفوارق في الأداء بين مجموعات مختلفة في المجتمع(118).

ولكن من الملاحظ والمؤسف له أنه في مجتمعنا المصري ليس التعليم هو السبيل الوحيد للتفاوت والحراك الاجتماعي، حيث نجد المحسوبية هي المسيطر الأول في تولى الوظائف العليا، ومثال لذلك تعيين أبناء القضاة والطبقات المميزة الحاصلين على مؤهلات في القانون في وظائف القضاء، وحرمان أقرانهم والمتفوقين عنهم من أفراد المجتمعات الأقل درجة في النظام الاجتماعي والطبقي، وكذلك حرمان بعض الأفراد من وظائف التدريس بالجامعات، والتي يمكن أن يترتب عليها تغيير في وضعهم الطبقي، وذلك بناء على تقارير أمنية ليس لها من القانون من سلطان، بالإضافة إلى ظاهرة تعيين أبناء العاملين، التي أصبحت منتشرة ومقننة في عديد من الهيئات والمصالح الحكومية، حيث يتم شغل الوظائف عن طريق مسابقات "تفصيل" لأبناء العاملين دون الآخرين، مما يعد حرمان للفرد من حقه ويتنافي مع مبدأ تكافؤ الفرص الذي أوجده القانون والدستور.

ويتناقض ذلك أيضاً مع ما جاءت به الأديان السماوية، فقد أشار القرآن الكريم في بعض آياته على لسان بنت شعيب عليه السلام"﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ۖ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ [سورة القصص: الآية 26]. فهاتان الصفتان إحداهما جسمية و هي القوة والأخرى خلقية وهي الأمانة. وكلتا الصفتين أهلت صاحبها إلى أن يكون أفضل من غيره في الاستخدام والتقبل الاجتماعي. وهو بهذا يتميز عن غيره في الدخل المادي الذي يحصل عليه والذي يؤهله لأن يحقق مكانة أفضل في المجتمع.

---

(118) جارى أورفيلد، ثلث قرن من الإصلاحات التعليمية في الولايات المتحدة، مجلة مستقبليات، المجلد التاسع والعشرون، العدد 4، ديسمبر 1999، ص 660.

إن مجتمعنا يمر بظروف صعبه ويواجه الكثير من الصعوبات والتحديات ووسيلته في مواجهة هذه الصعوبات والتحديات أن يكون لديه الإنسان المتعلم المستنير، إنساناً خالياً من المشكلات النفسية والاجتماعية، إنساناً متفاعلاً ومتعايشاً مع واقع مجتمعه مساهماً في تقدمه، ولن يوجد مثل هذا الإنسان إلا إذا أحسنت تربيته الأولى في أسرته، فكثير من المشكلات التي يعانى منها مجتمعنا إنما ترجع بعضها إلى عجز الأسرة عن القيام بدورها التربوي .

إن التربية فن،وأهم عناصر هذا الفن هما البصيرة وصدق الإلهام(119)، وإذا كان هذا صحيحا في التربية بوجه عام فهو أصح وأكثر انطباقا على التربية العلاجية التي هي إعادة للتربية الخاطئة التي تمت على أساس سلبي، فبقدر إدراك المربى المعالج ونفاذ بصيرته يكون نجاحه في مهمته وتوفيقه في العلاج، ومما لا خلاف عليه أن مهارة المربى وإلمامه بالأسس الاجتماعية للتربية من العوامل التي تمكنه من النجاح، فإذا ما تزود المربى فوق هذا كله بخفايا الجيل النفسية التي أماط علم النفس والتحليل النفسي اللثام عنها فإنه يبلغ من التوفيق غاية مداه.

[119]) عثمان لبيب فراج، الصحة النفسية للطفل في الأسرة، الصحة النفسية للطفل في الأسرة، مجلة التربية الحديثة، العدد 3، السنة 42، فبراير 1969، ص 303.

فالاهتمام بتربية الطفل والعناية به أصبحت ضرورة ملحة حتى يستطيع استيعاب حضارة العصر بحيث يصبح جزءاً ونسيجاً متكاملاً مع الحضارة المتغيرة، وهذا يحتم علينا أن نوفر له بيئة تربوية سليمة، وبيئة تربوية غنية بمثيراتها ومنبهاتها، بيئة تتحدى قدراته وطاقاته، بيئة تعمل على تنميته جسمياً ونفسياً وعقلياً واجتماعياً، وفي ذلك يقول ويلز (120) "أن الدولة التي تتهاون في تنمية ورعاية عقول أجيالها الصاعدة هي دولة تنتحر عقلياً وثقافياً ووجدانياً، وفوق كل هذا تتخلف علمياً في عالم أصبح للعلم والتكنولوجيا فيه مكان الصدارة".

ويؤكد لنا فروبل(121) " أن تربية النشء تصعب وتتعثر في المراحل المختلفة بسبب إهمال تنشئتهم التنشئة الاجتماعية السليمة في مرحلة ما قبل المدرسة، و كيف أنه من الجوهري إذن لكي يسير نموهم وتصلح تربيتهم مستقبلا أن نبدأ البداية الصحيحة برعايتهم وتتعهدهم منذ نعومة أظافرهم.

فالمجتمع يتصف بالصلابة الاجتماعية عندما يعتقد أفراده أن لهم أساسا مشتركا من الاهتمام، ولا شك أن الاتساق الاجتماعي يحتاج إلى قدر من الحركة الاجتماعية، فإمكانية الصعود في السلم الاجتماعي للحصول على جزء أكبر من مميزات للمجتمع يؤدى بالناس إلى أن يلتصقوا ببعضهم البعض وأن يتكاتفوا، وهذا لا يمكن تحقيقه في ظل الظروف المجتمعية في مصر ، فأصحاب الطبقة العليا يجعلون كل ما هو تقدمي وأرستقراطي من حقهم بالإضافة إلى نظرتهم الدنيا للطبقات الأخرى

(120) ر.ف.ديرون، فلسفة التعليم الابتدائى، ترجمة سعد مرسى أحمد، (القاهرة ، عالم الكتب، 1979)، ص8.
(121) فوزية دياب، دور الحضانة والمجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس 1970، ص 89.

مما يزيد الطبقات الدنيا أكثر هبوطا في السلم الاجتماعي، وهو ما يجنى ثماره المجتمع حيث يصيبهم الإحباط والقلق والتقاعس والسلبية ويصبحون أكثر عالة، وبعضهم يدفعه الحقد إلى أخذ حقه بالقوة والعنف. ويصبح المجتمع فوضويا ، لا يحرص الأفراد فيه على التمسك به أو على التعاون فيه مع غيرهم، ذلك لأن ما ينالونه من جزاء يكون بمثابة الأنانية والديكتاتورية للأرستقراطية.

فالأفراد يخلقون المؤسسات، ويعملون بها ويديرونها، ويبرز دورها وفعاليتها بمدى تقدمهم وتطورهم. ومن ثم قد تتخذ هذ ه المؤسسات طابعا جامداً، وهذا الجمود يضيق فلا يتسع لحركة الفرد وحريته مما ينتج عنه إحباط لرغباته وآماله، خاصة إذا كان هذا الفرد قد اتصل بعناصر ثقافية جديدة قد غيرت من فكره.

وعليه فإن ما تصاب به هذه المؤسسات من جمود على مر الأزمنة يكون عائقا في سبيل التقدم والتطور. فالتغيرات الاجتماعية التي تحاول الدخول إلى المجتمع تصطدم بهذه المؤسسات الجامدة اصطداما قد يؤدى إلى عدم قبولها(122). ومما يزيد هذا الجمود أن المؤسسات الاجتماعية مرتبطة بعضها بالبعض الآخر، وهكذا نجد أن وظيفة المؤسسات الاجتماعية قد تقف مع مرور الزمن حائلاً دون حدوث التغير اللازم الذي يتطلبه الزمن. ومن عجب أن هذه المؤسسات التي أوجدها الإنسان لكي يعيش حياة أفضل يسودها النظام والعدل، أصبحت بعد ذلك بدوامها وتأصلها تسيطر عليه وتربطه بالحالة الراهنة وتمنعه من التقدم.

---

(122) محمد لبيب النجيحي، مرجع سابق، ص 39.

ولكي تؤدى تلك المؤسسات وظيفتها خير أداء، يجب أن تناسب ظروف الحياة المتطورة والعالمية السائدة، فيجب على المجتمع أن يغير منها لكي تناسب الظروف والمطالب الجديدة، فان تيار التغير الاجتماعي يجرف كل ما يعترض طريقه من عقبات، فإذا لم تستطع المؤسسات الاجتماعية أن تسير مع هذا التيار الجارف فإنه يمضى في سبيله ويخلفها وراءه مفقدا إياها قيمتها وفائدتها.

ولما كانت هذه المؤسسات الاجتماعية يتوقف وجودها على فائدتها وعلى ما تستطيع أن تقدمه من تعليم ناجح وخبرات صالحة للأفراد الذين يندرجون تحتها، كانت التربية وسيلتها الأساسية لذلك، فأفضل المقاييس لصحة المؤسسة الا جتماعية وأحقيتها في البقاء والاستمرار هو التأثير التربوي لهذه المؤسسة على حياة الأفراد الإنسانيين123 (1).

وبالرغم من تكامل طرق التنمية الاجتماعية إلا أنه يتفاوت تطبيق كل منها في ضوء احتياجات المجتمعات، فالتنمية الاجتماعية في العالم المتقدم جاءت استجابة للمشكلات الاجتماعية التي نجمت عن التصنيع والتكنولوجيا، وبالتالي تتسم بالطابع العلاجي، بينما التنمية الاجتماعية في الدول النامية عليها أن تمارس أدواراً جديدة تتناسب مع ظروف هذه الدول وما تعانيه من تخلف، وعليها أن تستكمل القاعدة العلمية اللازمة لتكوين طريقة خاصة بها حيث يتطلب ذلك التركيز على مشكلات التعليم والصحة والإسكان والتغذية والظروف المعيشية، وتتشابك تلك المش كلات مع بعضها بحيث يتعذر معالجتها دون التعرض لمشكلات أخرى تتعلق بها.

---

(123) محمد لبيب النجيحي، مرجع سابق، ص40.

ويمكن القول بأن هناك اتجاهين لمقابلة المشكلات المجتمعية، الاتجاه الأول علاجي ويهدف إلى التخفيف من أعراض المشكلة، والاتجاه الآخر وقائي ويهدف إلى إحداث تغير في النظام الاجتماعي بالشكل الذي يمنع ظهور المشكلة (124). فالمستوى الوقائي يستلزم معرفة تامة بالظروف والعوامل التي أدت إلى المشكلة وهو أمر ليس بالسهل في كثير من الأحيان ولقد ظهر في الحقبة الأخيرة أن المجتمعات المحلية الحضرية مثلها في ذلك مثل الأفراد قد تحتاج إلى مساعدات فنية من أخصائيين مدربين يعتمدون على إعدادهم المهني وتدريبهم الفني في مساعدة المجتمعات على التعرف على مشكلاتها وعلى تخطيط سبل العلاج مع مشاركة الأهالي مشاركة فعالة في هذه العملية.

ومن ثم تصبح طريقة تنظيم المجتمع لها الأولوية كوسيلة ضرورية للتنمية المحلية في المجتمع النامي والمتخلف(125)، ولا يعنى ذلك الإقلال من قيمة بعض الطرق الأخرى، ويمكن أن تلعب طريقة خدمة الفرد دوراً قيادياً في الكشف عن الخلل في برامج الرعاية الاجتماعية، حيث تهدف إلى الوقاية أو العلاج من المشكلات التي تحول دون قيام الأفراد بالأدوار الاجتماعية المنوطة بهم على الوجه الأكمل، وتعد هذه المشكلات بمثابة إنذار للمجتمع حيث توضح مناطق الخلل والضعف في نظام الرعاية الاجتماعية.

---

(124) حمدى عبد الحارس، مرجع سابق، ص 84، 85.

(125) عبد الفتاح عثمان، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980)، ص 247.

التنمية الاقتصادية :

يقصد بالتنمية الاقتصادية تلك الظواهر المرتبطة بزيادة الإنتاج في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والعمرانية وغيرها بحيث تؤدى إلى تقدم المجتمع وازدهاره، ولا تسير بخطى حثيثة ولا تؤتى ثمارها إلا إذا توافرت لها الظروف الاجتماعية الملائمة، والتي تدفع المواطنين إلى العمل البناء والإنتاج الكفء (126).

وتحقيقا لذلك نادي كثير من الكتاب الاقتصاديين بأن رسم أي خطة للتنمية في المجتمع يجب أن تبدأ من تنمية الإنسان، ويسمون هذا النوع من التنمية بالتنمية الأساسية على اعتبار أن الإنسان هو الذي يقوم بعملية التنمية وهو الذي ترتد إليه هذه العملية على شكل سلع وخدمات. فان لم يكن هذا الإنسان قد أحسنت تنميته من جميع النواحي الثقافية والصحية والتعليمية والسلوكية فان التنمية الاقتصادية لا قيمة لها.

فالتنمية الاقتصادية وتنمية الإنسان لابد وأن تسيران جنبا إلى جنب، حيث أن التنمية الاقتصادية دون تنمية الإنسان مصيرها الفشل المحتوم(127) ذلك لأن ترك الإنسان دون تنمية يثبت لديه العادات والاتجاهات السلوكية المضادة لأهداف التنمية الاقتصادية. فالعامل الاقتصادي ليس هو المسئول الوحيد عن التغير الاجتماعي، وإنما هو أحد العوامل المتضافرة معا لإحداثه.

وتعد الموارد البشرية قوى رئيسية وراء عملية التنمية اقتصادية كانت أم اجتماعية، وهذه الموارد تكون قوى رئيسية بالفعل عن طريق التعليم، فهو يبحث عن المواهب الكامنة بين أفراد المجتمع ويعمل على استثمارها وتنميتها، بما يكسب الفرد من صفات ومهارات وخبرات.

(126) صبحي حمدان أبو جلالة، محمد حميدان العبادى، مرجع سابق، ص 334.

(127) محمد لبيب النجيحي، مرجع سابق، ص 400.

التعليم والتنميـة الاقتصادية:

من الملاحظ أن التخلف في البنية الاقتصادية في دول العالم الثالث قد ترك بصماته على الخريجين في مراحل التعليم المختلفة، حيث الهدر الكبير في التعليم، وقد أجبرت الأنظمة التعليمية أسواق العمل على التعاقد مع أنصاف المتعلمين رغم التوسع الكبير والمطرد في التعليم خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

فالثروات الطبيعية كثيرة و متوافرة، والاستنزاف السريع في استهلاكها، لبعض الدول أدى إلى خفض مستوى الإنتاج، وترتب على ذلك انخفاض مستوى الدخل القومي مما أدى إلى إلغاء مشاريع صناعية كبيرة كان مخططاً لها من قبل، والتربية هنا هي المسئولة في إعداد الأجيال وتوفير الخبرات الماهرة لاستثمار هذه الثروات وتنميتها.

لقد تضخمت أزمة النمو السكاني، وتفشت البطالة بين الشباب، وساد التخلف الاقتصادي، وهذا يتطلب من التربية المعاصرة إعداد برامجها التربوية بما يخدم مؤسسات المجتمع وتجهيزها بما يلزم وفق الحداثة ومسايرة روح العصر في التقدم العلمي، فعن طريق التربية يرتفع شأن الصناعة والزراعة، ويزود الفرد بالخبرات اللازمة لمواكبة الحضارة والتطور، فالتربية إذا أحسن أداء وظيفتها اقتصاديا صلح حال المجتمع وانعكس ذلك بالصلاح والفلاح على الفرد والجماعة والمجتمع.

ويعد التعليم من أبرز عناصر التربية وصولا إلى الهدف128 (1)، ومن خلاله تتجه التربية إلى تنمية عادات وتقاليد تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية مثل: تنمية الاتجاهات التعاونية بدلاً من الصراع، تنمية الاتجاهات العلمية في التفكير، تنمية العادات الاستهلاكية الإيجابية وغرس الوعي الاقتصادي الإنتاجي، تنمية الوعي بأهمية العمل، احترام الملكية العامة، تنمية عادات الادخار، بث قيم الشعور بالمسئولية الأخلاقية والاجتماعية، بث وتنمية المشاركة في المشاريع العامة بدلا من الأنانية واللامبالاة.

ويبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة، وذلك فيما يقع على الأفراد من أعباء مثل عبء التغيير في النظم والمؤسسات والعلاقات، وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن استغلالها وتوجيهها لخير المجموع، فعن طريقه يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار، وترجمة مفهومات الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج أسعد وأقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة. ومن ثم كلما زاد التعليم والتدريب في بلد ما زادت قاعدته الاقتصادية.

وبذلك يعد الارتفاع بالمستوى التعليمي للعاملين في الإنتاج عاملاً هاماً في تطوير الاقتصاد وفي زيادة إنتاجية العمل وزيادة الدخل القومي، فلا يمكن فصل التعليم عن التنمية، فهو يتغذى منها ويغذيها، ولقد أثبت رجال الاقتصاد أن النتائج الإيجابية في مجالات الإنتاج ترجع لعوامل مختلفة من بينها التعليم، وما يترتب عليه من قوى ابتكاريه وتنظيمية في المجتمع.

---

[128]) عبد الهادى الجوهري وآخران، دراسات في التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص 321.

كما أثبتت الدارسات أن الاستثمار في مجال التعليم استثمار اقتصادي، ففي دراسة(129) أجريت في الاتحاد السوفيتي وجد أن استثمار روبل واحد في التعليم أو في فتح المدارس أو في المؤسسات التعليمية الأخرى يؤدى إلى زيادة تقدر بحوالي 4 روبل في الدخل القومي وتشير هذه الدراسة إلى كيف أن تحسين التعليم والمستوى التعليمي الثقافي للعمال يؤثر تأثيراً كبيراً على الاتصال القومي، وفي نفس الوقت فان هذا التحسين يؤثر على الارتفاع في الأجور والدخول الحقيقية سواء للعمال أو للموظفين أو للفلاحين وبالتالي على مستوى المعيشة.

وبصفة عامة يمكن القول أنه لكي تتحقق التنمية لابد من وجود برنامج معد على أساس علمي سليم، يمكن تنفيذه في مراحل، بحيث تؤدى كل مرحلة إلى التالية لها، مع وجود توافق وانسجام بين برامج التنمية في القطاعات المختلفة، ومن هنا يبرز أهمية الإعداد الجيد والتأهيل لكل من يقوم بالتخطيط، وإعداد البرامج، والمنفذين، وجهات المتابعة، والفئات التي يجرى التخطيط لتنميتها، وبهذا يتضح الدور الحيوي الذي تضطلع به التربية في التنمية ومصاحبتها لها في كل خطواتها.

(129) المرجع السابق، ص 320.

وكما أن للتعليم دوراً هاماً في اكتشاف الموارد الطبيعية وتحويلها إلى قوى، من ذلك نجد مثلاً أن اكتشاف البترول وتحسين أساليب استخراجه يتوقف إلى حد كبير على الأبحاث العلمية والمهارات الفنية. وإلى التعليم أيضاً يرجع تقدم وسائل الاتصال والمواصلات في العالم الحديث مما أسقط الحواجز التي كانت تفصل بين الدول جغرافياً وفكرياً مما أذكى الوعي الشعبي ويسر حركة المحاكاة والمقارنة والانتقال بين المجتمعات المختلفة.

وعليه فإن الوعي الذي يتزايد بين الجماهير بسبب التعليم والاتصال العالمي وغيره يضع حكومات تلك الدول النامية أمام مسئوليتها في التنمية وتحقيق مستوى أفضل من الحياة لهؤلاء المواطنين، وحتى لا يزيد تخلفها عن الركب المتقدم للدول المتقدمة ومحاولة منها في تضييق الهوة بينها وبين تلك الدول(130).

وهو ما دعا المهتمون بالكتابة عن التنمية القومية، أن يروا أهمية توفر نسبة 40% كحد أدنى من التعليم بين جميع أفراد المجتمع كضرورة للنمو الاقتصادي، وأما التصنيع أو التوسع الاقتصادي السريع لا يمكن حدوثهما إلا عندما يصبح ما بين 70% إلى 80% من أبناء الشعب متعلمين (131).

فالمستويات المعرفية تعد متغيرات تحديدية لمقدار طاقة وجدارة الموارد البشرية(132)، وتؤثر على الاتجاهات والقيم والمشاعر وتعكس لدى الأفراد درجة الاستعداد والميل للخبرات الجديدة والانفتاح للابتكار والتغيير، والميل لتكوين آراء حول عديد من المشاكل داخل وخارج البيئة المحيطة، وتوجيه الفرد إلى الحاضر والمستقبل عنه في الماضي، وتشكل الاتجاه الإيجابي نحو التخطيط، والاعتقاد في أن الإنسان يتعلم للسيطرة على بيئته من أجل تحسن أهدافه.

---

(130) سوسن عثمان، مرجع سابق، ص 206، 207.

(131) محمد منير مرسى، تخطيط التعليم واقتصادياته، (القاهرة، عالم الكتب، 1998)، ص 77

(132) هناء حافظ بدوى،التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية،مرجع سابق، ص 272.

لذا ركزت مناقشة السياسات التعليمية بالولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينات والتسعينات الانتباه إلى انخفاض متوسطات درجات الطلاب الأمريكيين في الاختبارات الدولية، مما اعتبروه يمثل تهديدا للنجاح الاقتصادي على أمد طويل، وعلى الرغم من أن الامتحان الأكثر دقة قد أوضح أن قدرا كبيرا من تلك المشكلة يعكس سوء نتائج الطلاب ذوى الدخل المنخفض وطلاب الأقليات(133).

وحيال التزايد والتعقيد في أمور الحياة تظهر تساؤلات حول التعليم ومتطلبات التنمية من حيث مجالاته النوعية وكذلك ماهية الأهداف التربوية المعاصرة؟ وهل هي تلك التي تهتم بالعمليات الأساسية من مهارات مختلفة، للوصول إلى اكتساب مهنة مناسبة ودخل مناسب؟ أم هي محدودة في مجالات النمو الشخصي، والعلاقات الإنسانية ، ومجال لمهارات التعليم المستمر ومجال التخصص(134).

فبناء الإنسان العصري يتطلب غرس مجموعة من القيم والاتجاهات، وتزويده بحصيلة من المعارف والمهارات تمكنه من المساهمة الإيجابية في صنع المستقبل، وتهيئة المناخ العملي الذي يساعده على البحث والتجديد والابتكار. بالعلم يمكن تعويد الطلاب على أتباع الأسلوب العلمي في التفكير والالتزام بالدقة والحياد والموضوعية، ونبذ التفكير الارتجالي والاتكالى الذي يكبل العقل ويحد من الطموح ويعوق التقدم، فينبغي أن يكون الأسلوب العلمي في التفكير اتجاهاً سلوكياً عاماً لدى الطلبة حتى يستطيعوا في مستقبل حياتهم صياغة المجتمع على أساس علمي سليم.

(133) جارى أورفيلد، مرجع سابق، ص 663.

(134) هناء حافظ بدوى،التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، مرجع سابق،ص 271.

ولما كانت نسبة الأمية لا تزال مرتفعة في المجتمع المحلى فإن ذلك من شأنه يمثل عقبة أمام تنميته. كما أن انخفاض المستوى التعليم يعرض المجتمعات النامية لفقدان بعض مواردها المادية والاجتماعية نتيجة عدم التقدير الكافي لقيمة الوقت، ومن ثم انخفاض الكفاية الإنتاجية، كما تتعرض تلك المجتمعات لفاقد اجتماعي مثل التخلف والتسرب الدراسي .

ومن عقبات تنمية المجتمعات المحلية أيضا عدم الإقبال على تعليم المرأة مما يتسبب في زيادة نسبة الفاقد والتسرب، ونقص الوعي في شتى مناحي الحياة، مما تنعكس آثاره بصفة خاصة على تربية الطفولة التي تمثل سواعد التنمية المستقبلية.

كما أن درجة مساعدة التعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية تتوقف على كفاءته في إشباع حاجات المجتمع من القوى العاملة كما وكيفا (135)، وقد يكون نظام التعليم كفئا، بمعنى إنه يزود خريجيه بالمعلومات والمهارات المطلوبة، ولكن هذا التعليم لا يستفاد منه عمليا لسوء توزيع الخريجين أو زيادة أعدادهم، وبالتالي لا يحسن المجتمع استخدام هذه القوى البشرية التي يخرجها التعليم، وهكذا يبقى التعليم قوى كامنة غير فعالة وغير مؤثرة في إحداث التنمية الاقتصادية، بل قد يكون عاملا معوقا لها وعبئا عليها.

(135) محمد منير مرسى، تخطيط التعليم واقتصادياته، مرجع سابق، ص 86.

فمن سمات التعليم العصري في الدولة العصرية أن يخطط له ليفي بمطالب النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذا التخطيط التربوي يتم على أساس حاجات الاقتصاد من القوى العاملة وعلى أساس الحاجات الثقافية للمجتمع، وبذلك قد أنهي الطلاق بين التعليم والاقتصاد، فأصبح التعليم ينمى الاقتصاد، وينمو به، ويصحح المجتمع وبناءه ويصح به(136).

وكذلك فإن عدم الربط العلمي بين التخطيط لجوانب التنمية المختلفة والتخطيط التربوي يترتب عليه مشكلات في شتى مناحي الحياة، يأتي في مقدمتها المشكلات الاقتصادية كالبطالة، وسوء توزيع قوة العمل الموجودة، أو استخدام فئات ذات تخصص معين في غير تخصصها، واللاتي يترتب عليها فاقد في الاقتصاد القومي وفاقد في التعليم ذاته حيث لا يحقق أهداف المجتمع، ومن ثم عرقلة مسيرة الدولة نحو البناء العصري.

ولما كان التعليم هو أساس التنمية بأكملها ويعد بمثابة مقياس حساس لمدى تحسين أحوال المعيشة، وهو ما يقودنا للتساؤل عن الارتباط بين فلسفة التعليم والتنمية في مصر، حيث من الواضح بأنه ليس هناك فلسفة واضحة للتعليم، فقد تضاءلت مدة التعليم بناء على حسابات اقتصادية بقصد تخفيض الإنفاق عليه وذلك لاستخدام ما يتم اختزاله من نفقات التعليم في إجراء إصلاحات في اقتصاد الدولة المثقل بالديون. في حين أن مليارات الدولارات قد تنفق فيما هو مطلوب فيه الترشيد في الإنفاق، كالمجال الإعلامي حيث يتم إقامة عديد من المدن الإعلامية وتشييد الأكاديميات الخاصة بها، وإقامة المهرجانات، وذلك للوصول بالسينما والأغنية إلى العالمية، والصرف على سفن اتصالات فضائية بقصد زيادة عدد قنوات ومجالات البث الإعلامي حتى يمكن مناظرة الدول المتقدمة، وبصرف النظر عن الوصول بالتعليم إلى المستويات العالمية.

---

(136)محمود السيد سلطان، دراسات في التربية والمجتمع،ج1، ط3،(القاهرة،دار المعارف،1979)،ص 120.

وهنا تبرز الأزمة التي تواجهها المجتمعات النامية في كثير من الأحيان هي افتقاد أعمالها وأيديولوجيتها للمضامين العلمية الحقيقية وكون مؤسساتها التعليمية تقدم مبادئ المعرفة دون أن تكون معامل للدراسة والبحث في مشكلات المجتمع، بل قد يكون النظام التعليمي فيها دافعا إلى البطالة مما يؤدى إلى خلق أنواع من القلق الاجتماعي وتأخير التنمية الاقتصادية، كما أن المجتمع النامي يهدف فقط للوصول إلى مستوى مرغوب فيه مما حققته الدول المتقدمة، وليس من المهم أن يحاول مسايرتها أو اللحاق بها حيث هذا في نظره شيء مستحيل ويتعلل في ذلك بضعف الإمكانيات والتقنيات

.

التنمية الثقافية :

لقد وضعت تعريفات كثيرة لمفهوم الثقافة إلا أن التعريف الذي وضعه تايلور في كتابه عن الثقافة البدائية يعد أكثرها وضوحاً، فقد عرفها بأنها: ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقائد والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل المقدسات والعادات وغيرها التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع (137)، وهذا التعريف يكشف الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع، وهذا التعريف يكشف عن العناصر الأساسية التي تؤلف أهم مكونات الثقافة.

---

(137) صبحي حمدان أبو جلالة، محمد حميدان العبادى، مرجع سابق، ص 348.

وهنا ينظر إلى الثقافة على أنها كل مترابط بعضه مع بعض ترابطاً وثيقاً، فالتركيز على تنمية التقاليد والقيم الاجتماعية والأخلاقية بمعزل عن تطوير العلوم والفنون والآداب لا يؤدى إلى تحقيق التوازن المنشود في تنمية كلية شمولية للحياة التي يعيشها المجتمع، تلك الحياة آلتي تتطلب التوازن في عملية التنمية التي يسعى إليها المجتمع. ويطلق على ما يتطلبه الأفراد من زيادة في نوع المعارف والخبرات والمهارات التي تمكنهم من اتخاذ أساليب سلوكية متطورة، وأن يسهموا مساهمة إيجابية في خطط التنمية بعملية التنمية الثقافية.

وكما ذكر سابقا بأن مفهوم التنمية في الماضي كان يقتصر على الجوانب الاقتصادية، إلا أنه في الستينات من القرن الماضي بدأ يتسلل مفهوم التنمية للجوانب الاجتماعية والثقافية، وقد أعلن ذلك مدير عام اليونسكو في مؤتمر أكرا عام 1975 (138) حيث قال: " أن مفهوم التنمية الذي كان يقتصر في الماضي على الجوانب الاقتصادية قد بدأ في الستينات يتسلل تدريجياً إلى جوانب اجتماعية كالتربية ليبلغ الثقافة – إضافة إلى ذلك – فإن الاعتراف بالتنمية الثقافية كبعد أساسي من أبعاد التنمية قد كرس بشكل نهائي اعتبار الإنسان وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد"، وفي الثمانينات أوصى المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي عقد بمدينة مكسيكو عام 1982 بأن "التنمية يجب أن يكون هدفها الأول منصباً على الإنسان، ولذلك يجب التركيز على البعد الثقافي للتنمية ".

فالاتجاه التنموي الذي يطور جانبا واحداً من مكونات المجتمع دون تطوير المكونات الأخرى أثبت فشله، وخاصة في الدول النامية التي كثيرا ما تحرص على التنمية الصناعية بمعزل عن تنمية التعليم والثقافة.

(138) حافظ فرج أحمد، التربية وقضايا المجتمع المعاصر، (القاهرة: عالم الكتب، ب.ت)،ص ص 48، 49.

وقد لقي مصطلح التنمية الثقافية اهتماما على المستوى الدولي والعالمي، حيث بدأ الاعتراف أخيرا بالحاجة للثقافة في عمليات التنمية، ومن هنا جاء اقتراح المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية بمدينة مكسيكو عام 1982 بإنشاء "عقد عالمي للتنمية الثقافية" انطلاقا من أن الثقافة تمثل جزءا جوهريا من حياة كل فرد، وحياة كل جماعة (139). وعلى المستوى القومي تنبهت الأجهزة المسئولة ممثلة في المجلس القومي للثقافة إلى أهمية وخطورة الثقافة والتنمية الثقافية على الإنسان المصري، وجاء في أحد تقاريره أن" التنمية الثقافية في مصر جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة، وهي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الإنسان المصري هو مركز الاهتمام في التنمية الثقافية وجداناً وفكراً، وبالوجدان والفكر يشكل الإنسان المصري حياته في جوانبها المختلفة من وجهة نظر ذات طابع خاص هي حصيلته الثقافية" (140).

ولقد مر مجتمعنا المصري منذ منتصف القرن العشرين بعديد من التغيرات والتقلبات التي أثرت على ثقافتنا المصرية بدءاً من ثورة 1952، مروراً بعديد من الحروب، وكذلك الانفتاح الاقتصادي 1975، وهجرة العمالة المصرية للخارج، ثم الغزو الثقافي العالمي من خلال وسائل المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، هذه وغيرها الكثير من العوامل التي عكست أثارها على القيم والسلوكيات. وبنظرة تفحصية لتلك العوامل والمتغيرات نجد أنها قد انتقلت من مرحلة الجمود الثقافي لفترة طويلة ثم فترة انتقالية قصيرة أعقبها قفز فجائي حيث عصر العولمة والانفتاح الثقافي، والذي يبدو تأثيره قوياً نظراً لما لدينا من ضعف بأهمية الثقافة وجعلها تسير كما يريدها الآخرون.

---

[139] المرجع السابق، ص 43.

[140] حافظ فرج أحمد، مرجع سابق، ص 43.

وفي ذلك يفيد تقرير المجلس القومي للثقافة(141) أن " سرعة التغير في مصر وصلت أحياناً إلى حد الطفرة، لأن معدلات سرعة التغير الاقتصادي والمادي فاقت معدلات سرعة التغير الثقافي، وهنا تكمن الأزمة".

ويعبر عن تلك الأزمة ما ورد في تقرير الدورة السادسة للمجلس القومي للثقافة(142) حيث جاء فيه أنه "حينما تضطرب المعايير والعادات والتقاليد والقيم التي عاشها المجتمع، واستقرت في وجدانه، وشكلت له نوعا من الضبط الاجتماعي الداخلي أو الخارجي غير الرسمي، وحينما يضعف الاقتناع بهذه القيم والمعايير، وتتعرض لتغيرات مستمرة غير مخططة فإن ذلك يؤدى إلى نوع من الوهن الخلقي، وتضعف قدرة القيم والمعايير على ضبط وتوجيه السلوك".

وكان ذلك بمثابة ترجمة لواقع المجتمع المصري، حيث سادت القيم السلبية، وانتشرت العادات السيئة، وانزوت نماذج القدوة الحسنة نتيجة شعورها بالاغتراب في المجتمع وتقلص الضمير الديني والاجتماعي لدى أفراد المجتمع.

وتعد الثقافة الأساس بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي حجر الزاوية لهما لما لها من أهمية في صقل الإنسان وإثراء وجدانه بالقيم الروحية والتقاليد الأصيلة، ومن خلالها يتم بناء المواطن الذي يبدع ويفكر ويبنى الدولة العصرية، ومن أجل ذلك دعت المجتمعات المتقدمة إلى الاهتمام بأمرها والعمل على حمايتها ونشرها بعد تنقيتها، حتى لا تقف عقبة في سبيل تقدم الإنسان.

---

[141] وزارة الثقافة، المجلس القومي للثقافة، تقرير الدورة العاشرة، عام 1989/88، ص 47.

[142] وزارة الثقافة، المجلس القومي للثقافة، تقرير الدورة السادسة، عام 1985/84، ص 79.

وإذا كانت الثقافة وسيلة الإنسان إلى البقاء والتطور فإن التربية هي الوسيلة لحفظ التراث الثقافي وتعمل على ديمومته وتنقيته وصقله وتهذيبه وتطويره. وهي بمختلف صورها ومنظماتها تكون المسئولة عن تشكيل الأفراد وتكوين ثقافتهم وتحقيق التواصل بين الأجيال، ويرتكز العبء الأكبر في تحقيق ذلك على المدارس باعتبارها المؤسسات التربوية النظامية التي لها وظائفها الموكولة إليها من قبل المجتمع لتحقيق ذلك الهدف.

وقد أدى تطور المعرفة وتعقدها وعجز التعليم النظامي بقوانينه الجامدة إلى عدم قدرة المدرسة على ملاحقة التطور وتحقيق التنمية الثقافية، الأمر الذي تسبب في أن تتخلى المدرسة عن بعض أدوارها الأساسية لتشاركها فيها مؤسسات أخرى في تحقيق ذلك الهدف.

ومن أجل ذلك اتجهت بعض الدول إلى تبنى أساليب التعليم غير النظامي المتمثل في وسائط الثقافة اللانظامية المتمثلة في دور العبادة والمكتبة والنادي والسينما والمسرح والتليفزيون وغيرها. وتضطلع أجهزة الإعلام بالدور الأعظم في مهمة التنمية الثقافية في المجتمع نظراً لأهميتها باعتبارها من أكثر وسائل الاتصال جماهيرية، وشيوعاً، بالإضافة لقدرتها على الإقناع والتأثير، وإيصال المعلومات لجميع فئات الشعب.

أهداف التنمية الثقافية:

للتنمية الثقافية أهداف متعددة يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

تحقيق ديمقراطية ثقافية، وذلك بجعل الثقافة حق لكل فرد في المجتمع، باعتبارها الغذاء الروحي الذي يستمده الإنسان من الوسائل الثقافية المختلفة (143)، ويمكن أن يتحقق ذلك إذا اهتم المجتمع بتوفير فرص الثقافة للجميع، وإعطاء أولوية للفئات المحرومة، مع اختيار مضمون الأعمال الثقافية، واختيار الوسائل والأدوات الملائمة للتوصيل الثقافي.

بناء الإنسان وتكوين شخصيته، وتنشئته التنشئة القومية، وإعداده ليكون مواطناً صالحاً متحضراً، صاحب وعى، ويتـ طلب ذلك الاهتمام بمزيد من البرامج الثقافية والارتقاء بمستواها حتى تؤدى دوراً أعظم في مجال تربية الذوق والمشاركة في التثقيف، وبث السلوكيات، والعادات، والتقاليد التي تنمى شخصية المواطن وتسمو بسلوكه (144).

دفع الفرد للبحث عن مزيد من المعرفة في مختلف المجالات حتى يرتقى فكره، وتنمو شخصيته وتتطور، ويستطيع تكوين نظرة فاحصة تجاه الأحداث من حوله(145).

---

(143) حافظ فرج أحمد، مرجع سابق، ص 52.
(144) وزارة الثقافة، المجلس القومى للثقافة، تقرير الدورة العاشرة عام 1989/88، مرجع سابق، ص 42.
(145) حافظ فرج أحمد، مرجع سابق، ص 53.

معوقات التنمية الثقافية:

يواجه أي نشاط إنمائي عديد من المعوقات أو المشكلات، ومن أهم المشكلات التي تواجه التنمية الثقافية في المجتمعات النامية هي:

العقلية التقليدية: التي تسيطر على بعض الأفراد والجماعات حيث تميل هذه العقلية إلى العلاجية عكس العقلية الحديثة التي تميل إلى الوقائية (146).

فالثقافة التي تتصف بالفاعلية نجدها ثقافة تحرص على عدم الوقوف عند حد ما انحدر إليها من تراث في مختلف ميادين المعرفة، بل هي ثقافة تجدد مكوناتها تبعا للمتغيرات التي تحدث في مجتمعها المعاصر، فتستجيب لكل حديث في ميادين الفكر والاختراع والابتكار والإبداع، فلا ينبغي الاقتصار على التمسك بما ورثه المجتمع عن الأجداد فقط دون رؤية عصرية، وهو ما يطلق عليه علماء الأنثروبولوجيا الثقافية "التراث بجانب المعاصرة" (147).

وإذا ما أصيبت ثقافة مجتمع ما بالركود ثم لحقها الجمود فإن هذا يعنى أن مثل تلك الثقافة أصيبت ببعض الأمراض الثقافية التي تصيب المجتمعات المتخلفة (148): ويعد المرض الثقافي بمثابة ضرب نطاق من العزلة على ثقافة المجتمع والانغلاق على ما ورثته من الأجداد ورفض كل جديد وحديث في ثقافة العصر، كما هو التطرف في التقليدية والتقوقع داخل التراث دون إثرائه، وهو الوقوف أمام الثقافات الأخرى ومقاومتها، بل قد يصل الأمر إلى محاربتها والدعوة إلى تجاوزها ورفضها.

---

(146) محمد عبد القادر، دور الإعلام في التنمية، (العراق، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (314) عام 1982)، ص 218.

(147) محمد الشبينى، أصول التربية الاجتماعية والثقافية والفلسفية رؤية حديثة للتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، ط1، (القاهرة، دار الفكر العربي، 2000)، ص 93.

(148) المرجع السابق، ص 93.

التبعية الثقافية :لبعض الدول النامية وخضوعها إلى المتقدمة ثقافياً، فتطمس الهوية الثقافية الأصلية للمجتمع النامي شيئاً فشيئاً، وقد يصبغ كلية بالصبغة الدخيلة، ومثال لذلك ما حدث لكثير من البلاد في حالة احتلالها واستعمارها، كما هو الحال في بلاد المغرب العربي حيث وصل بها الحال إلى التحدث باللهجة الفرنسية حتى صارت الأجيال   لا تجيد العربية.

الغزو الثقافي: ويقصد به بث الدول الغربية للأفكار والقيم وأنماط السلوك الغربية آلتي تؤثر بشكل واضح على التقاليد والعادات والقيم المتوارثة لدى الشعوب النامية.

ويستهدف الغزو الثقافي لمجتمعنا تشويه الثقافة العربية وإدخال بدائل ثقافية غربية، وذلك بالتأثير على سلوك الأفراد وقيمهم واستبدالها بما هو غربي. وتعددت أهداف الغزو الغربي للوطن العربي إلى أهداف اقتصادية وسياسية وثقافية. ويعد الهدف الثقافي من أخطر الأهداف تأثيراً لأنه يهدد كيان المجتمع وتراثه الثقافي بصفة عامة والقيم المكونة لهذه الثقافة بصفة خاصة. وكما هو معروف فإن الثقافة هي أسلوب حياة الأفراد وأن القيم هي لب الثقافة، لذا فإن أي خلل بالنظام الثقافي لمجتمع ما يعنى الإخلال بقيمه وحضارته.

وبصفة عامة فإن المعوقات الثقافية في سبيل التنمية في المجتمعات النامية تعد من أهم التحديات التي تواجه هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية، وأنماط سلوكية تؤثر على مدى تقبل المواطنين للمشروعات التنموية ومدى مشاركتهم فيها.

التربية والتغير الثقافي:

من الممكن أن تتم التغيرات التكنولوجية بدون التربية، إلا أن التربية تسرع بالتغير، كما أن التربية تهدف إلى تحقيق تغيرات مقصودة، أما إذا ترك التغير لعامل الصدفة فإن التغير سيكون بطيئاً وقد لا يؤدى عامل الصدفة إلى تحقيق التغيرات المطلوبة. ويتطلب التواصل في التنمية تغيراً مستمرا في المؤسسات الاجتماعية التي يستهدف تنمية عادات واتجاهات وقيم جديدة تحقق للمواطنين التكيف الناجح مع التغيرات الثقافية والتنموية المختلفة، ولا يتحقق ذلك إلا بالتربية بكل صورها وما تعنيه من مفردات ومعاني.

والتربية هي القوة التي تحول أي تصور فكرى للمستقبل (فلسفة اجتماعية) إلى واقع يعيشه المجتمع (149)، فاللغة والمهارة، والعادات والقيم كعناصر للثقافة تصاغ في إطار، تعمل التربية على ترجمته إلى سلوك ينشأ عليه أجيال المجتمع المختلفة، الصغار والكبار على حد سواء.

كما أنه في حالة تغير المجتمعات تحدث هزات عنيفة للعناصر الثقافية وتضطرب القيم وتتصارع الأفكار (150)، وفي ظل هذه القلاقل الثقافية، تعمل التربية على التنسيق بين عناصر الثقافة المختلفة، وهذا التنسيق يتضمن عمليات اختيار وانتقاء وحلول للمشكلات التي تواجه عناصر الثقافة المختلفة، وبها يمكن إحداث التكيفات المختلفة التي تتطلبها التغيرات المختلفة.

---

(149) محمود السيد سلطان، مرجع سابق، ص 231.

(150) المرجع السابق، ص 231.

أما العوامل التي تؤدى إلى التغيير الثقافي في مجتمع ما فهي كثيرة ومتعددة فمنها (151):

استعداد المجتمع لكي يحدث فيه التغيير، والاستعداد هنا يقصد به أن يكون المجتمع في حالة تقبل للتغيير وترقب حدوثه، ففي هذه الحالة سوف يلقى التغير استجابة في النفس، بل وترحيبا في نفوس أبناء المجتمع.

التغ ير الثقافي الذي ينبعث عن رغبة دفينة داخل المجتمع يقوده المبدعون والمبتكرون من العلماء والمفكرين من الساسة والفنانين والأدباء والاقتصاديين والاجتماعيين والتربويين وغيرهم. كل هؤلاء يؤثرون في مجتمعاتهم تأثيراً إيجابياً مباشراً ويعملون على تطويره وتنميته ودفعه إلى التقدم والازدهار.

الإفادة من التربية كأداة من الأدوات الفاعلة التي تؤثر في إحداث تغيير في المجتمع، وهذا ولا شك يتطلب رؤية حديثة ومفهوم جديد لتلك الأداة التي يمكنها أن تدخل التغير والتطوير في حياة الشعوب التي ترنو إلى أفق بعيدة من التقدم والازدهار.

انتشار التعليم كماً وكيفاً بحيث يصبح المجتمع مجتمعاً متعلماً ومبدعاً في نفس الوقت.

المناخ العلمي والفني الذي يكتنف جو المجتمع الفكري، ويشجع العلماء على الابتكار والتجديد في مختلف العلوم والتكنولوجيا، وازدهار الفنون والآداب في المجتمع.

(151) محمد الشبينى، مرجع سابق، ص 119-121.

الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام وتكنولوجية الاتصالات آلتي تؤثر في ثقافة المجتمع سلباً أو إيجاباً.

وخلاصة يمكن القول بأنه على الرغم من الجهود التنموية على مستوى التخطيط والتنفيذ، إلا أن هناك عجزا واضحا مازال يرتبط بمواجهة الأزمة الحضرية وتنمية المناطق العشوائية، والتي يقع الجانب الأكبر منها في نطاق ضعف القدرات والإمكانات المادية اللازمة لعملية المواجهة المرتبطة إلى حد كبير بالأوضاع الاقتصادية، وأزمة الديون العالمية، وسوء الإدارة وتخلفها، وتخبط السياسات وحيودها عن الهدف العام.

ولما كانت جهود تنمية المجتمع تهتم أساساً بمشاكل الناس في المجتمعات المحلية حيث تعد من معوقات عملية التنمية المستهدفة للمجتمع المحلى بصفة خاصة والمجتمع الكلى بصفة عامة والعمل على مواجهتها وإشباع احتياجاتهم، كان من الضروري أن نتعرض لسمات المناطق العشوائية – مجال الدراسة الحالية – للكشف عن ما بها من إيجابيات وسلبيات، فتلك المناطق تعبر عن مشكلات متنامية في المجتمع المصري وتمثل تجسيدا لأكثر عوائق التنمية المستهدفة، ومن خلالها يمكن الوقوف والحكم على مراحل التنمية المختلفة الموجهة لتلك المناطق، وما يمكن أن يواجهها من عقبات وما تتطلبه من إعداد وتجهيزات تهيئ أرض الواقع لتقبل ما يمكن أن يتم تنفيذه من خطط للتنمية.

مراجع الفصل الأول

المراجع العربية :

أحمد، سمير : النظرية في علم الاجتماع، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة 1985م.

إبراهيم عبد الرحمن رجب، مفهومات ونماذج تنمية المجتمع المحلى المعاصرة، (القاهرة،مؤسسة الشرق الأدنى، 1988م.

إسماعيل صبري عبد الله، موقع الطفولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر القومي حول مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، الجلسة الثالثة،الإسكندرية،21-23 نوفمبر 1988.

الأمم المتحدة: الإعلان العا لمي لحقوق الأطفال، نيويورك، مكتب الإعلام العام، 1971.

- الأمم المتحدة: الجريدة الرسمية، الملحق الخاص رقم 21 تشرين الأول، ديسمبر 1924م.

- الأمم المتحدة: اتفاقية حقوق الطفل، نيويورك، 1989م.

- الأمم المتحدة: الإعلان العالمي حول لتربية للجميع وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعلم الأساسية، نيويورك، مكتب الإعلام العام، 1990م.

- الأمم المتحدة: إعلان برنامج عمل فيينا، السياسة الدولية-ع 11، (مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1993م.

الجوهري، محمد: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1990م.

الروسان ممدوح: التنمية في الوطن العربي 1988 م.

الطيطي صالح: إستراتيجية التنمية العربية والتطلعات المستقبلية دائرة المكتبات عمان 1990.

الرفوع عاطف: الإعلام والتنمية الوطنية في الأردن دار مجدلاوي، عمان، 2000.

الهنداوي، (حسن بن إبراهيم) ، كتاب الآمة ، وزارة الأوقاف ، قطر ، العدد98 ، السنة الثالثة والعشرون.

اليونسكو: توصية بشأن تربية من أجل التفاهم ولسلام على الصعيد الدولي، باريس، نوفمبر 1974م.

اليونيسيف، أهداف منتصف عقد الطفولة في مصر، العدد 10 ،(المياه والصرف الصحي) 1995م.

أماني عبد المجيد حسن عتلم، دراسة أثر بعض المتغيرات الأسرية على التوافق النفسي للأطفال، رسالة ماجستير، جامعة طنطا، 1992م.

برنار جرانم تييه، العشوائيات السكنية (المشكلات والحلول)، ط2 ، تعريب محمد على بهجت الفاضلي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000م.

بني هاني حسين: التنمية في الوطن العربي (الواقع والتطلعات)، دار الكندي عمان 1990م.

جابر عوض، مدخل تنمية المجتمعات المحلية (التكنولوجيا – القضايا – التجارب)، (بدون جهة نشر، 1997)، ص 24.

جارى أورفيلد، ثلث قرن من الإصلاحات التعليمية في الولايات المتحدة، مجلة مستقبليات، المجلد التاسع والعشرون، العدد 4، ديسمبر 1999م.

جلال معوض، الهامشيون الحضريون والتنمية في مصر (2)، (جامعة القاهرة: مكتبة التنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 1998م.

جمال حمدان، نحن والدولة العصرية، مجلة الفكر المعاصر، يوليو 1968م.

حافظ فرج أحمد، التربية وقضايا المجتمع المعاصر، (القاهرة: عالم الكتب، ب.ت).

حمدي عبد الحارس البخشونجي، التدخل المهني في مجال تنمية المجتمعات المحلية، دراسات وقضايا التنمية (2)، (الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ب.ت)، ص 17، 18.

ديفيد ويفر كرستن أوغان من الثقة بالنفس إلى الشك بالنفس ترجمة منى الطاهر -تونس 1985 م.

رمزي على إبراهيم، اقتصاديات التنمية،(الإسكندرية:مؤسسة الشباب الجامعي،1986م.

ر.ف.ديرون، فلسفة التعليم الابتدائي، ترجمة سعد مرسى أحمد، (القاهرة ، عالم الكتب، 1979م.

زيدان عبد الباقي،علم الاجتماع الحضري والمدن المصرية، (القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1974م.

سوسن عثمان، التنمية المحلية للمجتمعات المحلية.الحضرية، الصحراوية، والمستحدثة، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1999م.

شحاتة صيام، التحضر الرث والتطور الرث، ط1، (القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، 1997م.

صالح أبو إصبع، دراسات في الإعلام والتنمية تحرير .

صبحي حمدان أبو جلالة، محمد حميدان العبادي، أصول التربية بين الأصالة والمعاصرة، (بغداد، مكتبة الفلاح، ب.ت).

- المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي"، (القاهرة: دار المعارف بمصر، د.ت).

صلاح العبد وآخرون، سلسلة التنمية الريفية، الكتاب الثاني، سياسات التنمية الريفية المداخل والتطبيقات، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998م.

صلاح العبد وآخرون، علم الاجتماع، دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص 357.

عبد الحليم رضا عبد العال، تنظيم المجتمع: النظرية والتطبيق، (القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، 1986م.

عبد الرزاق جلبي، دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية: (بيروت، دار النهضة، 1985م.

عبد الفتاح عثمان، مقدمة في الخدمة الاجتماعية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1980م.

عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، ط1 ، (عمان، دار الشروق، 1999م.

عبد المنعم عبد الحي، "علم السكان"–الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية" ط1، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1985م.

عبد الوهاب الأنصاري، مفك ر جرئ لا يعرفه العرب "أعطني طفلاً وأنا أشكله لك بأي صورة تريد"، الدوحة، العدد 96، ديسمبر 1983م.

عبد الهادي الجوهري وآخران، دراسات في التنمية الاجتماعية، (أسيوط: مكتبة الطليعة، 1978م.

عبد الهادي والى، التنمية الاجتماعية، مدخل لدراسة المفهومات الأساسية،(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية،1982م.

على لطفي، دراسات في تنمية المجتمع، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1980م.

عثمان لبيب فراج، الصحة النفسية للطفل في الأسرة، الصحة النفسية للطفل في الأسرة، مجلة التربية الحديثة، العدد 3، السنة 42، فبراير 1969م.

عليه حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقياً،(الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1977م.

– عليه حسن حسين، الواحات الخارجية، دراسة في التنمية والتغير في المجتمعات المستحدثة، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1975.

غاستون ميالاره، تربية ما قبل المدرسة في العالم، ترجمة أنطوان خوري، مجلة التربية الجديدة، العدد 12، السنة 5، ص 86.

فاروق محمد العدلي، دراسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، (القاهرة، دار الكتاب الجامعي، 1982م.

فوزية دياب، دور الحضانة والمجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة عين شمس 1970، ص 89.

كمال التابعي وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية، ط 1، (القاهرة، دار المعارف، 1985م.

محكمة قنا الابتدائية، قانون الحكم المحلى واللائحة التنفيذية، 1989.

مركز الدراسات والتطبيقات التربوية،دور التربية في التنمية،1990 .

محمد أحمد عبد الهادي، محاولة لوضع نموذج للخدمة الاجتماعية التنموية، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد السابع، القاهرة، دار المعارف، 1985.

محمد توفيق صادق ، التنمية في دول مجلس التعاون : دروس السبعينات وآفاق المستقبل ، عالم المعرفة ، الكويت 1986 ، العدد 1030

محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993م.

محمد عاطف غيث، علم الاجتماع التطبيقي، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988).نفيس صادق، الفقر والسكان والتلوث، القاهرة، رسالة اليونسكو، عدد يناير 1992.

محمد عبد القادر، دور الإعلام في التنمية، (العراق، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات (314) عام 1982م.

محمد الشبيني، أصول التربية الاجتماعية والثقافية والفلسفية رؤية حديثة للتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، ط1، (القاهرة، دار الفكر العربي، 2000).

محمود الكردي، التخطيط للتنمية الاجتماعية، (القاهرة، دار المعارف بمصر، 1977م.

محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000م.

محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسكندرية، بدون دار نشر، 1991م.

محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلى، سس نظرية ونماذج تطبيقية (دراسات وقضايا الخدمة الاجتماعية (6))، ط.2، (الإسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، 1996م.

محمد لبيب النجيحي، التربية أصولها الثقافية والاجتماعية، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1984م.

محمد منير مرسى، تخطيط التعليم واقتصادياته، (القاهرة، عالم الكتب، 1998)، ص

محمود السيد سلطان، دراسات في التربية والمجتمع،ج1، ط3، (القاهرة، دار المعارف، 1979.

محيى الدين صابر، الحكم المحلى وتنمية المجتمع، (سرس الليان، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، 1963).

مصطفي محمد رجب، الإعلام التربوي في مصر ، واقعه ومشكلاته، رسالة دكتوراه، كلية التربية بسوهاج، جامعة أسيوط، 1985.

منى محمد جاد، طفل ما قبل المدرسة بين الأسرة والمجتمع، مجلة تربية عين شمس، عدد 3،8/ 1980م.

هناء حافظ بدوى، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000).

ج.م.ع، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2000/99–العام الثالث للخطة الخمسية الرابعة (97/1998–2001–2002)، المجلد الأول، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية، مايو 1999، ص 640.

وزارة الشئون الاجتماعية، قرار رقم 483 لسنة 1976 بشأن لائحة النظام الداخلي لمكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية، الوقائع المصرية، العدد 3، 3 يناير سنة 1977.

– و زارة الشئون الاجتماعية، الإدارة العامة للأسرة والطفولة، مشروع طفل الريف، مطبوعات وزارة الشئون الاجتماعية، 1992.

وزارة الثقافة، المجلس القومي للثقافة، تقرير الدورة العاشرة، عام 88/1989.

وليد عبد الله عبد العزيز النفيسي، جغرافية الحضر عند المدارس الغربية: دراسة منهجية،حوليات كلية الآداب،جامعة الكويت، 1993.

وليور شرام دور أجهزة الإعلام في التنمية القومية ترجمة محمد فتحي(القاهرة الهيئة العربية للتأليف والنشر 1970).

المراجع الأجنبية :

Dunham, A., 1970. The new community organization,

Geore,M. S., 1968: “Urban ization and family change”, Bomby, Populare Prakashan,

Nora Kheberal, What do we mean of by development communication, Development Review, Feb, 1973.

New Crowell, p. 140

Parker Edin Planning Comunication technology and Institutions for Development, In perspectives in communication and planning (eds.) Squeed Rahim and John Meddelton (Handulu East-west, Center, 1977), pp.228-229.

. Popero, D., 1980: “Sociology”, 4 and the ed; N. Y, Prentice Hall, p. 50.

(Gould, J. and Kolb, W.L.,1964: “A dictionary of the social science”, N.Y.,the Free Press, p.739.

Schattland, C.I., 1958. Community development, a challenge to social workers, Community Organization, N.Y. Columbia Univ. Press, p. 8.

UNICEF, 1979: Documents du Symposium “Services de base en Afrique de l`est tenu a Nairobi par 1, 19-22 Mars 1979 (3 Volumes).p. 46

المواقع الإلكترونية :

www.amanjordaorg

http//www.Egypt 4 better .com/ eg3-1-.htm#up

htt://www.unorg/arapic/millenniumgools/.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية

مقدمة :

بداية لابد من الإشارة إلى أن مفهوم التنمية حتى الآن غير واضح في أذهان عديد من صانعي القرارات ومنفذيها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية ، فالتنمية مفهوم شامل يخص جميع جوانب حياة الإنسان ، أي أن التنمية في المحصلة عملية حضارية شاملة.

حيث أننا نلاحظ آن مفهومات التنمية بدأت تطرح نفسها غداة الحرب العالمية الثانية، حيث استوجب على البلدان النامية بعد الحصول على استقلالها السياسي أن تبذل جهوداً لتخليص اقتصادياتها من التبعية وتحقيق أعلى معدلات النمو ، وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول مفهوم التنمية، إلا أن المفهومات الحديثة تجمع على أن التنمية ما هي إلا عملية حضارية شاملة تؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة ومتطورة، وأن الإنسان هو الهدف الأساسي فيها، فتحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح في عملية التنمية.

كلنا يعرف كيف أن العالم يعيش اليوم عصراً يطلق عليه عصر التنمية الاقتصادية حيث تحاول جميع الدول قاطبة، المتخلفة منها والمتقدمة، أن تقوم بتنمية اقتصادياتها (لعل من شواهد ذلك أن أطلقت هيئة الأمم المتحدة على عقد الثمانينيات الماضي (العقد الأول للتنمية).

وترتبط عملية التنمية، في الواقع (بحجم المتاح من الموارد وطريقة استخدامها. حيث أن زيادة المتاح في هذه الموارد وحسن استخدامه يعجل بلا شك بعملية التنمية وتختلف الدول المتقدمة عن المتخلفة من حيث حجم الموارد المتاحة في كل منها، وذلك في حد ذاته يفرض على الدول المتخلفة ضرورة التعرف على مواردها وحصرها والشروع في وضعها في دائرة الاستغلال بطريقة كفء حتى تتمكن من وضع وتنفيذ برامجها التنموية الطموحة التي تساعدها على الأخذ بأسباب التقدم وتسرع بها قدماً عن طريق الرخاء.

يعد موضوع التنمية الاقتصادية من ابرز الموضوعات التي أصبحت تحتل اهتمام واسعا لا من قبل المختصين في العلوم الاقتصادية فحسب ، بل من قبل كافة الأوساط الرسمية والشعبية ،وعلى المستويات المختلفة المحلية والدولية، ذلك لان موضوع التنمية الاقتصادية ينصرف وكما يرى(152) فليح حسن إلى دراسة حالة التخلف الاقتصادي التي تعيشه ا أقطار العالم الثالث ، التي يكون سكانها أكثر من ثلثي سكان العالم ، باعتبار أن هذه الحالة تمثل واقع هذه الأقطار في الوقت الحاضر، وبهدف دراسة السبل التي تمكن هذه الدول من تجاوز هذه الحالة عن طريق تحقيق التنمية فيها، بأقصى سرعة ممكنة وبأقل التكاليف والجهود الممكنة، ولقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية.

---

[152](خلف ، فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، 19860)

ويعد مفهوم التنمية من أهم المفهومات العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية" ، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال- في الستينيات من هذا القرن - في آسيا وإفريقيا بصورة جلية .وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع عديد من المفهومات الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم(153) .

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز" آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم الماديMaterial Progress أو التقدم الاقتصادي Economic Progress وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization أو التصنيع Industrialization.

(153) زريق، هدى ، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصــادية في البلدان العربية ، مجلة المســتقبل العربي ، مجلد (10)، عدد (109) ، ســنة (1988).

وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه ؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال .ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية .وتعرف التنمية السياسية :"بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفهومات الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية(154).

ويبقي التعليم الوسيلة الرئيسة لتحقيق التنمية، كما يظهر العلم والمعرفة اللذين يعدان نتيجة مباشرة للنشاطات التعليمية والتربوية بمختلف مستوياتها على النشاطات الاقتصادية في مختلف قطاعاتها الإنتاجية والخدمية من خلال المظاهر الآتية :يظهر اثر العلم والمعرفة من خلال التأثير الذي تتركه مهارة القوى العاملة في حجم ونوع الإنتاج في مختلف القطاعات الانتاجية.

(154) www. Hewarat. com/forum/printread-8/4/2005

الأثر الذي يتركه العلم والمعرفة على النشاطات الاقتصادية وذلك من خلال الاكتشاف والاختراع وإبداع العاملين.

المظهر الذي يظهر من خلال الأثر الاقتصادي الذي يتركه وعي وثقافة السكان على النشاطات الاقتصادية المختلفة ، حيث يتحكم الوعي والثقافة اللذان يعدان مظهرا من مظاهر التعليم بترشيد الاستهلاك وتحقيق صيغ أفضل من استغلال الموارد والإمكانات المتاحة .

ومن كل ذلك يمكن القول بان البحث في الموضوعات التربوية بحثا اقتصاديا يتطلب النظر في علم الاقتصاد للتعرف على مسائله ومواضيعه ومناهج البحث فيه ، والاستفادة منها في المعالجة الاقتصادية للتربية ومن ذلك نجد آن موضوع التنمية الاقتصادية يعد من أهم وابرز المواضيع الاقتصادية ، والتي يتسم البحث فيها بالتعقيد والصعوبة نظرا لاتساع نطاقه وتشعب جوانبه.

وبما آن التربية صناعة تنتج القدرات والمهارات والمعارف والمخترعات ويتم فيها تبادل المنتجات من المعارف والخبرات وغيرها ، فانه من الضروري آن تبحث التربية كعمليات اقتصادية إنتاجية تكون رأس المال البشري فتسلحه بالقدرات والمعارف والخبرات والمهارات وتجعله عاملا فعالا في الإنتاج الاقتصادي ، ولقد أشار عديد من الاقتصاديين إلى دور التعليم في التنمية الاقتصادية ومنهم آدم سميث وشولتز وبيكر ،وهم يعتقدون آن الاستثمار في العنصر البشري عملية ادخار وتراكم لرأس المال(155).

كما آن للتعليم دورا بارزا في تكوين الإنسان المنتج ، وفي تحديد حجم ونوعية القوى البشرية المؤهلة والقادرة على تلبية متطلبات التنمية ، وأصبح الاستثمار في التعليم استثمارا ناجحا باعتباره ميدانا من ميادين الاستثمار الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (156).

---

[155]) العلي ، ضرار ، التعليم والنمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، 19760(

[156]) هاجن، افرين ، مؤلف ، خوري جورج (مترجم)، اقتصاديات التنمية ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، 1988(

مفهوم التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية، فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم،هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي(157).

ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي.(158)

ولعقود عديدة خلت من القرن الماضي كان الاقتصاديون والسياسيون ومخططو التنمية يعرِفُون التنمية الاقتصادية بقدرةِ الاقتصاد القومي على توليد واستدامة الزيادة السنوية في الناتج القومي الإجمالي (GNP) بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7% أو أكثر، ويأخذونه بمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية،

(157) (www.un.org/Arabic/millenniumgoals - 15/1/2005

(158) www.cba.edu.kw/wtouconference/wtoapplication.htm

وهذه العملية التنموية تنطوي على تغيير مخطط لبنية الإنتاج والعمالة، تنخفض معه مساهمة الزراعة كقطاع تقليدي، بينما تزداد فيه مساهمة الصناعة وقطاع الخد مات، وبالتالي تُركّز التنمية الاقتصادية بهذا المفهوم على عملية تسريع التصنيع، وأحيانا تستخدم مؤشرات غير اقتصادية بدرجة ثانوية؛ لتوصيف منافع عملية التنمية الاقتصادية كمعدل تعليم الكبار وتحسين الخدمات الصحية والإسكان.(159)

وخلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات انغمرت معظم الدول النامية في تطبيق هذا المفهوم، واستطاعت – بعضها – أن تحقق هدف النمو الاقتصادي الكمي، ولكن ظلت هناك فروقاً كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجات الضرورية ودرجة الرفاهية، وعكست الأرقام في عديد من الدول النامية خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورا في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد، ممَّا أثر سلبا على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية.

هذا القصور في المفهوم التنموي وتطبيقاته بنتائجه السلبية والمخزية، دفع الكثير من الاقتصاديين إلى انتقاد مدخل التنمية التقليدي، وعدم كفاية المقارنات الإجمالية لنصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي لتحديد حالة النمو والتنمية من عدمها.

---

(159) مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد 9، سنة 1998 ، العددان الأول والثاني.

إعادة تعريف التنمية الاقتصادية في السبعينيات

وخلال منتصف السبعينيات تمت إعادة تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الجهود المبذولة؛ لتخفيف الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل في سياق اقتصاد نامٍ، وصار تعبير "إعادة التوزيع من النمو" شعارا عامًّا ومألوفاً، ولقد حاول البروفسور دودلي سيزر أن يصيغ سؤالاً مهمًّا حول معنى التنمية بقوله: "السؤال الذي يجب توجيهه عن تنمية أي بلد هو ماذا حدث بالنسبة إلى الفقر والبطالة وعدم عدالة الدخول؟! إذا كانت الثلاثة قد انخفضت من مستويات عالية يصبح من دون شك أن عملية التنمية محل اهتمام، أما إذا ازداد أكثر من واحد من الأمور المشار إليها سوءاً فمن المستغرب أن نسمي ذلك تنمية حتى وإن كان نصيب الفرد من الناتج الإجمالي يساوي الضعفين.(160)

وفي هذا السياق يضيف البروفيسور إدغار أوبينس: "إن التنمية تمت معالجتها من قبل الاقتصاديين على أساس مجرد تمرين في الا قتصاد التطبيقي بدون أن تتعلق عملية التنمية بالأفكار السياسية أو تكوين الحكومات أو دور الأفراد في المجتمع، إننا في حاجة لدمج السياسة مع النظرية الاقتصادية، ليس فقط لاعتبار أنها أسلوب للمجتمعات المعاصرة، بل أيضا لتكون أكثر إنتاجية مع أن تنمية البشر أهم من تنمية الأشياء". (161)

---

[160] مجلة البحوث الاقتصادية ، المجلد 9، سنة 1998 ، العددان الأول والثاني.

[161] المرجع السابق

تحسين نوعية الحياة أساس التنمية الاقتصادية:

حتى البنك الدولي الذي كان يساند النمو الاقتصادي الكمي منذ الثمانينيات كهدف رئيس للتنمية الاقتصادية يعلن في تقريره عن التنمية لعام 1991م: "إن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، خاصة في عالم الدول الفقيرة، إن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخولاً عالية، ولكنها في نفس الوقت تتضمن أكثر من ذلك، تتضمن تعليما جيدا ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة وفقرا أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة "ثقافية غنية".(162)

مفهومات الأمم المتحدة ومنظمة العمل للتنمية البشرية

البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وضع مقياسا جديدا للتنمية البشرية من خلال فريق عمل من الخبراء والمختصين كون لهذا الغرض وأصدر تقريرا بهذا الخصوص في 1990م، وهو مقياس كمي لأوضاع التنمية البشرية، حيث يرتب الدول على أساس ما حققته من نجاح في تلبية الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى معيشتهم، ويتضمن المقياس معايير اقتصادية وأخرى مثل: التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، الاختيارات الاقتصادية، الحرية، الأوضاع الصحية والتعليمية.

أما منظمة العمل الدولية "ILO" فقد حاولت أن تترجم مفهوم تلبية الحاجات الأساسية إلى برنامج عمل ناجح في الكثير من الدول النامية "Basic Needs " غطى جوانب مهمة من عملية التنمية الاقتصادية شملت الرعاية الصحية والتعليم الأساسي ودعم المشروعات الصغيرة ومشروعات البنية التحتية. (163)

(162) /48/estethmar. Htm www.annabaa.org/nba
163) (http://www.islam-online.net/iol-ARABIC/dowalia/namaa/morajaat.asp

جوانب متعددة للتنمية:

الاقتصادي الضليع "مايكل تودارو" مؤلف كتاب "التنمية الاقتصادية في العالم الثالث" يرى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون عملية متعددة الجوانب متضمنة للتغيرات الرئيسية في البنية الاجتماعية والمواقف الشعبية والمؤسسات القومية، كما تستهدف تـ عجيل النمو الاقتصادي وتقليل عدم التساوي في الدخول وتخفيف حدة الفقر . والتنمية في جوهرها يجب أن تمثل كل السلسلة المتكاملة للتغيير ، بجانب التوفيق بين الحاجات الأساسية ورغبات الأفراد والمجموعات الاجتماعية من خلال نظام اجتماعي متكامل، والتقدم نحو وضع أفضل للحياة ماديًّا ومعنويًّا.(164)

ويعرف myier التنمية الاقتصادية " بأنها عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين خلال فترة زمنية طويلة " . وهنا أهم ما نلاحظه: (165)

الزيادة في الدخل يجب أن تكون حقيقة ،أي بعيدة عن التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية .

الدلالة العميقة للفترة الزمنية الطويلة فهي تشير إلى تأثير جملة العوامل المتفاعلة مع بعضها البعض والتي تصب في نهاية المطاف في الدخل القومي.

(164) مجلة البحوث الاقتصادية ، مجلد10، العدد الأول 1999

(165)http://www.aljamahiria.com/Pages/maqalat/etaeralbid.html

إلى أن الزيادة المحققة في الدخل القومي الحقيقي يجب أن تكون ذات طابع مستمر ومتسارع،لكن أن تتسم بزيادة محققة في الدخل القومي الحقيقي بالاستمرارية و التسارع لا يعد شرطا "كافيا" للتنمية الاقتصادية الحقيقية إذ يجب أن تفوق معدل هذه الزيادة أو يعادل على الأقل معدل الزيادة التي تطرأ على السكان حيث تمتص الزيادة السكانية كلما يتحقق من قيم مضافة في الاقتصاد.إذا "يعد السكان واحدا من أهم العوامل المتفاعلة مع بعضها البعض و التي تؤثر وتتأثر عبر الزمن بعملية التنمية الاقتصادية.

فعملية التأثير تظهر في اتجاهات عدة أهمها التأثير على المدخرات الفردية، التأثير على مقدار رأس المال الفرد المستثمر والتأثير علي كفاءة عمل الاقتصاد القومي بشكل عام.

وإذا كان المفهوم السائد للتنمية الاقتصادية هو توفر رأس المال وازدياد العوائد المادية فإنه في الحقيقة غير ذلك , فالتنمية الاقتصادية قبل أن تكون كذلك هي تعليم عالي المستوى يدفع إلى ساحة العمل والإبداع القدرات والكفاءات التي يمكنها قـ يادة سفينة التطور وهي أيضاً صحة عالية الخدمات وأيضاً بنية تحتية جيدة من الطرق والمواصلات الأخرى التي تحقق مع الجوانب الأخرى في التنمية البشرية والاجتماعية أعلى معدلات التطور الذي يقود إلى الرفاهية المطلوبة(166).

ويعرف:الاقتصادي العربي فؤاد مرسى التنمية الاقتصادية فيقول(167) "التنمية الاقتصادية عملية بالغة الدقة تتمثل في النهاية في الارتقاء المنضم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلة تتناول ظروف الإنتاج الاجتماعي وإحلال تكنيك أرقى و استخدام وسائل إنتاج احدث وأكثر كفاية مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية".

(166) http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-2.html
(167) www. Hewarat. com/forum/printread-8/4/2005

ويتميز هذا التعريف بما يلي:

تعبئة المواد الأولية أدوات العمل اللازمة للإنتاج.

توظيف الأيدي العاملة والمنتجة والخبيرة في الإنتاج الصناعي.

تطوير شامل للعلاقات الإنتاجية من التوزيع والملكية و التبادل بحيث تؤدي إلى خلق علاقات إنتاجية جديدة تتناسب مع ظروف الإنتاج الجديد.

ويرى آخرون آن التنمية الاقتصادية هي اكتساب الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لجميع المواطنين الأفراد، وتجسيدها في التحسين المستمر لمستوى المعيشة المادي والروحي.

وقد اعتبر الخبير الأمريكي في تخطيط المدن (ألبرت ماير): أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية المجتمع وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيما لا جدوى منه لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فأننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين.(168)

لم تعد التنمية الاقتصادية مجرد قيمة يدعى الناس إليها ويشَجعون عليها فحسب، بل أصبحت الشغل الشاغل للهيئات التشريعية والمجالس التنظيمية في البلاد. ومن ثَمَّ أصبحت مناقشة الميزانية، وأسعار العملات، ومعدلات النمو، والتضخم، والبطالة من أهم أعمال مجالس الشعوب وكافة الدوائر الحاكمة.

---

[168] د. حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، ط 1، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع.

وعلى أساس هذا المصطلح جرى تصنيف دول العالم إلى دول العالم الأول، والثاني، والثالث كما جرى تصنيفه إلى دول متقدمة، ودول نامية، ودول أقل نمواً. وعلى أساسه أيضاً تقوم إحصاءات لحساب ما يعرف بالدخل القومي للبلاد المختلفة، وبه يتم تحديد متوسط دخل الفرد سنوياً.

ولأهمية مفهوم النمو الاقتصادي وأثره في قوة الدول وتقدمها في معترك الحياة الدولية كان لابد من وضع تعريف دقيق له؛ كي يجري بناء الأبحاث الاقتصادية عليه.

وعندما نريد وضع تعريف للنمو الاقتصادي علينا أن ندرك أن مفهوم النمو في الاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى التنمية والنمو على أنها هي حل المشكلة الاقتصادية الرئيسة، وهي مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بازاء حاجات الإنسان المتجددة.

ومن ثَمَّ يكون تعريف النمو الاقتصادي عند الرأسماليين هو: الزيادة في إنتاج السلع والخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها؛ كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية. والاقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو على مستوى المجتمع، لا على مستوى الأفراد ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي وفي الدخل القومي، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله وبناء على ذلك يجري حساب معدلات النمو بناء على: حساب الإنتاج الكلي الذي ينتجه المجتمع كلّه والدخل الناتج عن هذا الإنتاج، وبناء على حساب الميزان التجاري وما يحققه من عجز أو فائض في الدخل الكلي، ثم بناء على هذه الحسابات الكلية يجري تقدير افتراضي لدخل الفرد ومقدار كفايته أو رفاهيته، وهو تقدير يبعد كثيراً عن الواقع نظراً لسوء التوزيع. فيقدر مثلاً أن هذا المجتمع متوسط دخل الفرد فيه خمسة آلاف دولار سنوياً، وهذا المجتمع ألف دولار وهكذا. وبناء على هذه المحددات وضعت المنظمات الرأسمالية الدولية تعريفات للدول النامية والدول الأقل نمواً؛ فقالت مثلا عن الدول "الأقل نمواً" والتي تَمنح مزايا خاصة في اتفاقات التجارة الدولية: هي الدول التي لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنوياً.

فمهما اختلفت الآراء في تحديد مفهوم التنمية وسمات التنمية الاقتصادية فان ذلك يقودنا إلى مفهوم التنمية الاقتصادية بأخذ بعين الاعتبار الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة ، وبالرغم من آن الزيادة في الناتج بالنسبة للفرد مسألة ذات أهمية خاصة في التنمية الاقتصادية إلا أننا لا نستطيع آن نوفق بينها وبين الزيادة في الرفاهية دون آن نأخذ في الاعتبار مسائل أخرى متصلة بالنواحي الاجتماعية والثقافية والصحية ، ولكي نجد العدل إي مثل للنمو الاقتصادي يجب آن نظيف إلى هذا كله إعادة توزيع الدخل القومي بحيث تعود الفوائد على المجتمع كله وهذه المسألة تفرض بعض الجوانب السياسية والاجتماعية التي ترتبط بمفهوم التنمية الاجتماعية.

ومن ذلك كله فأن الباحث يرى أن عملية «التنمية الاقتصادية» هي تلك العملية الاقتصادية المتواصلة الهادفة إلى رفع مست وى المعيشة لجميع شرائح المجتمع وذلك على المستويين المادي والروحي، وان هذه العملية تتم بزيادة القدرات الإنتاجية لهذا المجتمع، وذلك بالاعتماد ما أمكن على الإمكانات الذاتية في كل مجالات الإنتاج. مثل هذا التحديد لمعنى التنمية يفترض، على أي حال، توافر معظم –

إن لم يكن كافة – الحلقات في ا لسلسلة الإنتاجية محلياً. وعدا ذلك، فإن النظر إلى أو تقويم عملية التنمية من خلال مؤشرات معينة كتطور استهلاك الفرد من الكهرباء أو الغذاء، يؤدي إلى وهم بوجود عملية تنموية.

المهمات الاقتصادية للتربية والتعليم في ظروف التنمية الاقتصادية :

عند البحث في الجانب الاقتصادي لدور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية ، لا بد من التعرف على ما يقوم به هذا القطاع _ قطاع التربية والتعليم _ من وظائف ومهام باعتباره احد مستلزمات التنمية الاقتصادية.

وكذلك لا بد من التعرف أولا على الأسباب والظروف التي جعلت الاهتمام بقطاع التربية والتعليم يتزايد يوما بعد يوم عند الاقتصاديين ، فأول هذه الأسباب هو التركيز على التنمية الاقتصادية والتي لا تتحقق فقط باستيراد المصانع والآلات أو بمستويات عالية من تراكم رؤوس الأموال المادية بل هي عملية أعمق واشمل تهدف إلى تطوير النظم القائمة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية السائدة بما يتسنى معه استخدام وتطوير الأساليب التكنولوجية الحديثة على نحو يتلائم وظروف الاقتصاد القومي ، أما في ما يتعلق بالمهمات الاقتصادية للتربية فنلاحظ ذلك بما يلعبه هذا القطاع من دور بارز في إعداد الطاقة البشرية العاملة المؤهلة والخبيرة اللازمة لتسير عجلة التنمية الاقتصادية ، وكذلك الدور الكبير في توفير إمكانية الاستفادة من البحث العلمي وتطبيق نتائجه في الحياة العامة وجني ثمراته الاقتصادية ،

وكذلك في تفجير المواهب وإطلاق قوى الخلق والإبداع والكشف عن طاقات النبوغ والعبقرية ، ومن ذلك كله نرى كيف يرتبط قطاع التربية والتعليم ارتباطا وثيقا ومباشرا بالاقتصاد فيؤثر فيه ويتأثر به. وللتربية علاقة بالإنتاج والاستهلاك حيث يعد التعليم صناعة منتجة تتفاعل فيها عناصر الإنتاج التربوي : المتعلم والمعلم والمادة ا لدراسية والوسائل التعليمية وطرق التدريس والتقويم فتنتج قدرات ومهارات وصفات جديدة في شخصية المتعلم

ولهذا الناتج قيمته الاقتصادية فالكفاءات التي ينتجها التعليم تستخدم في فعاليات الإنتاج الصناعي الزراعي والتجاري والخدمات فتسهم في زيادة الإنتاج ، وبالتالي زيادة الدخل القومي والفردي، أما من حيث الاستهلاك في التربية فأن تحليلا بسيطا لما يجري في المدارس ومؤسسات التعليم يبين أن عمليات التعليم والتعلم التي تجري في هذه المؤسسات تتضمن توفير المعارف والخبرات للمتعلمين، والعمل على تمكينهم من اكتسابها وإشباع حاجاتهم وان احتياج المتعلمين لتلك المعارف والخبرات تلعب دورا هاما في تحصيلها ، فهم يتعلمونها حسب حاجاتهم إليها، وأنها ترضي حاجتهم للاطلاع والمعرفة كما ترضي حاجتهم للتزود بالخبرات التي تساعدهم على تكيف أفضل مع المجتمع في حاضرهم ومستقبلهم ، وبذلك يمكن القول إننا أمام عملية استهلاك للمعارف والخبرات، فالمدرسة تنتج السلعة الثقافية والمتعلمون يستهلكونها.

والآن لا بد من التعرف على التنمية الاقتصادية تعرفا دقيقا لكي نستطيع آن نفهم دور التربية وتعليم والذي تعرضنا له سابقا في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية.

الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية :

المجموعة الأولى: إستراتيجية الاستثمار

تشمل هذه الإستراتيجية تلك الأفكار والنظريات التي اهتمت بالتحليل على مستوى الاستثمار من منظور التوازن، فقد اعتقد الكثير من الكتاب أنه من أجل تجاوز التخلف وتحقيق التنمية والتقدم تعين استثمار جزء كبير من الدخل القومي، وتعود هذه النظرة للاعتقاد بأن جوهر مشكلة التخلف تكمن في نقص رؤوس الأموال، وبالرغم أنه لا يمكن إنكار أهمية الارتفاع في معدل التراكم الرأسمالي إلا أنه لا تجوز المبالغة في ذلك فالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي التي تحدد مسار النمو وتؤثر على عملية التقدم الشامل لأي بلد، ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى إستراتيجيتين وهما.(169)

استراتيجية النمو المتوازن Balancedgruth

تنطلق هذه النظرية من الاعتقاد العام بأنه لا يمكن لمصنع أو أكثر مهما بلغت كفايته الإنتاجية أن يحرز النجاح من فرداً لو تم تنفيذه وسط بيئة استثمارية فقيرة، لأن جزءاً من الدخل المتولد عن هذا المصنع سوف يستخدم في شراء منتجاته بعكس الوضع إذ تم تنفيذ عدد كبير من المشروعات في وقت واحد، وفي مختلف المجالات المتكاملة، ومع مراعاة التوازن المطلوب ما بين القطاعات المختلفة وخاصة الصناعة والزراعة بهدف توفير احتياجات السوق المحلي، الأمر الذي سيؤدي لوضع بحيث يوجد لكل صناعة سوق خاص لها ولغيرها من الصناعات، مما يعني توليد دخل عنها، إلا أن هذا الوضع لا يعني بالضرورة نمو الصناعات بمعدلات متساوية، إذ أن نمو كل صناعة يتوقف على مرونة الطلب الداخلي لها.

---

(169) د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسات تحليلية، القاهرة، 1986، ص 184-207.

ويؤكد مؤيدو إستراتيجية النمو المتوازن نظريتهم بأن برامج التنمية يجب أن تكون شاملة لكافة القطاعات أي أن الاستثمارات توزع على القطاعات المختلفة كل حسب حاجته وذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض ولأن كل قطاع يمثل سوقاً لناتج القطاع الآخر. ولكن يبقى الاختلاف حول تحقيق هذا الهدف من أجل التنمية المنشودة وإحداث التغيرات الجذرية على المستوى الكلي للاقتصاد الفلسطيني.

استراتيجية النمو غير المتوازن (170)

يرى أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيس ورائد في المجتمع، بحيث يؤدي هذا القطاع إلى جذب القطاعات الأخرى لمرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المطلوبة على مستوى القطاعات الأخرى، ويعتقد أنصار هذه الإستراتيجية بأن إتباع هذا الأسلوب هو الأفضل للدولة المناسبة مما يعني اعتراضهم على أسلوب أنصار النمو المتوازن بخصوص الدفعة القوية والنمو المتوازن ويركزون على الدفعة القوية للاقتصاد الوطني بحيث يكون في إطار النمو غير المتوازن. (171)

تهدف نظرية إستراتيجية النمو(172) اللامتوازن إلى التغلب على ضعف القدرة الاستثمارية من خلال جانب العرض، إذ أن كل استثمار جديد سوف ينتفع من الوافرات الخارجية التي نجمت عن الاستثمارات الأخرى، كما أن هذه الاستثمارات سوف توجد وافرات جديدة لصناعات واستثمارات أخرى، وبالتالي تطالب هذه الإستراتيجية بضرورة تركيز الجهود التنموية في بضع قطاعات أو صناعات تتميز بأن لها القدرة على حفز الاستثمارات الأخرى

(170) المرجع السابق.

(171) كاظم حبيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي، 1986، العراق.

(172) د. طه سعد علام، دور الدولة في ظل المتغيرات الدولية والمحلية، معهد التخطيط القومي، مصر، 1997.

والتركيز على ظاهرة تكامل الإنتاج مع وجود درجة عالية من الترابط بين الصناعات، بحيث يؤدي النمو في سلعة (أ) إلى تخفيض نفقات الإنتاج في السلعة (ب)، وهذا يتطلب المفاضلة بين البدء في مشروعات البنية التحتية للاقتصاد والمشروعات الإنتاجية، وبمعنى آخر إيجاد فائض في المشروعات الإنتاجية يقابله عجز في مشروعات البنية التحتية، وكذلك تدعو هذه الإستراتيجية إلى الاختيار ما بين المشروعات الإنتاجية ذاتها وفقاً لما تحدثه من آثار دفع للأمام

المجموعة الثانية

إستراتيجية إحلال الواردات (173)

يتلخص جوهر هذه الإستراتيجية في إنتاج السلع الصناعية المستوردة محلياً، وقد اعتبرت أنها الخطوة الأولى على طريق التنمية اعتماداً على توفر السوق المحلي والمعرفة بخصائص السلع المطلوبة، وإمكانية توفير حماية السلع المحلية من المنافسة الأجنبية خلال المراحل الأولى، وقد ساعد في الترويج لهذه النظرية تدني أسعار المواد الخام المصدرة، وتردي شروط التبادل التجاري بالنسبة للدول النامية، مما يكون سبباً في تدني الإيرادات العامة للدولة من العملات الأجنبية وقد تم تطبيق هذه الإستراتيجية بشكل واسع في بلدان آسيا والعالم العربي، إلا أن نتائجها كانت غير مشجعة كونها اعتمدت بصورة أساسية على التكنولوجيا المستوردة والمواد الخام والمواد الوسيطة، حيث أن التقليص الذي نتج في المستوردات من السلع الصناعية الجاهزة رافقه ارتفاع في قيمة المستوردات من السلع الوسيطة والتكنولوجيا مما أدى إلى فشل هذه النظرية في تعديل وضع الميزان التجاري ومن ثم عدم ملاءمتها للاستخدام.

---

(173) د. حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، ط 1، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع

إستراتيجية السلع التصديرية "التصنيع من أجل التصدير (174)

عنيت هذه الإستراتيجية بمنح الأولوية للسلع والصناعات المنتجة للتصدير، وقد جذبت هذه النظرية الاهتمام لتجربتها الناجحة في بعض الدول النامية، حيث بينت في تنميتها للفروع التصديرية أنها لا تسمح فقط بارتفاع النمو الاقتصادي بل أيضاً تعمل على الزيادة الفعالة في الإنتاج الإجمالي.

ومن أهم ميزات استخدام هذه الإستراتيجية "التصنيع من أجل التصدير" أنها يجب أن تقدم منتجات عالية الجودة وذات قدرة تنافسية في السوق الدولي، وهذا عكس ما تتميز به إستراتيجية إحلال الواردات من منتجات منخفضة الجودة وعالية التكاليف بحجة الحماية الجمركية التي توفرها حكومات الدول النامية، وعلى ذلك فلم يكن تطبيق هذه النظرية أوفر حظاً من سابقتها، فقد اصطدمت بالحواجز الحمائية التي توفرها الدول المتقدمة لأسواقها، بالإضافة للسيطرة الكثيفة التي تحتلها الاحتكارات الدولية الأسواق العالمية والتي ما زالت حتى الآن، وعديد من المعوقات الأخرى.

المجموعة الثالثة: إستراتيجية الفكر التنموي الحديث(175)

تشمل مجموعة الأفكار والنظريات التي ترتكز على الفكر التنموي الحديث، حيث تميل للأخذ بالمفهوم الشامل لإستراتيجية التنمية، فلا تقتصر على الاستثمار السوق بشكل مطلق في ذلك.

(174) ملف التنمية البشرية في فلسطين، 1996-1997، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
نقطة من خطة التنمية الفلسطينية (1998-2000)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(175)

العناصر الأساسية لإستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودور الدولة فيها.

لعبت الدولة وتلعب دورا متميزا في إحداث عملية التنمية وإطلاقها إلا آن هذا الدور اختلف في مداه وفي طبيعته ، من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها ، والظروف والأوضاع التي تعيشها ، أي آن دور الدولة يختلف تبعا لدرجة تطور الاقتصاد وظروفه وأوضاعه ، وعموما آن الدولة أخذت تزيد درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وفي عملية توسيعها ، وهناك أسباب عديدة دعت الدولة لزيادة تدخلها في النشاطات الاقتصادية منها :

تكرار الأزمات الاقتصادية لفترات طويلة دون آن تستطيع قوى السوق معالجتها

بروز مجالات تكنولوجية تتطلب قدرا كبيرا من الموارد والإمكانيات من ناحية ولا تحقق مردودات ذاتية وتخضع لتجريب في حالات ليست بالقليلة من ناحية أخري .

امتلاك الدولة لقطاع واسع من المشروعات التي فرضت عليها مثل هذا الامتلاك بحكم أوضاع وظروف مختلفة ، وهو الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى وجود دور مهم للدولة في النشاطات الاقتصادية من خلال ذلك ، وبسبب كل ما سبق تبرز الحاجة الكبيرة إلى زيادة درجة تدخل الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وفي توسيعها بالشكل الذي يمكن من القيام بالأعباء الكبيرة التي يتطلبها القيام بعملية تنمية سريعة وفعالة ، نظرا لان عملية التنمية تتضمن إجراء تغييرات واسعة وجذرية في الجوانب المختلفة ، ولذلك ينبغي على الدولة آن تتصدى لمهمة واسعة ومعقدة وهي العمل من أجل التنمية. (176)

[176] د. طه سعد علام، دور الدولة في ظل المتغيرات الدولية والمحلية، معهد التخطيط القومي، مصر، 1997.

انطلاقاً من المفهومات العامة والنظريات السابقة التي تم ذكرها يمكن القول إن التنمية تهدف لزيادة الدخل القومي وتقليل الفجوات في توزيعه وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والعمل المستمر في توسيع الهياكل الإنتاجية كماً ونوعاً، إلا أن هناك بعض العناصر الأساسية للتنمية والتي يستوجب على الدولة أن تقوم بها لما يتوفر لها من نفوذ وقوة تستغلها للتغلب على المعوقات الخاصة بعملية التنمية بالإضافة للمتغيرات الدولية والمحلية، فدور الدولة يزداد أهمية يوماً بعد يوم، وهذا الدور يتطلب مجموعة من الأساليب والإجراءات المتعددة وضمن أفضل المستويات الفنية والعلمية والإدارية، ويمكن بلورة دور الدولة في العناصر التالية: (177)

زيادة القدرة المؤسسية للدولة.

خلق البيئة المثالية للتنمية وخاصة في ظل تعاظم نظام السوق الحر.

الإشراف والرقابة على الأنشطة التنموية باختلافها توجهاتها حسب الأولويات الوطنية والسياسات العامة للدولة، مثل تحفيز الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر جدوى ومع الأخذ بالاعتبار المفهوم الشامل للتنمية "التوازن".

العمل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

الموائمة بين قدرات الدولة ودورها عبر الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

الاستخدام الأمثل لأدوات السياسات المالية والنقدية العامة، فالسياسات المتعلقة بإيرادات الحكومة ونفقاتها يمكن أن يكون لها آثار بارزة على التنمية وأهمها: التأثير في توزيع الموارد، التأثير في توزيع الدخل، التأثير في تشجيع الاستثمارات والحد من التضخم.

(177) المرجع السابق

يقودنا فشل الجهود العربية في تأمين ما يحتاجه الوطن العربي من الغذاء إلى التساؤل عن المكانة المعطاة لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي تبنتها الدول العربية في الماضي. وتنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى. وفي كثير من الإستراتيجيات التنموية في الدول النامية – ومنها الدول العربية– التي تتراوح بين التنمية القائمة التصنيع, من خلال بدائل الواردات أو إستراتيجية النمو الذي تقوده الصادرات, لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم. وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطى اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة. فكثير من اقتصاديي التنمية لم يعيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا – مع بعض الاستثناءات–

رغم قول بعض الاقتصاديين إن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان ،وقد اتجه طموح أغلب الدول النامية منذ حصولها على الاستقلال من أجل تحقيق التنمية, إلى التصنيع بالدرجة الأولى باعتباره مرادفا للتنمية والتقدم مما جعلها تقع في خطأ فادح هو إهمال التنمية الزراعية والتركيز على إنشاء بعض الوحدات الصناعية التي كانت تعدها معبرا بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف التي ورثها من الحقبة الاستعمارية. وقد تركزت النسبة الكبرى من الاستثمارات العامة في القطاعات الأخرى على حساب القطاع الزراعي, باعتباره قطاعا غير مولد للنمو.(178)

[178] (د، قفطان ، محمد فاضل محمد عزيز ، التنمية الاقتصادية ، مطبعة الحوادث بغداد ،1984|).( )

ولم تكن الدول العربية أكثر حظا من باقي دول العالم الثالث, فقد اتجهت الإستراتيجيات التنموية نحو التصنيع على أساس أنه يعني التنمية، مما أدى إلى تعبئة الموارد المالية وتكثيف الجهود للنهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي،وذلك على حساب القطاعات الأخرى وخصوصا الفلاحة.

إن الاهتمام بالتنمية الصناعية الذي اتسم به عقدا الخمسينات والستينات في معظم الدول النامية ومعها الدول العربية, بدأ في التراجع مع مطلع السبعينات بعدما بدا واضحا أنه بدون تنمية زراعية, مما سيجعل هذه الدول تجد نفسها أمام مأزق غذائي يقود إلى استيراد الغذاء من الخارج وما ينجر عن ذلك الاستيراد من استنزاف للمتاح من النقد الأجنبي. كما أن تخلف القطاع الزراعي يحرم القطاعات الأخرى –خصوصا الصناعية– من المواد الأولية اللازمة لها, مما يؤدي إلى حدوث اختناقات تنموية حادة.

ويعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة – وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية– أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي العربي، بالإضافة إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري أو القومي. (179)

[179]) (*www. Ajazeera.net /exeres/#*

وشهدت العقود الأخيرة (الثمانينات والتسعينات) خطوات متسارعة –ضمن السياسات الزراعية– نحو خصخصة وتحرير أسعار منتجات القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب والسودان وموريتانيا والجزائر وتونس(180) وقد أدت هذه الإجراءات إلى تقليل دور الدولة في الإنتاج والتسويق وحل بعض المؤسسات الحكومية وتصفيتها، واقتصار دور الدولة في كثير من الأحيان على وضع الخطط ومتابعتها، والإسهام في برامج التنمية الريفية وتنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية وتطوير مراكز البحث و الإرشاد الزراعي. وقد أدت هذه السياسات إلى تحسن أداء القطاع الزراعي في هذه الدول.

وإذا كان للعوامل الديمغرافية والطبيعية والتوجهات التنموية العامة دور أساسي في تفسير الحالة الغذائية التي يعيشها الوطن العربي, فإن أهم أسباب العجز الغذائي العربي تكمن في التوزيع غير المتوازن بين الأقطار العربية للموارد والطاقات اللازمة للتنمية الزراعية, من موارد طبيعية وبشرية ومالية(181) فقد شاءت الأقدار أن يوجد معظم الموارد الزراعية العربية سواء المياه أو الأراضي القابلة للزراعة– في بلدان تتميز بشح مواردها المالية، كما شاءت هذه الأقدار من جهة أخرى أن تنعكس الصورة بحيث يتوافر في عدد قليل من البلدان العربية ثروة نفطية هائلة تقابلها ندرة وشح في الأراضي المصلحة للزراعة والمياه مع بعض الاستثناء.

ولكون الموارد المالية في الأقطار النفطية عاجزة عن إنتاج ما يكفي هذه الدول من الغذاء, وبقاء جزء كبير من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغل أو بإنتاجية هزيلة في الأقطار الأخرى بسبب ضعف الاستثمارات ونقص تمويلها, فإنه يصبح من الضروري تعجيل ا لتكامل بين هذه الأقطار من أجل الخروج من المأزق الغذائي الذي تعاني منه هذه الدول.

(180)www. Ajazeera.net /exeres/#

181) (www. Ajazeera.net /exeres/#

وما يثير الدهشة هو أن نرى الوطن العربي بما يملكه من موارد طبيعية وبشرية ومالية أصبح عاجزا عن تلبية طلب أبنائه من الغذاء من إنتاجه المحلي(182) ومع تزايد قصور الإنتاج الغذائي عن مقابلة معدلات الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية, ظلت الفجوة الغذائية العربية تتسع حتى أصبحت في الوقت الراهن من أكبر التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي.

متطلبات التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر مستلزمات من أبرزها:(183)

أولا: تجميع رأس المال : يشر معظم الاقتصاديين إلى آن أهمية الجميع الرأسمالي في تحقيق التنمية ، وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الإدارات الحقيقية بحيث يتم من خلال توفير الموارد لإغراض الاستثمار بدلا من توجهها نحو مجالات الاستهلاك، وكذلك وجود قدر من الإدخالات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات . وان يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد والجهات المختلفة ، وتوفيرها للمستثمرين إضافة إلى ضرورة القيام بعملية الاستثمار ذاتها بحيث يتم استخدام الإدخارات الحقيقية والنقدية من اجل إقامة الاستثمارات ذلك آن عملية توفر الموارد المالية ،ووجود ادخارات ،

[182] - *www. Ajazeera.net /exeres/#*

محي الدين,عمرو, التخلف و التنمية ,دار النهضة المصرية 1985 التخطيط الاقتصادي دار النهضة المصرية 1985([183])

وتوفر أجهزة ومؤسسات تمويلية تتولى ذلك لا تكفي حتى إذا توفر عرض نقد تام المرونة لإقامة الاستثمارات ، ما لم تتوفر الموارد الحقيقية المتمثلة بالموارد الخام ، والقدرات البشرية والمستلزمات المادية الأخرى اللازمة لإقامة الاستثمارات إذا من المهم أن تقاس التنمية بالمصطلح الحقيقي (العيني) لا المصطلح النقدي .

ثانيا : الموارد الطبيعية : اختلف الكتاب الاقتصاديين حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بان الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية ، في حين يرى آخرون إنها لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية .

ومن الملاحظ آن الموارد الطبيعية يتصل ارتباطها بالزراعة بشكل أكبر من ارتباطها بالصناعة ، ومن المعروف آن التنمية الاقتصادية ترتبط بالصناعة بشكل اكبر من الزراعة ، رغم أهمية الزراعة في هذه العملية ، وبالتالي فان ذلك يساعد على التخفيف من حدة أهمية الموارد الطبيعية كعامل حاسم في تحقيق التنمية (184)

ثالثا : الموارد البشرية(185) : آن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية، ويتأتى ذلك من آن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، فانه يتأتى من آن الهدف النهائي لعملية التنمية يتمثل في رفع مستوى دخله الحقيقي،ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره،وضمان توزيعه بصورة عادلة ، إما كون الإنسان وسيلة التنمية فيتأتى من عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطى ثمارها من خلال النشاط الإنساني.

---

[184]) خلف,مفلح حسن ,عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق , وزارة الثقافة والإعلام ,1980.(

[185]) شرايخة , وديع , دراسات في التنمية الاقتصادية عمان، شقير و عكشه للطباعة و النشر والتوزيع (دار كتابكم), 1987 .

ولما كانت عملية التنمية تهدف فيما تهدف إلى الارتفاع بمستوى الإنتاج الحقيقي ، وضمان زيادته بشكل مستمر، وبما آن نظريات التنمية الاقتصادية تربط الزيادة في الدخل الحقيقي بأربعة عوامل ، هي التراكم الرأسمالي، والنمو السكاني ، واكتشاف موارد جديدة والتقدم التكنولوجي لذا فأن دور الموارد البشرية يظهر واضحا في كل ذلك. وقد يكون من المناسب آن نشير إلى آن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والـ معرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل آن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة .

وبالنظر للاهتمام الكبير الذي أولاه الاقتصاديون بالموارد البشرية نجد آن هذا الاهتمام قد أتطلق عليه ثورة الاستثمار البشري في الفكر الاقتصادي، ومما لا شك فيه آن الاهتمام بالموارد البشرية ، والاتجاه للبحث في مجالات الاستثمار في تنمية الموارد ، أي المجالات التي تسهم في تكوين رأس البشري ، إنما يتأتى أساسا من الإدراك لأهمية هذه الموارد البشرية الحاسمة في عملية الإنتاج ، وبالتالي في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

رابعا: التكنولوجيا: يجري تعريف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل على الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها إنها أجدى للمجتمع (186).

---

(186) (د.إسماعيل صبري عبد الله ، نحو نظام عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986).

حيث يمكن آن تتضمن التكنولوجية عديد من العناصر من بينها :

إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية ، تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد ، أي زيادة الانتفاع الاقتصادي منها .

زيادة إنتاجية الموارد الموجودة ، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية .

اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج وتحسن النوعية وتقلل الكلف .

ولقد تزايد الاهتمام بالتكنولوجية في الوقت الراهن لأن التنمية الاقتصادية تعتمد بشكل كبير على معدل التطور التكنولوجي.

تمويل التنمية الاقتصادية:

يعتقد الاقتصاديون والسياسيون أن أهم عقبة تعوق التنمية الاقتصادية هي الافتقار إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال . ويرد ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق ، وان عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما آن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فأن القدرة على الادخار كذلك تكون منخفضة.

ولذلك فأن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة الخبيثة في أضعف نقطها والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي.

ويرى محمد عبد العزيز عجمية (187) أن هناك عدة مصادر لتمويل التنمية منها:

الموارد المحلية حيث تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والمؤسسات طواعية واختيار وبمحض رغباتهم والادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن أرادتهم ، وتتمثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي والتي يمكن استثمارها مباشرة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ، وكما يمكن إقراضها إلى قطاع الأعمال العام والخاص وإلى الحكومة. حيث يرى الباحث آن ذلك يؤدي بدوره إلى التنمية الاقتصادية في البلد لأننا قمنا بتوجيه النقد المتوفر إلى نواحي الاستثمار المختلفة . ومن أهم مصادر التمويل المحلية ما يلي:

مدخرات القطاع العائلي: حيث تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة.

مدخرات قطاع الأعمال الخاص: أي ما تقوم به المنشآت الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية بادخاره ويضيف عجمية إلى ما سبق آن ادخار هذه القطاع يعد أهم مصادر الادخار جميعاً .

مدخرات قطاع الأعمال العام: حيث أصبحنا نجد لدى معظم الدول وخاصة النامية قطاعا عاما يقوم بشطر كبير من النشاط الاقتصادي ويقع على عاتقه القسم الأكبر من خطط وبرامج التنمية الاقتصادية.

[187]) عجمية ,محمد عبد العزيز , التنمية الاقتصادية ,دراسات نظرية وتطبيقية ,الناشر قسم الاقتصاد – كلية التجارة,جامعة الإسكندرية ,(2000)(

الادخار الحكومي :يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائضا اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون أم إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية فأنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى. وتعمل الحكومية دائما إلى تنمية مواردها إلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية الاقتصادية المستهدفة دائما في أي بلد وما علمنا سابقا لما لها الأثر الكبير في كل المجالات الحياتية وانعكاس ذلك على أفراد المجتمع.

تكوين الادخار الإجباري عن طريق التضخم : نستطيع القول بأن الادخار الاختياري غير كافي لمواجهة مطالب التنمية الاقتصادية وهذا الآمر يؤدي بالدولة إلى الاتجاه إلى مصادر الادخار الإجباري والذي يتمثل باقتطاع الحكومات جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد .

فهناك مصدر أخر للتمويل ألا وهو التمويل المصرفي : حيث تعد المصارف من أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة، وتتمثل احتياجات الأعمال سواء أكان عاما أو خاصا وسواء كان يعمل في مجال الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الخدمات الأخرى، في تمويل كل من رأس المال الثابت ورأس المال العامل، أي تتمثل في احتياجاتها إلى كل من القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الآجل، وهذا الأمر باعتقادي يساعد ويدعم عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد حيث يتمثل ذلك بإقامة المشاريع وتشغيل الأيدي العاملة وتخفيض نسبة البطالة.

أما النوع الثالث من التمويل فهو التمويل الأجنبي باعتقادي آن هذا المصدر من التمويل يجب آن يأخذ بعين الأهمية مهما اختلف في تسمية المصدر ومهما كان هدفه وفائدته لأي بلد ، لأنها أولا وأخيرا لها أهداف سياسية تعرض البلد لضغوط مختلفة هذا ولا ننكر بأنها من الممكن آن تهم إسهاما كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية في أي بلد .

أما النوع الرابع من الـ تمويل فهو الشركات المتعددة الجنسيات والتي يكون نشاطها في دولة أو أكثر ويكو مقراها في دولة متقدمة اقتصاديا وعملياتها على قدر كبير من الضخامة ولها دور كبير بالنسبة للاقتصاد العالمي، وفي عملية تقيم أولية لمنافع تلك الشركات وخاصة للدول النامية حيث نلاحظ آن دورها لا يقتصر فقط على انتقال رؤوس الأموال وإنما يتمثل كذلك في إنتاج كميات ونوعية أجود من السلع الخدمات وكذلك فأنها تعمل على زيادة إيرادات الحكومات نتيجة لزيادة نشاط تلك الشركات وتمل كذلك هذه الشركات على نقل التكنولوجية، وعلى إنعاش مجال التصدير لما تمتلكه من شبكة واسعة للتسوق وقدرة كبيرة على الأعلام وهذا لا يعني انه لوجود تلك الشركات فقط محاسن يمكن آن تؤدي إلى إنعاش التنمية الاقتصادية في البلد وينما لها سلبيات كثيرة منها تحويلات الأرباح إلى الخارج وتحمل الدولة الأعباء والتكاليف التي تتحملها في سبيل جذب الشركات لها ، وكذلك في نوعية السلع غير الملائمة التي تقوم بانتهاجها وتسويقها في الدول النامية. من ذلك كله نستطيع القول بأنه مهما كان مصدر التمويل يجب آن يساعد ويخدم مصالح البلد لإحداث التنمية الاقتصادية فيها ويجب آن تكون سياسة البلد سياسة واعية ومدروسة لاختيار أي مصدر يمكن آن يستخدم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية فيها.

تخطيط التنمية الاقتصادية:

عرفنا آن التنمية الاقتصادية عملية تستهدف النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي عن طريق زيادة الناتج الكلي ، كما عرفنا آن أساليب التنمية ترفض تلقائية التنمية وتعتمد على التخطيط المهني الذي يقوم على استخدام الموارد واستغلال الطاقات المتاحة أفضل استخدام بغية تحقيق أهداف قومية معينة ، وعلى ذلك يكون التخطيط وسيلة لا غاية في حد ذاتها وأسلوبا علميا لتنظيم النشاط الاقتصادي في المجتمع بحسب خطة اقتصادية مدروسة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات محددة خلال فترة زمنية معينة.

والتخطيط الاقتصادي بهذا المعنى ظاهرة اقتصادية واجتماعية ذات طابع سياسي، لذلك اختلفت تعاريف الاقتصاديين للتخطيط باختلاف الزاوية التي ينظرون منها إليه، وباختلاف المرحلة الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي الذي وصل إليه بلد معين طبقا لظروف تطوره الخاصة ، حيث يرى بعض الاقتصاديين آن التخطيط يعني تقييد المجتمع إلغاء الحرية الاقتصادية لتحل محلها العبودية الاقتصادية. ويرى آخرون آن التخطيط لا يعني مجرد كتابة قائمة بالمشروعات التي نرغبها لان تنفيذ ذلك قد يؤدي إلى خسائر جسيمة لعدم وجود التناسق الداخلي بين مكونات القائمة ، أو قد سيفر عن نتائج غير متوقعة مما قد يضطرنا إلى وضع تغييرات على أساس طريقة التجربة والخطأ.(188)

[188] - عمر ,حسين ,تنمية التخطيط الاقتصادي ,الطبعة الثانية ,دار الشروق ,المملكة العربية السعودية ,جدة.

ويعرف البعض التخطيط بأنه عبارة ن التنبؤ إلى ابعد مدى بجميع ردود الأفعال وان نأخذها في الاعتبار وبطريقة منسقة لاختيار المناهج البديلة للتنفيذ والتي تؤدي إلى اقرب هدف نريده .

أما شرايحة(189) فيقول أن التخطيط الاقتصادي هو عبارة عن وضع القرارات الاقتصادية الكلية المتعلقة بماذا وكم ينتج ؟ وكيف ، ومتى ينتج؟ ولمن يوزع؟

ويرى آخرون آن عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية ينبغي آن تتضمن تخطيطا للموارد البشرية ينصرف إلى تحقيق وضمان استمرار التوازن بين عرض العمل والطلب عليه ، وان السلطات المسئولة عن تخطيط الموارد البشرية ينبغي آن تهتم بإعداد الأيدي العاملة الأزمة في الأوقات، والأماكن المناسبة وذلك وفقا لمقتضيات الخطة أو المشروعات المعينة ، وذلك لإمكان الحصول على أقصى كفاية إنتاجية.(190)

وبعد دراسة موضوع الخطة الاقتصادية وجدت أنها تمر بمراحل وعلى النحو التالي :

جمع البيانات ودراسة الإمكانيات المتوفرة .

---

[189] - شرايحة , وديع , دراسات في التنمية الاقتصادية عمان، شقير و عكشه للطباعة و النشر والتوزيع (دار كتابكم), 1987 .

[190] - عمر ,حسين ,تنمية التخطيط الاقتصادي ,الطبعة الثانية ,دار الشروق ,المملكة العربية السعودية ,جدة.

اقتراح الأهداف الأولية الإجمالية للخطة حيث يتضمن ذلك مجموعة من البدائل التنموية.

تصميم الإطار الأولى للخطة ، حيث يعمل على ترجمة الأهداف الأولية الإجمالية للخطة إلى مكوناتها المادية النوعية وعلى المستويات القطاعية، وفي هذه المرحلة تتعين ويتشكل أولى الأهداف الاقتصادية الإنتاجية والاستثمارية للمشاريع الأساسية والمهمة في الاقتصاد.

تعميم الإطار العام الأولى للخطة على المستويات الدنيا.

تجميع المقترحات التخطيطية من الأسفل إلى الأعلى ، حيث تمثل انتقال المعلومات التخطيطية من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا استنادا للسلم التنظيمي الاقتصادي.

تعميم الإطار التفصيلي النهائي للخطة .

وضع أو الوصول إلى ما يسمى بقانون الخطة .

وبما آن أسلوب التخطيط يتضمن وضع خطة محكمة منسقة ومرسومة، من قبل، ذات أهداف معينة ينبغي تحقيقها خلال مدة زمنية معينة، في حدود ما يتاح من موارد، وفي حدود قدرة أجهزة التنفيذ على تنفيذ أهداف الخطة فلا بد من آن نذكر العناصر التي تتكون منها الخطة الاقتصادية، حيث تتكون الخطة الاقتصادية الناجحة وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من : قيمة الإنتاج الكلي ومستلزمات الإنتاج ، والقيمة المضافة (الدخل) ، والأجور ، وعوائد حقوق الملكية ، والعمالة ، والاستثمارات ، والمدخرات ، والاستهلاك القومي، والتجارة الخارجية، حيث انه هناك علاقة قوية بين العناصر المختلفة أي آن بعضها مشتق من الأخر ، وان بعضها وثيق الصلة والارتباط بالأخر. وسنبدأ بمناقشة هذه العناصر وعلى النحو التالي:

أولا: الإنتاج

يمكن النظر إلى الإنتاج في أحد معنيين : الإنتاج كعملية اقتصادية ، والإنتاج كتدفق اقتصادي ، أي أن الإنتاج كعملية اقتصادية هو ذلك الجانب من النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المجتمع لإعداد الموارد لتكون صالحة لإشباع حاجات الجماعة . أما الإنتاج كتدقيق اقتصادي فهو مجموعة السلع والخدمات التي تخرجها العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة .

وإذا ما تناولنا الإنتاج كعملية اقتصادية فأننا نلاحظ آن النشاط الإنتاجي يتمثل كأحد جوانب النشاط الاقتصادي، في تدفق خدمات العمل ورأس المال من أصحاب العناصر إلى الوحدات الإنتاجية ، حيث تتضافر هذه العناصر في إجراء مجموعة من العمليات لتحويل الموارد من حلة غير صالحة لإشباع حاجات الجماعة إلى حالة صالحة لإشباع هذه الحاجات.

ويرى حسين عمر (191) أن الموارد تكتسب قدرتها على إشباع حاجات المجتمع بإحدى الطرق الآتية :

استخراج الموارد من خصوبة التربة كالمنتجات الزراعية ، أو فصل الموارد عن قشرة الأرض كما هو الحال بالنسبة للمعادن والأحجار.

تغيير الخصائص العادية للموارد وتحويل مادتها من شكل إلى آخر كما هو الحال بالنسبة لمنتجات الصناعة التحويلية.

---

[191] - المرجع السابق

نقل الموارد من مكان الإنتاج إلى مكان الاستخدام .

تخزين الموارد نتيجة لوجود فاصل زمني بين الإنتاج والاستخدام .

توزيع الموارد باعتبارها عملية نقل ملكية المورد من المنتج إلى المستخدم .

الخدمات الاستهلاكية المباشرة وهي التي تتمثل في الطاقات الذهنية والبدنية التي يبذلها فريق من أفراد المجتمع لأداء خدمات ترتبط ارتباطا مباشرا بأعداد الموارد السلعية للاستخدام . وإنما تؤدى مباشرة إلى المستهلكين ويتمثل هذا النشاط في خدمات التعليم والصحة والخدمات الدينية والاجتماعية والثقافية والترويحية والشخصية.

الخدمات التنظيمية ، وتتمثل في الخدمات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية المختلفة ، بهدف تنظيم النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أما الإنتاج كتدفق اقتصادي يمكن آن يعرف بأنه " مجموعة السلع والخدمات التي تخرجها العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة " على أساس آن العملية الإنتاجية هي عملية إضافة إلى قيمة الموارد(192).

192- المرجع السابق

ويمكن آن نستخلص من هذا التعريف حقيقتين ، الحقيقة الأولى انه يجب آن تستبعد من قيمة الإنتاج جميع الموارد التي تضعها الطبيعة تحت تصرف المجتمع ، أم الحقيقة الثانية فهي انه ما دام الإنتاج منطويا على الإضافة إلى قيم الموارد ، فأن الإنتاج قابل للقياس الكمي . وانسب وحدة للقياس هي الوحدة النقدية لان المقياس النقدي هو مقياس عام للقيم النسبية للسلع والخدمات . ومن هنا ندرك تماما قيمة الإنتاج الكلي هي القاعدة الرئيسية للاقتصاد ، وإن أية زيادة في قيمة الإنتاج لا بد آن ترتب زيادة مناضرة في القيمة المضافة (الدخل) باعتبار آن الدخل جزء من قيمة الإنتاج، وان الدخل لا يتولد ألا أثناء القيام بعمليات الإنتاج.

ثانياً: عوائد الملكية

يمكن آن تعرف عوائد الملكية " بأنها العوائد التي تستحق لأصحاب الأصول الرأسمالية مقابل مساهمة خدمات هذه الأصول في عمليات الإنتاجية".

فالدخل القومي يتكون من مجموع العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج ، في نظير الخدمات التي تؤديها هذه العناصر في العمليات الإنتاجية . وأما عوائد الملكية فهي تمثل مجموع الفائض من القيمة المضافة بعد استبعاد الأجور والمرتبات منها.

ثالثا : الإنفاق

ويعرفه حسين عمر (193) بأنه " قيمة الطلب الكلي النهائي على الناتج القومي، عن طريق إنفاق الوحدات الاقتصادية على المنتجات النهائية ، خلال فترة زمنية معينة.

ونخلص من هذا التعريف إلى آن كل عملية إنفاق تترتب عليها عملية استخدام للموارد المتاحة ،بما يتفق مع مقومات التنمية الاقتصادية في أي بلد كما يترتب عليها أيضا توليد الدخول التي تستحق للعناصر التي تسهم في إنتاج هذه الموارد . وفي ضوء تحديد هذا المفهوم للإنفاق يبرز الخبراء أربع حقائق هامة فيما تتصل بهذا العنصر : آن الإنفاق يقتصر على الطلب النهائي فقط ، ومن ثم لا يدخل في تقديره إنفاق قطاع الأعمال على مستلزمات الإنتاج ، أما الحقيقة الثانية فهي أن الإنفاق لا يقتصر على السلع والخدمات التي تدخل في نطاق عمليات المبادلة في الأسواق ، وإنما يشمل السلع والخدمات التي تستخدم استخداما مباشرا ، كما يشمل ، أيضا الخدمات التي يؤديها قطاع الخدمات الحكومية بلا مقابل ، أما الحقيقة الثالثة فهي آن الإنفاق يمثل الاستخدام النهائي للسلع التي يتم إنتاجها داخل حدود الدولة وعلى ذلك فأن الإنفاق يشمل إنفاق العلم الخارجي على الموارد المنتجة محليا (الصادرات) ولا يشمل الإنفاق المحلي على الموارد التي تنتج في العالم الخارجي (الواردات) ، أما الحقيقة الرابعة فتنطوي على آن معادلة الإنفاق معادلة تعادل بين المارد النهائية عن طريق النشاط الإنتاجي واستخدامات هذه الموارد .

---

[193] - المرجع السابق

رابعا: الاستثمار

أن التنمية الاقتصادية تسعى ميما تسعى إليه إلى أن يستخدم رأس المال المتاح استخداما امثل في سبيل الإنتاج وليس في سبل طرق الترف والبهرجة ، وعلى ذلك يجب آن يتضمن الاستثمار تكوين طاقات إنتاجية جديدة لإقامة المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة بغرض زيادة حجم طاقتها الإنتاجية ، أما عن المشروعات القائمة من قبل فإن تكوين رأس الاستثمار فيها ينسحب إلى معنى المحافظ على الطاقات الإنتاجية القائمة، ومن ثم ، يمكن تعريف الاستثمار بأنها أستخدم المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، وعلى ذلك فأنني ألخص إلى أن التعريف الذي تم استنتاجه له عدة معاني تؤكد مفهوم الاستثمار في معناه الاقتصاديون هذه المعاني هي:

إن الاستثمار هو استخدام الموارد لتكوين رأس المال الحقيقي ، أي إنه إضافة إلى الفصول السلعية ، وهذا هو المفهوم الاقتصادي للاستثمار.

إن الاستثمار هو إضافة إلى رأسمال المجتمع .

إن الاستثمار هو تكوين أو بمثابة تكوين رأس المال الثابت ، ويقصد بذلك كل إضافة إلى الأصول والتي تؤدي إلى توسيع الطاقات الإنتاجية للمجتمع أو المحافظة عليها أو تجديدها .

إن الاستثمار يعمل على تكوين مخزون سلعي في المنشآت الصناعية حيث يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل ، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف انتظارا لورودها.

خامسا: الاستهلاك

إن أحد أهداف التنمية الاقتصادية هو الترشيد في عملية الاستهلاك ، وهذا كما عرفنا سابقا يمكن آن يتم بعدة وسائل ، ويعد الاستهلاك الصورة المكملة للادخار .

المدخرات : وهي ما يفيض من الدخل بعد ما ينفق على الاستهلاك ، فالادخار، إذا هو امتناع عن الإنفاق على الاستهلاك ، وأهمية المدخرات تبدو واضحة في آن الاستثمارات التي تقرر لا بد لها من تمويل ، وتمويلها يأتي من المدخرات المحلية وهذه كله له دور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية وبشكل مباشر .

عناصر التنمية الاقتصادية:

كان قطاع الإنتاج الأولي الذي يعتمد أساسا على الطبيعة يستأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل في كل العالم في الماضي . فكانت معظم دول العالم – وما زال عديد من الدول النامية – تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية ، وعلى الأخص الزراعية ، وتصديرها بحالتها أو بعد إجراء إضافات قليلة ولا يولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر .ويربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف وبين التخصص في الإنتاج الأولي .

لذلك فان عملية التنمية تهدف – من بين ما لها من أهداف – إلى تصحيح هذا الوضع أي تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها وذلك بالاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها – من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعدنية – وكذلك لتلبية السوق المحلية من عديد من المنتجات .

فلتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية . فإضافة إلى ضرورة الاهتمام بالزراعة يتعين الاهتمام بالصناعة وبذلك يزيد الناتج المحلي ويتنوع الإنتاج وتزداد فرص العمل وتتحرر الدولة تباعا من تبعيتها للعالم الخارجي.

ولا شك أن التقدم في المجال الصناعي يساعد على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية وذلك بما يقدمه من أساليب وأدوات ومعدات ومستلزمات إنتاج تؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية ليس فقط في الصناعة وإنما كذلك في الزراعة ، لان هناك تبادلا للمنافع مشتركا بينهما ، فالزراعة تزود الصناعة بعناصر عديدة ، كما أن الصناعة بدورها تزود الزراعة بعديد من العناصر والتي يترتب على كل ذلك زيادة كبيرة في إنتاجيتها .

تعد التنمية الصناعية المنفذ الرئيسي لإرساء قواعد الإنتاج وتعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد القومي وهي بذلك تأتي علي رأس الأولويات كعنصر حاكم لبناء اقتصاد قومي قادر علي المنافسة في ظل المتغيرات الدولية وتشكيل عدد من التكتلات الاقتصادية بين الدول الصناعية . وتتحقق التنمية الاقتصادية من خلال وجود قطاع صناعي قادر على الخروج بمنتجاته إلى الأسواق العالمية منافسا لمنتجات الدول المتقدمة ويكون ذلك دافعا علي زيادة الإنتاج والارتفاع بجودته وتعمل السياسات المقررة علي جذب رؤوس الأموال وتشجيع إقامة صناعات كبيرة تساعد علي تشغيل وإقامة صناعات أخرى مغذية لها مما يسمح بتوفير فرص عمل جديدة وإحداث انطلاقة صناعية في المجتمع عن طريق زيادة حجم الاستثمار الصناعي في مختلف مجالاته وعلي الأخص في قطاع الأعمال الخاص والاستفادة من الخبرات المتوفرة التي تجعل مصر من أفضل مناطق الاستثمار لموقعها الجغرافي المتميز والاستقرار السياسي بها.(194)

(194) *http://www.sis.gov.eg/egyptinf/economy/html/21cent/html/ch042txt.htm*

وقد ركزت الخطط التنموية في اغلب البلاد علي تشكيل القاعدة الإنتاجية المتطورة لقطاع الصناعة وذلك بالإحلال والتجديد وإعادة التأهيل والتحديث والتوسع بحيث أصبح هذا القطاع مؤهلا لتحقيق الانطلاقة الإنتاجية التي تستهدفها إستراتيجية التنمية الاقتصادية ويصبح له أيضا الدور البارز في تنمية المجتمع فضلا عن أن الصناعة هي أكثر القطاعات قدرة علي إيجاد فرص عمل للقوي العاملة في أي بلد.

وتتركز مقومات النجاح الصناعي في أي بلد بالإضافة إلى وجود القاعد الصناعية المتطورة وبوجود الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتشريعي وكذلك بوجود التشريعات التي تشجع وتيسر علي المستثمرين إنشاء المشروعات علاوة علي وجود مجالات متعددة للأنشطة الصناعية التي تتميز بوجود أسواق كبيرة لمنتجاتها وهذه الأسواق تتسع مساحاتها باستمرار بما يشجع علي زيادة الإنتاج.

ولا شك أن الصناعة هي الكفيلة بتحقيق القدر الأعظم من التنمية الاقتصادية ومن ثم ستكون التنمية الصناعية أهم مجالات العمل الرئيسي في المرحلة القادمة بهدف تعظيم القدرة الإنتاجية بما يتضمنه ذلك من حسن استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة وجذب المزيد من الاستثمارات الجديدة وتحقيق الكفاءة الإنتاجية للوصول بالإنتاج إلى الحجم الأمثل لكل وحدة وتنمية الموارد البشرية (عمالة وإدارة) لتكون مهيئا للمنافسة الشديدة التي قد تواجه تلك المنتجات في الأسواق العالمية والأسواق المحلية بعد تحرير التجارة الخارجية وبعد القيام ببناء البنية الأساسية العصرية اللازمة لإقامة صناعة قوية قادرة علي المنافسة ونجاحها في تطبيق الإصلاح الاقتصادي شاملا الإصلاح المالي والنقدي .

وتعمل الصناعة على تعظيم القيمة المضافة وذلك من خلال التعميق المستمر للتصنيع المحلي والذي يعتمد على آليات العرض والطلب وتستوعب التطورات التكنولوجيا والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في العالم أخذه في اعتبارها الابتكار العلمي وتطور الأسواق وتعدد الأذواق.

ويقتضي التوجه الاستراتيجي في هذا الشأن تطبيق مجموعة من السياسات يأتي في مقدمتها ما يلي: (195)

الاستمرار في توفير المقومات للارتقاء بالمناخ الاستثماري بما يناسب تطور الظروف المحلية والمحيطة لمواصلة تشجيع رؤوس الأموال للاستثمار في الأنشطة الصناعية لأهميتها في جذب التقنية المتطورة واستجلابها.

تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعم دورها باعتبارها منتجات نهائية أو مغذية ومكملة للصناعات الكبيرة والتوسع في نشر تلك الصناعات بالمحافظات.

إيجاد وحدات بحوث في مواقع الإنتاج بالاشتراك مع المؤسسات العلمية الجامعية أو المراكز المتخصصة وأكاديميات البحث العلمي لتطوير العملية الإنتاجية من خلال تطبيق العلم والتقنية الحديثة.

---

[195]) (*http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=32120*

التوسع في إنشاء الصناعات الموجهة للتصدير والاهتمام بدراسة احتياجات الأسواق الخارجية من السلع الجديدة وتوفير منظمات التسويق والترويج والتمويل لخدمة الصادرات والاهتمام بوسائل النقل المختلفة للمنتجات الصناعية المصدرة للخارج بما يكفل استمرارية وجودها بالأسواق وبعمليات تعبئة المنتجات وتغليفها وبالخدمات المرتبطة بالشحن والتفريغ وبمساعدة مصدري تجنيب الصناعة المنافسات غير المشروعة من خلال الدعم الذي تمنحه بعض الدول لمنتجات أو إغراق الأسواق والتوسع في إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة بأنواعها المختلفة وتقديم المساعدات الفنية والإدارية والتسويقية للمصانع الصغيرة والمتوسطة.

تحسين الكفاءة الإنتاجية والارتقاء بمستوي الجودة للسلع الصناعية بدعم الإطار المؤسسي والتنظيمي واستخدام القياسات الإنتاجية لعوامل الإنتاج مع العمل على استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة في قطاع الصناعة وتوجيه التصنيع لمجالات إنتاجيه غير تقليدية والدخول في مجالات صناعية جديدة مسايرة للتقدم الصناعي العالمي وتحقيق التطور التكنولوجي وتبادل الخبرات في مجال بحث التكنولوجيا وتطويرها ونقلها في القطاع الصناعي مع المؤسسات العالمية والتركيز علي إنشاء وحدات إرشادية للتكنولوجيا المنقولة بالأنشطة الصناعية.

ترشيد استخدام الطاقة باستخدام أساليب إنتاج موفرة للطاقة والاهتمام بالصيانة الدورية لتقليل الفاقد منها وتعميم استخدام العزل الحراري والدوائر المغلقة حراريا واستخدام الطاقات الجديدة والمتجددة .

تطوير قاعدة المعلومات وتحديثها وخاصة ما يتعلق منها بالإمكانيات التصنيعية القائمة وتوزيعها جغرافيا والإمكانات التصميمية والصناعات المغذية لها وتشجيع تصنيع المكونات الرئيسية للمشروعات الصناعية الكبرى وإنشاء الشركات التي تقوم بدور المقاول العام وتوجيهها نحو تعميق التصنيع المحلي وتطوير الأجهزة القائمة بالتصميم الهندسي وربطها بعمليه تصنيع العينة الأولى مع توفير التمويل اللازم لهذه العملية من ميزانيات البحوث والتطوير.

حماية البيئة من التلوث الصناعي وذلك عن طريق الاهتمام باستخدام التكنولوجيا النظيفة.

إعادة توزيع الأنشطة الإنتاجية والصناعية حسب أولويتها ورفع الأعباء الإجرائية عن كاهل العملية الإنتاجية والتوسع في إنشاء الصناعات الموجهة للتصدير وتشجيع المستثمرين على إنشاء الصناعات الأساسية والاهتمام بالتدريب المتواصل والمتخصص للعاملين بالصناعة مع وضع القواعد والمعايير الأساسية لتقييم هذه السياسات المتمثلة في القياس الدوري لمعدل النمو المستمر في الإنتاجية والربحية والتطوير والابتكار وتوفير فرص العمل الجديدة.

تحقيق التوزيع الإقليمي المناسب للأنشطة الصناعية والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمصانع القائمة وتحقيق الارتقاء التكنولوجي لها وإكسابها القدرة علي الاستجابة السريعة للظروف المتغيرة وخاصة في تشكيلات الإنتاج .

ويرى (196) محمد عبد العزيز عجمية آن التنمية الاقتصادية تعمل على إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقة الفقيرة . وهذا أمر كثير ما يتحقق في ظل النمو الاقتصادي.وعلى الرغم من أن عديد من الدول قد ينجح في تحقيق معدلات عالية من النمو وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقة الغنية في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة.أما في حالة التنمية الاقتصادية فأن من أولوياتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة توزيع الدخل لمصلحة الفقراء.

أما العنصر الآخر من عناصر التنمية الاقتصادية فيتمثل في ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطائها الأولويات لتلك الأساسيات وعلى الأخص التي تحتاج أليها الطبقات الفقيرة كالسلع ألا غذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية إضافة إلى الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية . كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية ومن المحليات.فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج والاستهلاك بفعل قوى الطلب ولعرض لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقل الإقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها الفقراء.إضافة إلى ذلك فأن أفراد الطبقة الفقيرة ليس لديهم المعرفة الكافية بأسلوب الرشد الاقتصادي في التصرف في دخولهم.

[196] عجمية ,محمد عبد العزيز , التنمية الاقتصادية ,دراسات نظرية وتطبيقية ,الناشر قسم الاقتصاد – كلية التجارة,جامعة الإسكندرية ,(2000)

فالزيادة في الدخول لديهم كثير ما تتجه إلى الإنفاق المظهري والى البذخ في عديد من المناسبات ، يحدث هذا على الرغم من شدة حاجتهم إلى عديد من السلع والخدمات ذات الأثر الواضح على صحة الفرد مثل الألبان والخضراوات والفاكهة والخدمات التي لها أكبر الأثر على المستوى الثقافي وعلى قدراتهم الإنتاجية مثل التعليم والمساكن الملائمة ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التدخل الحكومي بصورة المختلفة، سواء عن طريق تدخل الدولة في الإنتاج أو في تسعيرة المنتجات والخدمات أو في شكل وكم الدعم الذي تقدمه(197).

وتعد العمالة المناسبة – من ناحيتي العدد والمهارة– عنصر مطلوب في تحقيق التنمية الاقتصادية وإن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منه ما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، بعبارة أخرى فإن الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة، غير الكفوءة، غير الماهرة، أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكينة حديثة، أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، ويظهر هذا واضحاً في الكثير من البلدان النامية التي تعاني من بطالة، وتوظيف عمالة أجنبية ماهرة في كافة قطاعات العمل، خصوصاً الصناعة والخدمات، ناهيك عن أصحاب الكفاءات، كأساتذة الجامعات ومد راء المصارف والأطباء.(198)

أما رأس المال: والقصد هنا وسائل الإنتاج المناسبة – كماً ونوعاً – بما في ذلك مستلزمات الاستفادة منها فأنه عنصر أساسي من عناصر التنمية الاقتصادية وإن عرض رأس المال يعتمد على مستوى الادخار ، وهذا الأخير يشكل الفرق بين الدخل والإنفاق، فالبلدان الفقيرة تعاني من قلة رؤوس الأموال؛ ذلك لأن الناس ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك.

[197] - دراسات العلوم الإنسانية ، 1988، مجلد 15 ، عدد 2 ،ص178

[198] - *http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=32120*

أما الثروات الطبيعية المناسبة كماً ونوعاً: فالحقيقة أن هذا العنصر يعد عنصراً مساعداً؛ فعلى سبيل المثال لا تمتلك اليابان الكثير من الثروات الطبيعية، لكنها عملاق اقتصادي، ومعظم البلدان العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية، لكن هذه البلدان ما تزال نامية.

أما التكنولوجيا المناسبة: أي معرفة السبل الكفيلة بتحويل الخامات إلى سلع وخدمات، ودور التكنولوجيا يظهر في الإنتاجية أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها. وبعبارة أخرى فإن عناصر الإنتاج؛ الأرض، العمل، ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا لكي تثمر عديد من السلع والخدمات.

ويأتي دور إدارة وتنظيم العمل بشكل يتفق مع عادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات المجتمع حيث له باعتقادي دورا مهما كعنصر من عناصر التنمية الاقتصادية.

دور قطاعات التنمية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تقوم قطاعات التنمية بدور هام وكبير في تحقيق التنمية الاقتصادية سوف يتم تناولها بالتفصيل وعلى النحو التالي:

دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية:

كانت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينات، استجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية القطرية والدولية ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية – الثقافية أوسع نطاقا من المجالات التقليدية للإنتاجية الزراعية، والإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي. وقد اتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وتأكدت في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو عام 1992 ، مع تحديد الفصل الرابع عشر من جدول أعمال القرن 21 للبرامج والأعمال المحددة اللازمة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والتزام الدول الأعضاء بهذه البرامج والأعمال.

وقد حدثت بعض التطورات المشجعة منذ انعقاد مؤتمر القمة في ريو، بظهور بعض المناهج والسياسات الجديدة القيمة كمحصلة للتركيز على الاستدامة. فالكثير من المزارعين والعناصر الأخرى الفاعلة في الريف، عثروا على حلول محلية لتحديات الإنتاج المستدامة وحماية البيئة، وتحقيق فوائد ملموسة للغابات والحياة البرية والمياه والتربة، والحد من الآثار السلبية على الزراعة مع المحافظة على الإنتاج أو زيادته. وكان للتركيز على الاستدامة فوائده البيئية والاجتماعية في بعض المجالات مثل التخطيط لموارد الأرض، وتعليم الزراعة، والمكافحة المتكاملة للآفات. ولوحظ بصورة متزايدة أنه ليس هناك حل واحد لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وأن توليد الدخل من الأعمال غير الزراعية يساهم مساهمة هامة في النهوض بنوعية الحياة في الريف. كما أن التركيز على الاستدامة، كان له تأثيره القوي على ظهور آليات حكومية دولية تتعلق – مثلا – بالسلامة البيولوجية والتنوع البيولوجي.

ورغم ذلك، فمازال هناك الكثير الذي ينبغي تحقيقه. فالأمن الغذائي مازال مفتقدا في أجزاء كثيرة من العالم. وعلى الأخص في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وفيما بين المجموعات السكانية الفقيرة والمهمشة. ورغم أن العالم أصبح ينتج مقادير كبيرة من الأغذية عما قبل، فمازال هناك 800 مليون نسمة تقريبا يعانون من سوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى 000 2 مليون مازالوا يعانون من أمراض مختلفة ناجمة عن نقص التغذية. فالفقر الريفي وانعدام الأمن الغذائي مازالا وجهان لعملة واحدة. ولقد حدثت تغيرات جذرية في الزراعة، مثل تكوين المجتمعات الريفية وأدوارها، والأهمية النسبية للإنتاج الزراعي في الاقتصاد ككل، ودور الحكومة في التغيرات التكنولوجية والإدارة. ومع ذلك، ورغم هذه الملاحظة الأخيرة، فمن المهم أن تكون السياسات العامة "صحيحة"، نظرا للأشكال الجديدة من الشراكة والملكية والاتفاقيات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص. ومازال على الحكومات أن تلعب دورا رئيسيا، ومازال عليها أن تمثل المصالح العامة لجميع الموطنين، وبالأخص مصالح المجموعات الحساسة والمناطق الحدية التي لا تعرف من صناعة القرارات والأعمال سوى ما تقوم به الإدارة العامة. ففي البلدان التي تملك قاعدة موارد طبيعية ضيقة واقتصاديات هزيلة مثل البلدان النامية الجزرية الصغيرة، يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بتحسن التجارة، وتنويع الإنتاج الزراعي، وإدارة الموارد الطبيعية. ومن هنا فإن التركيز على مشكلات زراعية معينة له دوره الكبير في تحقيق الأمن الغذائي المستدام. فالإنتاج الزراعي والصناعات التي ترتبط به سيظلان قاعدة أساسية لا للأمن الغذائي العالمي فحسب، وإنما لحياة مئات الملايين في القرن الحادي والعشرين.(199)

([199]) الرميحي ,محمد غانم ,معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ,دار الجديد

ورغم الاهتمام الجماهيري المتزايد، فقد استمر التدهور البيئي الخطير – الذي يرجع في أحد أسبابه إلى الأنشطة الزراعية – في كثير من المناطق. ولم يتحقق الكثير من الأهداف البيئية، بل إن الكثير من البلدان – المتقدمة والنامية على السواء – عاجز أو غير راغب في إدماج الاشتراطات البيئية في السياسات الزراعية والتنمية الريفية. فالتعريفات(200) التي أدخلت على مثل هذه السياسات – منذ مؤتمر ريو، مازالت ترجع في أغلبها إلى ضغوط سياسية ومالية داخلية ومفاوضات تجارية دولية، أكثر مما ترجع إلى جهود منسقة ومتماسكة لضمان الاستمرارية. وأحد أسباب ذلك هو أن المناقشات الدولية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، ركزت على المسائل البيئية، مع عدم إشراك وزارات الزراعة إشراكا كاملا في أغلب الأحيان. وقد اعتبرت الزراعة بشكل عام جزءا هاما من المشكلة، دون ملاحظة أن أساليب الزراعة السليمة هي أيضا جزء من الحل.

ولم يتم العثور إلا في حالات قليلة على آليات فعالة لاستغلال التآزر بين الحكومات والمجتمع المدني، وبالأخص على المستوى القطري. ومن بين المشكلات الأساسية الأخرى أن التنمية الزراعية والريفية المستدامة كانت تعد برنامجا في حد ذاته، بدلا من التفكير في الاستدامة كمبدأ ينبغي أن يطغى على كل تفكير عن الزراعة والتنمية الريفية، ضمانا لتحقيق أفضل توازن بين الحاجة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية والمتطلبات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

(200)*www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/indexhtm*

إن الاستعدادات لانعقاد مؤتمر القمة القادم المعني بالتنمية المستدامة (عشر سنوات بعد مؤتمر ريو) يتيح لنا الفرصة لنتعلم من تجارب العقد الماضي، واستعراض الإنجازات في ضوء مشكلات اليوم، وتحديد المجالات التي يعد تحقيق الاستدامة فيها أمرا مهما بصورة حيوية. وقد بدأ العمل بالفعل في الدورة الثامنة للجنة التنمية المستدامة في نيويورك، التي عقدت في الفترة من 4/24 - 2000/5/5. فقد بحثت هذه اللجنة الزراعة باعتبارها قطاعا اقتصاديا، مبرزة بذلك العلاقة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في نطاق منظور واسع للتنمية المستدامة.

وحثت لجنة التنمية المستدامة جميع الحكومات على إعادة تأكيدها لالتزاماتها الفردية والجماعية بتحقيق الأمن الغذائي وتقليل أعداد ناقصي التغذية، بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2015، كما اتفقت على ذلك في مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وتشير تقديرات أعداد من يعانون من نقص التغذية إلى أن تحقيق هذا الهدف سيتطلب تغييرا جوهريا في أولويات تخفيف وطأة الفقر والحرمان الاجتماعي. ولهذا حثت لجنة التنمية المستدامة منظمة الأغذية والزراعة، وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة - وبالأخص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - على مساعدة البلدان في تقرير سياسات وأعمال لتنفيذ برامج جدول أعمال القرن 21 فيما يتعلق بالإنتاج المستدام وطرق الزراعة، بما في ذلك الزراعة العضوية، وتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

وقد أسفر تحليل الأفكار ووجهات النظر الجديدة التي ظهرت منذ مؤتمر ريو عن تحديد ثلاثة مجالات إستراتيجية رئيسية يمكن للحكومات الوطنية - بل ينبغي عليها - أن تختار منها أعمالا تضمن بها مراعاة سياساتها للتنمية الزراعية والريفية لضرورة الاستدامة:

(1) بناء القدرات، بما في ذلك الدعم المؤسسي.

(2) حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي.

(3) تكنولوجيات وسياسات للنهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية. والموضوع المشترك لهذه المجالات الثلاثة هو ضرورة التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وعلى ذلك فأن القطاع الزراعي يؤدي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية،وخاصة ، إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد ، ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر .كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من البلاد ، ورغم اختلاف أهمية القطاع الزراعي من قطر لأخر ، فأن دوره في عملية التنمية الاقتصادية يتأتى من خلال ما يمكن أن يسهم به من مهام في تحقيقها ، ويبرز بعض ذلك وحسب ما يرى فليح حسن خلف(201) فيما يأتي:

إن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية وخاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية إذ أن الزراعة من خلال إسهامها الواضح والمهم في تكوين الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي في معظم الأقطار النامية فأنها تكون المصدر الرئيسي للادخارات المتحققة في المجتمع سواء كانت إدخالات خاصة أو عامة ، ذلك أن إدخالات الأفراد تعتمد على الدخول التي تتحقق في القطاع الزراعي بشكل أساسي كما أن إيرادات الدولة وبالتالي إداراتها ، تعتمد على الدخل الذي يتولد في الاقتصاد والذي تسهم الزراعة بالجزء الأكبر منه.

[201]) خلف ، فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، 19860

توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية ، ذلك لان تطور القطاعات الأخرى يؤدي إلى أن تنشأ فيها حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة عن طريق التوسع في استخدام المكائن والآلات الزراعية، وتقليص حاجتها إلى الأيدي العاملة ، وخاصة في الأقطار التي يقل فيها عرض العمل بالقياس إلى الطلب عليه ، فان حاجة القطاعات الاقتصادية لا يمكن تلبيتها ، وبالتالي يمثل ذلك قيدا على عملية التنمية الاقتصادية ، خاصة وان التجربة التاريخية أثبتت هي الأخرى بأن الزراعة كانت المصدر الأساسي إلى ألا يدي العاملة التي توفرت لتطوير القطاعات الأخرى منذ الثورة الصناعية وحتى الآن ، وما يؤكد ذلك تناقص نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي من مجموع المشتغلين خلال عملية التنمية ، وان هذه النسبة تكون منخفضة إلى حد كبير بعد تحقيق هذه العملية وبعد الوصول إلية مستويات متقدمة من التطور الاقتصادي ، وهو ما تثبته حالة الدول المتقدمة في هذا الصدد.

خلق السوق للسلع الصناعية أي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع والتطور،إذ أن الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي للطلب على السلع الصناعية وبدون الطلب على السلع الصناعية وتنويعه من خلال زيادة الدخل الزراعي،ومن خلال التوسع في الطلب على المنتجات الصناعية لاستخدامها في عمليات الإنتاج الزراعية المختلفة كالأسمدة والمبيدات والآلات وما إلى ذلك وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحديث الزراعة وتطويرها، وخاصة وان تطوير القطاع الصناعي يجابه بعقبة ضيق السوق ، وان الاعتماد في بداية عملية التنمية على توفر السوق المحلية،بسبب ضعف قدرة معظم المنتجات الصناعية في الأقطار النامية على المنافسة خارج أسواقها.توفير المواد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى،

وخاصة المشتغلين في القطاع الصناعي ، ذلك لان عملية التنمية الاقتصادية تتضمن توسيع هذه القطاعات وما يترتب على ذلك من ضرورة توفير المواد الغذائية لسد احتياجات العاملين في القطاع الصناعي، وهذا يترتب عليه توسيع إنتاج القطاع الزراعي ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا من خلال تطوير الزراعة وتحديثها ، وان هذا التطوير يؤدي إلى زيادة دخول العاملين بالقطاع الزراعي وهذا يسهم في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر.

توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية وغيرها ، والتي يحتاج إليها من خلال عملية التنمية ،لان القطاع الزراعي يعد المصدر الرئيس للحصول على العملات الأجنبية لاستيراد احتياجات التنمية في الجوانب عديدة التي تتصل بتحقيقها .

تجهيز الصناعة بالمواد الأولية الزراعية ، حيث يؤدي ذلك إلى عدم الحاجة إلى الاستيراد وبالتالي إلى توفير العملات الأجنبية وتوجيه هذه العملات إلى استيراد مستلزمات التنمية الأخرى كمعدات الإنتاج.

إن الزراعة تعد القطاع الذي تعتمد عليه الأقطار النامية في تحقيق أمنها الغذائي في ظل الظروف الدولية المعاصرة ، والتي تشهد صراعات حادة ، حيث تستخدم كوسيلة ضغط اقتصادية وسياسية على الدول ، فإذا ما استطاعت هذه الدول تحقيق ذلك فإنها تكون قد حققت جزء لا بأس به من التنمية الاقتصادية.

توفر الزراعة أداة تستخدمها الدول في تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لمصلحتها، وذلك عندما يتوفر في بعض هذه الأقطار من إنتاجها الغذائي قدر مهم يتاح للتصدير في ظل ظروف تزايد الطلب على الغذاء مقابل محدودية العرض ، وبالتالي الحصول على شروط أفضل في تجارتها الدولية بسبب ضرورة وأهمية السلع الغذائية التي تقوم بتصديرها عندما تتوفر لديها القدرة على تحقيق ذلك وما يمثله هذا من زيادة قوة مساومتها في السوق الدولية .

وبناء على كل ما سبق والمتضمن وجود دور مهم للزراعة في تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك فان معدل النمو للاقتصاد ككل يتحدد بمعدل نمو القطاع الزراعي من خلال تأثير هذا المعدل على معدل النمو الإجمالي . ومن خلال الدور الذي تقوم به الزراعة في التأثير على هذا المعدل من خلال ما تسهم به في ذلك.

دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية:

تحتل الصناعة مركزا متميزا في إطار العمل من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتلعب دورا رئيسيا هاما في إطار هذه العملية .ويرى محمد زكي شافعي(202) أن الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي:

أن الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي تتضارب فيه المصالح ، ولذلك فأن تطوير القطاع الصناعي يمكن أن يقلل من اعتماد البلد في توفير احتياجاته من الخارج ، ويوفر القدرة الذاتية للاقتصاد على التطور ، وتقليل ما يمكن أن يؤثر على استقلاله.

المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ عن اعتماد الاقتصاد النامي على أنواع محددة من النشاطات يتضمنها قطاع أو قطاعات محددة تساهم في تكوين الناتج القومي ، وفي التشغيل ، وفي الصادرات .

المساهمة في التشغيل ،إذ أن القطاع الصناعي يعد من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداد ليست بالقليلة من الأيدي العاملة وبالتالي فان تطوره يعد ضروريا لامتصاص البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة، وكذلك لامتصاص الأيدي العاملة التي يمكن أن تفيض في القطاع الزراعي من خلال عملية تحديثه .

- د.شافعي ، محمد زكي ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، 1980[202]

إن القطاع الصناعي يسهم في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية، وبالتالي فانه يسهم من خلال ذلك في تطوير ورفع مستوى المعيشة، وهو الهدف الذي تستهدفه عملية التنمية الاقتصادية.

التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز في هذا الميزان، أو لتوفير قدر اكبر من العملات الأجنبية ، تمكن البلد من زيادة قدرته على استيراد احتياجاته المختلفة ، ويمكن للقطاع الصناعي أن يسهم في ذلك من خلال القيام بإنتاج سلع صناعية تسد احتياجاته بدلا من اللجوء إلى استيرادها،وبالتالي فان توفر العملات الأجنبية،التي تتطلبها عملية الاستيراد في حالة عدم قدرته على تصنيعها محليا،كما أن الصناعة يمكن أن توفر للبلد عملات أجنبية تساعده على استيراد مستلزمات سد حاجته في المجالات الاستثمارية والإنتاجية في حالة تطور الصناعة.

يسهم التصنيع في استخدام الموارد المحلية بشكل اكبر بالقياس إلى الحالة التي ترافق عدم تطور القطاع الصناعي، كما أن درجة الانتفاع من الموارد الاقتصادية يمكن زيادتها من خلال تطوير القطاع الصناعي، لما يتضمنه من تصنيع الخامات الأولية بدلا من تصديرها وبالتالي الحصول على القيمة المضافة التي تولدها مرحلة التصنيع هذه بالإضافة إلى أن مثل هذا التصنيع سيحفز مجالات إنتاجية عديدة على التوسع بالشكل الذي يرفع من مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أن القطاع الصناعي يعد من القطاعات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية بقطاعات الاقتصاد الأخرى فالعلاقة المتبادلة القوية التي تبرز خلال عملية التنمية الاقتصادية بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وهي خير دليل على ذلك ، خاصة وأنهما يشكلان القطاعين الإنتاجيين الرئيسيين في الاقتصاد.

إن القطاع الصناعي يعد من ابرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام احدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها وذلك نظرا لارتباطه باستخدام رأس المال بشكل أوسع من غيره.

إن التصنيع سيهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين، نظرا لان التصنيع يعتمد على وسائل وطرق إنتاج حديثه تتضمن تطوير العاملين وهذا يؤدي إلى تطوير العنصر البشري في الاقتصاد، بحيث لا يقتصر اثر ذلك على القطاع الصناعي ، وإنما يمكن أن يسهم القطاع الصناعي من خلال ذلك في توفير القدرات والمهارات للعمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وبذلك يمكن أن يساند القطاع الصناعي عملية التطوير في القطاعات الأخرى.

إن التصنيع يسهم في تحقيق درجة اكبر من الاستقرار الاقتصادي نظرا لما يتيحه مم تنويع في الهيكل الإنتاجي، وكذلك في الصادرات إضافة إلى أن القطاع الصناعي من خلال إسهامه في زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد على توفير احتياجاته محليا ، عن طريق إنتاج السلع المصنعة اللازمة لسد تلك الاحتياجات.

أن تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال كل ما سبق ، أن يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم، نظرا لان الدول المتقدمة يمثل فيها القطاع الصناعي أهمية كبيرة سواء من حيث إسهامه في تكوين الناتج القومي أو في التشغيل

أو في الصادرات، وهذا الأمر يلاحظ حتى في الدول المتقدمة التي تعتمد في تقدمها على القطاع الزراعي بدرجة اكبر ، إلا أن القطاع الصناعي فيها يحتل أهمية واضحة كذلك، باعتبار إن تقدم هذا القطاع يمثل ضرورة هامة لأحداث التطور في القطاع الزراعي ولذلك يذكر غالبا ما يستعمل التصنيع والنمو كمترادفين ولا شك أن هناك سوء استعمال لهذا الترادف إلا انه مع ذلك يتضمن قسطا وافرا من الحقيقة .(203)

دور القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية:

تكتسب التنمية السياحية أهمية متزايدة نظرا لدورها الهام والبارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، كونها تؤمن موارد مالية إضافية للسكان وتعمل على تحسين ميزان المدفوعات، فهي تتمثل إحدى الصادرات الهامة غير المنظورة وعنصرا أساسيا من عناصر النشاط الاقتصادي، وترتبط بالتنمية ارتباطا كبيرا، وتعمل على حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تواجهها تلك الدول ومنها على سبيل المثال مشكلة البطالة التي تعمل التنمية السياحية على تخفيف حدة نسب تفاقمها وذلك بقدرتها على خلق فرص عمل جديدة، علاوة على دورها في تطوير المناطق والمدن التي تتمتع بإمكانات سياحية من خلال توفير مرافق البني الأساسية والتسهيلات اللازمة لخدمة السائحين والمواطنين على السواء، ويترتب على التنمية السياحية مجموعة من التأثيرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية في المقصد السياحي (الدول المستقبلة)، ويمكننا تسليط الضوء عليها بإيجاز كما يأتي:

---

(203) مجلة الشؤون الخليجية ، مجلد6، عدد36 ،ص44

التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية:

إن التنمية السياحية تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية حيث يؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فالإنفاق على الخدمات والسلع المرتبطة بصناعة السياحة يؤدي إلى انتقال أموال من جيوب السائحين إلى جيوب أصحاب هذه الخدمات والسلع المشتغلين بها فيتفرع عن هذا الانتقال للأموال سلسلة أخرى من الإنفاق فمثلا:

خلال مدة إقامته بالفندق، يتفرع عن هذا الإنفاق سلسلة أخرى من الإنفاق ومنها الإنفاق على التالي:

الإنفاق على الخدمات الفندقية:

والذي يشمل الإنفاق على المبيت والطعام والغسيل والاتصالات وسائر الخدمات التي يتطلبها السائح:

يصرف جزء منه على تجديد الأثاث والمطابخ والمغاسل وتكييف الهواء ووسائل مهمات تشغيل الفنادق وصيانتها وترميمها.

يصرف جزء منه علي موردي اللحوم والخضار والفواكه وسائر مستلزمات الحياة الفندقية اليومية.

يصرف جزء منه كمرتبات وأجور العاملين في هذه الفنادق. وما يقال عن الخدمات الفندقية ينطبق على سائر أنواع الخدمات المتصلة بصناعة السياحة مثل:

الإنفاق على منظمي الرحلات السياحية داخل الدول السياحية من وكلاء السياحة والسفر على اختلاف أنواعها.

الإنفاق على خدمات المطاعم السياحية.

الإنفاق على خدمات وسائل النقل السياحي المختلفة (الجوي والبحري والبري).

الإنفاق على دخول المتاحف.

الإنفاق على المشتريات من المصنوعات التقليدية اليدوية.

الإنفاق على المرشدين السياحيين.

الإنفاق على خدمات أعمال الصرافة والتأمين والاتصالات.

وغير ذلك من الإنفاق الذي يتصل بشكل عام بصناعة السياحة. (204)

ولا شك انه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد الأنفاق العام على السلع الاستهلاكية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الادخار مما ينشط هذه الصناعات والخدمات المتصلة بصناعة السياحة سواء بالطريق المباشر أو غير المباشر، الأمر الذي يتولد عن ذلك الإنفاق اتساع نطاق العمل في هذه الصناعات والخدمات المرتبطة بها والمتصلة بصناعة السياحة.

---

204) (*WWW.arab tourist directory. Com /2004 htm*

ومن المسلم به في نظرية الاقتصاد أن كل استثمار جديد يولد عنه إنفاق جديد فينشئ دخولا جديدة. كما يوجد نوع آخر من الإنفاق ليس من جانب السائحين وإنما من قبل المستثمرين والدولة كالأنفاق على إنشاء المشروعات السياحية مثل الفنادق وقرى الإجازات والمنتجعات الشاطئية ومدن الألعاب الترفيهية..الخ، والأنفاق على مشروعات البني الأساسية ومرافق الخدمات العامة، وهذا الأنفاق يؤدي إلى تنشيط الحركة الاقتصادية إذ يمثل انتقال أموال من الدولة وأصحاب المشروعات السياحية (المستثمرين) كدخول للأفراد والمقاولين وغيرهم.

التنمية السياحية مصدر للعملات الصعبة:

أن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي المباع إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية.. الخ، لذا فان السياحة تعد مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدول، وهذا الميزان يمثل قيدا مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدولة المعنية وسائر دول العالم، والنشاط السياحي يمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات البنكية.. الخ.

ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو إيجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجار ي سلبية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي إيجابيا فأنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري إيجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي إيجابيا سيساعد هذا التأثير في زيادة تلك الإيجابية في الميزان التجاري، وبالتالي سوف ينعكس التأثير إيجابيا على ميزان مدفوعات الدولة ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمصروفات السياحية بما فيها الأنفاق على السياحة الخارجية (إنفاق المقيمين من المواطنين والأجانب المسافرين إلى الخارج) وما تحقق من إيرادات سياحية بما فيها عائدات السياحة الوافدة إلى دولة المقصد السياحي. (205)

التنمية السياحية وقدرتها على زيادة موارد الخزينة العامة للدولة:

إن الخزانة العامة للدولة السياحية تستفيد من الموارد التالية:

- زيادة حصيلتها من الضرائب المختلفة مثل :

الضرائب على المواد الغذائية.

ضرائب الأرباح التجارية والصناعية والمشروعات السياحية عموما.

---

205) (*www.midan.net/nm/private/news/dishouni14_3_04.htm*

ضرائب الدخول التي تتزايد حصيلتها بتزايد دخول وأرباح المشتغلين بكافة الأعمال المتصلة بصناعة السياحة.

رسوم التراخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بصناعة السياحة.

رسوم تقديم خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات والبريد .. الخ.

رسوم الملاحة البحرية (رسو السفن السياحية) في الموانئ.

التنمية السياحية وقدرتها على امتصاص البطالة:

تعمل التنمية السياحية على خلق فرص عمالة متعددة سواء في القطاع السياحي نفسه مثل شركات السياحة، المطاعم، الفنادق، شركات النقل السياحي، محلات بيع الهدايا، محلات بيع المصنوعات التقليدية اليدوية.. الخ) أو في الأنشطة والقطاعات التقليدية .. الخ، ومن خلال نتائج عدد من الدراسات التي أجريت في كثير من الدول السياحية الأوروبية والأميركية حول مدى تأثير التنمية السياحية على العمالة، أكدت عديد من الدراسات السياحية قدرة التنمية السياحية على امتصاص العمالة فقد أوضحت دراسة سياحية أجراها الخبير الاستشاري الدولي (Archer) في منطقة الكاريبي أن العمالة المتولدة عن وحدة من الأنفاق في التنمية السياحية تؤدي إلي ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الأنفاق في أي قطاع أخر كما أكدت دراسة أخري أجراها الخبير (Jude) في المكسيك أن الاستثمار في الفنادق يؤدي إلى توفير فرص عمالة بمعدل اكبر من الاستثمار في أي قطاع آخر في الاقتصاد المكسيكي. (206)

(206) *http://www.patdq.com/7.html*

ومعظم الدراسات التي أجريت أكدت على أن بناء غرفة فندقية جديدة يخلف ثلاث فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لذلك فإن زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق سوف يضاعف من فرص العمالة الجديدة

وستتحول هذه المناطق النائية إلى مناطق جاذبة للعمالة لسكان المجتمعات المحلية في هذه المناطق، بعد أن كانت هذه المناطق طاردة للعمالة. لذلك نجد أن التنمية السياحية تزيد من فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة من خلال ترابطها الأمامي والخلفي وتكاملها مع القطاعات الأخرى مثل الصناعات الغذائية والمشروبات وصناعة الأثاث الفندقي وقطاع المصارف والتأمين..الخ.

وهذا يعني زيادة الطلب على هذه المنتجات سواء من جانب السائحين أو من جانب مالكي المنشآت السياحية المختلفة، الأمر الذي سيترتب عليه زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات من خلال إضافة خطوط إنتاج جديدة أو إنشاء مصانع جديدة ستؤدي أيضا إلى تشغيل عمالة إضافية بغرض زيادة معدلات الإنتاج لمسايرة زيادة الطلب الناتج عن زيادة الإنفاق السياحي على هذه المنتجات.

وهذا ما يطلق عليه في علم الاقتصاد الاستثمار المحفز والعمالة المحفزة، وتعني أن كل زيادة في الاستهلاك من فترة إلى أخري تتطلب كما إضافيا من الاستثمار والعمالة وذلك لزيادة الإنتاج بنفس زيادة الاستهلاك أو لزيادة العرض بنفس المستوى في الزيادة في الطلب.(207)

(207)http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-42/morajaat.asp

ويبدو من الطبيعي والمنطقي أن زيادة حجم الحركة الفندقية نتيجة ارتفاع معدل تدفق السائحين إلى المقصد السياحي تعني زيادة حجم العمالة لأن الرواج الفندقي ينتج عنه تشغيل أعداد متزايدة من المواطنين بنسبة كبيرة، ولذلك تنخفض نسبة البطالة، وهو ما يحقق هدفا من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أية دولة.ولذلك اتجهت السياسة الاقتصادية الراهنة إلى الانضمام إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية (أي إلي تحرير الخدمات) والتي من أهمها الخدمات السياحية والمصرفية والتأمينية والنقل الدولي وخدمات بيوت الخبرة والاستشارية و كلها أنشطة تتصل بروابط أمامية وخلفية بالتنمية السياحية.(208)

وتبلور مفهوم تحرير الخدمات السياحية في إزالة القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار في مجالات الخدمات السياحية ووضع الضوابط الموضوعية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فان ذلك سوف يساهم في دفع التنمية السياحية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يحقق هدفا آخر من أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة.

وثمة مبررات عدة تبرر أهمية التنمية السياحية وحتمية اهتمام أي بلد بها اهتماما مكثفا. ويأتي في مقدمة هذه المبررات ما يلي:

إن التنمية السياحية – متى توافرت مقوماتها – يمكن اعتبارها بترول من لا بترول له وعماد اقتصاد من لا زراعة ولا تعدين ولا صناعة كافية عنده.

- (208)http://www.ahram.org.eg/Archive/2002/2/25/FILE1.HTM

أن التنمية السياحية أداة مناسبة لتحويل المجتمعات النامية من مجتمعات زراعية تقليدية إلي مجتمعات متحضرة راقية.

أن التنمية السياحية تصحح الخلل في هيكل الصادرات في البلدان الساعية للتقدم بتنويع الصادرات من خلال تقديها منتجا سياحيا تصديريا جديدا تهيمن بمفردها على أسعاره داخلها.

أن التنمية السياحية ممثلة في زيادة الإيرادات السياحية تمثل مصدرا حيويا من مصادر الدخل القومي من العملات الصعبة فتسهم بذلك في دعم ميزان المدفوعات وسد العجز فيه.

أن التنمية السياحية تمثل تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة والمركبة كثيفة العمالة بمختلف مستوياتها. فهي تعمل علي توليد ثلاثة أنواع من العمالة هي:

العمالة المباشرة في الفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر وغيرها. كما أن العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الأنفاق في القطاع السياحي تمثل ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الأنفاق في أي قطاع آخر.

العمالة غير المباشرة. وتشمل فرص العمل التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي كالزراعة والصناعة في توريد الطعام والأثاث والملابس والمباني.... الخ. كما تبين أن كل تسع فرص عمل في قطاع السياحة والفنادق تقابل لها فرصة عمل واحدة غير مباشرة في قطاعات الأخرى فما أحوج مصر إلي التنمية السياحية للتخفيف من أزمة البطالة الحالية.

العمالة المحفوزة: وهي العمالة التي تتولد نتيجة للإنفاق السياحي.

كما أثبتت الدراسات الاقتصادية أن كل غرفة فندقية يتولد عنها ما بين1,7– 2 فرصة عمل مباشرة, بالإضافة إلى فرصة عمل غير مباشرة في القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع السياحي. مما يعني أن النشاط السياحي الفندقي يولد ما بين2,7 .3 فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لكل غرفة فندقية.

أن التنمية السياحية تؤدي من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطور وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية . مما يحقق قدرا من التوازن الإقليمي في التنمية وبالتالي يترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة.

تعمل التنمية السياحية تعمل على دفع عجلة التنمية الاجتماعية وتساعد علي تطوير الأماكن الريفية والصحراوية .

تساعد التنمية السياحية على إعادة توزيع السكان داخل الدولة عن طريق تنمية مناطق ومدن سياحية جديدة

تدعم التنمية السياحية البنية الأساسية وتحسن مستواها لاسيما في مجالات النقل والإيواء وشبكات المياه والصرف والكهرباء, كإنشا ء الطرق الدولية السريعة وشبكات الفنادق الجديدة... الخ. وإنشاء مطارات دولية جديدة .

تشجع التنمية السياحية الدولية على تنمية الزراعة والصناعة لحاجتها الملحة إليها. ولذا يتحتم تذليل كل العقبات وتسخير كل الطاقات وتوظيف كافة المواهب لاستثمار جميع الموارد السياحية واستخراج كافة الكنوز السياحية الدفينة, وتسويقها داخليا وخارجيا لمضاعفة الجذب السياحي, لتكون عوائده بمثابة الأساس القاعدي للتنمية الشاملة, ولعله من المعروف أن اغلب البلاد العربية تعاني من نقص حاد في إنتاج الغذاء خاصة من القمح واللحوم وتضخم فاتورة الواردات الغذائية من جهة, ومن سيادة نمط تجميع السلع الصناعية لا تصنيعها(باستثناء السلع الصناعية الاستهلاكية عامة) ومن ندرة الإنتاج المعدني عامة فضلا عن تفشي بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية أخطرها تضخم أعداد المتعطلين وتزايد حدة أزمة البطالة سنة بعد أخري. ومن هنا تبرز حتمية التنمية السياحية واضحة جلية (209).

سياسات التنمية الاقتصادية:

تبرز في إطار عملية التنمية الاقتصادية عديد من السياسات منها:

أولا: سياسة الاستثمار :حيث تعني تحديد الأولويات التي يتم استنادا إليها اختيار المشروعات الاستثمارية في إطار عملية التنمية،بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار وتوزيع هذا الاستثمار على مجالاته المختلفة، فإذا كانت أولويات أهداف التنمية تتضمن زيادة الإنتاج،

209) (www.amanjorda.orgw

فان اختيار المشروعات يتم استنادا إلى مدى إسهامها في زيادة الإنتاج ، بحيث يتم تفضيل المشروعات التي تسهم بدرجة اكبر من سواها في تحقيق هذه الزيادة.

وفي سياسة الاستثمار يبرز نوعان من السياسات :

سياسة النمو المتوازن: إن مضمون فكرة النمو المتوازن هو قيام مشروعات تتكامل فيما بينها من حيث تسهيل عملية النمو بعضها للبعض الأخر.

سياسة النمو غير المتوازن: حيث تعني هذه السياسة إقامة المشروعات الاستثمارية التي تزداد درجة تأثيرها في توفير الحافز على تطوير المشروعات الأخرى في الاقتصاد . وهذه المشروعات هي التي يطلق عليها المشروعات الاستثمارية القائدة ، أي التي تقود عملية النمو. حيث ترتكز فكرة النمو المتوازن على مبدأ الوفورات الخارجية(210) .

ثانيا: سياسة الادخار: حيث تمثل أهمية كبيره في عملية التنمية الاقتصادية لان هذه السياسة ترتبط بتمويل العملية أي تمويل الاستثمارات اللا زمة لتحقيق التنمية ، والتمويل المطلوب يجب أن يكون معتمدا على التمويل المحلي نظرا لان التمويل الخارجي يخضع لظروف كثيرة ومتغيره ويترتب عليه فوائد وأقساط وقد يرافق ذلك بعض القيود لحركة الاقتصاد واتجاهات تنميته.والادخار يمكن آن يكون ادخارا فرديا أو ادخار قطاع الأعمال الحكومي والذي يتمثل في الفرق بين الإيرادات الحكومية وبين نفقاتها.

---

[210]) الليثي ، محمد على، التنمية الاقتصادية ، الناشر دار الجامعات المصرية ،1989.

ومن الجدير بالذكر إلى انه من الضروري رفع الادخارات الحقيقية أي تتمثل في السلع والخدمات التي يتم توفيرها للعاملين في المشروعات الاستثمارية لان توفيرها يؤدي إلى زيادة الاستثمار وعدم التضخم ويشجع على عملية التنمية الاقتصادية .

ثالثا: السياسة المالية: تعني مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بما يتصل بنفقاتها وإيراداتها . وذلك من خلال سياستها المالية التي ينبغي آن تتجه لتدبير الموارد المالية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة وان تحسين استخدام هذه الموارد عن طريق ضمان إنفاقها في المجالات التي تحقق التنمية بدرجة اكبر من غيرها وان يتم إحداث التوازن بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتلافي حدوث ارتفاعات بين التدفقات النقدية والعينية في الاقتصاد لتلافي حدوث ارتفاعات حادة في الأسعار تنعكس أثارها السلبية على الاقتصاد وعلى التنمية ذاتها.(211)

رابعا: السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية دورا مهما في الاقتصاد وضمن إطار السياسات الاقتصادية التي تستخدم من اجل تحقيق التنمية ، ومن أهم ما تستهدفه السياسة النقدية وخاصة في الأقطار لنامية هو العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتلافي حصول التضخم وعدم استقرار واسع خلال هذه العملية عن طريق تشجيع وتشريع إقامة المشروعات الاستثمارية .

211) (*ww.amanjorda.orgw*

خامساً: السياسة السعرية: حيث تعني مجموعة الإجراءات المتصلة بتحديد الأسعار أو التأثير عليها بغية تحقيق أهداف معينة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما تفرزه من أثار على أمور عديد تتصل بهذه العملية بما يأتي :

تؤثر السياسة السعرية على توزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمارات.

تؤثر السياسة السعرية على توزيع الدخول في المجتمع وخاصة بين الريف والمدينة أو بين الصناعة والزراعة.

تؤثر السياسة السعرية في عمل النشاط الخاص.وتوجيه في الاتجاهات المرغوبة .

يمكن آن تؤثر على الاستهلاك وخاصة في المجالات غير المرغوبة.

يمكن أن تؤثر في عملية استقرار السوق بحيث توجد حالة توازن بين العرض والطلب.

يمكن آن تشجع على توسيع المشروعات في إنتاجها.

يمكن أن تؤدي إلى الإسهام في توجيه الموارد نحو المجالات التي تسهم بدرجه اكبر من غيره في تحقيق التنمية عن طريق رفع أسعار السلع التي تنتجها وخفض السلع التي تستخدمها كمستلزمات لإنتاجها .

يمكن للسياسة السعرية أن تؤدي إلى تلافي حصول التضخم عن طريق تحديد أسعار السلع وضمان تحقيق ثبات واستقرار نسبي فيها.

سادساً: السياسة التجارية : وهي عبارة عن مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل الدول بصدد علاقاتها الاقتصادية مع الخارج ، وخاصة في مجال الاستيراد والتصدير .

ونظرا لأهمية التجارة في اقتصاديات الدول النامية المتأتية من أهمية كل من الصادرات والاستيرادات ، فالصادرات تشكل الأساس في الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لسد متطلبات هذه الدول إلى ما تحتاجه من استيراد تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية ، إذ أن اقتصادها عاجز عن تمويل جزءا مهما من إنتاجها الأولى إلى منتجات صناعية ،وبذلك تعتمد على الخارج في تصديقه في حين العجز عن توفير متطلبات عملية التنمية من السلع الرأسمالية والمستلزمات الوسيطة .

معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية:

تعاني البلدان النامية من جملة مظاهر اقتصادية تعيق عملية التنمية الاقتصادية فيها ، كالبنية الاقتصادية الأحادية الجانب وعدم الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتفاوت في نموها.

آن هذه المظاهر ما هي إلا انعكاس للأسباب التاريخية للتخلف، وإلى وجود الاستعمار فيها ولفترات طويلة والذي كان يسعى وبكل ما يملك بان تبقى تلك البلاد في حالة التخلف ليبق المستفيد الوحيد من خيراتها، والسبب الأخر هو خضوع هذه البلاد للتقسيم الرأسمالي للعمل،

والذي بموجبة تخصصت البلاد الرأسمالية بالإنتاج الصناعي ، بينما أصبحت البلدان الأخرى متخصصة بتوفير المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة وسوقا لتصريف المنتجات الصناعية للبلدان الرأسمالية المتقدمة،ورافق هذه المعوقات معوقات أخرى ترتبط بها مثل انخفاض الدخل القومي لهذه البلاد وانخفاض معدل دخل الفرد، وكذلك انخفاض الادخارات ونقص رأس المال المعد للاستثمار مما أدى إلى انخفاض إنتاجية الموارد الاقتصادية وخاصة العمل ، وضيق السوق المحلية.(212)

ويرى نهدي علي الوحيد(213) آن هذه المظاهر أو المعوقات يمكن تقسيمها إلى معوقات هيكلية ومعوقات كمية ، حيث يمكن القول بان المعوقات الهيكلية تتعلق بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني البلد كالتشوه الاقتصادي وأحادية الجانب فيه والتبعية الاقتصادية للسوق العالمية والتخصص في استخراج وتصدير المواد الأولية،وضعف السوق المحلية الناجمة عن ضعف الهياكل الاقتصادية، وضعف تأدية القوانين الاقتصادية لدورها.

كما تشمل الاختلالات الهيكلية انخفاض معدل الإنتاجية لعناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية،وضعف التشابك الاقتصادي، وانخفاض المستوى الإنساني للاستهلاك الناجم عن سو توزيع الدخل في تلك البلاد.

[212]) (home/ issuee/174 /htm/176 \/www. Alwaie .org

[213] - الوحيد,مهدي علي ومجيد هلال ادريسي ,مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة المعاهد,الرصافة,1986.

أما المظاهر الكمية فتتعلق بانخفاض الناتج القومي والدخل القومي وانخفاض مستوى الدخل الفردي ، وانخفاض الادخارات ومعدلات الاستثمار، ومن ثم تكوين رأس المال بالإضافة إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي لقطاعات الاقتصاد الوطني.

وسنحاول هنا آن نتعرف على أهم المعوقات الاقتصادية وحسب القطاعات الاقتصادية.

المظاهر الهيكلية

أولاً : الاختلالات الهيكلية في القطاع الزراعي

تتميز البلدان النامية بوجود قطاع زراعي متخلف نسبيا ، حيث نلاحظ بأنه تسوده علاقات إنتاجية متخلفة وتتميز كذلك في ارتفاع عدد العاملين فيه بالنسبة إلى مجموع قوة العمل في الاقتصاد ككل.

وذلك بالمقارنة مع البلدان المتقدمة بعبارة أخرى آن القوى العاملة المتواجدة في الزراعة تكون اكبر من الطاقة الاستيعابية للأرض وهذا يؤدي إلى تدهور حجم الإنتاج ،وقد ساعد على وجود مثل هذه الظاهرة سيادة العادات والتقاليد الاجتماعية القبلية والعائلية التي تؤدي إلى الانخفاض الكبير في دخول الغالبية العظمى من سكان الريف ، وكذلك فان الدخل المتحصل من ذلك لا يستخدم لزيادة أو تحسين المشروعات والتسهيلات الإنتاجية وأينما يفرط بنسبة كبيرة منه في الاستهلاك واقتناء القصور الفاخرة والاستغراق في التبذير واللجوء إلى مظاهر البذخ والترف المختلفة.

ويمكن الاستنتاج إلى أن مثل هذه الحقائق تؤدي إلى جملة مشاكل منها:

وجود البطالة المقنعة في الريف .

سيادة ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن وهذا يؤدي إلى زيادة حجم البطالة واتساع ظاهرة الأعمال الهامشية في المدن والباعة المتجولين وغير ذلك .

قلة الإنتاج ، وهذا يؤدي إلى :-

ضعف القدرة على إشباع حاجات السكان من الموارد الزراعية والغذائية واللجوء إلى الاستيراد من الخارج.

قلة تموين المؤسسات الصناعية بالمواد الأولية .

ضعف القوة الشرائي للغالبية العظمى من السكان في المناطق الريفية ، نتيجة لضعف الإنتاج وسؤ توزيع الدخل وهذا يؤدي إلى ضعف السوق أمام القطاع الصناعي .

أن تخلف أساليب الإنتاج وتخلف قوى الإنتاج في القطاع الزراعي يؤثران سلبا على القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة القطاع الصناعي من خلال ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الأولية الزراعية ، حيث يؤدي ذلك إلى لجوء القطاع الصناعي إلى استيراد المواد الأولية من الخارج.

ثانياً : الاختلالات الهيكلية في القطاع الصناعي .

من مظاهر التشوه الاقتصادي في البلدان النامية،هو الافتقار إلى قطاع صناعي متطور ،وعدم وجود قاعدة صناعية للاقتصاد، مما يؤدي ذلك إلى دون القدرة على استيعاب الأيدي العاملة الفائضة في الزراعة.

ويمكن أن نلخص أهم الخصائص لهذا القطاع بما يأتي:-

العنف البالغ والتخلف الكبير من انخفاض مساهمة الصناعة في الناتج القومي وهذه سببته عدة عوامل منها -:

انخفاض أو قلة الاستثمارات المواجهة للصناعة بسبب توجه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر ربحيه وضمانا والتي تميز بسرعة دوره رأس المال وهي الأنشطة التجارية والخدمية الهامشية والمضاربات العقارية والسلعية .

انخفاض قيمة الإنتاج الصناعي وبالتالي انخفاض مساهمة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي .

قلة عدد العاملين في القطاع الصناعي .

صغر حجم المؤسسات الصناعية مما ينعكس سلبا على أساليب وتكنولوجية الإنتاج المستخدمة .

وكل ذلك يؤدي إلى عدم قدرة الصناعة على استيعاب الأيدي العاملة، والاضطرار إلى استيراد المواد الصناعية من الخارج لسد احتياجات السوق.

انعدام التوازن الضروري بين إنتاج وسائل الإنتاج ووسائل الاستهلاك لمصلحة الأخيرة أي انه عندما تقتصر الصناعة إلى قطاعات الصناعات الإنتاجية وخاصة الثقيلة منها يؤدي ذلك إلى استمرار اعتمادها على البلدان الأخرى المتقدمة في الحصول على هذه الصناعات وهذا بدوره يؤدي إلى تجديد التبعية والتخلف وزيادة الاستيراد من الخارج .

انخفاض مستوى تطور القوى المنتجة الأكاديمي والبشري والدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج .

انخفاض مستوى إنتاجية العمل الصناعي .

الاعتماد على المواد الأولية والسلع نصف المصنعة الأجنبية أو المستوردة من الخارج للكثير من الصناعات ، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة المنتجة محليا لهذه الصناعات

سوء تركيب الملكية والتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية بين القطاع الخاص والعام .

كل هذه الخصائص للقطاع الصناعي تؤدي حتما إلى إحداث فجوات أو العمل على إقامة وجود تنميه اقتصادية إلا إذا خطط للقضاء على هذه التغيرات فإننا نكون قد حققنا فقره نحو التنمية الاقتصادية في القطاع الصناعي .

ثالثا :الاختلالات الهيكلية في القطاع التجاري .

من أهم تلك الاختلالات ما يلي : –

تركيز الصادرات على مجموعة قليله ومحدودة من السلع والمواد الأولية حيث آن النمط السلعي للإنتاج قد يجدد في ظل التقسيم الرأسمالي للعمل الذي فرض على بعض البلدان من قبل البلدان الرأسمالية خلال فترة الاستعمار والتبعية الاقتصادية نتيجة لتوجه الاستثمار الأجنبي لاستغلال الموارد الطبيعية سواء كانت التعدينية منها أو الزراعية والتي تعد الخامات الأساسية التي تعتمد عليها الصناعة في الدول المتقدمة . وهذا كله يؤثر سلبا على اقتصاد البلد وعلى ميزان مدفوعاتها .

انخفاض أسعار الصادرات . بسبب انخفاض الطلب على مثل هذه السلع من قبل البلدان الرأسمالية المتقدمة لأسباب عديدة أهمها تقدم الثورة التكنولوجية وتقدم قنوات الإنتاج .

انخفاض نصيب البلدان في تجارتها من الصادرات إلى العالم في مقابل ارتفاع نصيب الدول المتقدمة من تجارة المواد الخام .

المقومات الاقتصادية الكمية للتنمية الاقتصادية .

حيث يحتل نقص رأس المال المقام الأول في هذه المؤثرات الكمية باعتباره من أهم أسباب التخلف الاقتصادي، وسواء عزي نقص رأس المال إلى انخفاض الادخار الناتج عن انخفاض الدخل القومي أو بسبب انخفاض نصيب الأرباح من الدخل القومي فالمشكلة تتعلق بدراسة الفائض الاقتصادي وما هي الجهات المستفيدة منه وكيف تتصرف فيه.(214)

إن أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى نقص رأس المال وبالتالي إلى إقامة عملية التنمية الاقتصادية هو:

تسرب الفائض الاقتصادي نحو الخارج من خلال :

[214]) ملف التنمية البشرية في فلسطين (1996-1997)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. (

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم باستغلال الموارد الطبيعية الزراعية والمنجمية من خلال الشركات المتعددة الحيثية .

نظام الأسعار التي تفرضه الدول الرأسمالية على الدول النامية المجهزة للمواد الأولية والتبادل اللا متكافئ بينهما لمصلحة البلدان الرأسمالية المتقدمة .

التكتلات الاقتصادية وخاصة النقدية حيث تفرض هذه التكتلات حصر التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء.

توجه نسبه مهمة من الفائض الاقتصادي المتبقي داخل البلد نحو فئات اجتماعية أو طبقات تدل التجارب إنها توجهه نحو استهلاك شرقي ومظهري .

الإنفاق الاستهلاكي العام أو الحكومي المرتفع وهذا يعود إلى توسع القطاعات الاستهلاكية في الجهاز الإداري نتيجة لارتفاع وضخامة عدد العاملين في هذا الجهاز من جهة والإسراف والتبذير وارتفاع امتيازات القائمين عليه من جهة ثابتة مما يؤدي إلى استنزاف وتبديد جزء من الفائض الاقتصادي.

من الجدير بالذكر أن هناك عاملاً ضافيا يعرقل مسار التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ويضع عبئاً إضافيا على استخدامها لمواردها وهو ما يطلق عليه (أثر المحاكاة) أو ثورة التوقعات العالية، ويتمثل هذا العامل في أن سكان الدول المتخلفة، نتيجة تقدم وسائل الاتصال والمواصلات، تتعرف بسرعة وتحاول – بصرف النظر عن جدوى ذلك – تقليد هذه الأنماط ومحاكاتها. ويتطلب ذلك ضرورة توفير المزيد من السلع والخدمات المستخدمة التي لم تكن الموارد المتاحة مطالبة أصلاً بتوفيرها لو لم يمارس أثر المحاكاة ضغوطه، وهذا في حد ذاته يزيد من حدة مشاكل الموارد في هذه الدول ويستدعي معالجتها بمزيد من الحكمة والرشادة.(215)

إن امتلاك عناصر التنمية الاقتصادية آنفة الذكر من قبل بلد ما، وحسن استغلالها أو التصرف بها وفقاً لقدرات البلد وإمكانياته، وطموحاته، لا شك أنه يشكل أرضية رائعة للانطلاق نحو مستقبل مزدهر، كما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة التي تمتلك الكثير من عناصر التنمية وتحسن استخدامها.

إن مشاكل التنمية الاقتصادية في الدول النامية لا تقتصر على فقدانها للكثير من عناصر التنمية بل إنها تعاني مشاكل أخرى تعد تقليدية في معظم الدول النامية، أهمها التبعية السياسية والاقتصادية ويظهر هذا واضحاً في هشاشة القرارات التي تتخذها الدول النامية في مؤتمراتها، أضف إلى ذلك عدم الالتزام أصلاً بتلك القرارات.(216)

---

[215] (*http://63.249.174.128/nba50/mawared.htm*)

[216] العادلي ، فاروق محمد :التربية والتنمية الاقتصادية ،مجلة التربية ، العدد(73)

إلى ذلك فإن تدني المستوى العلمي يعد من المعوقات الأساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، فعلى العلم تقع مسؤولية تأمين معظم عناصر التنمية الاقتصادية، إن لم تكن كلها، فالعلم هو الذي يؤمن التطور التكنولوجي، وإدارة وتنظيم العمل، وإعداد وتدريب العمالة للاستفادة من وسائل الإنتاج بغية تحويل الثروات الطبيعية إلى سلع وبضائع وخدمات، وفي هذا الصدد سوف يتم التركيز على بعض ابرز هذه المعوقات ، وهي:

السمات بمجموعها تشكل أسباباً مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي ، وبالتالي انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار والذي يؤدي بدوره إلى استمرار سمات التخلف المتمثلة بنواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والبشرية وشحة رأس المال.

مقاييس التنمية الاقتصادية:

لعل ما يعنينا هنا هو التعرف على الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما ؟ حيث هناك ثلاثة معايير رئسيه لقياس التنمية:

معايير الدخل

معايير اجتماعية

معايير هيكلية.

أولا: معايير الدخل:

حيث تعد معايير الدخل أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي، ولا بد من التنبه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي.واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل.كذلك فان عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

ثانيا: المعايير الاجتماعية :

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لإفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية ، وكذلك لجوانب التعليمية والثقافية.

ثالثا: المعايير الهيكلية :

كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الآلية بأسعار ملائمة وكذلك حتى تتمكن من جعل تلك الدول أسواقا لتصريف منتجاتها من السلع المصنوعة إلا أن هذا الوضع وعلى الأخص منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لم يعد مقبولا لأسباب كثيرة منها ما تعرضت له أسعار المنتجات الأولية من تقلبات انعكس أثرها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي،

ومنها استمرار اتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها، وكذلك استمرار تبعيتها الاقتصادية للعالم الخارجي. ومن هنا اتجهت الدول النامية إلى إحداث تغييرات هيكلية في بنياتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنيع وذلك لتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه إضافة إلى تحقيق زيادة في الدخل ورفع مستويات المعيشة.

ترتب على هذا الاتجاه تغيرات واضحة في الأهميات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة، كما أثر ذلك على هيكل الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة وعلى توزيع السكان بين الريف والحضر.(217)

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة التنمية والتقدم الاقتصادي،ولعل من أهم تلك المؤشرات :

الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.

الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة .

ولا شك آن الاتجاه إلى التصنيع لا بد وان يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة ، كما سيؤدي إلى زيادة فرص العمل .

---

[217] - نجار،د. يحي غني ، شلاش ، د، أمال عبد الأمير ، التنمية الاقتصادية نظريات ومشاكل مبادئ أساسيات (جامعة بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 1981).

العوامل المؤثرة على التنمية الاقتصادية:

هناك عامل رئيسي في تأسيس عملية التنمية المستدامة، في تأسيس النمو الاقتصادي الاجتماعي التقدمي المتواصل، يتعلق بالإطار المؤسساتى. أعنى، الإطار المتعلق بالعلاقة المناسبة وصحيحة بين مختلف أشكال الملكية في مؤسسات الإنتاج. مثلا القطاع العام والخاص، التعاونيات، المجتمعات الصغيرة الموحدة المتماسكة، السلطات المحلية. تأتى أهمية هذه العلاقات من أنها تقرر، أو تحدد لدرجة عالية، درجة تشجيع كل من هذه المؤسسات أما أن تكون أكثر أو اقل إنتاجية ...موضوع الحوافز والدافع الذاتي. بال إضافة إلى ذلك، تصحب هذه العلاقات قضية هامة تتعلق بتأسيس الآليات والسبل التنظيمية المناسبة كالأسواق، الأسعار، التخطيط، تدخل الحكومة ... الخ. أكثر من هذا، اتجاه ذو طبيعة طويلة المدى، يتعلق بأنماط الاستهلاك الراهنة، على الأخص في مناطق الحضر. هذه الأنماط التي (تحاكى) قيما استهلاكية تخص مجتمعات أكثر تقدما، تعكس نوعا من التبعية وتمثل مانعاً لإنتاج سلع استهلاكية محلية كان من الممكن إنتاجها محليا، ذاتيا.

أن هذا الاستهلاك المتجه إلى الخارج يعطى الدليل على فشل سياسة (إحلال الواردات) التي تم إتباعها منذ أوائل الستينيات من القرن المنصرم.

بمعنى استبدال (إحلال) استهلاك خاطئ باستيراد خاطئ(218).

عادة ما يصحب التنمية الاقتصادية الاجتماعية روح مرتفعة للعمل والأقدام الاقتصادي (المبادرة) تكوين رأس المال الداخلي، تحسين أساليب الإنتاج، وكذلك تحسين وتطوير الصفات الاقتصادية والطاقة الإنتاجية لقوة العمل.

---

(218) النجيحي ، محمد (1981) ، دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية ط2، دار النهضة العربية ، بيروت.

على الرغم من صعوبة بل استحالة فرز أي من هذه العوامل كمحرك منفرد رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي، يبدو واضحا علو مقام أو تأثير تراكم رأس المال فوق العوامل الأخرى، نسبياً.

إن ادخار واستثمار القطاع الخاص أمر هام ولازم في شأن تكوين وتراكم رأس المال الداخلي أو المحلى.(219)

أن الاختراعات وامتلاك روح المبادرة في الإنتاج، بمعنى خلق أو استغلال فرص اقتصادية ذات عائد ربحي غائبة عن الآخرين يكون من يكتشفها ويمارس عليها نشاطا اقتصاديا منتجاً قد خلق أثرا إيجابيا على مجمل العملية الاقتصادية. نفتى : علينا أن نكافئه بالربح بالحلال. لاشك في أن التقدم المادي للمجتمع يمكن أن يستفيد كثيرا من مثل هذا الإبداع الاقتصادي.(220)

إن الروح الإنتاجية والرغبة في التغيير واقتناص فرص المنتجة القائمة على دراسات الجدوى الاقتصادية والعزوف عن الطرائق والممارسات التقليدية المعتادة وموروثة لدى القطاع الخاص أمر ينبغي أن يجد كل تشجيع.

أن مقدرة الأفراد على اكتشاف الفرص الجديدة من اجل الربح والقدرة والرغبة في استغلالها إيجابيا. عوامل هامة في دفع التنمية الاقتصادية الاجتماعية إلى الأمام.

---

[219]) (*www.sebhau.net/Journals/jor-science/folder/index3.htm*

([220]) *www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/develop*

إن نشاطات من يكتشفون مداخل لمحاصيل جديدة أو أساليب إنتاج أو منافذ جديدة في التجارة أو في مناطق زراعية، كذلك نشاطات أولئك الذين يحترمون الأفكار الجديدة والطرائق الحديثة مع توطينها كلهم يساعدون في رفع مستوى الاقتصاد. غير أن هناك الكثير من العوائق أمام مثل هذه الصفات الحميدة. أن قوة العادة، تحجر الحراك الاجتماعي والرفض المطلق للأفكار الجديدة وغياب روح البحث عن المعرفة .كلها تجتمع لتخلق مناخات للتجربة والاختراع. الموانع تشمل أيضا عدم انضباط القانون والنظام، تزعزع الوضع السياسي والأوضاع الاقتصادية عموماً، عدم استمرارية واستقرار المشاريع التنموية، الأساليب الزراعية العتيقة . كلها عوامل، مع غيرها تضر بقضايا الادخار والاستثمار ، ومن ثم إعاقة مسار التنمية.

دور الدولة في التنمية الاقتصادية:

تراجع دور الحكومة في كثير من البلدان، لأسباب تجمع بين الضرورة الاقتصادية وبين الانتهاء شبه الكامل للتخطيط المركزي ونقل السلطة من الإدارات القطرية إلى جهات غير حكومية. كما أن هناك انتشارا واسعا لفكرة (قد لا تكون صحيحة دائما) لزيادة الشفافية ومساءلة الإدارة، وتفويض السلطات، وصناعة القرار ، بما يؤدي إلى "تمكين" أصحاب الشأن في الزراعة والتنمية الريفية. ومع إعادة تعريف دور الحكومات المركزية، وتقليل تدخلها المباشر في النشاط الاقتصادي وتقديم الخدمات، دخل القطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لسد هذا الفراغ بدرجات متفاوتة ومستويات مختلفة من النجاح.

وحدثت مكاسب وخسائر : فقد زادت مشاركة المجتمع في صناعة القرار ، وزادت فرص خلق توافق الآراء، ولكن قائمة الاستثمارات والمصروفات لم تكن دائما في مصلحة سكان الريف.

ومع ذلك، فهناك اعتراف متجدد بضرورة المحافظة على مستوى من الوجود القطري الرسمي في الاستثمارات والخدمات العامة. وكمثال، فإن نوعية واستدامة البحوث الزراعية، والخدمات الإرشادية والبيطرية، يمكن أن تتحسن نتيجة أنماط جديدة من المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق أرباح، وهي أنماط تجمع بين المساءلة وإمكانية التمويل والقدرة على الابتكار وضم جهات أخرى إليها. (221).

إن التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية يجب أن ترتكز على إرادة اجتماعية ذات غايات واضحة وقدرات فعالة تستجيب لها إرادة سياسية ملتزمة ومتفاعلة، تستهدف إيجاد قدرات متمكنة من ضمان الوجود الحيوي للأفراد والجماعات وتمكين المجتمع من مواصلة تطوره. من هنا يمكن تلمس عناصر وملامح محددة لعملية التنمية، يمكن إيجازها في النقاط التالية(222):

التنمية عملية مستمرة وليست حالة طارئة فهي متواصلة ومتصاعدة تعبيرا عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.

التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.

---

221) (*http://www.fao.org/docrep/meeting/003/X9179A.htm#P52_66*

(222).(1995) - بانوري ,وطارق واخرون ,التنمية البشرية المستدامة برنامج الامم المتحدة الانتمائي

التنمية عملية واعية وهذا يعني إنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة الغايات ذات إستراتيجية طويلة المدى وأهداف محلية وخطط وبرامج.

التنمية عملية موجهة تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع إنتاجا وتو زيعا بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع.

فيجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات بالضرورة تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية.

بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبني قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة لم تكن موجودة قبلا وان تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية متنوعة ومتشابكة ومتكاملة ونامية وقادرة على مواجهة التغيرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها، على ان يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي والقدرة المؤسسية الراسخة والموارد البشرية المدربة والحافزة والقدرة التقنية الذاتية والتراكم الرأسمالي الكمي والنوعي الكافي.

تحقيق تزايد منتظم، بمعنى انه ينبغي أن يكون تزايدا منتظما عبر قنوات زمنية، واستمرارية تزايد القدرات وإطلاق الطاقات وتصاعد معدلات الأداء المجتمعي وليس تعبيرا عن تغيرات متأرجحة تلقائية المصدر غير متصلة السبب.

زيادة في متوسط إنتاجية الفرد وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف (تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد) إذا ما أخذ بمعناه الصحيح وإذا ما توفرت له إمكانية القياس الصحيح. ومما يجدر ذكره هنا أن هذا المؤشر لو طبق بشكل صحيح عبر فترة معقولة من الزمن (20 سنة مثلا) على حالة أي بلد عربي بما فيها الأقطار المنتجة للنفط لاتضح لنا تأرجحه وعدم انتظامه مما يؤكد أن ما مرت به الأقطار العربية لا ينطبق على وصف عملية التنمية ولا حتى عملية نمو اقتصادي بالمعنى الاقتصادي الصحيح وإنما هي تغييرات اقتصادية اجتماعية متأرجحة.

تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية هو الوسيلة لبلوغ غاياته وهذا التزايد الذي يجب أن يكون متصاعدا يجب في الوقت نفسه أن يكون بالمقدار النسبي المقارن بالنسبة للمجتمعات الأخرى.

الإطار الاجتماعي السياسي ويتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع وكذلك جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات وللمجتمع نفسه. فهذه الجوانب بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

من خلال العرض السابق لعناصر عملية التنمية الشاملة ومقوماتها يتضح لنا الفرق بين عملية التنمية المنشودة وما هو واقع في الوطن العربي ككل وفي كل قطر من أقطاره على حدة. لو طبقنا المؤشرات المتعلقة بتحسن نوعية الحياة ومؤثرات التبعية ومؤشرات التغييرات الهيكلية وحتى مؤشر تزايد الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن لفشلت الأقطار العربية (مجتمعة أو منفردة) في أن تبرهن على وجود انتظام لعملية التنمية أو عملية نمو اقتصادي بالمعنى المتعارف عليه اقتصاديا.

أن الواقع الحالي يشير إلى تخلف القاعدة الإنتاجية في كل بلد عربي ويشير إلى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبية احتياجات المجتمع وانه لولا الأثر المباشر وغير المباشر لوجود النفط والموارد الطبيعية الناضبة الأخرى في الوطن العربي واستمرار تصديرها إلى الخارج واستخدام عائداتها من أجل تمويل الاستهلاك الجاري، تبين لنا مدى ضعف القاعدة الإنتاجية في جميع الأقطار العربية حيث تحطمت القاعدة الإنتاجية التقليدية ولم تستبدل بعد بغيرها. إن هذه الحقيقة المرة تبرهن لنا تردي محاولات التنمية في الوطن العربي وفي كل قطر من أقطاره كنتيجة منطقية لعدم إدراكنا الفعال لمتطلبات هذه العملية.

التنمية الإدارية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية:

وتمثل مجموعة الجهود والأنشطة الواعية الهادفة إلى تطوير النظم في الأجهزة الإدارية وتفعيل نشاطاتها ، إلى جانب تطوير وبلورة الاستراتيجيات والسياسات الادخارية وأساليب ووسائل وتقنيات الإدارة واتجاهاتها وعناصرها البشرية بحيث تصبح قادرة على تحقيق أفضل النتائج بأقصر الأزمان واقل التكاليف انسجاما مع المواصفات والمعايير النوعية الدولية، وهذا يعني بان النشاط الخاص بالتنمية الإدارية يتضمن الإصلاح والتطوير الإداري عبر عملية الربط الصحيح فيما بين المؤسسات والهيئات الحكومية والاجتماعية وقطاع الأعمال والعمل على خلق البيئة الملائمة للتنسيق والتعاون فيما بينها على قاعدة المصلحة الوطنية المشتركة. (223)

[223]) (*http://www.teshreen.com/daily/2002/apr/tu02/ec002.htm*(

أما إدارة التنمية فتهدف إلى تحقيق الحياة السعيدة باستخدام أساليب التقنية والاجتماعية الحديثة.

إنها مفهوم معياري يقوم على افتراض أن التنمية شيء مرغوب فيه ويمكن أن يترجم إلى برامج عمل ووضعها في خطط والسيطرة على هذه الخطط بواسطة النظم الإدارية.

ومن هذا المنطلق نبدأ بسؤال: هل ننتج مساكن شعبية أم مفرقعات؟ هل نركز على زيادة الناتج القومي وغزارة الإنتاج أم على أسلوب عدالة التوزيع هل نركز على النمو الاقتصادي؟ كمعدل دخل الفرد والدخل القومي ومعدلات الاستثمار والادخار أم على علاج مشكلة الفقر، البطالة واللامساواة.

ومن حيث الأسبقيات هل نبدأ بتنمية القطاع الإداري؟ أم الصناعي؟ أم التجاري؟.

هل ننقل النماذج الاقتصادية الشرقية أم الغربية أم نعتمد على مؤسساتنا وتطويرها؟ هل نستورد تكنولوجيا متقدمة أم بسيطة؟ ...الخ.

يتضح مما سبق أن إدارة التنمية تهتم بوضع الأهداف واختيار النظريات وإتمام وتحديد نظام الأسبقيات أو الأولويات وتصميم الإطار العام للتنمية بمشتقاتها المختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية. فالتنمية لها آثارها الإيجابية والسلبية فيمكن أن تنتج الجهود التنموية سلعاً تلبي الحاجات الأساسية للبشرية كما يمكن أن تنتج سلعاً تدمر البشرية ويمكن أن تنتج تكنولوجيا لتسخير البيئة واستخدامها الاستخدام الأمثل كما يمكن أن تنتج تكنولوجيا لتلويث البيئة كما يحصل في دول الغرب. (224)

---

[224]) شقير,منى ,التعليم , التنمية الاقتصادية في الأردن ,مجاة التنمية ,العدد 184 ايار 1989(

فهي وسيط أو أداة لنقل القيم الإبداعية ولوضع الدول النامية في طريق التصنيع والتحديث، حيث تقوم بإنشاء مؤسسات ونظم إدارية لتخطيط النمو الاقتصادي وتوسيع الموارد الطبيعية لزيادة الدخل القومي وزيادة التنمية الصناعية وتحقيق الأهداف العريضة للتنمية.

نمط واقع الدولة والتنمية الاقتصادية:

يرى محمد محمود الإمام(225) إن الصلة بين التقدم في التنمية من جهة وبين الحكومات التي تدعم الأسواق الأكثر حرية وتدعم حريات الأفراد والمؤسسات الفعالة من الجهة الأخرى، صلة قوية. كما أن التنمية المستديمة تمد جذورها وتستقر حين يتم الجمع بين الحكم الرشيد وقطاع خاص مفعم بالنشاط. فالقطاع الخاص النابض بالحيوية والنشاط يطلق العنان للإبداع الإنساني مما يعزز الابتكار ويحسن مستوى معيشة الأشخاص العاديين.

وأكثر الموارد التي يملكها أي بلد أهمية هي، بالطبع، المهارات وروح المغامرة التجارية والصناعية الفردية التي يتحلى بها مواطنوه.

ومما يؤسف له أن الموارد الاقتصادية ورؤوس الأموال المحلية تبدد في أحيان كثيرة جدا.

ويكون ذلك أحيانا بسبب نزاعات مسلحة، ولكنه يحدث أيضا نتيجة للسياسات الاقتصادية التي لا تقدم للأسر وللشركات الحوافز المناسبة للادخار والاستثمار في مستقبلها، وللابتكار والمشاركة في المشاريع المثمرة.

بالنسبة للعديد من البلدان النامية، فإن الأهداف الوطنية هي الحد من الفقر الريفي والجوع دون الإضرار بالبيئة، والتركيز على صون النظم الإيكولوجية الرئيسية.

---

[225] الإمام – محمد محمود ,مستقبل التنمية العربي والعمل الاقتصادي العربي المشترك (الكويت :المعهد العربي للتخطيط 1993).

وبالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن جدول أعمالها مختلف تماما على الأرجح. ففي هذه البلدان، تسعى الحكومات إلى معرفة أفضل الطرق لدعم مجتمعاتها الريفية والعناصر الفاعلة الأخرى في مواصلة مساهماتهم في تحقيق الأهداف القطرية المتعلقة بالأمن الغذائي، والتماسك الاجتماعي، والمحافظة على المناظر العامة.

ولابد من علاج ذلك بطرق تتسم بالكفاءة والوعي البيئي، دون إنتاج فوائض من المنتجات الزراعية لا يمكن تصريفها. كما أن هناك فهم متزايد بأن ضمان حياة لائقة لسكان الريف ومجتمعاته، أمر أساسي لاستدامة الزراعة.

قد حدد إسماعيل صبري عبد الله(226) ثلاثة مجالات هامة للعمل في الاستراتيجيات التي لها حساسيتها للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في ظل مجموعة كبيرة من الأطر القطرية. وقد يرغب أعضاء لجنة الزراعة في التعقيب على هذه الأعمال، مستفيدين في ذلك من تجاربهم والأهداف التي يسعون إلى تحقيقها. وهذه المجالات هي:

بناء القدرات وتعزيز المؤسسات.

حشد الاستثمارات.

---

[226]) عبد الله ,إسماعيل صبري , نظريات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي ,العام الثالث ,مجلة المستقبل العربي ,السنة 16,العدد55 ,ايلول 1984 .

التكنولوجيات والسياسات للنهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية.

وبالطبع، فعندما يبدأ الإنسان هذه الأعمال، فإنه لا يبدأ بصفحة نظيفة تماما. فهناك قرارات لها تأثيرها البعيد اتخذت بالفعل، وأصبحت جزءا من النظام السياسي المحلي. كما أن هناك التزامات إقليمية وعالمية أجريت بشأنها مفاوضات وتم التوصل إلى اتفاقيات. وبالتالي فربما لم يعد هناك مجال واسع للمناورات.

ولكن هذه الاعتبارات لا ينبغي أن تعوق إجراء تقدير متعمق لمكان كل بلد بالنسبة لتنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والخطوة التالية التي ينبغي اتخاذها، مع استرجاع التزام هذا البلد في مؤتمر القمة العالمي للأغذية بإحداث تخفيض ملموس في عدد الجوعى.(227)

بناء القدرات وتعزيز المؤسسات

من أهم النقاط الجديدة في مفهوم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، نهجها في التركيز على السكان. فالسكان هم الذين يتسببون في تدهور بل وربما تخريب بيئتهم، من خلال استراتيجيات معيشتهم واستمر أريتهم، وهم أيضا الذين يستطيعون حماية هذه البيئة، بل ويرتقون بها. ومن هنا، فإن حجر الزاوية في أي إستراتيجية إنمائية تركز على التنمية الزراعية والريفية المستدامة، هي بناء القدرات. وقد يشمل ذلك تمكين السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، وأن يتحكموا في مصيرهم، وأن يدعموا أو يقيموا المؤسسات التي تستطيع أن ترشدهم وتمكنهم من هذا المسعى.

---

[227]) مرسي,فؤاد ,التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادي,دار الوحده ,بيروت 1982.(

ولابد أن يقوم بناء القدرات في جميع مستويات المجتمع، على التعليم. فالحصول على التعليم الأساسي، بما يشمله من معرفة القراءة والكتابة والمهارات الحياتية، هو أمر حيوي بالنسبة لجميع سكان الريف، وبالأخص الفقراء والمجموعات المهمشة منهم، بما في ذلك النساء والشباب. ويحتاج الأمر إلى مجموعة كبيرة من المهارات لمواجهة التحدي الذي يواجه تنفيذ التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ومن بين المهارات "الجديدة"، مجموعة من المعارف التقنية والبيئية والاقتصادية التي تسمح بأخذ التأثيرات البيئية في الحسبان عند وضع السياسات والتخطيط لاستخدام الأراضي وإدارتها.(228)

ويرى مارتن كارنوي(229) آن بناء القدرات يحتاج إلى معلومات، وإلى الحوار، ولكن الكثير من المعلومات غير متوافر أو لا يمكن الحصول عليه، وعلى الأخص بالنسبة للمزارعين الفقراء، كما أن الكثير من الدروس العملية اكتسبت بالفعل ولكن لم يتم اقتسامها مع الآخرين، كما أن فرص الحوار التي تسمح بحل المشكلات محدودة للغاية.

والتكنولوجيات الحديثة مثل شبكة الإنترنت، تتيح فرصا هائلة للمجتمعات الريفية المعزولة في الحصول على المعلومات وتبادلها.

ولكن استخدام مثل هذه التكنولوجيات يستلزم تخفيض تكاليفها، ووجود مصدر دائم للكهرباء (وهو ما سيكون له فوائد كثيرة على حياة السكان) ورغبة من جانب الحكومات في إحداث قفزة كمية في تطبيق الديمقراطية، التي قد تتمثل في توسيع فرص الحصول على المعلومات واقتسامها.

---

[228]) (www.utlcairo.org/arabic/progetti/progetti/59.html

[229]) كارنوي,مارتن التعليم والتنمية الاقتصادية ,ترجمة د. وليد السيفو وفواز جار الله ,مجلة النفط و التنمية ,العدد2,السنة 9,اذار ونيسان .1984.(

إن بناء القدرات قد يكون عديم الفائدة إذا لم تكن هناك مؤسسات فعالة تسمح باستغلال مثل هذه القدرات.

وقد دخلت الحكومات والوكالات الرسمية تدريجيا في مختلف أنحاء العالم إلى أنواع جديدة من الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في السنوات العشر الأخيرة. فالنمو السريع للمنظمات غير الحكومية، واتحادات المزارعين وعمال الزراعة، وأشكال النقابات التي تقوم على المجتمعات المحلية التي تضم مجموعة من العناصر الفاعلة المحلية، تبين كلها مدى اتساع هذه التغيرات. وبإمكان مثل هذه المنظمات أن تلعب دورا تحفيزيا وقياديا كبيرا. ومع ذلك، فإن الأبعاد المؤسسية والإدارية والتشريعية لهذه الشراكات الجديدة، مازالت بحاجة إلى تعزيز.

فالمنظمات غير الحكومية وتجمعات المزارعين، بحاجة إلى صكوك قانونية وأدوات إدارة لكي تقوم بعملها بصورة مستقلة، وأن تبرم عقودا، وأن تمارس استقلالا ذاتيا ماليا وتحافظ على شفافية الإدارة. وتجد الوكالات الحكومية نفسها في أغلب الأحيان تدخل في اتفاقيات تعاونية جديدة مع فروع أخرى للحكومات، ومع القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا. وربما احتاجت المؤسسات إلى تعزيزها من أجل ضمان هيكل أمثل لملكية الأراضي وحقوق الملكية لكي تحقق أدوارها الإستراتيجية في مجال الزراعة، مثل الملكية الخاصة والعامة للأراضي، والحيازات الكبيرة أو الصغيرة، والإيجارات، أو خليط من كل ذلك.

تعبئة الاستثمارات(230)

أما د. يوسف صائغ(231) فيقول إن تشجيع التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وبناء القدرات، بحاجة إلى استثمارات من القطاعين العام والخاص. أما تمويل القطاع العام، سواء كان من مصادر محلية أو من المعونة الخارجية، فشحيح للغاية، وربما كان معدوما حتى بالنسبة لأكثر الاستثمارات جاذبية. كما أنه مع لا مركزية صنع القرار، بما في ذلك تخصيص الموارد، قد يصبح التخطيط المركزي للاستثمارات أمرا غير عملي.

فالمطلوب هنا هو خطة لإستراتيجية الاستثمار أو خطوط توجيهية لها أقصى فعالية في توجيه موارد الحكومة الشحيحة نحو المنفعة العامة مثل البنية الأساسية للنقل لتحرر تدفق الاستثمارات الخاصة في الأماكن المتصلة ببعضها.

كما أن هناك حاجة إلى سياسات تخلق ظروفا اقتصادية سليمة تجذب الاستثمارات. وربما كانت هناك أيضا فرص وآليات جديدة مثل المرفق العالمي للبيئة وتعويضات الكربون، لتمويل استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة.

ويرى(البكري, 82)إن جذب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة للاستثمار في التنمية الزراعية والريفية المستدامة يتطلب خلق ظروف لظهور مشروعات عملية، وهي مهمة ليست بالسهلة. ولكن مجرد السماح للزراعة بأن تكون أكثر ربحية، بتعديل سياسات التجارة والاستثمارات العامة السابقة التي كانت تحابي المدينة، سيكون خطوة مفيدة.

---

[230]) (http://home.birzeit.edu/dsp/DSPNEW/arabic/phdr/ahdr-nasr.html

[231]) صائع .د.يوسف,التنمية الاقتصادية المثلث الحرج ,مجاة المستقبل العربي السنة5 , العدد41,تموز 1982.(

كما أن إقامة تحالفات وشراكات جديدة بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، بالاستفادة من التكامل العالمي المتزايد، قد يؤدي إلى إعادة النظر في الأدوار التقليدية للتمويل الخارجي والمساعدات التقنية الخارجية، بما في ذلك الحوافز مثل المدفوعات التعويضية، ويساعد على جذب القطاع الخاص إلى هذا الميدان. كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تضمن زيادة تمويل التطورات التكنولوجية الزراعية.

وهناك فرصة لم تستغل بعد لحشد المدخرات الريفية المحلية لاستثمارها في التنمية الزراعية والريفية المستدامة. ولكي يحدث ذلك، فربما احتاج الأمر إلى إصلاح واسع النطاق للسياسات من أجل حشد المدخرات وجعل الاستثمارات الريفية أكثر ربحية وضمانا بالنسبة "للمدخرين المحليين".

إن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية لا يحظى بالأولوية الأولى لدى الحكومات في كثير من الأحيان، ولذا يذهب الجزء الأكبر من المساعدات الرسمية للتنمية – وهي المساعدات المتناقصة أصلا – إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. ومن هنا ينبغي على الحكومات المهتمة بالفقر الريفي وبتخلف النمو الزراعي، أن تعيد النظر في أولوياتها. وينبغي على الجهات المتبرعة والحكومات أن تساند هذا القطاع في أغلب البلدان النامية، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تقتفي عادة أثر الفرص الإنتاجية، بما في ذلك فرص الزراعة.(232)

---

(232) علاونة د. عاطف ، إستراتيجية التنمية في فلسطين، صامد الاقتصادي، العدد 94 كانون أول 93.

إن الاحتياجات التكنولوجية للمزارعين الفقراء، وبالتالي جهود البحوث اللازمة لتلبيتها، كبيرة. ولكن الطلب الفعال عليها منخفض للغاية: فهم لا يستطيعون أن يدفعوا الكثير من أجل هذه التكنولوجيا التي يحتاجونها ومن أجل المستلزمات المرتبطة بها مثل المياه والأسمدة والعمل الإضافي. أما القطاع الخاص الذي يملك حتى الآن الموارد الكبيرة للقيام بهذه البحوث، فمن غير المرجح أن يفعل ذلك دون حماية أكيدة لحق الملكية الفكرية من خلال براءات الاختراع والتراخيص وغيرها. وتكاليف هذه الأمور يبعدها عن متناول أيدي الفقراء.

وفي هذا الصدد، فإن تطوير تكنولوجيا للمزارعين الفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض، ونقلها إليهم، سيأخذ شكل المنفعة العامة العالمية، مبررا التمويل العام. ولكن التمويل العام للبحوث الزراعية – سواء في البلدان النامية أو المتقدمة – قد انخفض بصورة ملموسة في السنوات العشر الأخيرة أو نحوها.

وهناك 16 مركزا للبحوث تابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، تساندها اتحادات غير رسمية من القطاعين العام والخاص، كرست جهودها لدعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة، وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي واستئصال الفقر. وتتولى هذه المراكز تغطية جميع الأنشطة الزراعية، وإن كان تمويلها قد تعرض لهزات في بعض الأحيان. فالمطلوب هنا هو التوسع في تمويل القطاع العام للبحوث الزراعية والإرشاد، لمصلحة المزارعين الفقراء في عديد من البلدان ذات الدخل المنخفض، ربما بالتوسع في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. (233)

(233) http://www.fao.org/docrep/meeting/003/X9179A.htm

المؤشرات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية:

إذا كانت التنمية هي بمعنى عام إحداث تغيير مقصود ومخطط في بني المجتمع الاقتصادية والاجتماعية لرفع مستواها الإنتاجي والمعيشي، فانه كثيرا ما جرى في الواقع التركيز على الجوانب الاقتصادية الكمية البحتة في تنمية المجتمعات والدول ككميات الإنتاج في القطاعات المختلفة ، والدخل القومي، ومتوسط الدخل الفردي، ومعدل النمو.... الخ. التي جرى عليها التركيز في التخطيط والتقويم، أي في وضع الخطط الاقتصادية وفي تقويم نتائجها، وأهملت أو كادت المؤشرات الاجتماعية، كمستوى استهلاك الخدمات، ومستويات المعيشة ، والثقافة، والمشاركة السياسية، وإدماج المرأة، وعدالة التوزيع الاستهلاكي ، وغير ذلك.(234)

وعلى ذلك لا بد من التطرق إلى عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الواجب إحداثه الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في التنمية.

لقد أخذت التنمية عموما بمعنى النمو الاقتصادي البحت، الذي يحصر التنمية بتناول مشاكل الموارد و الإنتاج.

ففي السنوات الأخيرة خاصة، وبتأثير التكتلات الاقتصادية العملاقة والشركات العابرة للقوميات والعولمة والسوق والمنافسة، راج كثيرا مفهوم الإصلاح الاقتصادي خاصة في تلك الدول التي كانت تعتمد في تنميتها الاقتصادية على ما كان يسمى خط التطور اللا رأسمالي، وكاد مفهوم الإصلاح الاقتصادي هذا أن يختزل الإصلاح بالانفتاح، والتنمية بالنمو الاقتصادي الصرف، أي في الاستثمار وعوائده الرأسمالية. فأصبحت سمة الإصلاح الجديد انحصار اهتمامه بالأرقام والإحصاءات والمؤشرات الكمية عن دلالات الاستثمار والإنتاج والمحاسبة المالية والنقد والتسليف.

(234) صادق ،محدمد توفيق، التنمية في مجلس التعاون : دروس السبعينات وافاق المستقبل ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد1030

أما مستويات الحياة الإنسانية وعدالتها ومؤشراتها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والثقافية، فبات ينظر إليها باعتبارها نافلة أو من مرتبة أدنى، فأصبح التعامل مع الإنسان باعتباره إما منتجا أو مستهلكا، فهدف التعليم والصحة هو تأمين عمال أصحاء ومؤهلين لتعظيم الإنتاج القومي، والإعلام خلق مواطنين متغذين مستهلكين ومشترين، أما أوقات الفراغ فهي أوقات لزيادة الاستهلاك وتنشيط المبيعات وشراء الخدمات. بحيث فرضت معايير الربح على أوجه النشاط الاجتماعي كلها،وحتى على القيم الأخلاقية، وتحول الإنسان نفسه إلى سلعة، أو مجرد ترس في آلة تعظيم الإنتاج القومي بغض النظر عن أنماط توزيعه.(235)

إن هذا النموذج الراهن من التركيز على المؤشرات الاقتصادية الجافة في الإصلاح يتجاهل إلى درجة كبيرة الحقوق والاحتياجات الإنسانية، ويتخلى عن مصالح وجماعات حية، تتعاظم عددا، تاركا إياها على قارعة الطريق باسم إعادة الهيكلة والترشيد الاقتصادي، والسعي وراء تقدم مقصور كلية على النواحي المادية.

ذلك ما أشارت إليه وثيقة قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية في آذار 1995 بـ (السعي وراء المصلحة الفردية أو الوطنية التي تتجاهل احتياجات الآخرين والمصلحة العام (حيث) يجري التخلي عن أشخاص ومجموعات وأفراد...وتركهم على قارعة الطريق، طريق مغامراتنا المشتركة، باسم الترشيد الاقتصادي في الأجل القصير، والسعي وراء تقدم مقصور كلية على الناحية المادية).

(235) الدكتور الهواري ,عادل مختار ,التنمية الاقتصادية ,دار المعرفة الجامعية ,الإسكندرية 1995.

وحذرت الوثيقة من العواقب الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والسياسية لذلك. مما يدفع إلى ضرورة إعادة التأكيد على العوامل والمؤشرات الاجتماعية وأولويتها. لقد تم هذا التجاهل للمطالب الاجتماعية ومؤشراتها بتأثير بعض الاقتصاديين من أصحاب الاختصاص الذين، على خلفية انهيار النموذج الاشتراكي العتيد، والتهليل لنظام عالمي جديد، وللعولمة التي لا راد لقضائها، استطاعوا إقناع أصحاب القرار (بأنهم يملكون نظرة ثاقبة)، نظرة تمثلت في تجاهل المسائل الاجتماعية في العدالة والمشاركة والتكافل والتشغيل وحجبها تحت عباءة مفهوم وحيد البعد للإصلاح الاقتصادي.

الجانب الاجتماعي في تاريخ الفكر الاقتصادي:

إن منطق الإصلاح الاقتصادي الأحادي البعد الرائج اليوم يطمس، من الناحية المنطقية الجدلية، الصورة الواقعية للتكامل والتأثير المتبادل بين الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية في اتجاهين على الأقل:

1) اتجاه تأثير المؤشرات الاجتماعية، كالنظم الاجتماعية(الأسرة وعلاقات القرابة..) والعادات والتقاليد والثقافة ومعدلات النمو السكاني والموارد البشرية، في الحياة الاقتصادية. حيث تظهر التجارب أن عديد من الخطط التنموية، أو محاولات الإصلاح الاقتصادي، رغم أنها قد تكون مدعومة بإرادة سياسية فعلية للتطوير، فإنها قد تتعثر نتيجة عدم استعداد الناس أو مشاركتهم، بسبب عادات اجتماعية أو منظومات قيم وسلوك وأنماط حياة مكتسبة ومعتادة لا تنسجم مع الخطة الأمر الذي يبرز أهمية أخذ الظروف الاجتماعية المعطاة وتهيئتها للاندماج في الخطط ،

وخاصة تهيئة الأفراد والهيئات الوسيطة ومؤسسات المجتمع الأهلي لمشاريع التغيير. وكما، أيضا، في خطط ومشاريع التنمية المحلية(تنمية المجتمع المحلي)، التي تتطلب التخلي عن مفهوم الدولة التي تقدم كل شيء إلى المواطنين، وفي نفس الوقت عن(المنحى النضالي) المطلبي القائم على لوائح مطالب تقدم الى الحكومة التي قد تكون عاجزة عن تلبية هذه المطالب لأسباب مالية أو سياسية.

2) إن رفع مستوى الإنتاجية كعملية اقتصادية، مثلا، يتطلب رفع المستوى الثقافي عموما، وإيجاد دوافع مادية ومعنوية محسوسة، بحيث تعد العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاجية كعملية اقتصادية هامة وكمفهوم اقتصادي مركزي في علم الاقتصاد.(236)

اتجاه تأثر هذه المؤشرات والمتغيرات بطابع التنمية الاقتصادية، وممارستها تغذية عكسية أو تأثيرا مرتدا على الاقتصاد. فلطابع التنمية نفسه مصاحباته وعواقبه الاجتماعية والثقافية. وللتنمية الاقتصادية نزعة ثقافية خاصة بها، أي إنها تخلق تدريجيا ثقافتها المطابقة. وكما في مثالنا السابق، فان السياسة الاقتصادية التي تقوم على مبدأ الدولة "المانحة"، بمعنى مركزية الدولة في الإنتاج والتشغيل والتوزيع والرعاية الاجتماعية، تولد ثقافة الاعتماد على الدولة، وعادة قوائم المطالب المنتظرة من الحكومة، وكلها تنعكس سلبا على ألاننا لأنها تخفض من مستوى المبادرة الفردية والجماعية وقيمة الإنجاز.

[236](*www.q8ytop.com/vb/printthread.php?t=3928*

وهو ما نلمس أثره في القطاع العام والحكومي مقارنة بمؤسسات الإنتاج الخاصة بشكل عام.

لقد بدأ الاهتمام المتجدد بالنمو الاقتصادي البحت اثر الحرب العالمية الثانية، وكان "إلى حد ما، حصيلة لعلم الإحصاء، إذ أن سلسلة من الأرقام، التي تظهر نزعة لا جدال فيها نحو الارتفاع ، قد أقامت الدليل على شكل من النمو ذي انتظام، ما كان ليظهر لولا ذلك هكذا ركزت التقارير القومية على النواتج المادية ومعدلات النمو ومتوسط حصة الفرد...الخ، وغيبت المردودات الاجتماعية كالطمأنينة الاجتماعية والعدالة وتماسك الأسرة والمشاركة والكرامة ومستوى الوصول إلى الوظائف والخدمات والاستهلاك والمعرفة، فظلت قضايا النمو الاقتصادي وعناصره التنموية مقتصرة على مشكلات رأس المال واستثماراته وزيادة الإنتاج ونمو الناتج القومي، أي أن مفهوم التنمية بقي تحت مظلة النمو الاقتصادي. وهو ما نلحظ عودته بقوة في الجدالات الدائرة حول الإصلاح الاقتصادي اليوم.

لقد اتخذت الحسابات الإحصائية للدخل والنتاج القوميين أهمية كبرى بحد ذاتها وذلك لتأثيرها المباشر على الآمال الاقتصادية والسياسية التي يعقدها الأفراد والجماعات.

وقد بنيت هذه الآمال الفردية والجماعية معا، إلى حد ما، على التجمع السيئ التطبيق للهدف النهائي للنظام الاقتصادي. وهكذا قد تظهر زيادات في النواتج القومية، ولكن إذا استطعنا حساب العواقب الاجتماعية فربما يتبين لنا ما يفوقها خسارة.

ورغم الإلحاح في العقدين الأخيرين على مفهومات أخرى جديدة في التنمية(التنمية الاجتماعية، التنمية المستدامة، التنمية البشرية) وتضمينها لمؤشرات التمكين والمشاركة والصحة والتعليم والغذاء والعمل، حيث " تعنى بتحسين نوعية الحياة للإنسان، أن يعيش حياة مديدة وصحية، وأن يمتلك من المعارف والموارد الضرورية ما يكفل له مستوى لائقا من الحياة الكريمة،.... (وأن توسع) الخيارات أمام الإنسان على نحو يمكنه من تطوير قدراته، واطلاق طاقات الخلق والإبداع الكامنة فيه، وبناء الشخصية المتوازنة المتفتحة القادرة على المشاركة والتأثير في الوسط الذي يعيش فيه".

إلا أن نوعا من التملص التدريجي من المسؤولية تجاه هذه الاستحقاقات قد ظهرت بوادره منذ أوائل العقد الماضي وتبلور في الأعوام الأخيرة بتأثير تداعيات العولمة وأولويات المنافسة الاقتصادية في سوق عالمية معيارها الوحيد الربح.

فعقب (الانهيار ا لكبير) جرى ويجري في البلدان المتقدمة الإنقاص التدريجي من حجم الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والقطاع العام، وكل ما يمت إلى مسؤولية الدولة عن معاش المواطنين. وسوق ذلك بإلحاح، بل وبضغوط مكشوفة (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية (W T O) إلى جميع البلدان الأخرى،الثانية والثالثة، لتمثله.

وقد تمثل ذلك في حملة شاملة وهجوم مستمر، ولأكثر من العقد السابق، على كل ما يمت إلى بقايا مخلفات العهد البائد، وحملت هذه المفهومات بذاتها كل الأخطاء والسلبيات والمسؤولية عن التخلف وسوء الأداء الاقتصادي والسياسي والثقافي. بحيث أصبح بعد ذلك، يمكن وبمنتهى السهولة الاندفاع إلى الاستنتاج الحاضر والجاهز في أن حرية التجارة وآلية السوق وعدم تدخل الدولة، وباختصار، كل عناصر النموذج الرأسمالي التقليدي العتيد، هي الحل الأوحد والأمثل والأفضل لحل كل المشاكل الاقتصادية والسياسية لهذه البلدان. وبدت العولمة وكأنها تعميم لهذا النموذج.(237)

التكيف مع العولمة:

إن أطروحات التكيف مع العولمة من مبدأ اقتصاد السوق(بمعناه المبتذل) وإعادة الهيكلة، وتحجيم دور الدولة، وأطروحات الطريق الثالث، تندرج في هذا الاتجاه، وهي ربما تؤدي إلى زيادة الناتج القومي، أو القدرة على المنافسة في سوق إقليمية، أو دولية، ولكن أصوات الدعوة إلى ذلك بالطريقة المبتذلة من مبدأ الجدوى الاقتصادية فقط، يترتب عليه كلف وعواقب باهظة على المستوى الاجتماعي، من التفكك الاجتماعي وافتقاد العدالة الاجتماعية إلى العنف والاضطرابات السياسية.

[237] - www.triaeg.org

ففسح المجال أمام طلب المنفعة القصوى، وفرض أولوية قيم السوق والقيم المالية، دون الاهتمام بمآل العدالة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والقيم الأخلاقية والمدنية التي تقنن السلوك البشري وتعين ضوابطه، وتبخس الوظيفة الاجتماعية التي يمكن أن يؤديها القطاع العام، يؤدي إلى تقويض التوازنات الاجتماعية والسياسية، خاصة في تلك الدول الجديدة التي لم تشهد تطورا طبيعيا في تاريخها الاقتصادي في العصر الحديث، والتي ترسخت فيها تقاليد الاعتماد على تقدمات الدولة والقطاع العام في التشغيل وفي الاستهلاك، والتي أصبحت بمثابة مكتسبات قد يؤدي تحجيمها إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

لقد كان جواب الليبرالية الجديدة القديمة هو أن آلية السوق تضمن العدالة، وأي عمل لإدخال تعديل سياسي على هذه الآلية يعد عملا غير أخلاقي وضار، أما استمرار الدفاع عن ما تبقى من معوقات السوق فيظهر وكأنه محاولات دونكيشوتية تتمرد على قوانين التطور الطبيعية، ويمكن الطعن فيها من الناحية الأخلاقية، حيث أن السوق وحده هو الذي يقدم الضمان الوحيد لتأمين الموارد والتصنيع وتوزيعها على الوجه الأفضل. ذلك ما يصفه جورج سوروس بـ"أصولية السوق" التي تستبعد الإيمان بالمثل السياسية وتتسبب في تآكل القيم الخلقية وطنيا ودوليا ، أن رؤية الليبرالية الجديدة هذه تتصادم "مع إملاء الحدث الداخلي بأن ليس بمقدور السوق وحده الحفاظ على ترابط المجتمع، وأن حدا أدنى من المعايير والتركيبات المقبولة عموما يجب أن يتوفر للحيلولة دون تفكك المجتمع أو تراجع تطوره إلى حال مجهولة من التشرذم"أما جواب الطريق الثالث المعبر عن اتجاه الديمقراطيات الاجتماعية الغربية،

والذي يحاول الاحتضان الإيجابي للعولمة بكل ما يترتب عليها من تصعيد في عدم العدالة الاجتماعية، فيطرح مفهوم دولة التكافل الاجتماعي الجديدة، وهي "الدولة الموجهة لتنفيذ ثقافة تكافل جديدة في المجتمع، خلافا للدولة التقليدية الملتزمة بتغطية الحاجات والضمانات الاجتماعية لأفراد المجتمع ماديا، حسب الحاجة الاجتماعية".(238)

هكذا يبدو استبعاد المؤشرات الاجتماعية التقليدية من التوجه الاقتصادي المستمد من "الاحتضان الإيجابي للعولمة" واضحا في كل من الليبرالية الجديدة والطريق الثالث، مع فارق أنه بينما تؤجل الليبرالية الجديدة البت في نوعية المؤشرات الاجتماعية المرغوبة، من ادعاء (أو مبدأ) أن السوق تخلق مؤشراتها الخاصة بشكل موضوعي، فان أذ صار الطريق الثالث يحاولون التدخل لبناء مؤشرات جديدة، على دولة التكافل الاجتماعي الجديدة ترسيخها(إلزامية، مشاركة، فرص،روابط). ويتضح ذلك في تلخيص مبدأ الطريق الثالث بالتالي(239):

يجب أن نجد طريقة للعناية بأنفسنا لأننا لا نستطيع بعد أن نعتمد على المؤسسات العامة لتفعل ذلك.

السياسة الحكومية عليها أن تغير من التركيز على إعادة توزيع الثروة إلى التشجيع على توليدها.

---

238 - www.sudanyouth.com/Activetes.htm

239 - http://home.birzeit.edu/dsp/DSPNEW/arabic/phdr/ahdr-nasr.html

بدلا من تقديم معونات للعمل، على الحكومة أن تعزز الظروف التي تقود الشركات إلى الإبداع والتجديد والابتكار، والعمال لأن يصبحوا أكثر فعالية في الاقتصاد النتيجة والغاية، كما هو ظاهر، هي تخفيف العبء المادي عن الدولة، فالدولة ، كما يعلق ايركه، "هي ربان السفينة وليست المجدفة"(240).

يلاحظ المتتبع للمحاولات والمجهودات المعتبرة في مجالات الإصلاح الاقتصادي، التي لجأت أيليها بلادنا لتكييف اقتصادياتها مع الظروف الاقتصادية الدولية الجديدة، أنها ليست بعيدة كثيرا عن هذه (الأيديولوجيا الاقتصادية الليبرالية أو الثالثة) التي يهيمن فيها منطق المال على النسق القيمي والسلوكي وتطالب المغبونين بالاعتماد على أنفسهم، مستثنية(المحظوظين..!) ودون اعتبار للفروق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الثقافية بين بلادنا ودول الشمال الصناعية التي تتجدد وتتخلق فيها هذه التوجهات الاقتصادية، حيث يتضافر التقدم الاقتصادي مع الرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي. كالتاريخ السعيد لأمريكا على حد زعم.

وفي بريطانيا مثلا، تحققت التنمية الاقتصادية والتصنيع أولا ثم التعليم المجاني، بينما يحصل العكس في الدول النامية مع عدم توفر فرص العمل حيث يعلق وزير التجارة الدولية الكندي على المسألة في إطار عالمي أشمل حين يرى أنه بتأثير العولمة على السياسة ونيلها من "السلطة الرأسمالية للدولة –الأمة" وتشجيعها"النفوذ الأفقي للسوق"، يتوجب إعادة تكييف الثقافة لتكون" الحارث اليقظ والمثابر للأهداف الإنسانية للنشاط الاقتصادي"، بحيث تحمي وتنمي قيم التضامن والتنوع الثقافي. وعلى السياسة –بمعناها النبيل–" أن تتوصل إلى وسيلة لتعيد إلى الاقتصاد غايته الإنسانية.(241)

[240] للدراسات والنشر والتوزيع. 1982م. - التنمية الإدارية والتدريب ـ الكتاب السنوي في الإدارة العامة ـ المؤسسات الجامعية

[241] - بيير بيتيجرو،" مستقبل السياسة: الأصول الأوروبية والحداثة كشرط عالمي"، مجلة الثقافة العلمية، الكويت، أيار 2001، ص 45-56.

قضايا منهجية في التنمية الاقتصادية :

المشكلة العلمية المنهجية التي تواجه علم الاجتماع الاقتصادي تكمن حتى الآن في تعذر إيجاد معايير يمكن الاتفاق عليها، لقياس الجدوى أو المردود الاجتماعي وتقييمه ومقارنته بالمردود الاقتصادي. "والحاجة إلى مجموعة شاملة من المؤشرات الاجتماعية مقبولة الآن على نطاق واسع، من حيث المبدأ على الأقل. والحصيلة المنشودة لذلك هي نظام متكامل من الأرقام القابلة للمقارنة مع حسابات الدخل القومي".

وتبذل اليوم جهود كثيرة لاستكشاف مثل هذه المعايير وتطويرها، وخاصة لإنشاء مؤشرات اجتماعية لقياس مردودات النظام الاقتصادي، أو التنمية الاقتصادية، كمؤشرات الرعاية الاجتماعية ووسائل الرفاهية والثقافة وأوقات الفراغ والتماسك الاجتماعي والتمكين الذاتي للفرد والأسرة والمجتمع المحلي. لقد كان فريد هيرش عام 1976 يرى أن هذا الهدف بعيد عن التحقق

إذ" ليس هناك مؤشر للسلوك يمكن حسابه نظاميا وفهمه بسهولة، ولكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)منذ بداية التسعينيات بدأ بتطوير مقياس للتنمية البشرية(دليل التنمية البشرية) يركز على مؤشرات اجتماعية هامة يمكن مقارنتها مع حسابات الدخل القومي، ورغم وجود بعض النقص في هذا الدليل.إلا أن البداية تؤكد أن الإمكانية قائمة لتطويره وإرهافه، وإمكانية استخدامه في تقويم مستوى التكامل بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية في عملية التنمية.(242)

[242] - UNDP ، تقرير التنمية البشرية لعام 1998 ، ص20-21).

دليل تنمية بشرية متماثل لبعض البلدان، ودخل مختلف.

أو دخل مختلف ودليل تنمية بشرية متماثل هكذا أخذ محللو الجدوى ومقيمو المشاريع والخطط التنموية، سواء كانوا علماء اقتصاد أو اجتماع أو سياسيين، يصبحون أكثر حذرا بحيث يتجنبون مساواة الفعالية الاقتصادية بمجملها بمجرد الناتج القومي الإجمالي وحساباته المعروفة، رغم أنه ليس لديهم وسيلة أخرى"فالناتج القومي الإجمالي والعناصر المكونة له هي أفضل المؤشرات للرخاء الاقتصادي الفردي والقومي الذي نتمتع به، لأنها المؤشرات الوحيدة التي يمكن قياسها، لذلك فان لها على هذا النحو سيطرة قوية على الاهتمام العام وخاصة على أولئك الأكاديميين المولعين بالعد والإحصاء".(243)

هل نأخذ المؤشرات الاجتماعية بجدية أكبر؟

إن عدم أخذ المؤشرات الاجتماعية أو العوامل الاجتماعية بعين الاعتبار يؤدي دائما إلى تعثر خطط التنمية، أو قل إلى إعاقة النمو الاقتصادي، وفي ظهور (آثار جانبية) تلتهم العائد الاقتصادي وتخفض معدلات النمو. على سبيل المثال فان خطط التنمية الاقتصادية التي ركزت على المدن لأسباب الجدوى الاقتصادية فحسب(تخفيض النفقات وزيادة الأرباح) قد أدت إلى تدفق ريفي إلى المدن، جعل نموها السكاني غير طبيعي، و أساء إلى البيئة وشكل حملا كبيرا على الخدمات المختلفة، كما كون، نتيجة سوء السكن والمعيشة، والبطالة،جيوبا للفقر والحرمان، شكلت بؤرا للتوتر السياسي والاجتماعي..الخ.

[243] - http://www.wipo.int/ar/about-wipo/dgo/dgki_2003.htm

هكذا تكتسب المؤشرات الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للنظام السياسي، كما لعملية التنمية. فالإنسان الفقير أو الذي على حافة الفقر، على سبيل المثال، ، اليوم، ونظرا لانتشار التعليم ووسائل الاتصال، لم يعد ذلك الإنسان الساذج والأمي الذي لا يعرف ما يدور حوله، بل هو اليوم أكثر قابلية للتحفيز والاستهواء السياسي الراديكالي من كل نوع. وهذا الفقير المهاجر ستكون سلامة البيئة والمساحة الخضراء المحيطة بالمدينة آخر ما يمكن أن يفكر فيه مقارنة بتفكيره بتأمين سكنه وأدنى شروط عيشه.

وهكذا لو استطعنا اليوم أن نحسب الكلف الاجتماعية لكل ذلك ونقارنها بالعائد الاقتصادي البحت(الدخل القومي)، فربما نكتشف الخسران المبين. إن الجدالات الراهنة حول اقتصاد السوق والاقتصاد الحر والمشروع الحر ورجل الأعمال الحر، تركز الاهتمام كما هو واضح على الاعتبارات الاقتصادية البحتة،كالربحية والعائد النقدي والقدرة على المنافسة مع الإغفال التام للأبعاد الاجتماعية، سواء كانت عواقب أم معطيات مسبقة.(244)

عواقب بمعنى الآثار المنعكسة على البني الاجتماعية والبيئة ومستويات المعيشة وتماسك النسيج الاجتماعي والتركيب السياسي.

ومعطيات مسبقة، بمعنى العوامل الاجتماعية التي تؤثر، أو ستؤثر في العمليات الإنتاجية، كالحاجات والغايات والأهداف الواقعية ومستوى التفكير الرشيد أو العقلانية، التي تعكس البنية الثقافية والحضارية والقيمة لمجتمع ما،أو لمجتمع محلي محدد، وحدود وإمكانات تجاوبها مع الحسابات الرشيدة، أو الأهداف الاقتصادية للمشروع.(245)،لاشك أن فصل المؤشرات الاجتماعية عن المؤشرات الاقتصادية ينطوي على قدر كبير من التعسف، وهو على أي حال لايتم إلا نظريا . أما من الناحية العملية فان كلا النوعين من المؤشرات يتفاعل مع الآخر.

[244] - *http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/11/page6.html*

[245] - بدوي د0هناء حافظ والتنمية الاجتماعية (رؤية واقعية),دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية,2000

فمن المعروف مثلا أن تطور الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وبفضل التقدم المذهل لتقنيات الإعلان اليوم، ينتج عنه تغير في الحاجات و الأذواق والقيم الاستهلاكية. ولكن مقتضيات الدقة العلمية التقليدية دفعت باتجاه رصد المؤشرات القابلة للعد التي كان من الأسهل البحث عنها في ميدان الاقتصاد البحث والبيانات القومية التقليدية والتي تحجب مفهومات العدالة و الإشباعات والرفاهية والمشاركة والاندماج الاجتماعي، أو العكس أيضا، الاستبداد والتفكك والفساد والصراع الاجتماعي، والتي بقيت تفعل فعلها بشكل ، سواء من حيث كونها مؤثرة في التنمية أم من حيث هي نتاجا لها أمام هذا الواقع يفترض عدم ترك العوامل الاجتماعية تفعل فعلها بشكل مغفل، ولا بد من تطويعها وتوظيفها في الإنتاج بصفتها موردا لا تقل أهميته عن الموارد الطبيعية النادرة. (246)

التنمية التي نفترض حصولها تغير وبدرجات مختلفة، وبحسب مدى نجاحها، من طبيعة ونوع المؤشرات الاجتماعية المعطاة. فهي تدفع كما هو ملاحظ باتجاه تكوين الأسرة النووية لتوائم أنماط الإنتاج والعمل الحديثة ، كما قد تغير معايير وعلاقات الاستخدام والإنتاج من معايير الانتماء إلى معايير الإنجاز، وتكون جماعات المصالح بدلا من جماعات القرابة والانتماء. وتؤثر نوعية التنمية أيضا في تحسين نوعية الموارد البشرية تعليميا وصحيا ومهنيا. كما قد تؤثر في تكوين التفكير الرشيد في السلوك الإنجابي ومعدل النمو السكاني وتنظيم الأسرة والسكان.

246 - http://www.mof.gov.ps/all_ministries/5.htm

الأمر الذي ينعكس بدوره لاحقا في تسهيل الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية. وفي الحالات الإيجابية القصوى لنجاح الإصلاح الاقتصادي التنموي الذي نتصوره، يبرز التأثير باتجاه التفكير العقلاني والرشيد عموما، والتكوين التدريجي لعقلية قوامها الأيمان الذي لا حد له بقابلية العقل وقدرة العلم على إحداث تغييرات مهمة في بنية الإنسان وسلوكه، وفي بنية المجتمع وهيكليته وتركيبه. جملة هذه المؤشرات حين تحرضها التنمية فهي ليست نافلة التنمية الناجحة فحسب، بل تمارس تأثيرا عكسيا فعالا(تغذية مرتدة) تدعم وترسخ النمو بالمعنى الاقت صادي الضيق، والتنمية بالمعنى الشامل والمستدام بحيث يكون تكامل المؤشرات الاقتصادية مع المؤشرات الاجتماعية حلقة فعالة للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي. لا يبدو في الممارسة الواقعية، أي ميدانيا، أنه قد تم العثور على الحلقة المفقودة التي يمكن أن تربط بين المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية بمستوييها، أي كمعطيات وكعواقب.وعلى سبيل المثال فان الخبرة الميدانية المباشرة في البلدان النامية ترينا مجتمعات ركزت على المؤشرات الاجتماعية فخسرت الرهان الاقتصادي، وأخرى ركزت على المؤشرات الاقتصادية فخسرت الرهان الاجتماعي. فبدا وكأن هذه الخبرة تضع السياسات الوطنية أمام خيارين أحلاهما مر.

كيف يمكن تحقيق الأمرين معا ؟ تلك هي المشكلة، وهي إشكالية تتجذر في تربة المصالح الطبقية الاقتصادية ومعادلها الإيديولوجي السياسي المركز.(247) لكي لا نظل في مجال التنظير الأكاديمي دعونا نهبط إلى الواقع الملموس ونتساءل عن آفاق الإصلاح الاقتصادي في وعواقبه الاجتماعية السياسية.

[247] - *http://www.jncw.jo/Arabic/plan_ar.htm*الاردن

ولكن الأمر الأكيد أنه لم يعد بإمكاننا أن ندير ظهرنا ونتجاهل ما يجري في العالم من حولنا، وأيا كانت محاذير الإصلاح الاقتصادي فانه لم يعد باستطاعته إدارة ظهره لليبرالية والانفتاح. وبغض النظر عن تقييمنا لذلك ولعواقبه الاجتماعية والسياسية، فإن الأثرياء الجدد وأثرياء البيروقراطية ، الذين نموا كالفطور في المفاصل الرطبة والمظلمة للدولة، وبنوا ثرواتهم عن طريق الاستيلاء اللا مشروع على خيراتها، وقنواتهم والمسترزقين على موائدهم، بافتقارهم "للأصالة الرأسمالية"، هم غير قادرين على العمل في الضوء، أو المنافسة في سوق إنتاج رأسمالية تسودها المنافسة الحرة، حتى بالمعنى الرأسمالي الفج، أو قل سوق حرة، تسودها معايير الإنجاز والإنتاج والرشد والعقلانية، ولأن أرصدتهم أتت بمعايير مختلفة، أهم "أصولها الرأسمالية" المنصب الحكومي والسياسي باعتباره موردا ماليا، لكل ذلك فان هؤلاء سيعيقون الإصلاحات التي سوف تضعهم تحت سلطة القانون.

كما أن الجهاز البيروقراطي الفائض عن الحاجة الفعلية للإدارة، والذي أتى لاعتبارات تنفيعية أو عائلية أو غير ذلك مما هو عموما تقليدي ولاعقلاني وغير متعلق بالمصلحة الاقتصادية العامة للمجتمع، هؤلاء سيقاومون بقوة ويعيقون أي محاولة لإعادة الهيكلة بهدف ترشيد الإنتاج والاستخدام أنى كانت عواقبها ، سلبية أم إيجابية.

وفي مستوى آخر فان الإصلاحات الاقتصادية باتجاه نوع من "الليبرالية الاقتصادية"، أو على الأقل باتجاه فتح هامش أوسع نسبيا من حرية الحركة للقطاع الخاص، مهما كانت معدلة أو مفهومة فهما خاصا ومحليا، أو مراعية لخصوصية الوضع الاجتماعي والسياسي الاستراتيجي المحلي والإقليمي والقومي هذه الإصلاحات تخلق وستخلق قوى اقتصادية جديدة ستقوى وستطالب بحصتها في السياسة و إدارة المجتمع والدولة لضمان مصالحها.

أي أن السيرورة الجديدة ستفترض علاقة سياسية خاصة بين الدولة والمجتمع. الأمر الذي يفترض الاستبصار والتفكير الجدي أو عدم الإغفال على الأقل.

ألا تعني "الليبرالية الاقتصادية" أن الثروة ستتسرب تدريجيا من أيدي الحكومة إلى جيوب الأفراد ؟ وهل سيقتنع هؤلاء بمجرد الحماية القانونية لممتلكاتهم، أم أنهم سيطالبون بأن يكون لهم دور أكبر في صناعة القرارات المؤثرة على هذه الممتلكات ؟(248) إن مثل هذه التساؤلات، والسيناريوهات التي تفترضها، لابد أن تكون ماثلة في أذهان أصحاب القرار. ولكن السؤال الأهم هو عن العواقب الاجتماعية التي ستترتب على الإصلاح.

وأيا كان الأمر فان المطلوب من الإصلاح الاقتصادي والذي يهدف إلى تنمية اقتصادية حقه بنظري كعامل في الحقل الاجتماعي، كما بنظر أي مواطن يفترض أن ينعكس الإصلاح الاقتصادي عليه، هو (أن نتمكن من إنتاج خيرات وخدمات قادرة على المنافسة وأن نكفل لمواطنينا مستوى حياة في نماء مستديم). وبمعنى بالغ البساطة: عندما نحدث المواطن عن الإصلاح بلغة الزيادة في الدخل القومي، أن يجد أو أن يشعر على الأقل أن هذه الزيادة قد تحققت فعلا في جيبه الخاص أو في ميزانية أسرته أو في نسبة ادخاره ومستوى معيشته بشكل عام. ولا شك أن الأمر ليس بهذا الابتذال والسذاجة والشعبوية، ولكن لابد من إدراج هذا الشعور وأخذه بجدية باعتباره عاملا اجتماعيا معززا – بالمعنى البافلوفي – لعملية الإصلاح الاقتصادي المرغوبة ومؤشرا لمستوى أدائها.(249)

---

[248] - اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم قطر 1985

[249] *http://www.escwa.org.lb/arabic/information/publications/division/edipd/00_1.html*

لذلك فان نظرة جديدة أكثر جدوى للإصلاح الاقتصادي تتطلب مراجعة وتقويم المفهومات التحليلية المكرسة في أذهان ((علماء الاقتصاد)) عندنا، كما في مسؤولية أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي، وإعادة ربط هذه المفهومات الاقتصادية بالمفهومات والمؤشرات الاجتماعية، وتكوين تكامل وتضافر بين المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية، والتخفيف من هيمنة الاقتصاديين أصحاب الاختصاص، الذين يجهدون لاقناع أصحاب القرار بأنهم يملكون النظرة الثاقبة، بينما هم يجهلون، أو يغفلون، الحقائق الاجتماعية والثقافية التي بإغفالها قد يزداد الوضع الاجتماعي تهشما ويغدو مفهوم الإصلاح الاقتصادي نفسه مضللا ودون معنى.

إن السياسات الدولية الرامية إلى ضمان فتح الأسواق وتحرير التجارة شروط أولية للتنمية الاقتصادية بيد أنها لا تكفي وحدها لتحقيق النتائج المطلوبة فذلك يقع بين يدي الحكومات فرادى ويقتضي الالتزام بوضع سياسات وطنية تأخذ في الحسبان تزايد الأهمية التي تكتسيها المعارف والابتكارات والإبداعات في مجتمعاتنا التي تتوجه أكثر من ذي قبل نحو الملكية الفكرية، كما يقتضي السهر على تنفيذ تلك السياسات .ويعني ذلك أساساً إدماج قضايا حقوق الملكية الفكرية في سياسات التنمية.(250)

250 - *http://www.kuwait25.com/encyclopedia/index.php?book=13&id=29*.

التنمية الاقتصادية والجودة:

إن المجالات التي تشملها التنمية متعددة منها التنمية الصناعية والتنمية الزراعية وتنمية الموارد الطبيعية وتنمية الصناعات الخدمية (والتي تدخل منها تنمية البني التحتية) وتنمية الموارد البشرية إلخ. ومما لا شك فيه أن التنمية الشاملة والمتطورة في أي بلد هي إحدى الدعائم الأساسية للقوة الاقتصادية في كل بلد.

وما ينطبق على علاقة التنمية الصناعية بالجودة ينسحب بدون أي تعديل يذكر على بقية المجالات.

إن الصناعة القوية والمتطورة في أي بلد من العالم تعتمد على تطوير الأنشطة المتعلقة بالمقايسة والمعايرة والمواصفات والاختبارات والتحاليل والجودة من جهة، وإلى تطبيق أنظمة إدارة الجودة الحديثة، المعمول بها اليوم في العالم من جهة أخرى.

فالتطور الصناعي، يتطلب في الوقت الحاضر الاهتمام بكافة الدعائم التي ترتكز عليها الجودة، وهي الآتية(251):

المواصفات.

المترولوجيا (المقايسة القانونية والصناعية ومعايرة أجهزة القياس والاختبار والتحليل).

أنظمة إدارة الجودة.

المطابقة (شهادة المطابقة للمنتج أو لنظام إدارة الجودة).

الاعتماد (الاعتراف المتبادل بأنظمة إدارة الجودة بين المنشآت أو المخابر).

- صطام عواد و آخرون ,"نظام إدارة الجودة في وزارة التربية و التعليم "رسالة ,المجلد 41 ,العدد4+3,ص30.[251]

إن الاهتمام بهذه الأنشطة مجتمعة، من شأنه أن يرفع الاستطاعة التكنولوجية، ويحسن الإنتاجية ويعزز القدرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ويرفع مستوى الحياة للناس.

إن الاهتمام الكبير الذي توليه الفعاليات الصناعية والاقتصادية في اغلب البلاد العربية ، بإدخال أنظمة إدارة الجودة بشكل عام، والآيزو 9000 إلى صناعاتنا الوطنية، أمر ضروري جداً وستتمخض عنه نتائج إيجابية كبيرة. إلا أن مقدار هذا النجاح واستمراره، مرتبط بتكاتف جميع الجهات المعنية، من الحكومة وفعاليات اقتصادية وعلمية، لإزالة العقبات لمنتجاتنا الوطنية، الصناعية والخدمية على حد سواء.(252)

العلاقة بين التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية :

تهدف التنمية الاقتصادية في أي بلد كان إلى رفع مستوى الرفاه الاجتماعي وزيادة الدخل القومي والفردي بحيث تزيد قدر الإمكان عن معدل زيادة النمو السكاني. وتحسين ظروف المجتمع البيئية بحيث يعيش السكان وسط بيئة نظيفة صحية هنيئة أمينة سعيدة. فإذا كانت هذه الأهداف المرجوة في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن الأهداف الاجتماعية والثانوية الأخرى.. فإن من عيوب هذه التنمية أن لم تهتم بالجوانب البيئية هو الآثار السلبية في تلوث البيئة.

[252] حامد عبد الله السقاف - htm.http://www.mmsec.com/jwdal

وعلى سبيل المثال لا الحصر القيام بإنشاء صناعات متباينة في مختلف أنحاء أي بلد كجزء من سياسة نشر ثمار التنمية في أقاليم البلاد، كما إن لكل صناعة معاييرها البيئية في التوطين المكاني، حيث أن تركيز أو نسب الملوثات التي تطرحها هذه الصناعات يجب أن تكون على وفق المعايير البيئية التي يجب أن لا تزيد على حد معين، وعند تجاوزه يحصل الأذى الكبير وقد يكون أذى مميتاً أو يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة تسير بالاتجاه المعاكس للتنمية بحيث تصبح تنمية متخلفة.

إذن التلوث البيئي الناتج من الفعاليات الصناعية والزراعية وغيرها للتنمية الاقتصادية تؤدي إلى حصول ما يلي:

الخسائر الاقتصادية الكبيرة في معالجة هذا التلوث.

الخسائر البشرية والصحية وتعطل القوى العاملة الحالية والمستقبلية بحيث تصبح الثروة البشرية القادمة أقل فعالية وهزيلة أو معاقة.

الخسائر في الثروة الحيوانية والنباتية، وبالتالي في نوعية وكمية منتجات هذه الثروة.

الخسائر المادية في الهياكل العمرانية القائمة من فعاليات تنموية سابقة نتيجة للتوطين الخاطئ للصناعات التي تنتج نواتج عرضية تؤدي إلى مشاكل بيئية للسكان.

خسائر ثقافية وتراثية وآثارية نتيجة تآكلها.

كل هذه الخسائر تظهر إذا لم يتم الانتباه إلى أهمية المعيار البيئي التخطيطي في أثناء إعداد خطة التنمية الشاملة. حيث أن الأخذ بنظر الاعتبار لهذه المعايير البيئية قد تمنع أو تسهم في منع التلوث البيئي كناتج عرضي لفعاليات التنمية الاقتصادية.

من كل ذلك نرى أن من المهم جداً أخذ المعايير البيئية التخطيطية عند الإعداد لخطة تنمية اقتصادية شاملة قادمة. والأفضل هو تفعيل وتنشيط وزارات البيئة التي تضم اختصاصيين تفنين وغيرهم مع دعم هذه الوزارات بملاكات علمية وقانونية وطبية متخصصة بالبيئة ودعمها بميزانية كبيرة تمثل هذه الملاكات إضافة إلى عملها الأساس في الرقابة البيئية وفرق العمل التخطيطية التي تقوم بإعداد خطط التنمية الاقتصادية ودعمها بتشريعات وهيئات قانونية ورقابية لتؤدي عملها جنباً إلى جنب مع الوزارات الأخرى المعنية بالتنمية الاقتصادية للاقتراب إن لم نقل للوصول إلى بيئة نظيفة صحية هنيئة.(253)

التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي:

قال تعالى: ﴿ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ﴾ [سورة الكهف: الآية 46]. وقال جل شأنه: ﴿... ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ﴾ [سورة الأعراف: الآية 129].

خلق الله الإنسان واستخلفه في الأرض للقيام بإعمارها، ونشر الخير والسلام فيها، فقال تعالى: ﴿ ئى ئد ی ی ي ي ئج ﴾ [سورة هود: الآية 61].وقال النبي: (من أحيا أرضا ميتة فهي له) [أبو داود].

وخلق الله للإنسان الوسائل التي تعينه على تحقيق هذه الغاية، فمنحه القوة على العمل، ووهبه المال اللازم لقضاء حاجاته ولأن المال شيء هام في حياة الأفراد، فقد وضع له الإسلام من الضوابط ما يجعله خادما للبشر، وعنصرا مشاركا في الإنتاج، وليس مسيطرا على النفوس، فالمال -إذن- وسيلة وليس غاية.

ماذا نفعل بالمال؟:

253 - 12/12/2003 cmm/ / org .www.iragcmm

من الوظائف التي بينها الإسلام للمال:

الاستثمار في الوجوه المشروعة لتحقيق مقاصد الشريعة.

إشباع الاحتياجات المشروعة مع مراعاة الطرق المشروعة في الإنفاق، فلا يميل الفرد إلى الشح والاكتناز أو يتجه نحو الإسراف والتبذير.

أداء حقوق الله في المال من الصدقات والزكاة والإنفاق في سبيل الله.

الكسب ويكون إما من عائد العمل أو عوائد حقوق الملكية. ومن هنا كان الكسب والعمل من أهم وسائل محاربة الفقر في النظام الإسلامي.

ومن ذلك يتبين أهمية التنمية وضرورتها، فالتنمية إصلاح لمعاش الأفراد وتحسين لمستواهم الاقتصادي والاجتماعي بما يكفل لهم الحياة الطيبَّة.

ومعيار التنمية في الإسلام هو توفير الضروريات اللازمة لحياة الأفراد والعمل على تحقيق زيادة في الدخل.

كيف تتحقق التنمية الاقتصادية؟:

وضع الإسلام بعض الضوابط التي تحقق التنمية الاقتصادية، ومن ذلك:

تكليف الإنسان بأعمار الأرض والاستفادة من ثرواتها وخيراتها.

أداء حقوق الله -تعالى- في المال من صدقات وزكاة وإنفاق في سبيل الله.

تحريم الربا والاكتناز والاحتكار.

التنمية الاقتصادية.. لماذا؟:

والغرض من هذه الضوابط السابقة هو الوصول إلى التنمية وتحقيق أهدافها، الأساسية كما وضعها الإسلام ومن هذه الأهداف:(254)

تحقيق الحياة الطيبة التي تقوم على وفرة الإنتاج وعدالة التوزيع وسيادة الأمن.

توفير عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية اللازمة لحماية المجتمع وأمنه.

تحقيق التوازن بين الإشباع المادي لحاجات الأفراد وشعورهم بالرضا والسعادة.

التكافل الاجتماعي وتنمية مبدأ الانتماء الذي يقوم على مسئولية المجتمع تجاه الفرد ومسئولية الفرد تجاه مجتمعه.

تحقيق الفائض عن الاحتياجات واستخدامه في الإنفاق على غير القادرين على الكسب أو استثماره بما يجعل المستقبل مشرقاً للجميع.

---

[254] - الخطيب / محمود بن إبراهيم ، النظام الاقتصادي في الإسلام / مكتبة الحرمين / لرياض / الطبعة الأولى 1409ه - 1989م

وهكذا وضع الإسلام من المبادئ ما يضمن سعادة الفرد واستقراره وبالرغم من ذلك فهناك كثير من الدول الإسلامية تعاني من التخلف والفقر ؛ لأنها تركت الطريق الذي رسمه الإسلام لها، وأهملت في واجباتها، فترتب على ذلك ما يلي:

سوء استخدام الموارد وتوجيهها للأمور الترفيهية، وليس لسد الاحتياجات الأساسية.

تبعية الدول الإسلامية للدول الغربية وإتباع سياساتها وبرامجها التي لا تناسب المجتمعات الإسلامية.

عدم الأخذ بالأساليب العلمية والتكنولوجية في التنمية.

سعي الأفراد وراء المكاسب الشخصية وإهمال حاجات المجتمع.

عدم توفير الأعمال اللازمة للأشخاص، وانتشار البطالة، ورحم الله عمر بن الخطاب الذي قال لأحد نوابه في أحد الأقاليم: ماذا تفعل إذا جاءك سارق؟ قال: أقطع يده. قال عمر: فإني إن جاءني منهم جائع أو عاطل فسوف أقطع يدك. لأن الله -سبحانه وتعالى- استخلفنا على عباده لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفّر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها. يا هذا إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإذا لم تجد في الطاعة عملاً، التمست في المعصية أعمالاً، فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية.(255)

255 - *http://arabic.people.com.cn/31664/3260996.html*

إن استبعاد الأخذ بنماذج التنمية الاقتصادية المعمول بها في دول الغرب الرأسمالي أو دول الشرق الشيوعي يقوم على مبدأ أساسي أكدته التجارب التاريخية وهو أن حلول مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن تصنع في الخارج . فالتخلف ظاهرة اجتماعية اقتصادية سياسية لا بد وأن تجد علاجها في واقع البلد المتخلف ذاته .

ومن هنا كانت الأصالة الفكرية شرط ضروري ولازم لانطلاق عجلة التنمية .فصياغة نماذج تنمية جديدة بعيدا عن المؤثرات الإيديولوجية المستوردة تعد في يقيننا الواجب الأول الذي يقع على عاتق كل مسئول عن التنمية في البلد المتخلف وهنا تفرض النظرة الإسلامية سلطانها على اعتبار أن الإسلام تراث فاعل تمتد رؤاه الفلسفية إلى أعماق الواقع الاجتماعي والاقتصادي .

والسؤال الآن هو كيف نحقق الأمن الاقتصادي للمسلمين؟

فنحن نلاحظ آن العالم الذي نعيش فيه ينقسم انقساماً اقتصادياً حاداً أسوأ من الانقسام بين الأغنياء والفقراء أو الانقسام بين الدول المتطورة والدول النامية.وهذا الانقسام الاقتصادي له مدلول واضح. فالدول الغنية تمثّل نحو ربع سكان العالم وهي تملك أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الدخل العالمي.

في حين أن الربع الباقي من الدخل العالمي يعيش عليه ثلاثة أرباع سكان العالم ومن بين دول العالم النامي توجد دول شديدة الفقر تعيش على [حدّ الكفاف] وهي قطاعات واسعة من دول أفريقيا وبعض دول آسيا ولا شك أن أغلب الدول الإسلامية تعد من الدول النامية والكثير منها من الدول الأشد فقراً. فالذي ينظر إلى خريطة العالم يجد الدول الإسلامية كلها في آسيا وأفريقيا وهي من دول العالم الثالث. حيث يعيش 37% من سكان العالم الإسلامي تحت خط الفقر وهو ما يعادل 405 ملايين نسمة من المسلمين.

ونحن نجد أن قسماً كبيراً من الدول الإسلامية قد تمتلك من مصادر الثروات الطبيعية ما يزيد على ما تمتلكه بعض الدول الغنية .لذا يجب أن تخوض الدول الإسلامية جهاداً اقتصادياً للخروج من دوائر التبعية والتخلف الاقتصادي . مما يجعلنا نفكر في كيفية توفير الأمن الاقتصادي للمسلمين هذه هي جوهر القضية التي نعرضها على بساط البحث والمناقشة على عدد من كبار مفكري الأمة الإسلامية الجهاد الاقتصادي

في البدء يقول الدكتور جعفر عبد السلام . أمين عام رابطة الجامعات الإسلامية وأستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر :

لا شك أن التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه أغلب الدول الإسلامية . يفرض عليها جهاداً للخروج من دوائر التبعية والتخلف الاقتصادي .وعلى المجتمع الدولي أن يساعد الدول الإسلامية – النامية – كي تأخذ بأسباب التنمية الاقتصادية .

ونحن ندرك أن الدول النامية ينقصها كي تحقق التنمية المرجوة.عنصر رأس المال لأن المال عنصر أساس لتمويل أي نشاط اقتصادي . مثل استغلال الثروة أو إصلاح الأراضي أو إقامة المصانع وغير ذلك .كما تفتقد هذه الدول عنصر الخبرة الغنية أو التكنولوجيا .

لأن ذلك العنصر هو الذي أتاح للدول الغنية أن تتقدم وتسبق غيرها. وتحتاج الدول الإسلامية النامية إلى هذين العنصرين – المال والتكنولوجيا– حيث تقصر مواردها الذاتية عن تحقيقه . لذا تحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي في هذا المجال.

إزاحة المعوقات وأضاف: لا شك أن القانون الدولي للتنمية يركز على محورين أولهما: إزالة الهيكل القانوني المعوق للتنمية والذي وضعته دول الغرب خلال الحقبة الاستعمارية لتحقيق مصالحها.وثانيهما: يتمثل في تأسيس قواعد إيجابية للقانون الدولي لتعمل على تدعيم التعاون وتقريب الدول. وتأكيد مساعدة القوي للضعيف والغني للفقير.ومن هنا كان الجهاد المرير الذي تخوضه الدول الإسلامية – أو دول العالم الثالث – لوضع إطار قانوني يحكم عمليات المساعدة الاقتصادية .ومما يدعو للأسف أن تقديم المساعدات من الدول الإسلامية الغنية إلى الدول الإسلامية الفقيرة. يتم في إطار التنظيم الدولي المالي .ولا يعبر عن الفهم الكامل لمفهوم الأمة الإسلامية الواحدة .ولو أن المسلمين طبَّقوا أحكام وتعاليم وهدايات الدين الإسلامي الحنيف. لما برزت المشكلة الاقتصادية في ديار المسلمين، ونحن ندرك أن الشريعة الإسلامية لا تفرض تكاليف المساعدة على "الدولة" للدولة. لأن الشريعة الإسلامية لا تعترف إلا بدولة إسلامية واحدة.

يقول تعالى:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ[سورة الحجرات: الآية 13]، فالمتعمق في التاريخ الإسلامي يستخلص أن الإسلام ربط الأمة الإسلامية بروابط متينة للغاية.

التقنية الإسلامية، ويقول الدكتور عبد العزيز الخياط وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأسبق بالأردن:

إذا نظرنا إلى مسيرة التقدم الحضاري العالمي . وجدنا أن المسلمين كانوا يمتلكون على الدوام زمام الريادة والقيادة في هذا المجال، كما أن بلدان العالم الإسلامي زاخرة بكل ما يلزم لدفع مسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي وتحقيق التكامل الاقتصادي .كما ندرك أن الأمة الإسلامية تغلبت عليها أطماع الطامعين،

فتم تقسيم العالم الإسلامي إلى كيانات متفرقة ، تمكّن خلالها خصوم الأمة من إحالة الخصوبة الإسلامية في معظم المجالات إلى جدب واضح .ولا شك أن الدور المأمول لاسترداد أمجادنا أن يعمل كل مسلم في موقعه وفي موطنه على تعزيز اقتصادات وطنه . وأن نسعى دائماً لتعزيز التعاون بين الدول الإسلامية في المجالات التكنولوجية والاقتصادية مرتكزين على هدايات وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف.

وأضاف: الحقيقة أن التعاون والتضامن والوحدة بين المسلمين أوامر ربانية زخرت بها الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة.

ولا يمكن اعتبار تعاليم الإسلام مجرد شعارات ولكن المشكلة تكمن في أن الأمة وهي تردد هذه التعاليم يعوزها الصدق والنوايا الطيبة والعمل الإيجابي في مجال التطبيق ، فمثلاً لمواجهة المشكلات الاقتصادية طرحت على بساط البحث مشروع إقامة السوق الإسلامية المشتركة لتوسيع دائرة التبادل السلعي بين المسلمين ومع الاعتقاد الصحيح والاقتناع التام بأن إنشاء هذه السوق الإسلامية المشتركة سوف يعزز اقتصاديات المسلمين إلا أنها لم تخرج بعد إلى حيز الوجود.

وقال الدكتور عبد العزيز الخياط: ولكن هناك في حقل العمل الإسلامي الواقعي. مؤسسات اقتصادية إسلامية مثل البنك الإسلامي للتنمية –التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي – ويعمل هذا البنك بالفعل على دفع مسيرة التنمية في عديد من الدول الإسلامية، وتعزيز التضامن الاقتصادي وإقامة مشروعات ذات أهداف حيوية في بعض ديار المسلمين .ولا شك أن المطلوب لتحقيق الأمن الاقتصادي للمسلمين .

هو زيادة جرعات التعاون الاقتصادي والتقني إلى جانب إبراز ملامح التضامن الإسلامي في كل النواحي .حتى تتحقق الاستقلالية الاقتصادية للأمة الإسلامية.

النمو الاقتصادي ، ويقول الدكتور محمد شوقي الفنجري . أستاذ الاقتصاد بالجامعات المصرية:

لا شك في أن التنمية في ديار المسلمين تتطلب وجود رؤوس أموال حتى يمكن استخدامها في الاستثمار وزيادة الإنتاج، فيرتفع دخل الفرد ويكون منه إدخار بعد ترشيد الاستهلاك الشرعي في حدود الضرورات والحاجات الشرعية. وفائض الدخل أو المدخرات تدور دورته في الاستثمار وفي المشروعات الإنتاجية .وبالتالي يزداد الإنتاج ويقوى الفرد .وهكذا تتسع دوائر الإنتاج والاستثمارات والمشروعات الإنتاجية.

وأضاف: الإسلام يعد التنمية حقاً مشروعاً من حقوق الإنسان فدعاه إلى استثمار كل عناصر الإنتاج المشروعة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية .

يقول تعالى: ﴿ **هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ ۖ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** ﴾
[سورة الملك: الآية 15]، وقد وضعت الشريعة الإسلامية ضوابط للتنمية في مقدمتها أن يكون المال من مصدر مشروع ، فالمال لا يجوز أن يكون محرماً. مع البعد عن الإسراف والتبذير .والبعد عن اكتناز المال وحبسه عن التداول.

وقال: ونحن ندرك أن التنمية لا تقوم بلا علم لذا فإن الأمة الإسلامية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية عليها استخدام التنمية الملائمة لظروفها الاجتماعية والاقتصادية . ولا غبار من الحصول على التقنية من الدول غير الإسلامية.ما دامت تتلاءم مع ظروف المجتمع الإسلامي ولا يترتب عليها ضرر للمسلمين أو الانتقاص من سيادتهم.

التكتل الإسلامي واستطرد قائلاً: إن التعاون والتكتل الإسلامي كفيل بأن يساعد على تعزيز القدرة التكنولوجية للأمة الإسلامية، بالإضافة إلى ابتكار التكنولوجيا الإسلامية الملائمة لحاجات المجتمع الإسلامي الاقتصادية.

فذلك يؤدي إلى حماية الدول الإسلامية من التبعية لسوق الدول الصناعية. كما يساعد على اتخاذ موقف موحد وقوي للدول المسلمة في تفاوضها مع الدول المتقدمة صناعياً.

وأضاف: ونحن ندرك أنه لا يمكن عزل التنمية الاقتصادية عن التنمية الاجتماعية والثقافية.كما أن النمو الاقتصادي ضرورة لكفالة حقوق الإنسان في جميع المجالات.

ضد الكوارث الاقتصادية ، وتقول الدكتور نعمت مشهور . الأستاذة بكلية التجارة – بنات – جامعة الأزهر :

تضم مصارف الزكاة الثمانية أسهماً تقوم بتأمين المسلمين ضد الكوارث الاقتصادية.. فالزكاة تغيث المسلم وتبعد عنه خطر التشرد والجوع والآثار الاقتصادية للزكاة تلقى بظلالها على كل من الفرد والمجتمع .فإذا نظرنا إلى مصرف "ابن السبيل" نجد من أمثلته في العصر الحاضر، الطلاب الذين يحتاجون إلى بعثات للخارج للتخصص في علم نافع أو دراسة علوم الإسلام واللغة العربية بإحدى الجامعات الإسلامية ، وكذلك من يجبر على مغادرة وطنه ومفارقة ماله وأملاكه .فالإسلام لا يترك المسلم يتعرض للكوارث الاقتصادية . لذا تعد الزكاة نظاماً فريداً يقوم بتأمين المسلمين ضد الكوارث الاقتصادية وآثارها المتعددة. وأضافت: تمر الأمة الإسلامية في وقتنا المعاصر بمحنة عدم اكتمال هويتها الاقتصادية . للأسف الشديد . مما يجعلنا نفكر في كيفية الإفادة من نظام الزكاة لمواجهة النقص الذي قد يعتري جانب الموارد الإسلامية حيث طُرحت في الساحة فكرة إنشاء مصرف تنمية إسلامي.تجمع فيه أموال المسلمين

.ويتم تشغيلها واستثمارها وفق المبادئ الإسلامية وإنشاء صندوق الزكاة من أموال هذا المصرف فيتكون منها رأس مال تجاري .وتتعدد الاقتراحات التي تحاول الاقتراب من التطبيق لفريضة الزكاة حتى تؤدي دورها في تأمين أفراد المجتمع الإسلامي ضد الكوارث الاقتصادية· واستطردت الدكتورة نعمت مشهور قائلة: وتتوقف الصور المقترحة على مدى قُرب المجتمع من مبادئ الشريعة الإسلامية ومدى تطبيق أصول الفقه الإسلامي وعدد أفراد المجتمع ومستوى المعيشة السائد بينهم فالزكاة تعمل على مواجهة الفقر في ديار المسلمين بعلاج أسبابه علاجاً جذرياً وليس بمجرد مسكّن وقتي محدود النطاق والمفعول.

القيم الاقتصادية،ويقول الدكتور نصر فريد واصل-مفتي مصر السابق:

إن الغرب يركّز على القيم المادية والاقتصادية، ويُهمل القيم الدينية والمعنوية فضعفت مكانة الدين كما ضعف تأثيره في حياة الناس في المجتمعات الغربية ولا شك أن نقل هذه الأفكار إلى البلاد الإسلامية يعد من التيارات الفاسدة الوافدة التي يجب التصدي لها بكل حسم وقوة لأن الإسلام يحتفظ بنقاء الإيمان وصفاء العبادة وقوة التأثير فلا تزال الفضائل التي دعا إليها الإسلام فضائل مقدسة والرذائل التي نهى عنها الإسلام أعمالاً بغيضة ينفر منها الإنسان المسلم·

وأضاف: ففي مجال الاقتصاد في ديار المسلمين يجب على علماء الإسلام أن يؤصّلوا موقف الإسلام من الاقتصاد بما ييسّر على المسلمين معاملتهم ويفتح لهم طرق الاستثمار المشروع لأموالهم.

وأن تتوسع الأمة الإسلامية ومؤسساتها في مباشرة تجميع أموال الزكاة· وقال الدكتور نصر فريد واصل: وفي يقيني أن الأمة الإسلامية في حاجة إلى فتح باب الاجتهاد في المجال الاقتصادي من أجل نشوء نهضة اقتصادية علمية تشمل كل بلدان العالم الإسلامي وتستوعب كل ما استجد من حاجات العصر الذي نعيشه.

وينبغي أن ندرك أن الاجتهاد في المجال الاقتصادي يحتاج إلى التعاون الوثيق بين فقهاء الإسلام ورجال الاقتصاد والتجارة بحيث تتوازن قواعد العبادات التي تنظيم صلة الإنسان بربه سبحانه وتعالى، وتتجسد المعاملات والسلوكيات الإسلامية التي تنظّم صلة الأفراد ببعضهم البعض وبالمجتمع الذي يعيشون في نطاقه وأن يتم ذلك من خلال تعاليم الإسلام التي تعد المصدر الأول لتنظيم هذه العلاقات لتتفق مع الشريعة الإسلامية السمحاء.

واستطرد: إن الاجتهاد في المجال الاقتصادي ضرورة من ضرورات تطور المجتمعات البشرية وعموم الإسلام وخلوده لأنه اشتمل على عناصر الكمال والتمام التي استوعبت حاجات الناس جميعاً في العقائد والسلوك، وتواكبت مع رقي العقل البشري وتطور المجتمع الإنساني فالعمل الإسلامي المعاصر يتجه إلى ضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في مختلف صور النشاط الإنساني سواء كان ذلك متصلاً بالقضايا الطبية المعاصرة أو في المجالات الاقتصادية فلا شك أن تعزيز التضامن الاقتصادي والتكنولوجي بين المسلمين ضرورة ملحة من أجل الارتقاء بالمسلمين.

الارتقاء باقتصاد الأمة، ويقول الدكتور أحمد محمد علي . رئيس البنك الإسلامي للتنمية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

إن السبيل الأمثل للنهوض بالأمة الإسلامية وباقتصاديات المسلمين هو إجادة الاستغلال والاستثمار لمواردها الطبيعية والبشرية وتوظيفها التوظيف الأمثل في تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الإسلامية تمهيداً لتحقيق الوحدة الاقتصادية المنشودة في ديار المسلمين.

فنحن في مرحلة يجب أن تركّز فيها الدول الإسلامية على تعزيز قنوات التضامن وتقوية جسور التعاون وذلك لربط اقتصادات الدول الإسلامية بعضها البعض والتعاون أيضاً في مجالات التقنية والتكنولوجيا لأن ذلك من الأمور المهمة والأساسية في المحافظة على المصلحة الإسلامية التي تمكّن الأمة الإسلامية من الوقوف بقوة أمام التكتلات الاقتصادية الدولية الكبرى.

وأضاف: ويتم ذلك بإجادة استثمار كل موارد العالم الإسلامي البشرية والطبيعية وتوظيفها التوظيف الأمثل لتحقيق الوحدة الاقتصادية للأمة الإسلامية.

علاقات غير متوازنة ، ويقول الدكتور محمد عبد السلام بنيعيش . رئيس غرفة التجارة الأوروبية الإسلامية:

لا شك أن العالم الإسلامي يعمل على إيجاد علاقات متوازنة مع دول الغرب ونحن ندرك أنه لا توجد محظورات شرعية تحول دون قيام هذه العلاقات في المجال الاقتصادي بما يحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف ولكن الملاحظ أن الاستثمارات الإسلامية في قطاعات المال والاقتصاد في أوروبا مثلاً: تفوق كثيراً أي استثمارات أوروبية في العالم الإسلامي وأن الأمة الإسلامية تتطلع إلى تحرك أوروبي فعَّال في اتجاه إيجاد التوازن في العلاقات الاقتصادية التي تحقق المطالب المشروعة للدول الإسلامية.

وأضاف: لقد عقدت في دول أوروبا الكثير من المؤتمرات الاقتصادية التي أوضحت المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية للعلاقات الاقتصادية الدولية وبحثت هذه المؤتمرات في المعوقات التي تحول دون نمو علاقات اقتصادية متوازنة بين العالم الإسلامي والغرب والأساليب الكفيلة بتدعيم هذا التعاون .وقد تأكد في هذه المؤتمرات أن تجارة الغرب ومعاملاته الاقتصادية مع الدول الإسلامية- وإن تطورت- إلا أنها ترجح فيها مصلحة الغرب بوجه عام.

واستطرد قائلاً: نحن نريد أن تتوازن المصالح ، فالعالم الإسلامي بتطلع إلى تحرك أوروبي مثمر في مجال التوازن المطلوب في العلاقات الاقتصادية بين العالم الإسلامي والغرب بما يعزز فرص التنمية والرخاء للطرفين ولا شك أن الواقع الاقتصادي يوجب على دول أوروبا أن تعتمد سياسات اقتصادية أكثر إيجابية ومحققة للمطالب المشروعة للدول الإسلامية. وأن تحظى هذه العلاقات بالرعاية الكافية والتكافؤ المقبول بعيداً عن أي سياسات تنأ ى بها عن تحقيق التوازن المنشود أو تهدد بالتراجع الذي ينشأ عن الشعور بضرورة ترجيح مصالح الغرب على حساب مصالح المسلمين. (256)

مؤشرات التنمية الاقتصادية في الأردن :

كانت حصيلة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن تتذبذب ارتفاعا وانخفاضا في بعض المؤشرات ، لذلك سأتناول المؤشرات الاقتصادية التي تتناول حجم الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، ومتوسط دخل الفرد مرورا بمؤشر القوى العاملة ومؤشر الإنتاجية.

أولا: المؤشرات الاقتصادية

الناتج المحلي الإجمالي : يعرف الناتج المحلي الإجمالي انه (مجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال مد زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة) (257) .

---

[256] - *http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/x21c42nt.htm*

[257] - د. الظاهر، نعيم إبراهيم ، سياسة بناء القوة في الأردن ،2003

وبغية التعرف على طبيعة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الحقبة 70-1995 سنأخذ مقدار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة عام 1985 = 100% نلاحظ ألان آن مقدار الناتج المحلي في الأردن قد ارتفع من 785.5 مليون دينار عام 1970 إلى 2224.5 مليون دينار عام 1987 ، ونتيجة لتزايد حدة أزمة الركود العالمي وانعكاسه على الاقتصاد الأردني بدأ مقدار الناتج المحلي الإجمالي بالتناقص منذ عام 1988 حيث بلغ 21883.2 مليون دينار واستمر بالتناقص ، إلا أنة عاود التزايد منذ العام 1991 حيث وصل إلى 2654.6 مليون دينار عام 95 ، ويعزى السبب في التزايد إلى التدابير الإصلاحية .آن حجم الناتج المحلي الإجمالي في الأردن قد ازداد بمقدار (3.38) مرة ما بين بداية ونهاية الحقبة، وكان معدل نموه(5.1%) خلال الحقبة كلها ، وعلى صعيد الحقبتين الجزئيتين (70 - 1982) و (83- 1995) فقد كان معدل النمو في حجم الناتج الإجمالي(7.36%) و(2.1%) على التوالي .

الدخل القومي : يعرف الدخل القومي انه (مجموعة الدخول والتعويضات والمكافآت التي يحصل عليها مالكو عوامل الإنتاج لقاء مساهمتها فـ ي إنتا ج السلع والخدمات خلال حقبة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة واحدة). (د.عبد السلام الإدريسي) .

ونلاحظ هنا تطور حجم الدخل القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 1985 ، ومتوسط دخل الفرد في الأردن خلال الحقبة 70 - 1995 نلاحظ آن حجم الدخل القومي الحقيقي قد ارتفع من 98.. 873 مليون دينار عام 1970 إلى 2162.73 مليون دينار عام 1987 بوتائر متزايدة وبدأ بالتناقص منذ العام 1988 ولغاية العام 1992 حيث وصل في هذه السنة 1891.76، وعاود تزايده بعد ذلك ليصل إلى 98. 2352 عام 1995 .

كما نلاحظ أن حجم الدخل القومي الحقيقي قد ازداد بمقدار (2.7) مرة، وكان معدل نموه(3.65%) خلال الفترة كلها ، أما على صعيد الحقبتين الجزئيتين فكان معدل النمو 6.94% خلال الحقبة الأولى 1982–70 بينما كان معدل نمو الدخل القومي الحقيقي (-0.07%) خلال الحقبة الثانية .

متوسط دخل الفرد : أما بخصوص مؤشر متوسط دخل الفرد الحقيقي فقد ظل متزايد منذ بداية الفترة 1970حيث كان (582.65) دينار وصل إلى (826.89) دينار عام 1982 ، أي خلال الحقبة الجزئية الأولى وبدأ يتذبذب حيث وصل إلى (548.35) دينار عام1995 متوافقا مع وتيرة الدخل القومي الحقيقي ، حيث انخفض متوسط دخل الفرد الحقيقي بمقدار (0.059) مرة ما بين بداية الحقبة ونهايتها ، وكان معدل نموه (258)(50.582) خلال الحقبة كلها ، بينما الحقبة الجزئية الأولى (70-1982) تمثل تصاعدا" في متوسط دخل الفرد الحقيقي بسبب تزايد الدخل القومي بمعدلات نمو اكبر من معدلات نمو عدد السكان ، فقد كان معدل متوسط دخل الفرد خلال هذه الحقبة (2.98%) ، أما الحقبة (83-199) فقد كان معدل نمو متوسط دخل الفرد (-4.87%) بسبب تزايد عدد السكان بمعدلات نمو اكبر من معدلات نمو الدخل القومي خلال هذه الحقبة عن آن الحقبة الثانية أي تحتوي على حقبة ركود اقتصادي .

ثانياً: مؤشرات القوى العاملة

حجم القوى العاملة : تمثل قوة العمل في الأردن (فئة السكان التي تتراوح أعمارهم بين (15-65 سنة).(259)

إن تطور حجم القوة العاملة في الاقتصاد الأردني يمكن آن يعطي دلائل لفاعلية الاقتصاد ، وبعد تحديد معدل نموهم للتعبير عن حجم القوى العاملة خلال الحقبة 75-1995.

---

[258] - صائع .د.يوسف,التنمية الاقتصادية المثلث الحرج ,مجاة المستقبل العربي السنة5 , العدد41,تموز 1982.

[259] - (وزارة التخطيط الأردنية ، خطة التنمية في الأردن ،2002)

ويمكن توضيح تطور عدد العاملين ونسبتهم إلى عدد السكان في الأردن حيث آن عدد العاملين قد ارتفع من 299.9 ألف عامل عام 1970 إلى(782)ألف عامل عام 1995 ، فقد ازداد عدد العاملين بمقدار (2.6) مرة بين بداية الحقبة ونهايتها ، ونما بمعدل (3.87%) خلال الحقبة الدراسية كلها ، على آن معدل النمو خلال الحقبة الجزئية الأولى (70-1982) كان (3.36%)ارتفع خلال سنوات الدراسة من ناحية والى ازدياد الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى .

أما عن نسبة قوة العمل إلى عدد السكان قد تراوحت بين (0.18-0.20) فقد انخفضت هذه النسبة بمقدار (-0.10) مرة في نهاية الحقبة مقارنة مع بدايتها ، وكان معدل نموها (-0.455%) خلال الحقبة كلها ، وعلى صعيد الحقبتين الجزئيتين فقد كان معدل نموها (-0.592%) و(0.624%) على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى عوامل ديمغرافية واقتصادية ، حيث ارتفعت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وزادت نسبة الالتحاق بالمدارس ، وتكثيف هجرة الأيدي العاملة الأردنية إلى الخارج ، وعليه انخفضت نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان من 22%عام 1979 إلى 21% عام 1985 ، أما بالنسبة لهجرة العمالة الأردنية إلى دول الخليج العربي فقد ارتفعت من (106) ألف عامل 1979 إلى 339ألف عامل عام 1980، وبمعدل نمو سنوي قدره 10.6%.(260).

الإنتاجية : تعرف الإنتاجية بأنها (نسبة الإنتاج إلى عناصر الإنتاج أو المستخدمات) وهي تعبر عن الاستغلال الكفوء للموارد الإنتاجية التي تحدد في ضوء المتغيرات الداخلة في العملية الإنتاجية لتحقيق أغراض وأهداف معينة كإعادة توزيع الدخل أو تحقيق زيادة التراكم.(261)

- د. الظاهر، نعيم إبراهيم ، سياسة بناء القوة في الأردن ،2003[260]
- د. الراوي ،علاء شفيق ود.عبد الرسول عبد جاسم ، اقتصاد العمل ، الجمهورية العراقية ،1988.[261]

وعليه يمكن القول بأن إنتاجية العمل هي عبارة عن كفاءة عنصر العمل مقاسا" بحجم الإنتاج لكل عامل خلال وحدة زمنية . ويمكن قياس إنتاجية العمل بإحدى الطريقتين الآتيتين:(262)

الطريقة الأولى : إنتاجية العمل = الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة / الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة = دينار / عامل سنة .

الطريقة الثانية : إنتاجية العمل = عدد العاملين في سنة معينة / الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة = عامل / دينار سنة .

وهذه الطريقة تشير إلى العدد اللازم لتحقيق دينار واحد في الناتج المحلي الإجمالي المتحقق في سنة معينة.

ولتوضيح إنتاجية العامل في الأردن، سنستعمل الطريقة الأولى، وذلك باستعمال قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1985 .

أما عن مستوى الإنتاجية وتطورها في الأردن نلاحظ آن إنتاجية العمل لم تكن على وتيرة واحة بين العاملين 70-1975 حيث كانت21 .2619 دينار /عامل عام 1970 انخفضت إلى 2574 دينار/ عامل 1971 ثم ارتفعت وانخفضت مرة أخرى بينما بدأت بالتزايد منذ العام 1977 حيث بلغت إنتاجية العمل في هذه العام 2700.13 دينار / عامل وتصاعدت بوتيرة متزايدة إلى آن وصلت 4003.06 دينار / عامل 1987 ثم بدأت بالتناقص مرة أخرى ولغاية العام 1992

[262] - (وزارة التخطيط الأردنية ، خطة التنمية في الأردن ،2002)

ثم بدأت بالتزايد منذ العام 1992 وحتى نهاية الحقبة حيث وصلت إلى 63. 3394 عام 1995 وقد ازدادت إنتاجية العمل بمقدار (30. 0) مرة تقريبا بين بداية الفترة ونهايتها وكان معدل نموها (1.26%) خلال الحقبة كلها وعلى صعيد الحقبتين الجزئيتين فقد كان معدل نمو الإنتاجية

(67. 3 %) و (-38 . 2 %) على التوالي وهذا يدل على آن إنتاجية العمل خلال الحقبة الجزئية الأولى كانت أفضل من إنتاجية العمل في الحقبة الجزئية الثانية والسبب آن الناتج القومي الإجمالي في الحقبة الأولى قد نما بعدل اكبر من معدل نمو القوى العاملة ، بينما في الحقبة الثانية كان معدل نمو القوى العاملة اكبر من الناتج القومي الإجمالي نتيجة تزايد أعداد الخريجين في الحقبة الجزئية الثانية بأعداد كبيرة.(263)

الخاتمة:

لقد فتح باب التقدم التكنولوجي وزيادة قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال واتفاقات التجارة الإقليمية والدولية الباب لإمكانية تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاجية وخلق الثروة. وكان المستفيد الأول من ذلك ولحد الآن هو الدول المتقدمة بينما لا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديا كبيرا يتمثل في البحث عن طريق لإدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي حيث يواجه عديد من هذه الدول خطر البقاء خارج الإطار وبالتالي المزيد من التهميش في مجالات التجارة العالمية والاستثمار وأسواق رأس المال.

---

[263] - كنعان د.طاهر الاقتصاد الاردني واقع طموحات ,ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمغتربين الاردنيين ,عمان 14-17 تموز 1989.

ولكي تستطيع الدول النامية أن تشارك بشكل كامل وفعال في هذه الظاهرة عليها العمل على بناء طاقتها في مجالي الإنتاج والاستثمار و تحسين المناخ العام والثقة بالاقتصاد المحلي و ضمان الوصول إلى الأسواق الخارجية و هذا يعني بالنسبة للعديد من الدول النامية تحسين وتوسيع البني التحتية التي تمكنها من توصيل سلعها بكفاءة إلى الأسواق العالمية وهذا يتطلب تنويع السلع والأسواق مما يتطلب زيادة في معدلات الاستثمار وتطوير الموارد البشرية والطاقات الفنية وتطوير البني التحتية لرفع الإنتاج والكفاءة إلى مستويات أعلى في مجالات النوعية والكلفة ومتطلبات التسليم في الأسواق العالمية . إن هذه الدول تعمل بالدرجة الأساسية على خلق المناخ الملائم للقطاع الخاص حتى يأخذ دوره في التنمية ولتحقيق ذلك فإن على الدولة أن تضمن ممارسة الأسواق المحلية لنشاطها بكفاءة عالية و تضمن لها بسهولة الوصول إلى الأسواق العالمية وخلق أفضل الفرص الممكنة لزيادة العمل التنافسي لهذه المشاريع بالإضافة إلى تبني سياسات اقتصادية كلية تهدف إلى تشجيع الادخار المحلي واستقطاب الإدخارات الأجنبية والتكنولوجيا والمعرفة وتحريك الطاقات لتحقيق التنمية المستدامة .

وعلى هذا الأساس فإن الدول النامية لا تستطيع أن تكسب أية فوائد من العولمة ما لم تعمل على تحقيق تنمية سريعة ومتواصلة لكي تلبي متطلبات الظروف التي ستكون سائدة في ظروف حرية التجارة العالمية والعولمة .

ولا تنحصر تحديات العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي التي تواجه الدول النامية،فقط في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتحديد فرص التجارة التي أوجدتها منظمة التجارة العالمية وتبني السياسات التي تساعد في الحصول على أقصى الفوائد من هذه الفرص

ولكنه يشمل أيضا اكتشاف الطرق والوسائل التي تساعد هذه الدول على توسيع هذه الفرص وذلك من خلال توسيع تجمعات خاصة بها ضمن منظمة التجارة العالمية و لجانها الفنية لكي تدافع عن مصالحها وتؤثر في قرارات هذه الجهات .

ويعد الأخذ بالعلم والمعرفة وتزايد دوره من الأمور الهامة في عصرنا هذا حيث أصبحت دول العالم تصنف حسب امتلاكها لناصية العلم والمعرفة الذي غدا يشكل الأساس القوي لبناء القوة التكنولوجية التي تعد العنصر الفاعل في عملية المنافسة الدولية ومحاولة التفوق حتى يمكن أن يكون للدولة نصيب في المكاسب الاقتصادية المتوقعة .(264)

ويتوقف مدى الاستعداد لنقل و توطين التكنولوجيا على مدى توافر الخبرات المحلية القادرة على التعامل مع هذه التكنولوجيا وصيانتها وتطويرها . فالخبرة لها مكونان أساسيان هما العنصر العقلي وهو العلم والعنصر المادي وهو العمل. فإذا أقتصر الأمر على المعلومات النظرية دون التطبيقات والممارسات العملية فإن هذا لا يؤدي إلى تقديم خبرات نافعة. ومن هنا تأتي أهمية التدريب و التأهيل المستمر للموارد البشرية الناشئة حيث يعد المصدر الأساسي للخبرة وفي مراحل تالية يؤدي إلى تراكم الخبرات عبر الزمن.

---

[264] - انطونيوس ، كرم , اقتصادية التخلف, النخبة,بيروت :مركز الانماء العربي 1980.

مراجع الفصل الثاني

المراجع العربية :

د.إسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام عالمي جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986م.

الإمام – محمد محمود ,مستقبل التنمية العربي والعمل الاقتصادي العربي المشترك، الكويت :المعهد العربي للتخطيط 1993م.

انطونيوس ، كرم , اقتصادية التخلف, النخبة,بيروت :مركز الإنماء العربي 1980م.

التنمية الإدارية والتدريب . الكتاب السنوي في الإدارة العامة . المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 1982م.

اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم قطر 1985م.

الخطيب، محمود بن إبراهيم ، النظام الاقتصادي في الإسلام.

د. الراوي،علاء شفيق ود.عبد الرسول عبد جاسم ، اقتصاد العمل، الجمهورية العراقية ،1988م.

الرميحي,محمد غانم,معوقات التنمية الاجتماعية الاقتصادية,دار الجديد.

العادلي ، فاروق محمد :التربية والتنمية الاقتصادية ،مجلة التربية ، العدد(73).العلي ، ضرار ، التعليم والنمو الاقتصادي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، 19760م.

النجيحي ، محمد (1981) ، دور التربية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية ط2، دار النهضة العربية ، بيروت.

الهواري,د.عادل مختار ,التنمية الاقتصادية ,دار المعرفة الجامعية,الإسكندرية 1995م.

الوحيد, مهدي علي ومجيد هلال إدريسي ,مقدمة في التنمية الاقتصادية والتخطيط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة المعاهد, الرصافة,1986م.

الليثي ، محمد على، التنمية الاقتصادية ، الناشر دار الجامعات المصرية ،1989.

بانوري ,وطارق وآخرون ,التنمية البشرية المستدامة برنامج الأمم المتحدة الانتمائي 1995م.

بدوي د.هناء حافظ والتنمية الاجتماعية (رؤية واقعية),دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية,2000م.

بيير بيتيجرو،" مستقبل السياسة: الأصول الأوروبية والحداثة كشرط عالمي"، مجلة الثقافة العلمية، الكويت، أيار 2001م.

UNDP، تقرير التنمية البشرية لعام 1998 ، ص(20-21).

د. حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، ط 1، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع

خلف ، فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ، جامعة المستنصرية، 1986م.

خلف, مفلح حسن ,عملية تكوين المهارات ودورها في التنمية الاقتصادية في العراق , وزارة الثقافة و الإعلام ,1980.

خلف، فليح حسن ، التنمية الاقتصادية ، جامعة المستنصرية ، 19860م.

دراسات العلوم الإنسانية ، 1988م، مجلد 15 ، عدد 2.

زريق، هدى ، دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية ، مجلة المستقبل العربي ، مجلد (10)، عدد (109) ، سنة 1988م.

د. شافعي ، محمد زكي ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، 1980م.

شرايحة , وديع , دراسات في التنمية الاقتصادية عمان، شقير وعكشه للطباعة والنشر والتوزيع (دار كتابكم), 1987م.

شقير ,منى ,التعليم,التنمية الاقتصادية في الأردن,مجلة التنمية ,العدد 184 أيار 1989م.

صادق ،محمد توفيق، التنمية في مجلس التعاون : دروس السبعينات وآفاق المستقبل ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد1030

صدام عواد و آخرون ,"نظام إدارة الجودة في وزارة التربية والتعليم "رسالة ,المجلد 41 ,العدد3،4.ص30.

صائغ .د.يوسف,التنمية الاقتصادية المثلث الحرج ,مجلة المستقبل العربي السنة5 , العدد41,تموز 1982م.

د. طه سعد علام، دور الدولة في ظل المتغيرات الدولية والمحلية، معهد التخطيط القومي، مصر، 1997

كاظم حبيب، مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي، 1986م ، العراق.

د. الظاهر، نعيم إبراهيم، سياسة بناء القوة في الأردن ،2003م.

عبد الله ,إسماعيل صبري, نظريات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي ,العام الثالث ,مجلة المستقبل العربي ,السنة 16,العدد55 ,أيلول 1984م.

عجمية,محمد عبد العزيز ,التنمية الاقتصادية,دراسات نظرية وتطبيقية,الناشر قسم الاقتصاد– كلية التجارة,جامعة الإسكندرية 2000م.

علاونة د. عاطف، إستراتيجية التنمية في فلسطين، صامد الاقتصادي،العدد 94 كانون أول 93.

د. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، دراسات تحليلية، القاهرة، 1986، ص 184–207.

عمر ,حسين,تنمية التخطيط الاقتصادي,الطبعة الثانية,دار الشروق,المملكة العربية السعودية ,جدة.

د. قفطان، محمد فاضل محمد عزيز، التنمية الاقتصادية، مطبعة الحوادث بغداد ،1984) مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 9، سنة 1998 م، العددان الأول والثاني.

كارنوي, مارتن التعليم والتنمية الاقتصادية ,ترجمة د. وليد السيفو وفواز جار الله,مجلة النفط والتنمية,العدد2,السنة 9,اذار ونيسان 1984.

كنعان د.طاهر الاقتصاد الأردني واقع طموحات ,ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثاني للمغتربين الأردنيين ,عمان 14–17 تموز 1989.

مجلة البحوث الاقتصادية، مجلد10، العدد الأول 1999

مجلة الشؤون الخليجية، مجلد6، عدد36 ،ص44

محي الدين,عمرو, التخلف والتنمية ,دار النهضة المصرية 1985 التخطيط الاقتصادي دار النهضة المصرية 1985.

مرسي,فؤاد ,التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادي,دار الوحدة ,بيروت 1982.ملف التنمية البشرية في فلسطين، 1996–1997 ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ . 1989م.

ملف التنمية البشرية في فلسطين (1996–1997)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

نجار، د. يحي غني ، شلاش ، د. أمال عبد الأمير ، التنمية الاقتصادية نظريات ومشاكل مبادئ أساسيات (جامعة بغداد : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، 1981).

نقطة من خطة التنمية الفلسطينية (1998–2000)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

هاجن، افرين، مؤلف ، خوري جورج (مترجم)، اقتصاديات التنمية ، مركز الكتب الأردني ، عمان ، 1988م.

وزارة التخطيط الأردنية ، خطة التنمية في الأردن ،2002م.

وزارة التخطيط الأردنية ، خطة التنمية في الأردن ،2002م.

المواقع الإلكترونية :

/48/estethmar. Htm www.annabaa.org/nba

http://www.islam-online.net/iol-ARABIC/dowalia/namaa/morajaat.asp

http://www.aljamahiria.com/Pages/maqalat/etaeralbid.html

http://www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/development-2.html

www. Hewarat. com/forum/printread-8/4/2005

www.un.org/Arabic/millenniumgoals - 15/1/2005

www.cba.edu.kw/wtouconference/wtoapplication.htm

www. Hewarat. com/forum/printread-8/4/2005

www. Ajazeera.net /exeres

www. Ajazeera.net /exeres

www. Ajazeera.net /exeres

www. Ajazeera.net /exeres

http://www.sis.gov.eg/egyptinf/economy/html/21cent/html/ch042txt.htm

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp1

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=32120

?aid=32120

www.isesco.org.ma/pub/ARABIC/indexhtm

WWW.arab tourist directory. Com /2004 htm

www.midan.net/nm/private/news/dishouni14_3_04.htm

http://www.patdq.com/7.html

http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa-42/morajaat.asp

http://www.ahram.org.eg/Archive/2002/2/25/FILE1.HTM

ww.amanjorda.orgw

ww.amanjorda.orgw

home/ issuee/174 /htm/176 ۱/www. Alwaie .org

http://63.249.174.128/nba50/mawared.htm

www.sebhau.net/Journals/jor-science/folder/index3.htm

www.pnic.gov.ps/arabic/economy/development/develop

http://www.fao.org/docrep/meeting/003/X9179A.htm#P52_66

http://www.teshreen.com/daily/2002/apr/tu02/ec002.htm(

www.utlcairo.org/arabic/progetti/progetti/59.html

http://home.birzeit.edu/dsp/DSPNEW/arabic/phdr/ahdr-nasr.html

http://www.fao.org/docrep/meeting/003/X9179A.htm

www.q8ytop.com/vb/printthread.php?t=3928

www.triaeg.org

www.sudanyouth.com/Activetes.htm

http://home.birzeit.edu/dsp/DSPNEW/arabic/phdr/ahdr-nasr.html

http://www.wipo.int/ar/about-wipo/dgo/dgki_2003.htm

http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/11/page6.html

http://arabic.people.com.cn/31664/3260996.html

http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/x21c42nt.htm

htm.http://www.mmsec.com/jwadal

12/12/2003 cmm/ / org .www.iragcmm

1http://www.kuwait25.com/encyclopedia/index.php?book=13&id=29.

http://www.escwa.org.lb/arabic/information/publications/division/edipd/00_1.html

http://www.jncw.jo/Arabic/plan_ar.htm

http://www.mof.gov.ps/all_ministries/5.htm

الفصل الثالث

التنمية الإعلامية والثقافية

الإعلام التنموي – المصطلح

مقدمة:

لقد تعددت تسميات الإعلام التربوي فتارة يسمى(الصحافة المتخصصة في مواضيع المتخصصة) وتارة (الإعلام للتنمية) وتارة أخرى (الإعلام لمساندة المتخصصة) .

وكيفما كانت التسمية فإنه يحمل معنى واحداً تحدده نورا كوبرال (Nora Cheberal) بقولها أنه : (فن وعلم الاتصال الإنساني الذي يستهدف الإسراع في تحويل بلد من الفقر إلى حاله ديناميكية من النمو الاقتصادي الذي يوفر إمكانية أعظم للمساواة الاقتصادية والاجتماعية وإنجاز أعظم للإمكانيات البشرية) ، من خلال هذا التعريف يمكن الاستنتاج أن الإعلام التنموي يتضمن كل إعلام يستهدف تحقيق أهداف الخطة التنموية ويعمل على تيسيرها(265).

---

(265) كوبرال,1980

وقد ظهرت بوادر ما أخذ يعرف بالإعلام التنموي في ملاحظات بلتران (Bultran , 1947) حول وسائل الإعلام في التنمية القومية إذ لاحظ أن بوسائل الإعلام في تلك الحقبة المبكرة من تطور بحوث الإعلام والتنمية عدة أوجه حيوية للإعلام الذي لم يقدم للبلدان النامية إلاّ خدمة سيئة على حد تعبيره وتتمثل تلك الأوجه بالآتية (266):

انتشار وسائل الإعلام أو مدى اتساعها : إن قطاعات كثيرة من سكان الريف لا تزال بعيدة عن متناول وسائل الإعلام .

محتوى وسائل الإعلام : الفلاحون ليسو سوقاً رائجة لوسائل الإعلام التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الإعلانات التجارية ، لذا فإن وسائل الإعلام موجهة نحو جمهور المدينة الذي يكون سوقاً رائجة لها.

قواعد وسائل الإعلام : مع التسليم بأن وسائل الإعلام موجهة نحو المدينة بقوة فإنها تضع قواعد لرسائلها في أسلوب يخاطب جمهور المدينة . وما هو ذو قيمة مباشرة في تحسين الزراعة بعيد كل البعد من إدراك أولئك الذين يمكن أن يستفيدوا من المعلومات أكبر فائدة وفي الستينات لاحظ (آلان تشالكي) (A. Tchalcky) وخوان مركادو (K. Merc;adow) أن الصحفيين العاديين غير مؤهلين للعمل تحت مظلة الإعلام التنموي الذي يشتمل على تغطية الأخبار الاقتصادية والزراعية والصحية والتربوية المتعلقة بالتنمية .

(266) بيرنانت,1984م

كما أن تغطياتهم تفتقر إلى التحليل الاقتصادي الذي يساعد المخططين للتنمية والمستفيدين من المشاريع الإنمائية على كل المستويات لأن تغطية أنباء التنمية وتحليلها وتسليط الضوء على ما أخفق أو نجح من جوانبها المختلفة يساعد في عملية التنمية .(267)

وفي السبعينات وجه (فيت) (Fitt, 1974) نقداً شديداً لوسائل الإعلام خاصة من جوانب قصور الزراعة فيها ، كما أوضح أنها مركزة نحو جمهور المدينة نحو ما أوضحه (بلتران) (Bultran) وأنها في يد أناس لهم عطف قليل على المزارعين ومشاكلهم ، وحتى وسائل الإعلام التي تهتم بالزراعة تتجه نحو الاستجابة أكثر إلى المنتوجات الزراعية الصناعية لا إلى الفلاح نفسه .

وفي إطار الإعلام التنموي جرى أيضاً الحديث عن الاستعمار الإعلامي لدول الغرب وما ينتج عنه من سيطرة إعلامية على وسائل الإعلام وذلك بنشر برامج ومضامين إعلامية صادره عن الغرب وهادفة للمستهلكين الغربيين ، في الوقت الذي ليست للدول النامية حاجة لأغلب هذه البرامج وإنما هي بحاجة إلى تلك المتعلقة بأهداف التنمية في البلد والمنسجمة معها.(268)

وفي ذلك ما يدل على لفت أنظار المسيطرين على وسائل الإعلام في الغرب إلى حاجات البلدان النامية الاتصالية في مجال التنمية كما أنها دعوة لتحكيم المضامين الإعلامية إلى احتياجات التنمية في تلك البلدان التي لا تملك قدرة مالية ولا تقنية لإنتاج البرامج محلياً.

(267) ديفيد ويفر,1985

268 عبد الحميد ,1990

وبالتالي فهي تجد في البرامج الغربية ميسرة في الشراء .(269) ومن هنا وتحت لافتة الإعلام التنموي توجهت إلى القاعدة الجماهيرية لتبدي رأيها في الإعلام الموجه إليها ومن هذا المنطلق انتهى الباحثون إلى أن استعمال الإعلام ذي الخطين طرح أسلوب الإعلام ذي الخطين (Tow Way Of Communication) كبديل للأسلوب الإعلامي الرأسي (One Way Of Communication) وتتلخص فكرته بضرورة إشراك الجمهور الإعلامي المستهدف في العملية الإعلامية المقدمة إليه مما يجعل منها أكثر ارتباطا بالاحتياجات الإعلامية لذلك الجمهور وهو ما لا يستطيع المستهدف فيما يقدم إليه من مضامين) يساعد على انسجام مضمون المادة الإعلامية مع الاحتياجات الاتصالية للجمهور من خلال المشاركة والتغيير بوضوح عن مشاكله وآماله وطموحاته التي يخلقها هذا النمط من الاتصال

وفي هذا الصدد أكدت دراسات عديدة أن سير الإعلام من الأعلى إلى الأسفل غالباً ما يخفق ، ففي دراسة الروجرز (Roge) على ثلاثة قرى في كولومبيا (تقع على بعد 35 كم غرب العاصمة يوجوتا) استنتج أن فشل الإعلام في قرى العينة كان نتيجة لخلو المادة الإعلامية مما يثير اهتمال أهل الريف إضافة إلى ضعف الدخل الفردي وانتشار الأمية . وهذا ما يعكس أمية إقحام الجمهور بالعملية الإعلامية .

(269) شرام,ص107-108

ولقد تناول البحث في تحديد مصطلح الإعلام التنموي جانباً آخر في وسائل الاتصال لا يتسم بضعف المادة الإعلامية اللازمة للتنمية أو التي يحتاج إليها الجمهور بفيضان زائد من المواد الإعلامية كما يراه شرام ويسميه (over) communication وبالتالي يعجز الفرد المستهدف عن انتزاع ما يكفي حاجاته الاتصالية وبالتالي ما يتماشى مع الخطط التنموية.

ويوضح شرام ذلك على النحو الآتي :

تعمل الإذاعة فيضاناً زائداً في الريف ,إذ أن انتشار الأمية وضعف الدخل الفردي لا يسمح بانتشار وسائل الإعلام المكتوبة وبالتالي فإن تعرض الفرد في الريف للمذياع يخلق لديه ذلك الفيضان الذي يصيبه بالارتباك (270).

تعمل وسائل الإعلام المكتوبة بخلق نفس الحالة في المدينة ,فانتشار التعليم وارتفاع الدخل الفردي نسبياً عما هو عليه في الريف يؤدي إلى تلك الحالة.(الديك , 1986) لذا فإن شرام يقترح أن يكون هناك اتجاه علمي ,وتكنولوجي يركز على مساعدة الفرد في الوصول إلى حاجاته عن طريق فصل أو نزع ما يحتاج إليه من ذلك الفيضان سواء طلبها هو أم أقرها المخططون للتنمية , ويقترح أيضاً إنشاء قنوات خاصة لذلك من وإلى هؤلاء الذين يحتاج الأمر إلى مشاركتهم هذه المعلومات لتوظيفها في التنمية

(270) محمد عبد القادر , 1985

وفي اقتراحات (شرام) السابقة دعوة لإقرار مصطلح (الإعلام التنموي) واعتماده كعلم يهتم بتوظيف الإعلام بوسائله المختلفة نحو العملية التنموية .

ويرى الباحث أن مبررات هذا العلم هو ما تتطلبه العملية التنموية من توجيه محكم للإعلام ومضامينه ,بحيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاحتياجات الاتصالية للعملية التنموية ,وإلا فإن الإعلام وما تحمل وسائله من مضامين قد يصبح معوقاً للتنمية .(جيهان,1971)

وفي سياق نشأة هذا المصطلح (الإعلام التنموي) فإلى جانب بوادره العلمية المتمثلة بالدراسات والأبحاث على المستوى ا لنظري , فهناك بوادر عملية وظفت هذا المصطلح العلمي , فقد كشفت بعض الدراسات التي تمت في المجالات التي شملها مصطلح الإعلام التنموي عن وجود صحافة متخصصة في هذا الضرب من الإعلام (271).

إضافةً إلى وجود أجهزة تعمل على تأهيل وتدريب العاملين في حقل الإعلام التنموي وفي هذا الاتجاه سارت معظم السياسات الإعلامية للبلدان النامية. فانتشرت وسائل الإعلام المحملة بالتنمية للتبشير بها وخاصة إلى الريف. وبرزت في هذا الميدان وسائل الإعلام الجماهيرية ووسائل جماهيرية خاصة مثل اللوحات المطبوعة وصحف الحائط . وكذلك إعداد برامج إذاعية تدور حول موضوعات محلية يتنافس فيها الريفيون أنفسهم .

إضافة إلى أفلام تعد عن التنمية لتعرضها عربات السينما المتنقلة أو غيرها من أجهزة العرض ، إضافة إلى استخدام عاملين معينين من نواحي الصحة والزراعة وتنمية المجتمع ليخاطبوا أهل الريف مباشرة (272).

---

(271) بروخورف, ص12
(272) بارنو,1958.

فالتقدم النسبي في التنمية يحتاج إلى إعلام تنموي متعدد القنوات ، بمعنى أن يكون عند الشخص الواحد ، الصحيفة والراديو ومصادر أخرى للإعلام ، إذ أن احتمال وصول المادة الإعلامية المتعلقة بجانب معين من التنمية سواء كان برنامجاً زراعياً حول طريقة استخدام السماد والحصول عليه أو عن المكان الذي تنشأ فيه العيادة الجديدة أو عن النظام الجديد للضرائب أو أي نوع آخر من أعلام التنمية يعتمد ذلك على توافر القنوات متعددة الفروع .(273)

إن الإعلام التنموي يشتمل على مجهودات اتصالية على شكل برامج وحملات إعلامية في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصحة وتعلم القراءة والكتابة والتعليم ، ضمن خطة إعلامية يتحدد فيها الهدف العام من البرنامج الإعلامي أو الحملة الإعلامية وإعداده على ضوء الدراسة المسبقة للمجتمع الذي يراد إيصال الرسالة الإعلامية إليه .(274)

وينطوي تحت مظلة مصطلح الإعلام التربوي مجموعة من الأهداف، كما حددتها النشاطات العلمية التي تناولت تأثير وسائل الإعلام في التجارب التنموية .(275)

ولقد تم تحيد أهداف الإعلام التنموي في المؤتمر الدولي لسياسات الاتصال، للإسراع بتنمية المجتمعات الذي عقد عام 1975 وذلك على النحو التالي :

(273) مجلة عالم الفكر,1984.
(274) أنيس,ص15.
(275) ويلبر,1965.

تحيد حاجات الناس ومنحهم شرعية مصداقية سياسية للتعبير عن تلك الحاجات بتزويد المواطن بمنفذ للنظام الاتصالي ليخدم كمرجع فعال للحكومة فيها يتعلق بأهداف التنمية وخططها .

تزويد جميع مستويات المجتمع بروابط اتصالية أفقية ورأسية ويدخل ضمن ذلك تنمية أساليب الاتصال التقليدية لدى المجتمع.(نبيل ,1989)

دعم الثقافة القديمة للمجتمعات المحلية عبر وسائل الإعلام الجماهيرية والمحلية التي تعتمد على التشجيع الفني للاعتراف القومي بهذه الثقافة.(أبو زيد , 1989)

العمل على رفع الوعي لدى الناس بمشاريع وفرص التنمية.

العمل على تعزيز الاتجاهات والدوافع التي تساهم في التنمية.

التزويد بالمعلومات المناسبة التي تحتاج إليها عملية التنمية في جميع مراحلها ومثال على ذلك : معلومات عن الوظائف والمهن في مجال الاستهلاك .(ويلبر ,1970)

تدعيم التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد روابط اجتماعية .

توفير الدعم لبعض المشاريع التنموية المحددة والخدمات الاجتماعية بما فيها الرعاية الصحية ، التدريب الزراعي والمهني والمصلحة العامة مشاريع تنظيم الأسرة .(جيهان, 197)

الاتصال ، الإعلام والإعلام التنموي

مفهوم الاتصال :

يجمع علماء الاجتماع والإعلام على اعتبار أن الاتصال هو في الأساس تكوين المجتمع الذي قام على قاعدة من العلقة الجدلية التي نشأت بين الإنسان الأول وبين محيطه المادي ، ومن ثم الزوحي، أي على قاعدة علاقته الدائمة مع " الآخر" سواء أكان إلهاً أم حيواناً أم طبيعة.(بارنو,1958)

ولا شك أن الاتصال نشأ عن " حاجة " استشعرها الإنسان الأول (عديد من علماء الاجتماع يسميها حاجة اجتماعية ، ولكنها لم تكن كذلك عندما عاش الإنسان القديم مئات آلاف السنين في عزله عن الآخرين من جنسه)، حاجة بدأت بكل تأكيد غريز ية غير واعية وانتهت إلى أن تكون حاجة اجتماعية مكتسبة ، واعية وهادفة . ومما لا شك فيه ، أيضاً ، أن الصراع من أجل إلقاء هو الذي أيقظ الحاجة لدى الإنسان ودفع به بالغريزة أولاً ، وبالوعي المكتسب ، ثانياً ، إلى الاتصال بأعضاء جنسه الآخرين من أجل التجمع والتكاتف والتعاون في السراء والضراء داخل وحدة بشرية بدأت كجماعة صغيرة غير منظمة ولا تقسيم للعمل فيها وأخذت تكبر تكبر مع الزمن لتصبح أكثر تنظيماً ولتشكل ، لاحقاً مجتمعاً كبيراً يمتاز بالتنظيم الدقيق وبتقسيم متوازن للعمل فيه . وفي سياق الاتصال فيما بين الأفراد وما بين المجموعات في المجتمع ، نشأت علاقة اجتماعية فيما بين القائمين بالاتصال مكنتهم من تنسيق الأعمال والنشاطات فيما بينهم . ويجري الاتصال ، عملياً من خلال تبادل معلومات اجتماعية . والمعلومة الاجتماعية هي التي تكوَّن ، أولاً وأخيراً ، مضمون الاتصال .(276)

---

(276) إمام,ص13

ومن أجل إجراء اتصال اجتماعي لا بد من توافر ثلاثة شروط:

(مجلة المعرفة ,1979)

الشرط الأول: يستدعي وجود فريقي اتصال:مرسل ومستقبل .

الشرط الثاني: يتطلب وجود موضوع أو حدث ينشئ علاقة بين الطرفين .

الشرط الثالث: يفرض وجود قناة اتصال طبيعية أو تقنية توصل الأخبار والمعلومات .

وإذا كان الإعلاميون الليبراليون والإعلاميون الاشتراكيون قد اتفقوا حول شروط قيام الاتصال الاجتماعي , إلا أنهم يختلفون حول جوهر الاتصال أو طبيعته . فالنظرية الغربية تعد إن الاتصال هو سبب , ليس فقط قيام المـ جتمع البشري , وإنما أيضاً سبب الوصول إلى علل الوجود البشري بمعزل عن النشاط المادي للبشر.

ومن جهة أخرى فإن أصحاب هذه النظرية ينظرون إلى الاتصال على أساس أن لا موقف اجتماعي له . من هنا القول ,استطراداً, بأن لا التزام اجتماعي أو طبقي لوسائل الاتصال الجماهيرية , من صحافة وإذاعة وتلفزيون . وإذا كان هذا الكلام صحيحاً نسبياً ,وبحدود معينة بالنسبة إلى بعض وسائل والإعلام المشهورة بأنها "محايدة" أو "موضوعية", فإنه غير صحيح بالمطلق بالنسبة إلى هذا البعض أولاً ,وغير صحيح على الإطلاق بالنسبة لسائر وسائل الإعلام ثانياً .(277)

(277) مجلة الدراسات الإعلامية ,1982

أما الإعلاميون الاشتراكيون فيعدون أن الاتصال وإن كان سبب قيام المجتمع الإنساني , إلا أنه منفصل عن النشاط المادي للبشر , بل وعلى علاقة وثيقة به. وينفق عديد من العلماء والباحثين الاجتماعيين اليوم على أن الواقع المادي سابق على الوعي الاجتماعي عند الإنسان , وبالتالي فإن أسباب الوجود البشري على الأرض تعود , في البداية , إلى النشاط المادي للإنسان للحفاظ على بقائه كفرد, أولاً , وكجماعة, ثانياً , مما يعني أن الاتصال الإنساني الاجتماعي جاء كنتيجة للتحول النوعي في نشاط الإنسان المادي المتراكم , أي بانتقاله من الحياة الفردية إلى الحياة الجماعية مع الآخرين, أي من الاتصال الشخصي الغريزي والسالب مع أو ضد "الآخر" إلى الاتصال الاجتماعي الواعي والموجب مع الآخرين في ظل صراع وكفاح دائمين ومتجددين. من هنا أيضاً نظرة الإعلاميين الاشتراكيين إلى وسائل الاتصال بأنها في طياتها وظيفة أيديولوجية في أي مجتمع كان . وتتحدد هذه الوظيفة إما بالدفاع عن النظام السياسي والاقتصادي القائم أو بالعمل على تعديله أو تغييره.(فرج,ص47)

وكما جاء في تقرير الدولية لدراسة مشكلات الاتصال فإنه لا يمكن فهم الاتصال حين ينظر إليه في مجموعة ، بدون الرجوع إلى بعده السياسي ومشكلاته التي لا يمكن حلها بدون أن نضع في اعتبارنا العلاقات السياسية . فللسياسة،إذا ما استخدمنا العبارة بمعناها " الرفيع " علاقة لا تنفصل بالاتصال . وهنالك سؤالان مترابطان يتطلبان إمعان النظر فيهما : فإلى أي حد تؤثر السياسة على الاتصال ، وما هي أساليبها في ذلك ؟ وإلى أي حد ، وبأية طرق يؤثر الاتصال على السياسة ؟

إن العلاقات الحاسمة هي العلاقات القائمة بين الاتصال والسلطة وبين الاتصال والحرية . وتسود في أماكن مختلفة من العالم مفهومات متنوعة تحدد ما ينبغي أن تكون عليه تلك العلاقات ، وهي مفهومات تعد استجابة لمختلف التقاليد والمورد والنظم الاجتماعية واحتياجات التطور . لذلك فإنه نظام الاتصال يعد اليوم ، وعلى نطاق واسع ، عملية اجتماعية يتعين دراستها من كل زاوية ليس بمعزل عن غيرها وإنما في إطار اجتماعي واسع إلى أقصى حد .(عواطف,1985)

ويمثّل الاتصال في صميم كل العلاقات الاجتماعية على حد تعبير المدير العام السابق لمنظمة اليونسكو (أحمد مختار مبو) ، فحيثما تعين على البشر أن يقيموا فيما بينهم علاقات مستمرة فإن طبيعة شبكات الاتصال التي تنشأ فيما بينهم ، وما تتخذه من أشكال وتبلغه من فعالية ، تحدد بدرجة كبيرة فرص التقارب فيما بين أفراد المجتمع وفرص اندماجهم فيه ، كما تقرر إمكانيات الحد من التوتر أو حل النزاعات أينما ظهرت.

(طبارة ,1989)

لذلك فإن الاتصال ، كما تقول (الدكتورة جيهان أحمد رشتي) أساسي لأن المجتمع يقوم على مقدرة الإنسان على نقل نواياه ومشاعره ومعلوماته وخبراته من فرد إلى فرد . والاتصال هام لأن المقدرة على الاتصال مع الآخرين تزيد من فرص الفرد في البقاء في حين أن عدم القدرة على الاتصال تعد نقصاً خطيراً في التفكير أو في المشاعر.

ويعرف (برنار فوايين) الاتصال بأنه دينامية الحياة الاجتماعية ، فنحن لا نتصل ببعضنا ، في الواقع ، إلا لأن هنالك ما هو مشترك فيما بيننا، وكل ما هو شخصي تماماً أو ، على العكس ، كل ما هو معروف جيداً من الجميع ليس بمادة للاتصال ، فمادة الاتصال هي العمل الذي من خلاله يغتني اثنان أو أكثر من الأفراد بشكل متبادل .

وإذا كان الاتصال الشخصي ما يزال يتسم بأهمية حيوية في كل أنحاء العلم فإن الاتصال الجماعي اليوم يكتسب ، على عكس ما كان في الماضي، بعداً عالمياً بفضل السرعة التي نؤمنها وسائل الاتصال والإعلام والشبكة المعقدة من الاتصالات التي تمتد عبر العالم كله بحيث أنه لا يمكن لأي شعب كان أن يعيش بمعزل عن العالم . لذا فإن الاتصال يخلق، في الإجمال، اتفاقاً عاماً بين الأفكار ويؤكد الشعور بأن الناس يعيشون مع بعضهم البعض من خلال تبادل الرسائل وترجمة الفكر إلى عمل . فلاتصال يحقق تكامل المعرفة والتنظيم والقوة ويمتد كخيط يصل بين ذاكرة الإنسان الأولى وأنبل تطلعاته إلى المستقبل . من هنا فإن الحاجة إلى الاتصال وتبادل المعارف والآراء داخل الأمم ، وفيما بينها ، تصبح حتمية أكثر من ذي قبل ، الأمر الذي يوضح المخاطر ا لكامنة في القوة التي يملكها من يحوزون على موارد فنية كبيرة من فرض آرائهم على الآخرين (278).

بما أنه لا توجد حدود التنوع وبراعة أساليب الاتصال التي استخدمها البشر فقد تطورت أشكال الاتصال ومحتويات وسائله المستخدمة كما تنوعت باستمرار . وفي عصر التوابع الصناعية الذي نعيش حقبته اليوم يتسم الاتصال بأهمية خاصة ومميزة حيث إن وسائل الاتصال الحالية تتيح للشعوب إمكانية أن تعيش الأحداث ذاتها في وقت واحد وأن تتبادل المعلومات وتفهم بعضها على نحو أفضل . وتسير وسائل الاتصال هذه على طريق إحداث تحول عميق في الاتصال الاجتماعي .

(278) مجلة الوحدة,1989.

إذ تقيم شبكات تبادل وتحدث انقلاباً في شروط نقل المعارف وتعميم التعليم . لذلك أصبح الاتصال في عصرنا الراهن أكثر تعقيداً وأكثر حذقاً وإمكانية وخبرة في مساهمته في رفع وعي الإنسان وفي تحريره وتحرير الشعوب المضطهدة من الحاجة والقهر والخوف ، ومعروف أن الاتصال في الدول النامية أستخدم ، على الرغم من ضعف إمكاناته ، كسلاح في النضال من أجل الاستقلال ، أولاً ، وفي الجهود المبذولة لتحويل البني الاجتماعية والاقتصادية ولحل المشكلات المختلفة ، ثانياً ، من هنا فإذا لم يتم إدخال بعض التغيرات الأساسية على الاتصال شكلاً و مضموناً فإن المنافع المحتملة للتطور التكنولوجي وللاتصال الحديث سيكون من الصعب وضعها تحت تصرف غالبية سكان العالم.

والواقع يظهر حالياً ، استناداً إلى بعض الدراسات والإحصاءات الدولية ، إن معظم الشعوب في العالم ، وعلى الأخص سكان الريف في البلاد النامية الذين يشكلون من 60 % إلى 70 % من سكان العالم لا يزالون يبعثون ويتلقون رسائل من خلال القنوات التقليدية للاتصال ، وفي مقدمتها الاتصال الشخصي ، وإحدى المهام الأساسية التي يتوجب على المجتمع الدولي معالجتها اليوم هي العمل على إنشاء ودعم وتطوير البني التحتية للاتصال والإعلام في الدول النامية ، خاصة وإن مستوى الاتصال وتداول الأنباء والمعلومات في كل بلد كان ولا يزال وسيبقى مؤشراً لكل مجتمع منظم .ومن المستحيل أن نتصور أي تقدم في السياسة وفي الاقتصاد وفي الإدارة والتجارة والتعليم ، وغير ذلك من مجالات الحياة الاجتماعية والصحية والعسكرية ، دون وسائل الاتصال والإعلام وما تبثها المعلومات .(279)

---

(279) موسى,مجلة الوحدة ,ص52

من هنا إذا نظرنا إلى الاتصال نظرة أوسع ، ليس فقط باعتباره تبادلاً للأنباء والرسائل ، وإنما باعتباره نشاطاً فردياً وجماعياً يشمل كل عمليات الأفكار والحقائق والبيانات والمشاركة فيها ، فيمكن تحديد ثماني وظائف أساسية للاتصال في أي نظام اجتماعي .(هنري,1980)

وهذه الوظائف هي:

الإعلام: وهو جمع وتخزين ومعالجة ونشر الأنباء والبيانات والصور والحقائق والرسائل والآراء والتعليقات المطلوبة من أجل فهم الظروف الشخصية والبيئية والقومية والدولية والتصرف تجاهها عن علم ومعرفة، والوصول إلى وضع يمكن من اتخاذ القرارات السليمة .

التنشئة الاجتماعية: وهي توفير رصيد مشترك من المعرفة يمكن الناس من أن يعملوا كأعضاء ذوي فعالية في المجتمع الذي يعيشون فيه ودعم التآزر والوعي الاجتماعي ، وبذا تكفل مشاركة نشطة في الحياة العامة.(ادوار ,1984)

خلق الدوافع: وهو دعم الأهداف المباشرة والنهائية لكل مجتمع وتشجيع الاختيارات الشخصية والتطلعات ، ودعم الأنشطة الخاصة بالأفراد والجماعات والتي تتجه صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها.(خدوري,1989)

الحوار والنقاش: وهما العمل على توفير وتبادل الحقائق اللازمة لتيسير الإنفاق أو توضيح مختلف وجهات النظر حول القضايا العامة وتوفير الأدلة الملائمة والمطلوبة لدعم الاهتمام والمشاركة الشعبيين على نحو أفضل ، بالنسبة لكل الأمور التي تهم الجميع محلياً وقومياً ودولياً .

التربية: وهي نشر المعرفة على نحو يعزز النمو الثقافي وتكوين الشخصية واكتساب المهارات والقدرات في كافة مراحل العمر .(عواطف,1989)

النهوض الثقافي: وهو نشر الأعمال الثقافية والفنية بهدف المحافظة على التراث ، والتطوير الثقافي عن طريق توسيع آفاق الفرد ، وإيقاظ خياله وإشباع حاجاته الجمالية وإطلاق قدرته على الإبداع .

الترفيه: هو إذاعة التمثيليات الروائية والرقص والفن والأدب والموسيقى والمسرحيات الفكاهية والرياضة والألعاب...الخ .من خلال العلامات والرموز والأصوات والصور بهدف الترفيه والإمتاع على الصعيدين الشخصي والجماعي .

التكامل: وهو توفير الفرص لكل الأشخاص والمجموعات والأمم بما يكفل لهم الوصول إلى الرسائل متنوعة تحقق حاجتهم إلى التعارف والتفاهم والتعرف على ظروف معيشة الآخرين ووجهات نظرهم وتطلعاتهم .

مفهوم الإعلام:

الإعلام تعبير مر بمراحل عديدة في الغرب إذ كانت كلمة إعلام تعني " عملية أخذ وإعطاء المعرفة عن واقعه " أي عملية استقبال وإرسال معلومات ومعارف حول حادثة أو تطور ما . والإعلام يعني أيضاً إيصال المعارف إلى الأفراد والجماعات بهدف التأثير على عقولهم ونشاطهم . وهو يهدف إلى إيصال المعارف والعلوم حول علاقات حدثت وحقائق وقعت هي، في الإجمال ، جديدة . ويعني الإعلام معلومات تكشف جوهر أو مسار الأحداث والحقائق من خلال استخدام الخبر أو التقرير أو معلومات توضح علاقات الإحداث ببعضها من خلال استخدام نوع التعليق والمقال ، أو معلومات تتحدث عن طرق حياة وتفكير أناس وشخصيات من خلال نوع المقابلة والريبورتاج . (أبو أصبع ,1985)

وبحسب رأي الباحث " رايت " فإن الإعلام يعني " العملية التي ينتقل بمقتضاها معنى ما بين الأفراد " وهو يجسد على حد تعبير المفكر الألماني " أوتو غروته " التعبير الموضوعي لجماعة ما ، وهو يعكس عقليتها وروحها وميولها " وهذا ما يؤكد أن الإعلام هو في أساس التفاعل البشري القائم على العلاقة الإنسانية التي عبرها ينقل الواحد إلى الآخر أو يتلقى منه النوايا والرغبات والمعلومات والخبرات والأحاسيس .

كما أنه أساسي لأن التطور البشري في أكثر من مجال يتوقف على نوعية الإعلام ، ولأنه يساعد على نمو الإنسان عقلياً وروحياً ويبلور أفكاره ويمحص وسائل التعبير لديه مزيداً من القدرة والوضوح . ويقول الدكتور أنيس مسلم في هذا الصدد " من هنا يبدو لنا أن الإعلام يعكس إلى حد بعيد الواقع الاجتماعي والنفسي ويكاد يكون المرأة التي عليها نرى صورة ما ".

(الجوهري,1978)

والإعلام مثل الاتصال نشأ كحاجة إنسانية تطورت مع الوقت فانتقلت من عمل فردي إلى مؤسسة متخصصة . ملاصق للاتصال وتابع له ، وهو يتطور ويتوسع كلما تطورت وتوسعت البني التحتية للاتصال في المجتمع . ومع ذلك فهما ليسا صنوان أو موحدي المفهوم كما يتبادر إلى الأذهان , من هنا ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم وحدة مفهوم الإعلام Information والاتصال Communication الذي يعني كل ما تقدمه الصحافة والإذاعة والتلفزيون إلى الجمهور. وفي الحقيقة فإن الإعلام هو ذلك الجوهر الذي يحويه الاتصال والذي يستخلصه القارئ أو المستمع أو المشاهد ، والذي استطاع الصحفي أن يوصله إلى الجمهور . ويمكن تسمية الجوهر الذي يحويه الاتصال بـ " الإعلام الكامن " أو " الفعال " الذي يعني الإعلام الحقيقي .(القاضي,1969)

وكما حدث بالنسبة إلى مفهوم الاتصال فقد اختلف الإعلاميون الليبراليون والإعلاميون الاشتراكيون حول تحديد الدور الذي يقوم به الإعلام فالنظرية الليبرالية تعد أن الإعلام يعكس الأحداث استناداً إلى الحقائق التي لا يتدخل فيها ، وبالتالي فإن وسائل الإعلام هي فوق الحزبية وغير المتحيزة وتشكل منبراً حراً لتبادل الآراء والأفكار والمواقف ، بينما يؤكد الإعلاميون الاشتراكيون بواسطة الإعلام يجري توجيه وعي الجمهور وسلوكه ومن ثم قيادته ويضيفون بأن أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والدعاية في حياة المجتمع تحدده حقيقة أن الصحافة ، وهي تعلم الجمهور ، تتحول إلى أحد أهم عوامل التوجيه الاجتماعي في المجال الفكري قبل كل شيء . من هنا

فإن تقييم المعلومات هو ، في جوهره ، نشاط توجيهي ، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على وسائل الإعلام ودورها في المجتمع حيث أنه من الصعب فصل الوسيلة عن المضمون . وكما يقول الإعلامي الأمريكي "مارشال ماكلوهن " فإنه " الوسيلة هي الرسالة " في كتابة الصادر بهذا العنوان للدلالة على ما بين الوسيلة الإعلامية والمضمون الذي تبثه من علاقة وثيقة .

وفي هذا المجال يصف الباحث الإعلامي التشيكوسلوفاكي، الدكتور " سلافوي هاشكوفيتش "، وسائل الإعلام في المجتمع الحديث بأنها الوسائل التي تنشر معلومات عامة تمارس من خلالها تأثيراً يومياً واسعاً ومكثفاً على وجهات نظر ومواقف السكان بخصوص القضايا الوطنية والإقليمية والدولية . وهذا التأثير هو بجانب منه ثقافي وتعليمي ، وهو بجانب آخر توجيهي وسياسي ، أي أنه وسيلة للدعاية .

ولم يعد سراً بأن وسائل الإعلام الجماهيرية ، الخاضعة لسلطة مختلف الفئات والأحزاب السياسية ، هي أدوات مهمة جداً لتوجيه الرأي العام ونشاطات الجماهير ومواقفها والتحكم بها . ويدرك هذه الحقيقة الاختصاصيون والسياسيون في الشرق أو في الغرب ، رغم أن طريقة معالجتها اختلفت في البلدان الاشتراكية سابقاً عنها في البلدان الرأسمالية ، وفي الواقع فإن أحد أهم الدروس التي تستحق أن نتوقف أمامها في كتاب الباحث ستيفن كوس تأكيده على أن العلاقة بين وسائل الإعلام والرأي العام هي ، في جوهرها ، علاقة تفاعل وتكامل واعتماد متبادل ،

أو علاقة تساند وظيفي كما يقول الإنتروبولوجيون . ويقتصر التساند الوظيفي أن يؤثر كل طرف بالأطراف الأخرى وي تأثر بها في الوقت نفسه . فإذا كانت وسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون وغيرها تلعب دوراً هاماً في تشكيل الرأي العام ومحاولة توجيهه والتأثير فيه عن طريق تقديم مادة إعلامية وتكرارها وإعادة نشرها أو بثها في أشكال مختلفة كي ترسخ في أذهان الناس وتصبح جزءاً من نسقهم الفكري ، فإن الرأي العام نفسه – من حيث هو مجمل وجهات النظر والاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع – يلعب هو أيضاً دوراً في توجيه الإعلام نحو الاهتمام بمواد إعلامية من نوع معين والكف عن غيرها ، ويلجأ في سبيل تحقيق ذلك إلى وسائل وأساليب وطرق مختلفة ، فكأن هنالك ، نوعاً من الحوار المستمر بين وسائل الإعلام والرأي العام يهدف إلى تحقيق درجة من الاقتناع المتبادل برسالة الإعلام من ناحية ، وبمتطلبات الرأي من ناحية أخرى . (العرموطي,1983)

ويمكن الاستنتاج هنا ، بأن النمو الهائل في وسائل الإعلام والاتصال أدى إلى أن يصبح الإعلام جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية . وإذا كانت وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية تؤلف قوى هامة وفعالة ومؤثرة في المجتمع الحديث ، بفضل ما تقدمه لنا من معلومات وما توفره من مجالات الترفيه ، فإنها تحمل في ثناياها ، في نفس الوقت ، " قدرة هائلة على الإقناع سواء بشكل واضح صريح ، أو بشكل خفي ومستتر بحيث يمكنها أن تدخل كثيراً من التعديلات على حياتنا وأفكارنا " ومع ذلك فهنالك من الباحثين الاجتماعيين والإعلاميين من يؤكد بأن المهمة الأساسية الحقيقية للإعلام هي ترسيخ القيم والأفكار أكثر من تغييرها أو تعديلها أو استبدالها ، بل إن البعض يرى أن القدر الضئيل الذي تحققه هذه الوسائل في مجال تغيير الرأي وتعديله هو في حد ذاته " دليل ومقياس لعملية الترسيخ والتقوية وليس العكس ، كما قد يتبادر إلى الذهن للوهلة الأولى". هذا الكلام صحيح إلى حد ما ، ولكن من الخطأ إطلاقه أو تعميمه على كل المجتمعات في كل زمان ، كما من الخطأ الكبير تجاهل التغيرات التي أحدثها الإعلام ووسائله في القيم والعادات والأفكار المسبقة ، أو في المعتقدات غير العلمية التي سادت قروناً عدة من الزمن. إلا أن الكلام نفسه يجرنا إلى الحديث عن الوظائف التي تطورت أيضاً وتعدلت مع تطور الزمن ، وانتقاله من الإعلام الشفهي إلى أعقد أنواع الإعلام التكنولوجي . (بيرنانت,1984)

ففي المجتمعات التقليدية حيث كان الإعلام فطرياً وشفهياً ، أو يتم ضمن جماعة صغيرة ، كانت وظيفته الأساسية تتمحور حول العمل على بقاء الجماعة واستمرارها .(جلبي,1989)

وكان الإعلام في ذلك الزمان لا يخرج عن معطيات وقناعات وقيم الجماعة ، بل ويعمل على تثبيتها ، خاصة وأنه لم يكن يعبر إلا عن أمور ومسائل معترف ومسموح بها ومتداولة لدى الجماعة . ويمكن القول بأن الإعلام في تلك المجتمعات كان إعلاماً مغلقاً ، أي أنه لم يكن يخرج ، ليس فقط عن إطار الجماعة ، وإنما أيضاً عن إطار أفراد محدودين يمثلون في الأساس ، السلطة أو يتبعون لها . ولأن الإعلام كان قليلاً من حيث الكمية ، وانتقاله تعرض خلال انتشاره على الألسن إلى الكثير من التشويه الناتج عن إضاعة تفاصيل مهمة ، أو التقليل من أمرها ، أو تضخيم تفاصيل ثانوية أو جزئية بحيث أنه أصبح أقرب إلى الإشاعة منه إلى الإعلام . ولذلك فإن وظيفة الإعلام في المجتمع التقليدي ثانوي ورأي الأفراد من عامة الشعب ليس بذي أهمية في هذا المجال ، وهم يتقلبون الأحداث أو يرفضونها تبعاً لموقف زعمائهم منها في غالبية الحالات .(ذياب,1966)

أما في المجتمعات الحديثة فقد أصبح الإعلام مؤسسة ، أي عملية إرادية منظمة غير عفوية وغير ظرفية تبث المعطيات الجديدة سواء أكانت أخباراً أو أفكاراً أو آراء . وكما دخل الإعلام ساحة الصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي ، وأصبح مهمة متخصصة ومميزة عن سواها ، فقد دخل الإعلام أيضاً عالم الصناعة والتكنولوجيا من خلال تطوير وسائل نشره وبثه وتحسين نوعية محتوى هذه الوسائل لتتماشى مع التطورات التقنية المستمرة . وإذا كان الإعلام في المجتمع التقليدي قد عمل على تثبيت القناعات والقيم والعادات القائمة ، وعلى منع الشعب من التعاطي مع السلطة حول قضاياهم وأمورهم العامة ، فإن الإعلام في المجتمع الحديث بقي يحتفظ بالدور الذي لعبه قديماً وطوال الوقت السالف

أي دور شد الأفراد إلى مجتمعهم وتثبيتهم في جماعاتهم وفي قناعاتهم ، ولكن مع فارق أساسي وهو أن الإعلام ، حالياً ، لم يعد أمراً ثانوياً وظرفياً ، أو نتاجاً يتم على هامش المبادلات الإنسانية ، وإنما عنصراً أساسياً في العلاقات القائمة ، وهو يحتل مكاناً هاماً ضمن العلاقات الموجودة بين مختلف العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية . من هنا فإن الإعلام اليوم ، هو إعلام جماهيري ، واسع ويتجاوز الحدود الوطنية إلى الأثير الأوسع ، وما كان ذلك ممكناً لولا وسائل الإعلام المتطورة جداً والتي لم يعد بالإمكان فصلها أو فصل دورها ووظيفتها عن دور ووظيفة المضمون الإعلامي الذي تبثّه داخل المجتمع وحول العالم .(زياد,1989)

ويحدد الباحثون ، اليوم ، وظائف وسائل الإعلام بوظائف فكرية ونفسية اجتماعية. ويأتي الإعلام على رأس الوظائف الفكرية لوسائل الإعلام الجماهيري حيث أنه يعمل على نقل الواقع من خلال علاقة سليمة وصادقة مع الوقائع والأحداث. وتقوم التنشئة التربوية والتثقيفية بالوظيفة الثانية التي تمارس وسائل الإعلام الجماهيرية إذ أنها تسعى إلى دمج الأفراد في الجسم الاجتماعي للمجتمع وفي أهدافه الفكرية والثقافية المشتركة .

أما الوظيفة الثالثة فتتمثل في التعبير ، أي العمل على خلق وإنتاج وإبراز القيم والمثل في كل مجالات الفكر والنشاط الإنساني . والوظيفة الرابعة لوسائل الإعلام تقوم على فرض بعض الأفكار والآراء والمواقف من خلال استخدام قوة وفعالية الوسائل التقنية بهدف الأثير على السلوك الاجتماعي .(زكي,1965)

أما الوظائف النفسية – الاجتماعية فيمكن حصرها في ثلاث :

(الانتماء الاجتماعي ، التوحيد الاجتماعي ، والتسلية والترفيه).

بالنسبة إلى الوظيفة الأولى يرى الباحثان فرانسيس بال وجان باديولو أن وسائل الإعلام الجماهيري تسهل عملية الانتماء الاجتماعي عن طريق الاستعلامات المتعددة والمعلومات التي تنقلها إلى الأفراد عن الجماعة . ومن المعلومات اليومية التي تقدمها هذه الوسائل حول مختلف الفئات الاجتماعية وكثافة المشاركة الاجتماعية فيها.(سليمان,1985)

أما التوحيد الاجتماعي ، وهي الوظيفة الثانية لوسائل الإعلام ، فيتمثل في العمل على صهر مختلف القيم والعادات والتقاليد والرموز المتواجدة ضمن الجماعات التي تؤلف المجتمع . وتساهم وسائل الإعلام الجماهيرية في إقامة نوع من الوحدة في المفهومات وفي الاهتمامات وفي التطلعات وفي استخدام نظام موحد من الكلمات والتعابير والمصطلحات التي تعبر عن هذه الوحدة أو تعكسها . وأحد أهم العناصر التي تدعم التوحيد الاجتماعي هو دور وسائل الإعلام الجماهيرية في تكوين الأذواق وتقريبها من بعضها البعض وفي بناء الشعور القومي للناس(حول هذا الموضوع كتب ويلبرشرام: " يتعلم الناس إلى حد ما ، محبة ما يرونه ويسمعونه . يصدق هذا بصورة ملحوظة في ميدان الموس يقى والفنون الجميلة . وفي بعض الأقطار العالية التقدم ، يتوقف نجاح الأغاني والرقصات ، إلى حد كبير ، على تقديمها وتعريف الناس بها عن طريق وسائل الإعلام ..وفي وسع ") .

الوظيفة الثالثة لوسائل الإعلام الجماهيرية هي التسلية والترفيه ، وهي وظيفة أظهرت كل أو معظم الأبحاث والدراسات التي أجريت حولها غير قليل من الدول المتطورة بأنها تساعد القارئ أو المستمع أو المشاهد على صرف أوقات فراغه في إطار من الاستراحة والاسترخاء خصوصاً في ما يتعلق بالتلفزيون .

ففي فرنسا على سبيل المثال ، دلّت الإحصاءات على أن قراءة القصص المصورة تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة لما يقرأه الناس في الصحف ، وأن 44 في المائة من الذين ينظرون إلى التلفزيون يعلنون أنهم ينتظرون البرامج المسلية بينما 19 في المائة ينتظرون البرامج التثقيفية و16 في المائة فقط ينتظرون الأخبار . وفي الولايات المتحدة الأمريكية يذكر أنريك مليون – ماريتيز بأن 80 ،83 في المائة من مشاهدي التلفزيون هناك يفضلون البرامج المسلية والترفيهية ، وكذلك الأمر بالنسبة لمشاهدي القناة الثانية من التلفزيون الفرنسي . ويضيف بأن البرامج المفضلة في كل مكان هي البرامج السهلة ، خصوصاً في الأوساط المحرومة ثقافياً (يقول كلوس : إن انكباب الناس بحماس واستمرار تركيزهم على أبواب الصحيفة المخصصة للمتفرقات وأخبار الجنس والعنف والجرائم والفضائح لا يمكن تفسيره بأنه مجرد حشرية بسيطة بريئة وحسب ، وإنما يعني شيئاً أعمق وألح من هذا : الحاجة إلى تحرير كبت لا يمكن حصره وإلى إشباع غرائز يكبحها الخوف مما يفرض التخلص منه بأي ثمن).

وبما أن برامج التسلية والترفيه متنوعة جداً فإنها تحدث التباساً بين الواقع والخيال عند الفرد إلى الحد الذي لا يمكن معه عندها الحديث عن وظيفة رابعة لوسائل الإعلام الجماهيري ، هي الوظيفة النفسية التي تسهل للإنسان الهرب من الواقع بشكل مستتر ، أو دون انتباه من أحد ، أو تساعده على تحرير بعض غرائزه وكوابته النفسية على حد ما يقوله روجيه كلوس .

وظيفة الإعلام ودوره في المجتمع العربي :

إثر انتشار أصداء النظريات والأفكار حول علاقة وسائل الإعلام بالتنمية بين أوساط متزايدة في العالم العربي ساده في الستينات والسبعينات اعتقاد مفاده بأن الواقع المتميز للمجتمعات العربية يطرح مفهوماً جديداً للوظيفة الإعلامية . إذ أن مهمة وسائل الإعلام لا تبقى مقتصرة على تلقي وبث الأنباء والمعلومات ولا على تفسيرها وتحليلها ، وإنما هناك مهمة ثالثة وهي مهمة المساهمة في ترقي المجتمع وتنميته . واستناداً إلى المفهوم الجديد أعلاه قيل بأن الإعلام العربي مطالب بأن يساهم أيضاً في تنمية المجتمع العربي من خلال دفع القراء والمستمعين والمشاهدين إلى إدراك خطورة مشكلات التنمية وإلى التفكير في حلها . وجرى تلخيص وظيفة الإعلام في مجالين اثنين : الأول أن تقوم بدور " المنبه " للتنمية من خلال إثارة اهتمام المواطنين بقضايا التنمية ، والثاني بحشد الدعم الشعبي للتنمية التي تفقد مضمونها دون مشاركة شعبية فعلية .(شرايبر,1986)

هذا الكلام على أهميته وصحـ ة ما جاء فيه ، خصوصاً في ما يتعلق بوظيفة الإعلام في المجتمع ، لا يتغاير في شيء تقريباً عما يمكن أن يقال ويكتب بالنسبة إلى أي بلد نامٍ آخر، ومن هنا انتفاء التمايز العربي الخاص وانتفاء التحدث عن مهمة ثالثة متمايزة هي, في الواقع, من بديهيات علم الإعلام ووظائفه وأدواره في التنمية. ولكن ما يميز أكثرية البلدان العربية هو أن "البعد التاريخي للتنمية يقف بنا أمام حقيقة واضحة وهي أن التنمية في العالم الثالث صراع بين الاستعمار من جديد وبين الدول حديثة الاستقلال". من هنا ضرورة الربط بين سياسات الاتصال والإعلام وبين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حتى تتكامل في خطة شاملة للتنمية.والبعد التنموي للاتصال بعد جزءاً أساسياً من الخطة الشاملة للتنمية .(شقير,1981)

والخلاف الكلاسيكي الذي دار حول دور الإعلام في المجتمع يتلخص في ما إذا كان بناء الإنسان يبدأ بتغير أوضاعه الاقتصادية أم التأثير على عقله ووعيه أولاً ؟.(طه,1986)

إن التجاوب والأبحاث التي أجريت في الدول النامية أكدت أن التأثير متبادل بين الجانبين المادي والمعنوي ، وأن بناء الإنسان يرتبط بها معاً . وما يجب إضافته هو أن دور الإعلام لا يقتصر في التنمية الشاملة على البناء المعنوي للإنسان ، بل إنه يسهم أيضاً في البناء المادي . والإعلام لا يقف مكتوف اليدين منتظراً حتى تبدأ خطة التنمية في التنفيذ ، بل إنه يسبقها في الدعوة إلى التغيير ، من هنا فإن الإعلام أشبه بالجهاز العصبي في جسم المجتمع ، وهو يعمل على تفجير الطاقات الموجودة في الإنسان وشحنها للبناء في إطار تغيير القديم وإحلال الجديد من قيم وعادات وسلوك ، وفي إطار بعث القديم الأصيل ودفعه في اتجاه التقدم ، وهذه هي الوظيفة الإعلامية في المجتمع . لذلك أولى أساتذة الاتصال أهمية كبرى لدور الاتصال ووسائل الإعلا م في المجتمع فأعتبر بعضهم الاتصال نسيجاً للمجتمع الإنساني ، وكلما تدفق الإعلام بين شرايين هذا النسيج كلما زادت فعالية المجتمع وقدرته على التنمية . وأكد آخرون أن عملية الاتصال لدى المواطن ترسخ شعوره بالانتماء إلى وطنه وقوميته ، واستغلال هذا الشعور في التنمية ضرورة من ضروريات نجاحها إلى جانب أن وسائل الاتصال تنقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل . وأهتم بعضهم الآخر أيضاً بالمعلومات والأفكار التي تحملها وسائل الاتصال التي تعد العامل الأساسي في زيادة مجالات المعرفة لدى الناس وتوسيع أفاقهم وازدياد قدرة أفرادهم على التقمص الوجداني وتقبلهم للتغيير واشتراكهم في التنمية.

(عبد الباقي,1975)

ويرى الباحث الإعلامي دومينيك دوسوش أن دور رجل الإعلام في التنمية هو دور المعلم في المجتمع ، ذلك أن لأجهزة الإعلام مهام محددة وبرامج مفصلة . وهذه المهام هي التعليم والترفيه والأخبار . والصحافي كمنفذ للسياسة الإعلامية له ، كذلك دور المعلم .

وفيما يرى هـ . ج . ويلز في شيء من التقمص الوجداني أن قصة التطور البشري ، أي تطور المجتمعات الإنسانية ، هي قصة تطور اتصالي وإعلامي فيقسم التاريخ إلى خمس مراحل : مرحلة الكلام ، مرحلة الكتابة ، مرحلة اختراع الطباعة ، مرحلة العالمية ومرحلة الإذاعة ، يعد شرام أن الوظائف الإعلامية ، منذ كان المجتمع الإنساني عبارة عن قبائل بدائية وحتى اليوم ، لا تزال هي ذاتها وما تغير هو الوسائل.

وتحدد الدكتورة جيهان رشتي وظائف الاتصال ، من وجهة نظر المرسل في أغلب الحالات كما يلي :

الإعلام ، التعليم ، الترفيه والإقناع . وتضيف أن الملتقي ، أي الطرف وأحداث ، تعلم مهارات جديدة ، الاستمتاع والاسترخاء والهرب من مشاكل الحياة والحصول على معلومات جديدة تساعده على اتخاذ القرارات والتصرف بشكل مقبول اجتماعياُ . وتشير الدكتورة رشتي إلى أن وسائل الإعلام الجماهيرية أصبحت مسؤلة عن القيام بغالبية هذه المهام إلى جانب مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى بعد أن كانت تتحقق في الماضي ، وقبل اختراع الطباعة ، بشكل محدود عندما كان يقوم بها أفراد .

وكما يقول الدكتور محمد سيد محمد فإنه في نفس الوقت الذي يتوجه فيه الإعلام إلى المجموع ليؤثر وليفعل فيه كمجموع فإن كل فرد هو أيضاً في حد ذاته هدف من أهداف الإعلام " لأنه بإقناع أكبر عدد ممكن من الأفراد يمكن أن ينجح التغيير" .

من هنا فإن الإعلام جزء من كل ، وهو يتفاعل مع المجتمع بكامل تراثه وحاضره ومراحل تطوره. وهو إن كان إعلاماً رسمياً ، أي حكومياً ، أو إعلامياً خاصاً فإنه غالباً ما يكون في كلتا الحالتين أداة من أدوات السياسة العليا للنظام السياسي السائد في كل بلد .(عبد الحميد,1982)

الإعلام التنموي في المدينة والريف :

كما أن من الأهداف الرئيسية لخطط التنمية الموضوعة تضييق الهوة الكبيرة الموجودة بين المدينة والريف على مختلف الصعد فإن من الأهداف الأساسية لتطوير الاتصال والإعلام العمل دائماً على الحد من أوجه التفاوت والاختلال بين المجتمعات الحضرية والريفية . ولذلك كانت الصحف العربية والإذاعة من أهم الوسائل التي اعتمدت في الستينات والسبعينات للتخطيط لبرامج التنمية وإنجازها في عدد غير قليل من الدول العربية . وخلال الثمانينات تم اعتماد التلفزيون بشكل متزايد في خطط التنمية بعد أن انتشر هذا الجهاز الإلكتروني السحري في معظم البلدان العربية .

(عبد الرحمن حموده,1981)

وبغض النظر عن تجربة الإعلام التنموي في الدول العربية ، ودول الدخول في وضع تقييم لها الآن ، لا بد من التأكيد والتركيز ، من حيث المبدأ، على أنه قبل القيام بأية جملة إعلامية تنموية يتوجب تحديد الهدف ، أو مجموعة الأهداف ، بدقة ووضوح في الخطة الإعلامية ، سواء أكان الهدف يتعلق بمشاريع صناعية أو خدماتية أو عمرانية أو ثقافية – إنمائية في المدينة ، أو سواء أكان يتعلق بمشاريع ري أو تحسين نوعية الإنتاج الزراعي والحيواني أو بخطط مكافحة الأمية والجهل المنتشرين ، عادة ، في الريف . ومما لا شك فيه أن تحيد الهدف أو الأهداف التنموية ،

لا يمكن أن يتم بالدقة المطلوبة وبالواقعية المتناسبة مع الأوضاع السائدة إلا بعد الإطلاع على أجوال الناس ودراسة العلاقات التي يتحركون داخلها ضمن الطبيعة والاجتماعية والدينية والثقافية . فبعد القيام بهاتين الخطوتين المهتمين تأتي خطوة اختيار الوسيلة الإعلامية الملائمة لكل حالة على حدة . ولا بد ، عندها ، من أن نختار من بين الوسائل الإعلامية المتوافرة ما هو متناسب مع مضمون الرسالة من جهة ، ومع السرعة المطلوبة لإيصال الرسالة من جهة ثانية ، ومع حجم الجمهور المستقبل للرسالة من جهة ثالثة.

(عبد الملك,1982)

فإذا كان مضمون الرسالة معقداً من حيث الموضوع وطويلاً من حيث الشرح والتعليل والتحليل فإن الوسيلة الأفضل ، في هذا المجال ، هي الصحافة المكتوبة(صحف،مجلات متخصصة، نشرات دورية وغير ذلك) .

وإذا كانت مطلوبة لإيصال فحوى رسالة ما فإن الإذاعة أسرع من غيرها في تقديم المعلومات ، أي إنها أسرع من الصحافة في كل الحالات ، وأسرع من التلفزيون في حالات عديدة .(عمرو,1976)

أما بالنسبة إلى الجمهور فإن حجمه ونوعيته يفرضان الوسيلة التي يتوجب استخدامها . وهنا يلعب عنصر الوقت المتوفر والمال الكافي دوراً حاسماً في اختيار الوسيلة .(لطفي,1975)

ولا بد هنا أيضاً ، من ملاحظة اختلاف الحملة الإعلامية التنموية في المدينة عنها في الريف على الرغم من وجود عناصر مشتركة عديدة بين الحملتين. وهذا الاختلاف عائد بالضرورة، إلى اختلاف خطط التنمية في المدينة عنها في الريف. ومن المعلوم أن الريف في البلدان النامية ، وكذلك في البلدان العربية ، أكثر تخلفاً وأمية وأكثر حاجة إلى عملية التنمية في كل المجالات . ولأنه كذلك فإن وسائل الإعلام الجماهيرية من صحف وإذاعة وتلفزيون وسينما مركزة في المدن الكبيرة من البلاد ، بل

وغالباً ما تكون مركزة في العاصمة وبعض ضواحيها فقط . ولذلك فالمطلوب من الإعلام التنموي في الريف أن يؤدي مهمات ووظائف ذات خصوصيات محددة ، وبأدوات وبمستويات من الثقافة والعلم والمهرة . ولا تزال الإذاعة، حتى اليوم ، الوسيلة الإعلامية الأسرع والأفضل لسكان الريف التي لا تتطلب أي جهد سوى جهد الاستماع إليها ، وهو " جهد " محبوب لدى سكان الريف البعيدين عن المدن . فجهاز الراديو وسيلة قليلة الكلفة للفلاح وللمزارع وبإمكانه أن يؤدي دوراً كبيراً في قطاع الخدمات " لأن الرسائل التي توجه لتنمية هذا القطاع ، ما عدا بعض أنواع التعليم ، تلاءم طبيعة الراديو الذي بإمكانه أن يعيد بث الأمور المهمة عدة مرات خلال النهار لكي يطمئن إلى أنها وصلت إلى كل شخص . وهو يفيد نقل الإرشادات في مجال المرور والصحة والتعامل مع الآخرين والحقوق والواجبات " . وهكذا أيضاً في مجال الإرشاد المتعلق بالزراعة وبتربية الحيوان حيث للراديو دور هام جداً ، وبإمكان الفلاح أو المربي أن يستمع إلى البرنامج المعني وهو في بيته أو في حقله خلال عمله . (ماكليلاند,1975)

ومع دخول جهاز التلفزيون إلى الريف في عديد من الدول العربية وانتشاره وتوسيعه فيها خلال عقد الثمانينات أخذت الحملات الإعلامية التنموية تفسح له مجالاً أساسياً ، بل المجال الأساسي ، بسبب تفوقه التكنولوجي بال صورة والصوت على غيره من وسائل الإعلام . وأصبح بإمكان التلفزيون أن يقوم بدور رائد في بث البرامج التنموية ، خصوصاً تلك المخصصة للريف حيث يمكن ، على سبيل المثال ، عرض وشرح المشاكل التي تواجه الزراعة والحلول الممكنة لها ، أو تعليم تطبيق الأساليب الجديدة في الزراعة ، أو تقديم النصائح و الإرشادات حول كيفية استخدام المبيدات والأسمدة ، وغير ذلك الكثير من الإمكانات التي تؤثر في الفلاح فيقتنع بها لأنه يراها ويتحقق منها بالعين المجردة ، إضافة إلى سماعها بالأذن .(محمد سمير,1983)

وهكذا أصبح بإمكان الفلاح والمزارع ومربي الحيوان تعلم عديد من الخبرات والمهارات واكتساب الكثير من المعارف من خلال التلفزيون في فترة زمنية غير طويلة ، مما ساعدهم على تنمية إنتاجهم وزيادة مداركم العملية والمعرفية ، وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم .

موقع الاتصال والإعلام في العملية التنموية

إذا كان من غير الممكن للاتصال والإعلام أ يفسروا ، بحد ذاتها ، عن إحداث التنمية في المجتمع فإن عدم القيام بما هو متوجب وضروري في قطاعي الاتصال والإعلام يؤدي ، بالتأكيد ، إلى إبطاء عملية التنمية وإلى جعلها أصعب وأعقد بسبب عدم وصول المعلومات اللازمة لتعريف الناس بها وحثهم على المشاركة فيها.(عطيه,1954)

بكلمة أخرى صحيح أن الاتصال لوحده لا يمكنه أن ينهض بعبء التنمية ، ولكن عدم مساهمة الاتصال والإعلام في خطط التنمية يؤدي إلى حصول إخفاقات ومصاعب غير متوقعة تؤثر سلبياً على مجرى العملية التنموية الجارية . وكما يقول الدكتور زكي الجابر فقد " بات في حكم المؤكد أن الإعلام يمكن أن يكون الاتجاهات الإيجابية نحو التقدم المنشود للبلدان النامية ، وبذلك يسهم في تسريع التنمية بزيادة فعالية الأساليب الأخرى .إن تكوين الاتجاهات يتم عن طريق نشر القيم وكل ما يدعو إلى الإيمان بالقدرة على البناء وتصور النماذج الإنسانية المتقدمة حضارياً ، وهذا ما تستطيع أن تقوم به أجهزة الإعلام .(الجابر ,1981)

وإذا اعتبرنا أن حكومات عدد من الدول النامية لا تدرك هذا الواقع بالنسبة لأهمية ومركزية موقع الاتصال والإعلام في العملية التنموية الجارية فإن بعض الحكومات النامية الأخرى تدرك ذلك ، ولكنها لا تقوم بأية خطوة لترجمة العلاقة المتينة الموجودة بين الاتصال والتنمية . لذلك يمكن القول هنا ، استطراداً ، بأن واقع الإعلام في الدول النامية يتلخص إجمالاً ، في أن الدول المتخلفة هي ، بالضرورة ، ذات نظم إعلامية متخلفة أيضاً . والعكس صحيح . فالدول التي تتقدم على طريق التنمية تملك نظماً إعلامية تتناسب ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي حصل فيها. ومعروف بأن التطور الاقتصادي الذي حصل في الدول المتقدمة كان سبباً رئيسياً في تطوير بني وهياكل وسائل الاتصال والإعلام وفي رفع المستوى المهني والثقافي للعاملين فيها . وهذا ما لم تتوصل إليه الأكثرية الساحقة من الدول النامية بعد ، دون أن نتاجل بالطبع ، ما تم تحقيقه حتى الآن على صعيد الاتصال والإعلام في عدد غير قليل من هذه الدول ، ولكن بمستويات لا يمكن مقارنتها على الإطلاق بالتطور الاتصالي والإعلامي العاصف الذي يجري تحقيقه في الدول المتقدمة . مع ذلك فإن التمايز في مستوى الاتصال والإعلام موجود سواء ضمن مجموعة الدول المتطورة أو ضمن مجموعة الدول النامية . وعلى سبيل المثال فإن مستوى الاتصال والإعلام في دول أمريكا اللاتينية المنتمية إلى العالم النامي هو بشكل عام ، أعلى من مثيله في دول أفريقيا وآسيا باستثناء اليابان، وأقل منه بكثير في دول أوروبا وأمريكا الشمالية .(مرسي,1982)

وعلى هذا المنوال فإن التمايز موجود ضمن الدول العربية ، وإن كانت قد أصبحت تندرج كلها تقريباً ، باستثناءات قليلة جداً تطال اليمن والصومال ، فوق السقف الذي حددته منظمة الأمم المتحدة في العام 1957 واعتمدته منظمة اليونسكو ، والذي يحدد ضرورة وجود الحد الأدنى الآتي من وسائل الإعلام والاتصال لكل 1000 شخص : 100 صحيفة ، 50 جهاز راديو ، 20 بطاقة سينما ، و10 أجهزة تلفزيون.

واستطراداً فإن التمايز الذي نتحدث عنه موجود ، كذلك ، ضمن البلد والمجتمع الواحد ، أي بين المدينة والريف عموماً ، وبين العاصمة وباقي المدن والمناطق الريفية خصوصاً. وينطبق هذا الكلام على وسيلة الصحافة، بشكل خاص، التي تتطلب مستوى معيناً من التعلم والثقافة ، وبدرجة أقل على كل من وسيلتي الإذاعة والتلفزيون اللتين لا تتطلبان مثل هذا المستوى فيتعامل الأمي معهما دون تحفظ أو دون عقدة. لذلك فإن الصحافة في الدول النامية هي صحافة العاصمة بدرجة أولى ، وبعض المدن الكبرى الأخرى ، بدرجة ثانية .

وإذا أخذنا مصر كنموذج وسط للدول النامية حيث تبلغ نسبة الأمية فيها 50 في المائة فإننا نرى،استناداً إلى بعض الدراسات الإحصائية،أن الصحف والمجلات المصرية توزع 60 في المائة من أعدادها في القاهرة وحدها ،20 في المائة في الإسكندرية و20 في المائة في باقي المحافظات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن أرقام توزع أكثر الصحف اليومية انتشاراً لا يتجاوز المليون نسخة في مصر ،فإن ذلك يعني أن نصيب العاصمة المصرية من هذه الصحيفة يبلغ 600 ألف نسخة ونصيب الإسكندرية 200 ألف نسخة بينما يبقى 200 ألف نسخة فقط لباقي المحافظات التي تضم أكثر من 60 في المائة من 54 مليون نسمة الذين يشكلون سكان مصر حالياً.(نامق,1968)

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حجم وخطورة العاصمة وباقي مناطق البلاد ، وعلى الدور غير المتناسق الذي يلعبه الإعلام في الدول النامية.

وبغض النظر عن هذا التدني في عدد النسخ فإن الصحف والمجلات المصرية لا تولي قضايا التخلف والتنمية في بلادها إي اهتمام يذكر . وكما يقول عبد القادر السعدي فـ " أنها تنشر دون ملل بالتعليق أو التحقيق الصحفي أو الخبر أو الكاريكاتير أو الصورة عن أزمة سجائر الكيلو باترا السوبر ولا تنشر عن تعطش القرية إلى معظم السلع الضرورية . ومنها السجائر وبيعها بأكثر من ضعف ثمنها ،تهتم باللقاءات التي تسبق انتخاب مجلس إدارة نادي رياضي ولا تلقي الأضواء على التيارات التي تتجمع هنا وهناك قبل انتخاب الاتحادات التعاونية التي تعد قمة قياد ة أكبر التجمعات الاقتصادية في مصر ، وخصوصاً الإتحاد التعاوني الزراعي ، ليكون التعاونيون على بينة من نوعية الأفراد الذين ستتشكل منهم مجالس إدارة الاتحادات " .

ويضيف السعدني أنه لو تصفح المرء والتعليقات على الأحداث الداخلية سيجد أنه قلما نشر تحقيق واحد عن مـ جتمع فلاحي أو عن الحركة التعاونية الزراعية أو عن كيفية العمل على تقريب الفوارق بين المدينة والقرية ، وليستنتج بأن الصحافة المصرية " تمارس حياتها كما لو أنها في بلد غير نامٍ يعاني من أمراض التخلف من ناحية ، والمشاكل التي تصاحب محاولات التقدم ، من ناحية أخرى " . ويدعو السعدني هذه الصحافة إلى عدم الإقتداء بمناهج ومدارس الصحافة الغربية ، وإنما إلى وضع " مناهجها ووسائلها الخاصة المناسبة لواقعنا لتصبح أشد التصاقاً بشعبنا بفئاته المختلفة وأكثر تعبيراً عن واقعه . بأن تدرس وتناقش وتشد المشكلات الضخمة من ظلام اللامبالاة والتناسي إلى دائرة الاهتمام والبحث عن حلول العملية .

ومما لا شك فيه أن دور الإعلام في مجتمعنا ينبع من أهميته ، أو من الأهمية التي تعطى له،خلال عملية بناء المجتمع والتي نسميها نحن التنمية. فالإعلام يساعد على خلق إنفاق عام بين فئات المجتمع الواحد ويقوم بحثها على المشاركة في بناء مجتمع أكثر تطوراً . وهو لا يمارس وظيفة بث أخبار أو معارف فقط ، وإنما يهدف أيضاً إلى حث الناس وجعلهم قابلين لإمكانية مناقشة وتعديل الأفكار والاتجاهات والقناعات التي لديهم . وإذا كان من الثابت أن تنمية المجتمع المحلي هي أحد العناصر الأساسية والضرورية لتنمية المجتمع ككل فإن وسائل الاتصال والإعلام تؤدي دوراً كبيراً في التحولات الاجتماعية بسبب إمكانياتها في التأثير على المواطن ومخاطبة تفكيره ، وخاصة في المجتمع المحلي . وهنا تلعب وسائل الإعلام الإلكترونية من إذاعة وتلفزيون الدور الأساسي والحاسم في حياة سكان المجتمعات الريفية التي تسود فيها الأمية والجهل.

وإذا كنا نعتبر أن مسؤولية الإذاعة والتلفزيون كبيرة وحاسمة إلى حد كبير في مجرى عملية تنمية روح المواطنة والانتماء لدى جميع المواطنين وبث روح العمل الاجتماعي فيهم فإننا على قناعة بأن الإذاعة تعد ، إذا ما أحسن استخدامها بمهارة ، من أكثر وسائل الاتصال والإعلام تأثيراً وفاعلية بالنسبة لسكان المجتمعات الريفية ، خصوصاً الفقيرة منها والتي ليس في مقدورها اقتناء أجهزة تلفزيون . وعندما تدخل الإذاعة بانتظام ضمن خطة شاملة للتنمية فإذ ها تصبح عاملاً رئيسياً في التغيرات الحيوية التي يتطلبها العصر .(ميردال,1975)

وتأخذ مسألة الإعلام المناطقي أو المحلي وعلاقتها باللامركزية الإدارية حيزاً هاماً وأساسياً في النقاشات والأبحاث الدائرة حول الدور الذي يمكن للإعلام المحلي أن يلعبه ضمن خطة تنموية شاملة للمجتمع ، خاصة وإن الإعلام القادم من العاصمة لم يعد ضمن بقادر لوحده ، خصوصاً في الدول الكبيرة وذات التعداد السكاني الكبير على تغطية ومتابعة قضايا ومشاكل واهتمامات المركز والأطراف معاً . وفي هذا المجال يقول الصحفي المصري المخضرم حافظ محمود عن تجربة الصحافة في مصر بأن اليوم سيأتي ، وهو غير بعيد ، حيث لن يكون بمستطاع صحف القاهرة أن تلاحق عمليات التنمية بكل تفاصيلها في 26 محافظة ، وهذا كله يوحي بأن العمل على قيام صحافة إقليمية (أي محلية – المؤلف) سيصبح ، إن لم يكن قد أصبح بالفعل ، ضرورة يحتّمها الواقع المتطور . وترى الدكتورة إحسان عسكر أن الوظيفة الأساسية للصحف المحلية يجب أن تكون التعبير عن المجتمع المحلي تعبيراً كاملاً متكاملاً ، أي أن عليها أن تعكس آمال الجمهور هناك وتتصدى لمشاكله وقضاياه وتعبر عن آماله وأمانيه وطموحاته ، خاصة وأن مضمونها يعطيها قدرات خاصة في مجالات الإرشاد والتوجيه والتوعية والتنمية. وتحقق الصحافة المحلية المشاركة الشعبية وتمكّن المواطنين المحليين من الإسهام الفعلي في رسم وتطوير السياسات المحلية وفي توصيف المشاكل وتحديد أبعادها وتقديم الحلول وطرح البدائل ، خصوصاً إذا كان هنالك ارتباط وظيفي بين الصحف المحلية والإدارة المحلية . وتلاحظ الدكتورة عسكر فروقاً جوهرية بين مفهوم الصحافة المحلية ومفهوم الصحافة القومية ، إذ أن كل منها يمثل نظاماً إعلامياً قائماً بذاته ويعد نمطاً متميزاً لخدمة إعلامية تختلف عن الأخرى من حيث الفعالية والأثر والحجم والموقع والقطاع البشري.

وفي نفس الاتجاه يرى الدكتور يوسف مرزوق أن حركة التطور في المجتمع المصري أدّت إلى قيام حكم لا مركزي تحقق له أخيراً إطار خاص ذو صلاحيات وسلطات محلية كاملة مما اقتضى انبثاق شكل لا مركزي للبث الإذاعي المحلي ممثلاً في الإذاعات المحلية مما ويعد استكمالاً لصورة الحكم المحلي وأحد عوامل الاستقرار والنجاح لهذا النظام ويضيف بأن الإذاعة المحلية هي " أداة حيوية مساعدة للحكم المحلي في أداء رسالته وتحقيق أهدافه . وليس أقدر على الاقتراب من الإنسان في بيئته المحلية والنفاذ من عقله ومشاعره ووجدانه من صوت أليف يعرفه ويصاحبه بعد يعتاد على سماعه بلغة ينطق بها وبلهجة يعايشها .

فالمستمع في البيئة المحلية وصاحب صوت الإذاعة المحلية تجمعها ظروف بيئية متشابهة أو متقاربة ، الأمر الذي يخلق صلة مباشرة لها مذاق خاص يكون أكثر تأثيراً عند الاستماع إليه عبر ميكرفون إذاعته المحلية .

ومن هنا تبرز أهمية الإذاعة المحلية في التطور والتغير في مصر. فمن خلالها يمكن المساهمة في تنظيم الجماهير والتبشير بالقيم الجديدة وتوضيح الأهداف وتجسيمها لهم بحيث تستطيع الجماعة أن تتصور المستقبل وتتقمص الشخصية المتطورة وتسعى إليها " .

وينهي مرزوق تقييمه لدور الإذاعة المحلية باستنتاج يؤكد فيه أنه إذا أحسن التخطيط للإذاعات المحلية فبإمكانها أن تقوم بتعميق التحرك الذهني وتيسير التقمص الوجداني وتدعيم التطور الحضاري ونشر الأفكار الجديدة ، بالإضافة إلى كونها وسيلة لتقوية المشاركة السياسية ومضاعفة التعليم وتهيئة الجو المناسب لكل عمليات التنمية .

عوائق التنمية والإعلام التنموي

بما أن أسس ومقومات خطة التنمية هي نفسها أسس ومقومات خطة الاتصال والإعلام فيمكن القول أيضاً بأن العوائق التي تقف أمام خطة التنمية هي نفسها العوائق التي تقف أمام دور ووظيفة وتأثير وسائل الإعلام في التنمية .(هوفمان,1962)

وإذا بحثنا عن أهم العوائق الموجودة أمام التنمية فإننا لن نكون بحاجة إلى كثير من الجهد لتحديد ذلك .

فالأمية والجهل هما من أكبر وأخطر العوائق في وجه تنمية صحية وشاملة في الدول النامية ، عامة ، وفي بلداننا العربية خاصة . هذا من جهة البناء الفوقي للمجتمع الذي يطال ، من جملة ما يطال ، المستوى التعليمي والثقافي المتدني الذي يجعل الناس أقل استعدادا لاستيعاب التطورات الجديدة الحاصلة في ميادين العلوم والثقافة ، وأقل قدرة وإمكانية على " التقمص الوجداني " الذي يؤدي إلى الخيال والإبداع . أما من جهة البناء التحتي للمجتمع الذي يطال من جملة ما يطال الإنشاءات والمؤسسات والمصانع وشبكات الطرق والمواصلات ومستوى تطورها التقني المتدني أيضاً ، وبالتالي ، وكنتيجة لذلك ، المستوى المتدني لهياكل وتقنيات وسائل الاتصال والإعلام العاملة في المجتمع ، فإن أفراد هذا المجتمع هم أقل إنتاجاً لأنهم غير قادرين على معالجة التقنيات الحديثة والتعاطي معها ، كما أنهم أقل تعرضاً للمعلومات وللرسائل الإعلامية الصادرة عن وسائل الاتصال والإعلام ، وبخاصة سكان الريف الأقل تعرضاً لوسائل الإعلام من سكان المدن في الدول النامية .

إضافة إلى ذلك يمكن لوسائل الإعلام أن تقدم الإرشاد والنصائح التي تتعلق بنواحٍ أخرى من حياة الريفيين مثل أهمية الادخار ، ومزايا تنظيم النسل والسكن والاستفادة من أوقات الفراغ وكيفية العناية بالطفل وأهمية تعليم الأولاد بإرسالهم إلى المدرسة والمشاركة في محو الأمية للكبار وتسليط الأضواء غلى دور المرأة الأساسي في مجتمعنا من أجل دعم مكانتها والتخفيف من التمييز المجحف بحقها . هذه الأمور مهمة وعلى وسائل الإعلام أن تعطيها الانتباه الكافي حتى تساهم في إحداث تنمية حقيقية ضمن المجتمع الذي تعمل فيه أو تتوجه إليه . ومع ذلك فإن لوسائل الإعلام المختلفة مهمات أوسع وأشمل وبالطبع ، لا تتوقف أمام ما ذكرناه أعلاه ، وإنما تمتد إلى العمل السياسي الوطني حيث تساهم في التكامل الوطني وفي التوعية السياسية وفي توحيد الآراء والشعور حول القضايا الوطنية الكبرى والدفاع عنها، وكذلك في تقوية شعور الموطنين والترابط بالأرض كما تساهم وسائل الإعلام في دعم التغيرات الاجتماعية ، الاقتصادية عن طريق معالجة المشاكل والمصاعب الاجتماعية التي تظهر في الريف خصوصاً ، والنابعة من اعتماد الأشكال الحديثة للزراعة وللسكن الجماعي الحديث وللتعليم الإلزامي ومحو الأمية ، وإصدار كل ذلك بمجموعة من العادات والتقاليد وببعض الخرافات مما يشكل حاجزاً أمام التغير المطلوب وأمام التنمية المنشودة .

والتخطيط الإعلامي يعني أيضاً ، التكامل بين وسائل الإعلام المختلفة لتتعاون معاً على أداء مهمة أو أكثر بحيث تصل الرسالة إلى أوسع جمهور ممكن بعد أن تثير انتباهه . وكما يقول أريك بارنو :" لا يكفي أن ننتج إنتاجاً بالجملة للكلمات والظلال والأصوات مهما تكن جميلة وصادقة ، بل لا بد كذلك من أن نواصلها إلى المستهلك وأن نجعله يلتفت إليها ، لا بد أن نحملها إليه أينما كان ،أن تصحبه في إذنه وفي الطريق لا بد أن تلاحقه في السوق وان تلازمه في بيته ".ونفس الفكرة تقريباً نجدها عند الدكتور إبراهيم أمام الذي يعد ان زيادة عدد أجهزة الراديو أو التلفزيون أو دور الصحف لا يؤدي إلى زيادة سرعة التحول الاجتماعي لأن ذلك وحده لا يكفي.

ووجدت عدة بلدان أن إضافة برنامج إذاعي ريفي لا يدل على أنه يجدي كثيراً في تبني الأساليب الحديثة ، غير انه من الثابت أن اقتران البرامج الاجتماعية بالمناقشات الجماعية في الندوات الريفية يؤدي إلى نجاح التحول الاجتماعي. ويضيف : " في هذا البحث القصير نحاول حول تفسير ظاهرة التكامل الإعلامي بين الوسائل الشخصية والوسائل الجماهيرية . فالراديو ، صورة عامة ، لا ينفع في مكافحة الأمية بينما هو ذو فائدة عظيمة للغاية في المدرسة. والمهم أن وسائل الإعلام ليست في حد ذاتها القوة التي تؤدي إلى التحول الاجتماعي المنشود في الريف، وإنما طريقة استعمال هذه الوسائل وتكاملها مع اتصال الشخصي المباشر هو الذي يكفل النجاح التحول بصورة مجدية لتنمية الريف ".(لافون,1977)

ويبدي الدكتور أمام موافقته على ما يقوله ويلبر شرام من أن التحدث عن الإعلام من زاوية الوسائل وحدها أو من الزاوية العلمية الإعلامية معزولة عن الإطار الاجتماعي والثقافي العام ، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى طريق مسدود.فيتوجب،التالي، دراسة حاجات التحول الاجتماعي وحركيته والموارد المتوفرة من أجل اختيار النظام الإعلامي المناسب ، ويقترح أمام " حملة إعلامية نموذجية من أجل التنمية " يفصلها كما يلي :

يجري أولاً إعلام الجمهور وتعريفه بإحدى المشكلات أو إحدى الأحداث بأسرع وسيلة من الإعلام كالراديو ، مثلاً ، ثم يلي ذلك مناقشة الموضوع بصورة مستفيضة والتعبير عن الآراء وتقديم وجهات النظر المختلفة والمعلومات المنتمة ، وذلك بوسيلة التي تستطيع أن تقوم بهذه الخدمات حين الحاجة إليها . وبهذه الطريقة يتحقق الترتيب المطلوب الذي يشير إليه روجرز وشوميكار في كتابهما " اتصال المستحدثات " :

أولاً: التوعية ، ثم تفاصيل من أجل توضيح الأسس التي يبنى عليها القرار، ثم الحجج المؤدية والمعارضة للمسألة المطروحة لكي تتاح للآراء أن تكون، ثم معلومات إضافية لدعم الرأي ، ويأتي أخيراً التعبير عن الاتفاق وعن القرار .

وكذلك الأمر بالنسبة للدكتور محمد سيد محمد يعد الذي يعد أن مقومات خطة التنمية نفسها هي مقومات خطة الإعلام ، وذلك لارتباط الخطتيين بـ بعضهما ارتباطاً عضوياً . وهو يقترح بدوره البدء بفهم الواقع موضوعياً والتعرف على الساحة التي سيجري العمل فيها قبل وضع خطة للإعلام أو قبل المباشرة بالعمل الإعلامي . ويقول إن الخطوة الأولى تتمثل في السؤال الأول الذي يواجهه رجل الإعلام ، وهو يعد خطته الإعلامية من أجل التنمية ، وهو : هل البيئة مدركة لواقعها المتخلف ، خاصة وأن إدراك هذا الواقع هو أولى الخطوات نحو تغييره ؟ ويضيف : لكي نفهم الواقع لا بد من أن نحصل على حقائق حول التخلف وإحصاءات وكافة ما يتعلق بالتنمية . وبعد ذلك تبرز في الخطوة الثانية الأهداف التي تسعى خطة الإعلام لتحقيقها ، وهي بالضرورة مرتبطة بخطة التنمية . أما الخطوة الرابعة فهي المتابعة والتقييم للخطة الإعلامية وقياس أثرها يمكن تعديل المسار أو مواصلة الطريق .

من هنا فإن التخطيط الإعلامي في بلد ما ، وخصوصاً في بلد نامٍ ، يهدف إلى تعبئة طاقات وإمكانيات الوسائل الإعلامية المختلفة الموجودة ، الجماهيرية منها والتقليدية أو الشخصية ، وتوجيهها لتحقيق الأهداف الموضوعة ، ومن بينها أهداف التنمية بالدرجة الأولى . ومع أن التخطيط مبدأ اشتراكي ترفضه النظرية اللبرالية الرأسمالية المرتكزة إلى الحرية الفردية فمن الواضح اليوم ، أن الدول الرأسمالية التي ترتد في السابق ، في التدخل في شؤون الاتصال والإعلام بدأت تفعل ذلك منذ فترة غير قصيرة ، " إذ أن نظم الاتصال تتعقد على نحو متزايد ، والتقدم التكنولوجي الجديد يطلب مزيداً من التخطيط وبعد النظر ، وتوسيع نطاق الاتصالات الدولية يتعين دعمه بتدابير على الصعيد الوطني ".(أبو أصبع ,1989)

والتخطيط الإعلامي لا يعني بالضرورة ، تخطيطاً مركزياً صارماً ، بل لا يجب أن يعني ذلك على الإطلاق ، وإنا عليه أن يكون إطاراً ملائماً لتنسيق النشاطات الاتصالية والإعلامية ولتأمين التكامل النافع فيما بينها ولتتيح قدراً معقولاً من المرونة . ولتحقيق ذلك لا بد من إنشاء مجلس وطني مستقل للاتصال الإعلام في كل بلد تتمثل في مختلف الهيئات الإعلامية والثقافية والتربوية والنقابية الرسمية والخاصة . ويقع على عاتق المجلس هذا مهمة التخطيط الإعلامي ومهمة الإشراف على تنفيذه أو تعديله أو تغيير بعض خطوطه وتفاصيله بما يتلاءم مع الواقع الملموس. ومثل هذا المجلس الوطني للاتصال والإعلام غير موجود الآن في الدول العربية ، باستثناء بلدين أو ثلاثة بلدان من بينها مصر ، على الرغم من أهميته القصوى ، ليس فقط على صعيد المساهمة في تسريع التنمية ، وإنما أيضاً في جعل العمل الاتصالي والإعلامي أكثر ديمقراطية .

ولا بد من التأكيد أيضاً ، بأن التخطيط الإعلامي الهادف إلى تطوير وسائل الإعلام الجماهيرية والبني التحتية للاتصال والإعلام لبلد نامٍ يجب أن لا يسمح بأن يتم ذلك على حساب وسائل الإعلام التقليدية والاتصالات الشخصية التي لا تزال تتمتع بأهميته مرموقة في غالبية المجتمعات . فالعلاقات المتبادلة بين وسائل الإعلام الحديثة والتقليدية موجودة في حالات كثيرة وتتحقق نتائج هامة ومفيدة عند مزجها أو العمل على التكامل فيما بينها. (أبو سعيده,1991)

وكما يقول الدكتور إبراهيم إمام فإن الأسباب التي تقف خلف عدم الاعتماد كثيراً على وسائل الاتصال والإعلام الدول النامية تتلخص بالتالي :

أولاً: قلة تعرض جماهير الفلاحين لوسائل الإعلام .

ثانياً: انتشار الأمية .

ثالثاً:ابتعاد المضمون الإعلامي في الوسائل المتاحة عن اهتمامات الفلاحين.

وبعد أن يشير الدكتور إمام إلى أن المضمون الإعلامي في المجتمعات النامية يبتعد عن اهتمامات الفلاحين ، على الرغم من أن معظم السكان من أهالي الريف ، يؤكد بأن إمكانيات وسائل الاتصال والإعلام في التنمية والتثير في المجتمع كبيرة ، ولو أنها لم تتحقق في كثير من تلك المجتمعات .

من هنا وفي حال توفر وسائل الاتصال والإعلام المطلوبة ، ولو في حدها الأدنى ، فإن المطلوب من مضمون الرسائل الإعلامية أن يكون مثيراً للانتباه وأن يعالج الموضوعات والمشاكل والقضايا التي تتصل بحياة الناس مباشرة وبميادين عملهم سواء في الصناعة أو في الزراعة أو في الإدارات والمؤسسات العامة والخاصة . إن تحيد المضمون يطرح مباشرة وظيفة وسائل الإعلام في المجتمع والتي يراها الدكتور فاروق أبو زيد بأنها كانت في الدول العربية في الخمسينات أقرب إلى الدعاية منها إلى الإعلام . وقد عملت هذه الدول على توظيف وسائل الإعلام للدعاية لسياسات النظام الحاكم وإنجازاته ولقيادة حملاته ضد النظم العربية المخالفة له ولتعبئة الجماهير لمناصرته في معاركه الداخلية والخارجية .

وبعد أن يشير الدكتور أبو زيد إلى النظريات والنماذج الغربية التي تتحدث عن دور الإعلام في التنمية ، وعن ضرورة المساهمة في ترقي المجتمع ، والأصداء التي وجدتها هذه النظريات في الدول العربية في الستينات والسبعينات حين أصبح الإعلام العربي مطالباً بأن يساهم أيضاً في تنمية مجتمعه ، يصل إلى الاستنتاج بأن الثمانينات جاءت لتؤكد فشل غالبية المحاولات التي تمت لتطبيق هذه النظريات والنماذج ولتثبت أن تشكيك المواطن العربي في مصداقية وسائل الإعلام العربية التي تفتقد الحرية خلق لدى هذا المواطن شبه حصانه في مواجهة الإعلام الرسمي ، وذلك اعتماداً على آلية الدفاع الذاتي عن النفس الذي أفقد الوسائل الإعلامية تأثيرها المتوقع . "

وهذه الحقيقة يؤكدها عديد من الأبحاث العلمية التي أجريت في كثير من الأقطار العربية حول التعرض الانتقائي والإدراك الانتقائي والتذكير الانتقائي لمضمون وسائل الإعلام ، وهو ما يشير إلى وجود فجوة هائلة بين الوسائل الإعلامية الرسمية وبين جمهور المواطنين . وعلى سبيل المثال لا الحصر نشير إلى فشل استخدام الراديو والتلفزيون في محو الأمية في عديد من الأقطار العربية ، وفشل الحملات الإعلامية لتنظيم الأسرة في مصر". والعلاقة بين الأمية وبين العوائق التي تعترض طريق التنمية علاقة وثيقة ، خاصة إذا عرفنا أن نسبة الأميين في الدول العربية تبلغ حوالي 75 في المائة من مجموع السكان العرب .(أغا,1991)

هذا الواقع يفرض إذن ، أهمية وضرورة إعادة النظر في الوظائف الاجتماعية للإعلام العربي الذي يتدفق في اتجاه عمودي أحادي الجانب ، أي من الحكام نحو المحكومين ، ويمارس مهمة الضبط الاجتماعي والفكري والدفاع عن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. وما لم يتحول هذا الإعلام عن وظائفه التقليدية ، الهادفة إلى إقناع وترويض الجماهير لمصلحة النظام القائم ، ليصبح وسيلة للتواصل ولانسياب المعلومات في اتجاهين فمن العسير إنجاز أية نتائج إيجابية في مجال التخطيط التنموي للإعلام . كما أن استمرار التحرك في دائرة الحكام والرؤساء والدعاية لهم سوف يؤدي إلى إهمال وسائل الإعلام لوظائفها الأخرى مثل التثقيف والتوعية القومية والاجتماعية .

ومن العوائق الأساسية الأخرى الموجودة أمام التنمية الموقع شبه الهامشي الذي تحتله المرأة العربية ضمن علاقات الإنتاج وفي تسير شؤون مجتمعها إن سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً . وإذا لجأنا إلى أحدث إحصاءات في هذا المجال نرى بأن القوى العاملة العربية ضعيفة أصلاً ، وهي لا تتجاوز الـ 28 في المائة من مجموع السكان العرب ، أي أن أكثر بقليل من ربع السكان العرب يشارك في الإنتاج الاقتصادي كما تحدده أعراف منظمة العمل الدولية . وهذا الضعف في نسبة المشاركة ليس فقط بسبب فتوة المجتمع العربي بل أيضاً ، وبشكل خاص،لأن مستوى العمالة لدى النساء العربيات منخفض جداً. فلا تعمل في الإنتاج الاقتصادي سوى امرأة عربية من كل عشر. والمرأة العربية مجحفة أيضاً من ناحية التعليم حيث إن نسبة الأمية بين النساء ما تزال مرتفعة وتبلغ حوالي 70 في المائة بينما أقل من 42 في المائة بين الذكور. وتختلف نسب الأمية بين النساء اختلافاً جذرياً بين الدول العربية. ففي حين أنها بحدود الـ 30 في المائة في كل من تونس والأردن ولبنان تبلغ 94 في المائة في الصومال ونحو 97 في المائة في اليمن الشمالي .

ويشكل الزحف غير المنظم من الريف إلى المدينة ، والخالي من الضوابط ومن ضرورات النمو والتطور المتوازن في المجتمع ، عائقاً جدياً في وجه التنمية لما يسببه ذلك من مشاكل ومصاعب سواء للمدينة أو للريف. زمن أهم هذه المشاكل نقص اليد الفلاحة والزراعية في الريف ومختلف الخدمات المرتبطة بها ، مما ينعكس ذلك سلباً على الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية من جهة ، وعلى اكتظاظ المدن ، والعاصمة بشكل خاص ، بأعداد كبيرة من السكان ، خصوصاً وأن المدن غير محضرة أصلاً لاستيعاب مثل هذه الأعداد أو لتأمين الخدمات الضرورية لها ، من جهة أخرى . هذا الأمر دفع بالنازحين وبالعاطلين عن العمل بالسكن على أطراف المدن في ظل ظروف خالية من الأمن الاجتماعي وضمن أوضاع معيشية وصحية مزرية مما أدى إلى نشأة أحزمة الفقر والبؤس و(مدن التنك) المشهورة في البلدان النامية .

ويرى تيسير عبد الجابر أن الزحف نحو العاصمة جاء بحثاً عن المكانة الاجتماعية والجدوى الاقتصادية ، وهرباً من الريف الذي يحصل التخطيط في مصلحته ، وكما لم تكن السياسات التي انتهجت مشجعة للقطاع الزراعي فيه ، مما جعل المدينة العربية تتراجع وتخلو من الذوق الهندسي ، يعد محمد عبد السلام سالم أن للإعلام دوراً في هذا المجال ، ذلك أن شؤون المدينة تدخل في نطاق الإعلام التنموي ، وهناك حاجة إلى معالجة إعلامية غير تقليدية للموضوع ، إضافة إلى المعالجة التقليدية ، تتلخص إقلاع القائمين على محطات الإذاعة والتلفزيون عن طريقة الوعظ والتوجيه المباشر لدى معالجة مسائل السكان والمدن والهجرة وتبني أشكالاً فنية مثل الدراما التي تتسلل إلى عقول الناس.

وبشكل متوازٍ مع الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة تشكل الهجرة إلى الخارج ، بدورها ، عائقاً خطيراً أمام التنمية المنشودة ، ذلك أن النزيف البشري الناتج عن هجرة آلاف وعشرات الآلاف من مختلف المهن والإعمار والكفاءات والمعروف بـ " هجرة الأيدي والأدمغة " سوف يؤدي، إذا ما استمر بمثل الوتيرة التي هو عليها الآن ، إلى تهديد خطط و مشاريع التنمية التي تحتاج ليس فقط إلى الرساميل الأزمة ، وإنما أيضاً إلى الأيدي العاملة وإلى الكفاءات المتوسطة والعالية (حتى عام 1982 بلغ عدد المهجرين العرب إلى فرنسا وحدها 1434020 شخص وبلغت نسبة الكفاءات ، أي مجموع ما ينطبق عليهم مفهوم هجرة الأدمغة ، 26.5 في المائة من مجموع المهاجرين ، كما بلغت نسبة الشباب العرب (من سن 14 إلى سن 24) 66.4 في المائة).(فرجاني,1989)

ومن المعروف إن إعداد الأيدي العاملة المتخصصة والكفاءات في الدول النامية يعني إنفاق مئات ملايين الدولارات سنوياً على كفاءات علمية متخصصة تشكل لبلدها رأسمالاً بشرياً واقتصادياً وثقافياً وينتظر منها أن تساهم في إعادة بعض ما انفق عليها.(كانت,1976)

مما لاشك فيه أن هنالك عوامل داخلية عديدة تؤدي إلى استلاب المواطن وتغريبه ، وبالتالي ، دفعه إلى الهجرة إلى الدول الغربية عموماً (مثل انعدام الأمن السياسي والأمن الاقتصادي ، الاجتماعي ، وغير ذلك) ، إنما ليس من الحكمة والصواب التقليل من أهمية العامل الخارجي المتمثل بالغرب. وفي هذا المجال يتساءل المرء ، سوية مع الباحث موسى السيد ، عن مكمن العلاقة بين الإعلام والهجرة ؟

أن الأمر المؤكد يتلخص بأن الإعلام الغربي يساهم مساهمة فعالة في تكوين العامل الخارجي الدافع إلى الهجرة ، خصوصاً وغن الكفاءات والنخب المثقفة الأكثر اتصالاً واحتكاكاً بالحياة الغربية تتعرض أكثر من غيرها لتأثيرات وسائل الإعلام الغربية ، والبعض منها يلتصق بنمط الحياة في الدول الغربية خلال فترة الدراسة فيها، ويتصرف قسم منها باعتباره قوة عمل ذهنية قابلة للاستخدام في أي بلد من البلدان . وبشكل عام تتكون حالة يضيق فيها قسم من النخبة المثقفة ذرعاً بالحياة في بلاده .

ويترك التلفزيون، في هذا الإطار ، تأثيرات خطرة على المشاهدين ، خصوصاً الشباب منهم ، الذين ينبهرون بنمط الحياة الغربية المرسومة بكل جمالية التقنيات الحديثة في الأفلام المعروضة على الشاشة الصغيرة فتتولد عندهم حساسية كبيرة تجاه النمط الحياتي الذي يعيشونه ، والذي لا يبدو وردياً ومقنعاً على الإطلاق ، فينشأ الاغتراب داخل عقولهم على قاعدة فقدان الثقة بوطنهم وبسلطاتهم ويضعون بذلك ، أرجلهم على سكة الهجرة إلى الخارج بهدف تحقيق الحلم الذي لم يتمكنوا من تحقيقه في بلدانهم . وهكذا يجري تصوير هجرة الأدمغة والشبيبة في وسائل الإعلام الغربية على أنها " فرصة ذهبية " لإعادة التكوين المهني والثقافي ونقل التكنولوجيا والتدريب عليها ، " لكن الواقع يثبت أن أي مهاجر لا يحمل إعداداً علمياً أو مهنياً خاصاً في بلاده سيجد نفسه في المطاعم والبارات أو على الأرصفة ، وتتاح الفرصة ضيقة لقسم من ذوي الكفاءات لـ " الاندماج " النسبي في حياة المجتمعات الغربية ".(ناجي,1982)

ومن العوائق الأحرى التي تعرقل خطط التنمية في هذا المجال :

تغلغل نمط " مجتمع الاستهلاك " الغربي عموماً ، والأمريكي خصوصاً ، في عقول الناس في البلدان النامية بشكل مرضي إذ أن الأكثرية منهم تنظر إلى التنمية من خلال القشور الظاهرة ولا تلتفت إلى اللب ، أي إلى الجوهر . وتمارس وسائل الإعلام الأجنبية والخاصة دوراً سلبياً في هذا المجال حيث أنها تعمل على تشجيع النزعة الاستهلاكية عند المواطن في البلدان النامية من خلال وضع معايير " للتقدم والتحضر " أي " للتنمية " بمفهومها هي ، تقوم على مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات ضرورية وترفيعية . وليس على مقدار ما يقدمه هو من إنتاج في الزراعة وفي الصناعة وفي الخدمات وفي التعليم والتربية والثقافة ، وهو الجوهر المقصود لأي تنمية فعلية . ولذلك فإننا لا نغالي كثيراً إذا قلنا إن مقتل التنمية يكون في سيطرة النزعة الاستهلاكية الاقتصادية على المجتمع النامي، ذلك أن هذا المجتمع سوف يستهلك موازنته القومية على القطاعات غير المنتجة بدلاً من صرفها على القطاعات المنتجة . (الفانك,1990)

والحقيقة أن هناك صلة بين التشجيع على النزعة الاستهلاكية الاقتصادية الذي تمارسه وسائل الإعلام الغربية أو المحلية الخاصة وبين الدعوة التي تطلقها للاستهلاك في ميادين الإعلام والثقافة ، خاصة بعد أن حول الغرب الإعلام والثقافة إلى سلعتين وضعهما وضع أية سلعة يمكن استردادها جاهزة . وتحتل هنا شركات الإعلان العملاقة الغربية موقعاً أساسياً في تفعيل النزعة الاستهلاكية من خلال التأثير النفسي على المواطن ، أي من خلال استخدام علم النفس الجماهيري للإقناع المباشر أو غير المباشر بالسلعة المعروضة .

واستناداً إلى ذلك يعتمد الإعلان التجاري في وسائله وأساليبه المشابهة للوسائل والأساليب المعتمدة في التحرير الإعلامي طريقة مقسمة إلى أربع مراحل أسمها " ايدا – AID " وهي الأحرف الأولى من أسماء المراحل التالية في اللغة الإنكليزية :

الانتباه Attention .

الاهتمام Interest .

الرغبة Desire .

الفعل Action .

فإن تمكن المعلن من اجتياز هـ ذه المراحل الأربعة بنجاح يكون قد بلغ غايته لدى الجمهور وأتم مهمته في توصيل الرسالة المراده وفي إحداث ردة الفعل المطلوبة. (bawer,1964)

وتأتي التطورات التكنولوجية غي عالم الإعلانات وطريقة إخراجها لتجعل منها قوة قادرة على تشكيل أنماط الاستهلاك ، بل والتغلب علـ ى مقاومة العقلاء من البشر وعلى الذين لا يرون ضرورة لشراء هذه السلعة أو تلك ، ومع ذلك يشترونها بسبب خضوعهم لضغط المجتمع المحيط بهم أو بسبب استسلامهم في النهاية للإعلان المكرر أمامهم عشرات ومئات المرات . ومن المعروف أن شركات الإعلان العملاقة في العالم تخصص موازنات ضخمة للإعلانات كل عام بهدف تشكيل أذواق وأنماط استهلاك الأجيال الطالعة (تنفذ شركات الإعلان اتفاقات تصل إلى أكثر من 50 ألف مليون دولار كل عام .

والمواطن في البلاد التي ترتكز فيها هذه الإعلانات يكون قد شهد وسمع عند بلوغه سن الـ 18 حوالي 1800 ساعة إعلان تجاري في التلفزيون والإذاعة ، أي يكون قد أمضى أكثر من سنتين من عمره في مشاهدة وسماع الإعلانات) ، من هنا خطورة ظاهرة الإعلان الدولي على الدول النامية ، إذ له يركز على الصورة والحركة والموسيقى والأغنية لنقل أهدافه دون الحاجة إلى حوار بحيث يضمن بذلك تبادل السلع بين ثقافات وأنماط استهلاكية مختلفة ليصل ، في النهاية ، إلى توحيد النمط الاستهلاكي لجميع الشعوب مهما يكن مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ومهما تكن النتائج مدمرة لاقتصاديات البلاد النامية الفقيرة ، ومهما يكن ضرر جنون الاستهلاك الترفي على مصالح فئات واسعة من شعوبها .(الصرايره,1990) والعائق الآخر وليس الأخير ، أمام التنمية في طغيان المركزية على وسائل الإعلام التي تمتلكها في الغالب الحكومات وتدار بشكل بيروقراطي أو أمري من فوق . ولهذا السبب بالذات يعود واقع إخفاق الحكومات العربية في عملية تجنيد وسائل إعلامها في خدمة خطط التنمية الموضوعة ، خاصة وأن المفهوم الوظيفي لهذه الوسائل لم يكن يتجاوز مهمة الدعاية للنظام وللقائمين عليه. ومع طغيان المركزية على وسائل الإعلام جاء الافتقاد الطبيعي إلى الإعلام المتخصص من دوريات ونشرات . وإذا كانت هنالك كمية لا بأس بها من المجلات العلمية والفنية والاقتصادية المتخصصة في العالم العربي ، إلا أن دورها في تطوير المجتمع ، وكذلك كمية توزيعها ، لا يدعان مجالاً للشك في محدودية نفوذها في أوساط النخبة من المجتمع .

ومن الصعب التحدث اليوم عن الإعلام دون التطرق إلى الإعلام المتخصص في مختلف المجالات العلمية والفنية والثقافية والسياسية . ويقول الباحث الاقتصادي وليد خدوري أنه نظراً إلى إهمال الدولة والمؤسسات الاقتصادية في الأقطار العربية خلال العقود الماضية لدور المواطن في التنمية افتقر الوطن العربي نتيجة لذلك إلى النشرات الاقتصادية المتخصصة والجادة التي تستطيع أن تزود القارئ والمستثمر بالمعلومات الدقيقة والموثوقة حول فرص الاستثمار وتطولات الاقتصادي الوطني والأوضاع المالية والاقتصادية للشركات التجارية المحلية والإقليمية . كما غابت أيضاً شبكات المعلومات المحلية والإقليمية لربط البورصات العربية تشجيعاً لتنقل الاستثمارات بين الأقطار العربية . ويكثر الكلام في هذه الأيام حول أهمية تشجيع رأس المال العربي الخاص للمساهمة في عملية التنمية المحلية والإقليمية ، ومع ذلك لا توجد الوسيلة أو الإدارة التي يستطيع أن يعتمد عليها المستثمر لتحليل أداء الشركات أو لمتابعة المتغيرات في القوانين أو الإطلاع على الميزانيات . وفي غياب ذلك يصعب على المستثمر الوصول إلى القرار الاقتصادي السليم الأمر الذي يؤدي إلى هروب الأموال العربية إلى الخارج أو إلى المضاربة أو إلى الاستثمار غير التنموي. (سليمان,1988)

تطوير الاتصال والإعلام لإنجاح عملية التنمية :

من المهمات الحيوية المطروحة أمام حكومة أي مجتمع نامٍ العمل الجدي والتنظيم لتطوير وسائل الاتصال والإعلام الموجودة لديها تقنياً وتحريراً حتى تساهم هذه الوسائل بشكل مستمر وأفضل في إنجاح خطط ومشاريع التنمية عن طريق عرضها وشرحها جماهيريا بشكل مؤثر وجذاب لحث الناس على المشاركة فيها وتبيان ما هو مطلوب منهم تقديمه أو القيام به لتحقيق الهدف الذي يفترض أنه يهمهم جميعاً وسوف يؤثر على مجرى حياتهم لاحقاً .(عبد المعطي,مجلة المستقبل العربي)

وإذا كان واقع الاتصال والإعلام في الدول النامية يتلخص ، كما سبق وبينّا ذلك ، بأن الدول المتخلفة تمتلك ، بالضرورة ، نظماً للاتصال وللإعلام متخلفة أيضاً ، فإن الهدف الجوهري لأية سياسة للاتصال والإعلام في هذه البلدان يجب أن يتمثل في إقامة البني التحتية لقطاع الاتصال والإعلام كجزء من البني التحتية للاقتصاد ككل . وكلما تقدمت الدول المعنية على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية كلما أصبح من الممكن توسيع وتطوير بني الاتصال ووسائل الإعلام الجماهيرية المختلفة . ومن المنطقي القول بأن ذلك لا يحدث من تلقاء نفسه ، وإنما يتوقف على قرارات تعطي الاتصال والإعلام ما يلزمها من أولوية في إستراتيجية التنمية . (ناجي,1982)

وفي القرير الشهير الذي وضعته لجنة ماكبرايد الدولية عام 1980 بطلب من اليونسكو ، وأصدرته المنظمة في ما بعد في كتاب بعنوان "أصوات متعددة – عالم واحد "، جرى البحث في العمق في علاقة الاتصال والإعلام بالتنمية ، وتم وضع عديد من الاقتراحات والتوصيات لتطوير وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري في البلدان النامية . ويمكننا في هذا المجال ، الإشارة إلى ثمانية اقتراحات على الأقل تقدمت بها اللجنة الدولية نرى مـ ن الضروري إيرادها نظراً لأهميتها القصوى .(Benson,1975)

أولاً : يجب ألا ينظر بعد اليوم إلى الاتصال على أنه خدمة عارضة وإلا يترك تطويره للصدفة.فالاعتراف بإمكاناته يقتضي من جميع الأمم, ولاسيما البلدان النامية، وضع سياسات شاملة للاتصال تكون مرتبطة بالأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية العامة .وينبغي أن تقوم تلك السياسات على أساس مشاورات بين وزارات واختصاصات مختلفة يشرك فيها الرأي العام على نطاق واسع.

ثانياً:أن تتخذ البلدان النامية تدابير محددة لإنشاء أو تطوير العناصر الأساسية في نظم الاتصال لديها مثل وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعة والتلفزيون والمواصلات السلكية واللاسلكية وما يتصل بها من مرافق التدريب والإنتاج. ولوكالات الأنباء القومية أهميتها الكبرى في تحسين قدرة البلاد على نشر الأنباء محلياً ودولياً وعلى تشجيع نمو الصحف الحضرية والريفية.كما أن لإنشاء شبكة إذاعية وطنية قادرة على الوصول إلى المناطق النائية التي تسود فيها الأمية أولوية على تنمية البث التلفزيوني الذي ينبغي مع ذلك تشجيعه.

ثالثاً:عند الاختيار بين أولويات الاستثمار بين كل أمة أن تعطي الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها .مجرد نظام لإعلام الجماهير ،والتنمية. لذا يجب أن يوفر التمويل اللازم في جميع مشروعات التنمية بهدف تعبئة المبادرات وتوفير المعلومات الضرورية في جميع مجالات التنمية.إن إنشاء الصحف المحلية والإذاعة المحلية والتلفزيون المحلي في الريف والمدن الصغيرة سيوفر دعماً لأنشطة الإرشاد الاقتصادي والاجتماعي ويجعل من الميسور إنتاج برامج تكفل دعم جهود تنمية المجتمع المحلي وتشجيع على مشاركة المواطنين .

رابعاً : ينبغي أن تتضمن إستراتيجيات التنمية سياسات الاتصال بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تشخيص الاحتياجات وترتيب الأولويات . وفي هذا الصدد يعد الاتصال مورداً ريسياً من موارد التنمية ووسيلة لضمان المشاركة السياسية الحقيقية في اتخاذ القرارات . ويجب تشجيع الحوار حول التنمية بوصفه عنصراً مركزياً في كل من سياسات الاتصال والتنمية . إضافة إلى توجيه اهتمام خاص عند وضع سياسات الاتصال إلى ضرورة استخدام لغة غير متخصصة ورموز وصور وأشكال ميسورة الفهم لضمان إدراك الجمهور لقضايا التنمية وغاياتها.

خامساً : مواجهة التحدي التكنولوجي في مجال الاتصالات حيث هنالك ضرورة لإدخال تكنولوجيات جديدة وقوية للاتصال ولزيادة الاعتمادات المتخصصة لتشجيع ودعم بحوث تطويع التكنولوجيا . وينبغي إنشاء أجهزة وطنية تشارك وتشرف على القرارات المتعلقة بتوجيه هذه البحوث . ولا بد من مواجهة تركز تكنولوجيا الاتصال واحتكارها من قبل عدد محدود نسبياً من البلدان المتقدمة والشركات المتعددة الجنسيات على المستويين الوطني والدولي ، والعمل على إصلاح القوانين والاتفاقات القائمة وإقرار تشريعات واتفاقات دولية مناسبة .

سادساً : وضع سياسات ثقافية قومية تؤكد الذاتية الثقافية والقدرة الإبداعية وتشرك وسائل الإعلام في هذه المهام . وينبغي أن تتضمن هذه السد ياسات أيضاً خطوطاً توجيهية لضمان تنمية الثقافة القومية ، وفي الوقت نفسه تشجيع الإلمام بالثقافات الأخرى ، ذلك أن كل ثقافة تؤكد ذاتيتها عن طريق اتصالها بالثقافات الأخرى .

سابعاً : عند التوسع في نظم الاتصال ينبغي تفضيل الإشكال غير التجارية لوسائل الاتصال الجماهيرية ، وأن تكون هذه الأنواع من الاتصال وثيقة الارتباط بالتقاليد والثقافة وأهداف التنمية . ومع التسليم بحاجة وسائل الإعلام إلى موارد للدخل ينبغي البحث عن سبل ووسائل تكفل الحد من الآثار السلبية لاعتبارات السوق وللاعتبارات التجارية في تنظيم مضمون التدفقات الإعلامية الوطنية والدولية . ويمكن أن تتخصص إعتمادات من الأموال العامة لهذا الغرض كما يحدث في مجال التربية والتعليم ، والنظرة في إمكانية تغيير أنماط التمويل القائمة حالياً لوسائل الإعلام التجارية من أجل تأكيد الوظيفة الاجتماعية لوسائل إعلام الجماهير وتحسين ما تقدمه للمجتمع من خدمات .

ثامناً : يعد تدفق المعلومات التقنية داخل البلد الواحد وعبر الحدود الوطنية من الموارد الرئيسية للتنمية .

هذه المعلومات لا تتوافر بسهولة والبلدان المتقدمة لا تزود البلدان النامية بقدر كاف منها . لذا ينبغي أن تولي البلدان الذ امية اهتماماً خاصاً لمسألة الربط بين السياسات التربوية والعلمية والإعلامية ، إذ أن تطبيقاتها العلمية كثيراً ما تتداخل فيما بينها . (Clinton.1976)

وفي كتابه "دور الإعلام في التنمية " يضع الباحث محمد عبد القادر أحمد عديد من المقترحات التي يراها ضرورية لتطوير دور الإعلام في التنمية نذكر فيما يلي أهمها :

زيادة حصة البرامج التعليمية والإرشادية في وسائل الإعلام .

ضرورة أن تغطي البرامج الإعلامية بقية القطاعات التي لا تحظى بالاهتمام في الوقت الحاضر كالسياحة الداخلية والمرور وحماية البيئة الطبيعية (الحيوانات والغابات) .

أن توسع وسائل الإعلام نشاطاتها في خارج مراكز المدن (...) .

إحياء الفلكلور واستخدامه في التنمية وفي برامج الإذاعة والتلفزيون الموجه إلى الريف .

أن تتولى هيئة مشرفة على البرامج التنمية في وسائل الإعلام تنسيق جهود الوزارات المختلفة وتقدم لها الخبرة في هذا المجال .

ضرورة إجراء بحوث إعلامية عن المناطق المختلفة للقطر لقياس مدى فعالية وسائل الإعلام في أداء رسالتها وتقييم هذا الأداء ، ومن أجل هذا إنشاء مركز متخصص باستطلاع الرأي تتوفر له الإمكانيات المالية والفنية والخبرة .

تدريب العاملين في الإعلام التربوي لزيادة خبراتهم في هذا المجال .

وبالنسبة إلى هذه النقطة الأخيرة البالغة الأهمية ، تشير الدكتورة عواطف عبد الرحمن إلى أهمية تنمية القطّاع الإعلامي بمختلف أبعاده الرأسية والأفقية والكمية والنوعية وإلى تطوير مهام الإعلاميين والارتفاع بمستوى المضامين الإعلامية المسموعة والمقروءة وإتاحة الفرصة لوسائل الإعلام كي تصبح فعالة للتواصل الاجتماعي والإنساني . ويشدد أديب صعب،رئيس تحرير مجلة " الأزمنة " ، على أهمية وجود محررين مختصين بالتنمية ودارسين للعلوم الاجتماعية . ففي الاجتماع الذي عقد في القاهرة في أوائل العام 1989 في إطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا التابعة للأمم المتحدة وضم عدداً من الخبراء في شؤون السكان والتنمية ، وشارك فيه رؤساء تحرير ومسؤلون إعلاميون وأساتذة جامعيين عرب ، جرى طرح موضوع الإعلام التنموي ودور وسائل الإعلام العربية فيه.

وأثارت كلمة رئيس تحرير " الأزمنة " الانتباه بسبب الأفكار العملية التي حملتها في هذا الصدد . فبعد أن حمل صعب الصحافة الإخبارية والصحافة الفكرية مسؤولية رئيسياً في إهمال شؤون التنمية او عدم التصدي لها على النحو اللائق ،بل وحتى إلى خلق جو معاد لها ، أشار إلى أن معظم وسائل الإعلام العربية تفتقر إلى محررين مختصين على الرغم من أن هنالك أحياناً كثيرة المحرر المتخرج من كلية الإعلام . ويضيف : " ولكن هذا لا يكفي ، بل هنالك حاجة إلى أن يتولى شؤون التنمية محرر يعرف أصول العمل الصحفي والإ علامي كما يعرف شؤون التنمية عن الصحافة الإخبارية تتلقى الكثير من المواد التنموية على هيئة ملفات جاهزة من المنظمات الدولية، إلا أن هذه الصحافة تهمل هذه المادة أو تنشرها كما هي تماماً أو تعد منها مقالات غير لائقة أحياناً كثيرة لعدم وجود المحرر المختص .

ولا يخفف من هذا الكلام إلقاء صعب بعض اللوم على المؤسسات التي تعد هذه الملفات ، وبينها منظمات تابعة للأمم المتحدة ، حيث الكثير من موادها معرب وترجمته رديئة ، وقد لا يكون مدروساً تماماً ليلاءم العالم العربي . وأيد الصحفي أسعد حيدر فكرة الإعلامي المختص بالتنمية الذي أشار إليه رئيس التحرير "الأزمنة " ودعي منظمات الأمم المتحدة المختصة إلى تدريب مجموعات من الصحفيين العرب على معالجة شؤون التنمية في دورات محددة حتى يعرف المحرر كيف يتعاطى مع الخبر السكاني وسواه من الأخبار المتعلقة بالتنمية . فاقترح الباحث فتحي أبو عياذ ه تدريب قطاعات إعلامية تعايش مشكلات المدن في إطار التنمية ككل منتقداً نزعة الصحفيين إلى التركيز على العاصمة مع تخصيص حيز ضيق فقط ، أي من صفحة أو نصف صفحة ، لما يسمونه " مناطق " أو " محافظات " . واتهم وسائل الإعلام بتكريس الهوة عبر التركيز على أبناء المدن ورمي أبناء الريف بالتخلف .

التنمية الثقافية :

لاحظنا كم يزداد الاعتراف ،على نطاق واسع ،بأهمية الثقافة من حيث كونها أنماط حياة مختلف شعوب العالم وتفكيرها وسلوكها ،وكم يراعيها في حالات كثيرة ،المسؤلون عن التنمية .وهكذا تبرز ضرورة الاهتمام بالهويات الثقافية ، وإشراك السكان في المشاريع الإنمائية التي تهمهم ، ومنحهم حق الحصول على الثقافة. ولكن هذه الإشارات تأتي منعزلة في كثير من الحالات ، وغالباً ما تكون سطحية وضعيفة الارتباط بمسألة أهداف وعملية التنمية نفسها . وخلاصة القول إنه ، في معظم الحالات ، غالباً ما تظل الثقافة في واقعها وتنوعها جانباً مهملاً من قبل صانعي القرارات والمنفذين الميدانيين .(حامد عمار ,1995)

العوامل والآثار الثقافية للتنمية :

إن تعريف الثقافة المعتمد في مؤتمر مدينة مكسيكو يشير إلى أن مكونات الثقافة تتألف من مجموعة السمات التي تمـ يز مجتمعاً أو فئة اجتماعية . ويوضح التعريف أن هذه السمات روحية أو مادية أو فكرية أو عاطفية . ومن خصائص ثقافة معينة ، أن بعضها قادر على التأثير على التنمية إيجاباً أو سلباً . إذاً هي عناصر تسهم في النتيجة النهائية ويجب ، تحديدها وأخذها في الحسبان .(البحيري,1997)

وفي إطار هذه الصياغة الشاملة التي يعدها البعض واسعة للغاية ، فإن التعريف الوارد في إعلان مكسيكو بشأن السياسات الثقافية يميز مجموعات عناصر أدق هي :

التقاليد والمعتقدات

حقوق الإنسان الأساسية

إنسان القيم

أنماط الحياة

الفنون والآداب

وقـ د جرى تعداد هذه التقسيمات الفرعية وأوجه التمييز بعبارات عامة جداً. وعلاوة على ذلك ، تهدف جميع فئات العناصر هذه إلى وصف جوانب معينة من الثقافات ، باستثناء مفهوم حقوق الإنسان ، الذي يمكن اعتباره مطلباً عالمي المقصد (أنظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ، وكذلك باستثناء مفهوم " الفنون والآداب " الذي يقتصر على مفهوم الثقافة "المثقفة". وفي ما يتعلق بالعناصر المتبقية ، يلزم ، من أجل تقديم موقعها ودورها فيه عملية التنمية . إجراء تحليل أكثر تفصيلاً لأهمية ومضمون المصطلحات المستخدمة أعلاه من خلال طرح عدد من الأسئلة : هل يوسع جميع التقاليد والمعتقدات أن تتفاعل مع التنمية ؟ وهل يتعلق الأمر أساساً بمعتقدات دينية ؟ وهل للقيم الجمالية أو الأخلاقية أو الروحية التأثير نفسه في جميع المجتمعات؟ وهل الأنماط المعيشة ثابتة لا تتغير في مجملها ، أم يمكن لبعض جوانبها أن تتغير بسهولة ؟ .

ويبدو أن هذا السؤال الأخير هو الحاسم ، نظراً إلى أنواع التغيرات التي تحدث في العلم قاطبة .

فهو يعيد طرح مسألة التغيير الذي لا يؤثر على ثقافات ووتائر الحياة فحسب ، وإنما يؤثر على أشكال التنمية . لذلك فإن ما يجب معرفته هو ما إذا كانت جميع العناصر المكونة للثقافات ، أو بعض منها فقط ، هي التي تؤدي دور العناصر الفاعلة في التنمية إيجاباً أو سلباً . ومن هنا ، يجب إجراء التحليلات التالية من منظور دينامي ، أي وضعها في سياق التفاعلات التي سيجري وصفها في مرحلة لاحقة .

وعليه يجب أن يشمل التحليل العناصر والجوانب المحددة التالية :

معدلات تغير العوامل الثقافية (بطيئة أو سريعة) .

ترتيب هذه العوامل من حيث الأهمية ، من تمييز العناصر الرئيسية المشكلة للبنية ، وكذلك العوامل الإستراتيجية التي تواجه قيم التنمية .

الجوانب الثقافية للتفاعلات الاجتماعية

التفاعل بين القائمين بالتنمية،والعوامل الثقافية وغير الثقافية للتنمية، ومستويات ومجالات العمل .

الآثار الثقافية التي تترتب على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية .

مجالات الأولوية في التطبيق : العوامل والآثار الثقافية لسياسات ومشاريع التنمية الاقتصادية (الشركات ، الاقتصاد النقدي ، الادخار ، الزراعة ،القطاع غير الرسمي) والميادين الاجتماعية (التعليم الأساسي ، الصحة، التغذية ، المسكن والتنمية المدنية،السكان ، دور المرأة في التنمية) .

ولا ينبغي أن يكون هدف الأبحاث التي ستجري في هذا المجال نظري الطابع ، بل أن يكون الغرض منها المساعدة في اتخاذ القرار وتهنئة العمل . ولذلك فإنه ، مع الاستفادة من الدراسات الإنثروبولوجية والاجتماعية والتاريخية القائمة ، سوف تستخلص النتائج أيضاً من المشاهدات الميدانية وتفسيرها .

المتغيرات البطيئة والسريعة

إن عوامل الاستمرارية والتغيير لكل ثقافية هي مؤشرات وصفية للمجتمعات والثقافات على السواء ، وتشكل مجموعة تندرج في منظور تاريخي،بالنسبة إلى الماضي أو المستقبل .

ولهذه العوامل وتائر تطور مختلفة : فبالإمكان اعتبار بعضها متغيرات طويلة الأجل، بل ثوابت .

وهي بهذا المعنى ، تشكل الأهداف والأسس الثقافية لكل المجتمع ، ولا تتطور سريعاً إلا عند حدوث اضطرابات اقتصادية أو سياسية عميقة . وعلى خلاف ذلك ، هناك عوامل تتطور بوتيرة أسرع ، على سبيل المثال : بعض أشكال الاستهلاك .(Edwin,1977) ويمكن تمييز فئتين من العوامل التي تشكل ، من ناحية ، تراث مجتمع ما وتاريخه واستمراريته ، ومن ناحية أخرى ما يحويه من عناصر تجديد أو تغيير . وهذه هي العناصر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لدى محاولة تقييم أوجه التلاؤم بين الثقافة والتنمية :

عوامل الاستمرارية (أو المتغيرات البطيئة) :

التقاليد ، والمعتقدات ، وأنساق القيم والمعايير الاجتماعية والعائلية والقانونية والأخلاق والروحية ومؤسسات وهياكل السلطة .

أنماط الحياة والتفكير وال'نتاج ، والأعراف والسلوك ، وتوزيع الوظائف والمهام ، والعادات الغذائية خصوصاً .

التجارب الثقافية المعيشة في حد ذاتها : الأعياد والاحتفالات التاريخية أو الدينية وما إلى ذلك .

اللغات وسائر أشكال التراث غير المادي. (Enginer.1949)

عوامل التغيير (المتغيرات السريعة):

احتياجات وتطلعات السكان ، وإستراتيجيات البقاء .

المعرفة والدراية العملية (التقنيات ، وأنماط التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ،وإدارة البيئة الطبيعية والاصطناعية، والطب ، وما إلى ذلك) .

الإبداع والقدرة على التجديد .

اللهجات (وخصوصاً أسلوب الكلام والتحدث ، في بيئة مدنية أساسا ، ولاسيما تحت تأثير وسائل الإعلام مع الاختلافات بين الأجيال).

نقل التكنولوجيا والاتصالات المتبادلة بين الثقافات ، والمبادلات الاقتصادية والتجارية .

تغيرات البيئة .

إن وتائر تطور هذه المجموعات من خصائص الثقافة ، السريعة أو البطيئة ، يمكن أن تتغير بتغير العوامل الداخلية أو الخارجية ذات الطابع الاقتصادي و / أو السياسي عموماً ، ولاسيما في السياق الدولي الحالي ، حيث يمكن في حالات كثيرة مشاهدة تغيرات سريعة جداً وحتى عنيفة أحياناً .

ويسفر ذلك عن تعديلات داخلية لكل نوع من المتغيرات وتفاوتات التطور التي قد تتخذ طابعاً يتسم بالتضارب بين المجتمعات ، وحتى ضمن المجتمع الواحد(تغير عادات الملبس/ التقاليد والأعراف مثلاً) .

(Frank.1972)

وإن عوامل الاستمرارية والتغير هذه تتحكم بطبيعة علاقات الأفراد بالاقتصاد وبالسلطة ، وبالتالي بالتنمية . وبالفعل ، فإن تطور عوامل الاستمرارية والتغيير لكل ثقافة هو بمثابة مجموعة من مؤشرات الأزمة في المجتمعات والثقافات .

وهكذا تتألف كل ثقافة من مجموعة من المكونات الدينامية يمكن أن تعمل لمصلحة أو ضد أهداف التنمية ، وذلك بحسب فترات أو أشكال يصعب التنبؤ بها ، مما يفسر تكرار حالات التباين بين تخطيط المشاريع وتنفيذها ، وذلك بحسب نمط معيشة السكان المعنيين .

وفي موازاة ذلك فإن المتغيرات البطيئة ، إن كانت تمثل ما جذورها التاريخية ونوعاً من قاعدتها ، فإنه يمكنها إن تكبح التنمية إذا لم تؤخذ في الحسبان طبيعتها ووتيرة تطورها على النحو الواجب ، وبخاصة إذا كانت التنمية مستنبطة وموجهة من الخارج .(Hagen.1962)

وهكذا حسب ما سنرى لاحقاً ، يجب إضفاء النسبية على مفهومات الثوابت (أو المتغيرات البطيئة) والمتغيرات السريعة ، إذا أردنا فهم الثقافات من منظور دينامي. فليس الماضي بكاملة هو الذي يمثل التقاليد ، وإنما جزء منه يتكون على شكل حركة مجمدة نتيجة لخيارات متعمدة اضطلعت بها الأجيال المتعاقبة لفترة زمنية طويلة نسبياً . وعلى خلاف ذلك، فإن المتغيرات السريعة مبدئياً ، في حالات معينة يعيشها شعب أو بعض فئات منه على شكل صدمة ثقافية ، يمكن أن تصبح مؤقتاً رموزاً ثقافية محملة بدلات قوية (الملابس مثلاً) ، ويمكن أيضاً أن تجسد رفض بعض جوانب التغير. (Holsti.1969)

الجوانب الثقافية للتفاوت الاجتماعية

خلافاً لبعض المقاربات المفرطة التعميم أو التي عفا عليها الزمن ، لا يمكن التحدث عن ثقافة مجتمع ما دون ذكر الاختلافات ، لا بل المنازعات الحادة أحياناً التي تخترقه ، والتي تجعل من الميدان الثقافي بؤرة لتصارع القوى تؤثر على المجتمع برمته . وإذا كانت الثقافة تمثل في كثير من الأحيان نقطة إجماع بالنسبة للعالم الخارجي ، ولاسيما في حالات التنازع بين الثقافات ، فهي لا تمارس الدور نفسه داخل مجتمع بذاته . وفي حقيقة الأمرتشمل كل ثقاف ة تقسيمات اجتماعية : الفئات العمرية والفوارق بين الجنسيين ، والإطار الريفي أو المدني ، والتقاليد والمعاصرة ، إضافة إلى الفوارق رمزية عميقة ، يزيد منها ، على نحو متعمد نوعاّ ، ما من القرب الجغرافي أو الاجتماعي . وتنزع هذه الاختلافات وما تمثله من علاقات القوة إلى التقليل من أهمية التحليل العام والأحادي للسمات المكونة لثقافة ما ، إذ يمكن أن تكون هذه الثقافة مجرد ثقافة تخص الجماعة الميمنة في فترة معينة .

ونتيجة لذلك يلزم إظهار الفروق الدقيقة للعلاقات بين سمات ثقافية محددة والجماعات التي تعبر عنها مع مراعاة نسبة الترابط بين هذه العلاقات. (L.Pool,1977) وفي ما يخص مشكلة الفقر المدقع ، فإنها في البلدان الصناعية(العالم الرابع) كما في البلدان النامية، وبخاصة أقلها تقدماً، تحوي بوضوح عوامل وآثاراً ثقافية معينة . وقد يبدو استمرار ثقافة ما مرتبطاً بالفقر نفسه ، كرد على الضيق الاقتصادي للسكان ، على الأقل إلى الحد الذي يدمر فيه الإملاق أشد القيم اتساماً بالطابع الجوهري . وتكتسي عناصر التمايز هذه ، في مجملها ، أهمية حيوية في تحديد الناس المستهدفين عند إعداد المشاريع التنموية ، ولاسيما حين يتعلق الأمر بأقل البلدان تقدماً من الناحية الاقتصادية .

تحديد دور العوامل الرئيسية في بناء هيكل القيم والمعايير الثقافية:

تترابط مكونات الثقافة فيما بينها في علاقة هيكلية ومتبادلة توضح معناها العميق. وفي معظم الوقت ، تظل هذه السمات ضمنية نوعاً ما ، لا بل عديمة الذكر.وهي لا تظهر جلية ، وحتى فاقعة ، إلا في حالات النزاعات أو المجابهة بين الثقافات ما قبل الصناعية وثقافة التنمية. (Lerner,1964) وبالفعل ، تحدد كل ثقافة في مواجهة التغيير تدرجاً ضمنياً أو صريحاً من قواعد الرضا يتحكم بمقبولية إجراءات التنمية.وهكذا فإن السلوكيات والاستعدادات هي العناصر التي تحكم دوام الثقافات وتحولها .

وبعض هذه العناصر حاسم في بقاء أو تعزيز أو ا ختفاء عناصر أخرى. لذلك يوجد سلّم قيم يتحكم إلى حد كبير بتلاؤمها (أو تضاربها المحتمل) مع قيم التنمية ، حيث تؤدي التقاليد والمعتقدات ونظم القيم والمعايير دوراً جوهرياً . وبحكم هذه العناصر ، يمكن للسكان ، من منظور دينامي ، فك رموز مكونات مشاريع التنمية وإعادة تفسيرها وحيازتها.

(Leibentien,1957)

المعتقدات والطبيعة :

يمكن ضمن هذا المجموع ، تمييز عاملين رئيسيين : المعتقدات والطبيعة ، أو بعبارة أدق ، الوسط الطبيعي ، سواء عدله أو لم يعدله الإنسان. ويمكن اعتبارهما المشكلين للهياكل ، بمعنى أنهما يحددان أنساق القيم والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي وأنماط المعيشة وأشكال التعبير الفكري والجمالي .

ويتفاعل العاملان المذكوران مع الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليؤسسا إطار كل مجتمع ، أي " رؤيته للعالم " ونسق القيم والمعايير .

ومع ذلك ، لا يخضع التفاعل بين المعتقدات والطبيعة لمبدأ الحتمية ، وإنما قد يتخذ أشكالاً متفاوتة جداً وفقاً للإطار التاريخي ، حسب ما يتضح من تكوين الثقافات المختلفة في بيئات لها خصائص جغرافية مشتركة (مثلاً في بيئة جذرية).

وينبغي فهم المعتقدات على أنها تشمل الديانات والمذاهب الشعبية (مثل عبادة الأجداد) ،والشعائر والممارسات المنتظمة ذات الطابع المقدس والرمزي ، والتقاليد (أساليب التفكير والفعل والتصرف الموروثة من الماضي)، والعادات (عادات التصرف الجماعية التي تنتقل من جيل إلى لآخر).وتشكل المعتقدات أعماق التجربة الثقافية للشعوب ، ويشكل البعد الروحي، الذي تعده الشعوب مقدساً ، أساس نظرتها للعالم ، ومعنى الحياة ، والصلة مع الماضي ومع المستقبل ، وأنساق القيم ، وعلى نحو غير مباشر، والهياكل الاجتماعية والتصرفات والمواقف . وتعكس التقاليد والعادات من جهتها ، استمرارية المجتمع ، وطريقة معالجة اللحظات الحرجة في الحياة ، والتمييز بين السلوك العادي والمحرم .

وتعكس منظومة المتقدات وأشكال العبادة والشعائر والتقاليد والعادات في المقام الأول ، العلاقة بين الحياة والموت،وتنظيم مراحل الحياة ، وتحدد معايير المستحسن والحلال والحرام ، وتضفي معنى على الجهد البشري في المجال المادي أو الفكري أو الروحي أو الأخلاقي . وليست هناك مجتمعات بدون قيم تتوجها. وبالقدر الذي تتلاءم هذه القيم مع تجاوز الرتابة اليومية باتجاه إنجاز روحي بحت ، أو تتلاءم مع تحقيقي غايات روحية وفقاً لواقع العالم الفعلي ، يمكن لهذه المجموعة من المبادئ والمعايير أن تكون بمثابة أداة تسريع أو كبح للتنمية للمع نى الاقتصادي ، لجهة تحسين الأوضاع المعيشية للجميع. ويستند هذا التحسين إلى القوى المحركة لهذه القيم ، وإلى احترام ما تمثله هذه القيم لشعب معين .

ويتعارض هذا النوع من القيم بوضوح مع القيم المادية البحتة المشكو من هيمنتها في المجتمعات العصرية. ولكن بقدر ما تفرض هذه القيم الحاجة إلى تأثير إنساني على المجتمع وعلى الوسط الطبيعي ، يمكن لها أن تتوافق بوضوح مع روح التنمية ومنطقها. (Myrdal,1957)

والطبيعة(أو الوسط الطبيعي) هي عنصر حاسم آخر في تكوين الثقافات،إذ أن الثقافة هي جزئياً ، ناتج تفاعل بين المجموعة وبيئتها. لذلك لا بد من المراعاة التامة للعلاقة بين أفراد المجموعات وبيئتها. لذلك لا بد من المراعاة التامة للعلاقة بين أفراد المجموعات البشرية وبين الماء والأرض والهواء والنبات والحيوانات وهي العناصر التي تشكل تراثهم البيئوي ، ولكنها تتعلق أيضاً بجزء من تراثهم الاقتصادي (الزراعة وتربية الحيوانات والصيد) والثقافي . وتضم التقاليد الثقافية لكل مجموعة مفهومات محددة عن البيئة توارثها أفرادها عن أجيال سالفة . والعلاقة مع الطبيعة مدموغة بتصورات وخرافات .

فهي وليدة معتقدات و / أو تراكم تجارب يشأن عمل الكون ودور الأفراد والجماعات في تنظيم الموارد الطبيعية . مثال: في غربي إفريقيا ، ينظر الفلاح إلى الطبيعة على أنها مفيدة ومقدسة على السواء ، فليس لديه ، نظرة عاطفية إزاء مملكة النبات ولا شعور بيئوي ، وإنما تداخل وثيق بين الإنسان والبيئة .

والشجرة ليست نوعاً من الزينة بأي حال من الأحوال ، وإنما تؤدي كافة أنواع الوظائف النافعة : منافع اقتصادية (كمصدر للغذاء أو المواد الأولية ، مثلاً بالنسبة لأشجار الصمغ العربي في بطاح المنطقة السودانية الساحلية)، ومنافع مناخية(كمنظم للمناخات المحلية)،أو حتى عقارية،(وجود الشجرة يحدد ملكية الحقل المزروعة فيه). وتؤدي الشجرة أيضاً وظيفة دينية : إنها بالنسبة للسيريريين في السنغال، مساكن أراح الأجداد .

(Asian,1968)

ويمكن مقارنة هذه الوظيفة الدينية للشجرة بالبعد الروحي لاستثمار الغابات في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا .

ويضم التقليد الثقافي أيضاً مجموعة من المعارف المكتسبة جماعياً والتي تسمح، في نظم بيئوية مختلفة ، بالمحافظة على الموارد الطبيعية وإعادة إنتاجها (بعض الأساليب الزراعية كانت تستخدم ، مثلاً ، في مجال التنمية الريفية لاستصلاح الأراضي التي فقدت خصوبتها).ولكن هذه المعرفة تبقى مستندة إلى بعد فوق الطبيعي لما هو طبيعي . مثال : في إندونيسيا ، تنظر مجتمعات شتى في الأرخبيل إلى العلاقة بين الإنسان والطبيعة ضمن إطار شديد التأثر بالديانات المختلفة التي تعاقب السكان المحليون على ممارستها (البوذية،الهندوسية،الإسلام،المسيحية). وباستثناء الأقلية الدينية التي تأقلمت مع أنماط التفكير الغربي ، تؤدي الطبيعة دوراً مهيمناً في المجتمعات المحلية للأرخبيل ، ويعد الإنسان خاضعاً للطبيعة .

كما أن القوى الفيزيائية الإحيائية (مثل ثوران البراكين ، وقدرة الأرض على إنتاج الأرز أو قدرة البحر على توفير الأسماك) تمثل جزءاً من مجموعة المعتقدات ، ولاسيما لدى سكان الأرياف . وهكذا في إحدى المجموعات المولوكية في الأرخبيل، يسهر نوع من الشرطة المحلية، منذ فترة قريبة،على احترام بعض القوانين العرفية مثل " الساسي "، وهو أحد قوانين البيئة الذي يحظر محلياً الصيد في الأنهار خلال فترة تكاثر الأسماك .

غير أن النظر إلى الطبيعة بوصفها " الأم المرضع " التي لا ينضب لبنها يؤدي أيضاً بالبعض إلى اللجوء إلى أساليب مدمرة مثل طريقة " تافي " (الزراعة على الوقيد) والإفراط في الرعي في مدغشقر . وهذه الأساليب ، التي تلاءم جماعات قليلة العدد تعيش على مساحات شاسعة ، تتحول إلى أساليب يتأقلمون مع الحالة الجديدة عن ذلك . وهذا هو ، مثلاً ، حال بعض السكان في بلدان منطقة الساحل .

وإضافة إلى ذلك ، فإن الاستغلال المفرط للموارد الحرجة في بعض البلدان الاستوائية ، لأسباب اقتصادية بحتة، قد يفضي إلى حالات من عدم الاستقرار البيئي والثقافي يتعذر تغيير مسارها.

المعايير والهياكل الاجتماعية والسياسية

من الواضح أن المعايير والهياكل الاجتماعية والسياسية تقع في صلب علاقة جدلية قوية ، نظراً لأنها من مكونات الثقافة ونواتجها على حد سواء، كما أنها تعكس أنساق القيم . وفي هذا الصدد ، فإن الشعور بالهوية الفردية أمر جوهري . ويتفاوت سلوك الفرد العائلي والسياسي والاقتصادي أيضاً بحسب شعوره بالانتماء إلى جم اعة وبحكم الضغط الاجتماعي ، الذي قد يكون فيه شيء من الإكراه والذي تمارسه الجماعة (الأسرة أو القبيلة أو المجتمع العرقي أو الأمة). وفي هذا المجال ، تكون الممارسات القانونية ذات أهمية أساسية.(Nurk,1966)

وتتم على هذا المستوى تسوية النزاعات بين الجماعات المتزعمة والجماعات الأخرى الثقافية أو الاجتماعية أو العرقية ضمن الكيان السياسي نفسه . وعليه أيضاً تسوى أو لا تسوى ، مشاكل العناية بالضعفاء والمعوقين والمهمشين لأسباب مختلفة . وعلى هذا المستوى كذلك يتعزز ، إما التمسك بالأساليب السابقة (التقاليد أو الروتين)، أو قبول التجديد الاقتصادي أو الاجتماعي أو التقني قبولاً فعالاً . وستكون للمناقشات والمفاوضات في هذا الإطار أهمية حاسمة كلياً . (Oganm,1982)

وعلى مستوى أعم ، فإن التشبث بهذه المعايير والهياكل يثير مسألة حقوق الإنسان الأساسية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أية ثقافة ، حسبما أشار الإنسان، فإن هذه الحقوق هي التالية : حياة الشخص وحريته وأمنه ، والشخصية القانونية الفردية،وحرية إبداء الرأي والعقيدة والمناقشة ، حماية الحياة الخاصة والأسرة والمسكن والمراسلات والسمعة، وإمكانية اللجوء هرباً من الاضطهاد ، والحق في الحصول على جنسية، إمكانية الزواج وتكوين أسرة ، والحق في الملكية. ومن الواضح أن هذه المبادئ العالمية لها " ترجمات " مختلفة جداً من مجتمع لآخر .

وتثير هذه المسألة مشكلة أعم تتمثل في هياكل السلطة ضمن جماعة أو مجتمع معين . والثقافة ، بوصفها عنصراً لتوحيد المجتمع ، هي ثقافة الجماعة التي تمارس النفوذ السياسي والاقتصادي والروحي فيه . وتكون الجماعات الأخرى في المجتمع ، بالنسبة لهذه الجماعة ، في موقف تبعية (إستزلام)، أو في حالة حوار (شبكات النفوذ) ، أو في حالة نزاع بصورة عامة . وهكذا ، قد تختلف ثقافة هذه الجماعات اختلافاً عميقاً عن ثقافة الجماعة التي تستأثر بالسلطة. وإضافة إلى ذلك،بحسب المجتمعات موضع البحث ، يمكن أن تتكون شبكات من التواطؤات(العشائر، الرابطة الاثنية أو العائلية ،جمعيات التآخي ، الأندية ، الجماعات المهنية أو جماعات المصالح). ويمكن لهذا النوع من العلاقة الاجتماعية أن يساهم مساهمة قوية في تنفيذ إستراتيجيات التنمية ، مثلاً : في إستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي .

وإن أحد أقوى الجوانب المؤثرة للثقافات يتمثل بالطريقة التي تم بها ، منذ الأزمنة الغابرة ، تكوين القانون العرفي الشفوي أو المكتوب . ويتعلق الأمر بمجموعات معقدة نوعاً ما من المبادئ أو المعايير التي تمكن من تنظيم الأداء العام للمجتمع ، ومراقبة ممارسة السلطة ، وحل النزاعات بين الأفراد وبين الجماعات ، وتنظيم الفعاليات بجميع أنواعها : العائلية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والدينية والرياضية.وفي البداية ، ارتكاز القانون على أسس دينية ، وأتخذ غالباً شكل العرف الذي يكون الخبراء فيه هم حراس التقاليد ، ثم أتخذ رويداً رويداً ، في مجتمعات كثيرة ، شكل تشريع مكتوب يرتكز على مبادئ عقلانية بعد فقدان روابطه مع أصوله الد ينية.وإضافة إلى ذلك، فإن بعض مبادئ القانون المتعلق باحترام الإنسان، المدونة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، تنطبق أينما كان وفي جميع الظروف . ولكن البلدان التي يتعايش فيها القانون المكتوب مع القانون العرفي كثيرة . مثال : في الكاميرون

كما هي الحال في بلدان أخرى ، يدعم القانون المكتوب قانون عرفي يجتمع بموجبه الحكماء ذوو المعرفة بالتقاليد ، عند الاقتضاء ، باعتبارها هيئة معترفاً بها ، وتراعي السلطات العليا ما يصدرونه من أحكام . وهذا هو الحال ، على وجه الخصوص ، بشأن القانون العقاري : فالحصول على ملكية عقارية يشمل عقد "حلقة تداول" تنتهي بإصدار حكم حول شرعية الملكية ، يتم التوصل إليه في ضوء القانون العرفي الخاص بالتركات والميراث . وفي مثل هذه الأمور ، فإن حراس التقاليد هم ، بلا شك ، أهم الاختصاص ، إذ أن الميراث عموماً ينظمه ويصادق على شرعيته مجمع من كبار السن يمثلون الجماعات. وهكذا يولي القانون المدني في الكاميرون اعتباراً كبيراً للقانون العرفي وللتشريع التقليدي عموماً .

ثم إن مكانة ودور المرأة والرجل في المجتمع ، اللذين بعود بعض جوانبهما إلى الماضي البعيد ، مرتبطان ارتباطاً قوياً بالديانة ، وحتى بالبيئة العائلية والاجتماعية وبالملكية وبهياكل السلطة ، وتنظيم الإنتاج ، والعلاقات بالجسد (ينبغي الربط والتمييز بين وظيفة الأم والسيطرة على الجسد) . كما أن وظائف الرجل والمرأة ودورها وتأثيرهما في القرارات العائلية والمجتمعية ، وحقوقهما على الأشخاص والممتلكات ، وعموماً مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ترتبط بنظام القرابة (حق الأسبقية بحكم السن بين أفراد الأسرة ، وحقوق الأكبر سنا)، وتعد من الخصائص الأساسية لثقافة أي شعب . مثال: أظهر بحث أجري حول قلة ارتياد المراكز الصحية في مقاطعة كيسي في كينيا أن العوامل الاجتماعية والثقافية لم تحظ بالاهتمام الكافي عند تصميم وتنفيذ البرامج . ولدى الاستفسار من النساء عن سبب عدم استفادتهن من هذه المراكز ، تعللن بالذرائع المعتادة (أنا مشغولة جداً ، أو ليس عندي ثياب مناسبة ، أو المراكز نائية بحيث يصعب علي الذهاب إليها سيراً على ا لأقدام مع أطفالي) . وفي حين أن غالبية النساء هن ،

عموماً ، أمهات لثمانية أو تسعة أطفال ، وكن يرغبن بكل وضوح في الحصول على معرفة أفضل حول طريقة المباعدة بين الولادات ، فإن أزواجهن وحمواتهن يعارضون أي شكل من أشكال منع الحمل . وأكثر من ذلك ، إن النساء كن يخشين العقم أكثر مما يخشين كثرة الإنجاب . وأتاح البحث إعادة توجيه البرامج لكي يمكن إطلاع الأزواج والحموات أيضاً على برنامج تنظيم الأسرة . وهذا الشعور قوي جداً لدى بعض أهالي البانتو الذين يعتقدون أن الأموات يتحولون إلى أرواح تسهر على أفراد عائلاتهم وترشدهم ، ولكن جميع الاتصالات تنقطع في حال عدم وجود ذرية . وهذا الاعتقاد يفسر كثرة حالات الطلاق بين النساء العقيمات.

ويكتسي التوازن بين دور المرأة والرجل أهمية خاصة في أنماط تنظيم الأسرة وسلوكها وقيمها .

ولما كانت العائلة هي الهيكل الأول للجماعات في المجتمعات كلها ، فإن علاقات الفرد بالمجتمع والعلاقات بين الأجيال تبدأ في التشكل ضمنها نتيجة قرابة الدم . ويمكن للجماعة أن تشكل الأسرة الكبيرة ، وتقريباً العشيرة، في المجتمعات التقليدية ، أو أن تكون الأسرة – النواة التي تضم الأبويين والأطفال فقط ، كما هو عليه الحال غالباً في المجتمعات العصرية .

(Paul,1977)

ويؤدي النموذج العائلي المهيمن دوراً هاماً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وما يسميه البعض التضامن العائلي ينعته البعض بمحاباة الأقارب أو حتى المحسوبية . وعلى عكس ذلك ، تعتمد نوعية العلاقات بين الأبوين والأطفال ، إلى حد كبير ، على الجاهزة الذهنية والمعنوية للشباب لمواجهة صعوبات حياة البالغين . وأخيراً ، على صعيد الجماعة والمجتمع ، يعتمد نقل الثقافة ، ولاسيما القيم واللغة ، على التثقيف ضمن العائلة وعلى التعليم خارج نطاقها ، في المدرسة أو غير المدرسة.

ويلاحظ في هذا الصدد ، كما هو الحال في كل مكان ، أن الأم هي التي تؤدي الدور البالغ الأهمية لتعليم أطفالها لغة مجتمعهم أو بلدهم.

المعايير الاقتصادية

تماماً كما ينتج كل مجتمع ثقافة ما ، تحوي كل ثقافة ، من بين مجموعة من القواعد والنظم التي تضبط عملها ، معايير اقتصادية لإنتاج وتبادل واستهلاك السلع و الخدمات وأيضاً لتكوين التراث والمحافظة عليه بالمعنى الأوسع (الاقتصادي وأيضاً الثقافي والطبيعي) . وفي مجمل العمليات التي تؤدي دورها في هذا المجال ، تنظم هذه المعايير دور وأنماط عمل مختلف الجماعات التي تشكل المجتمع، ويحمل كل فرد ثقافة المجتمع ، ويتطبع في الوقت نفسه بالقواعد التي تحدد دوره في التضامن أو العمل الجماعي الذي يخدم هذا الغرض .

وهكذا فإن وضع الأرض التي ما تزال وسيلة الإنتاج الرئيسية في كثير من البلدان النامية ، يخضع تماماً للمراجع الثقافية في منح الأراضي وفي نظم استثمارها ، وأيضاً في إدارة البيئة . وبالفعل توجد في جميع المجتمعات محميات طبيعية تتخذ ، تبعاً للظروف ، شكل " غابات مقدسة " أو أراضي للأرواح أو الأموات أو الآلهة . وبالتالي فهي لا تخضع أبداً لأي شكل من أشكال الاستثمار الاقتصادي . (Queberal,1973)

وإضافة إلى ذلك ، فإن ملكية الأرض الفردية أو المشتركة تؤدي إلى أنماط للاستفادة من الأرض (الرعي أو الزراعة) تترك آثاراً عميقة على أنماط ووتائر حياة السكان ، ويجب تحليلها ومراعاتها بعناية في حالة استبدال النشاط بآخر (تربية المواشي والزراعة ، وزراعة الكفاية وزراعة الإنتاج) أو إدخال أساليب جديدة في الزراعة .

وتخضع أيضاً وسائل الإنتاج الأخرى : العدد والأواني والأدوات المصممة للحرفيين ، لقواعد أكثر تحديداً مما هو عليه الحال في المجتمعات التي يمكن وصفها بأنها تقليدية . ولكل حرفة وضعها ودرجة الاعتبار المقابلة لوضعها في المجتمع ؛ ولتنوع المهام الناجمة عن ذلك جذور ثقافية عميقة ؛ والشيء نفسه ينسحب على تنظيم العمل . وينبغي دراسة هذا الجانب بعناية خاصة عندما يتعلق الأمر بنقل العمل إلى سياق جديد : إطار مشاريع تعاونية أو بيئة مؤسسية كبيرة الحجم .

ووضع العمل هو عنصر آخر يتعين مراعاته سواء أعتبر جهداً قصير الأجل ، له مردود فوري وكاف ، أو عملية متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لن تظهر آثارها التقنية إلا بعد فترة طويلة نسبياً في أعقاب سلسلة طويلة من التضحيات والجهود ومع انتظار المردود المؤجل للنشاط المنجز . ولا يمكن تبدل الإستلاب في العمل إلا إذا كان مغزى الجهد المطلوب مفهوماً فهما جيداً ويحظى بتأييد السكان المعنيين . وهكذا ، يجب أن يكون مفهوماً أن المشروع الإنمائي كثيراً ما ينطوي على جهد إضافي من قبل السكان لا يمكن أن يكون مقبولاً إلا إذا ارتأت الجماعات المعنية بالمشروع أن هذا الجهد الإضافي يخدم مصلحتها . وإن هذا هو أحد الأشكال الأكثر أهمية لحفز السكان على المشاركة في عمليات التنمية .

ويضاف إلى ذلك أنه ، ولما كان العمل نشاطاً ثقافياً واجتماعياً على السواء ، فإن ممارسته ومنطقه لا يخضعان دائماً ، وحيثما كانا ، لقواعد متشابهة ، وهو ما يقودنا إلى بعد آخر أساسي في التنمية هو تقدير القائمين بالعمل لعامل الوقت . مثال : في الهند في عام 1961 ، عملت نحو مئة امرأة في نقل الأتربة بغية إجلاء بعض المعابد . وتملكت المسافر الغربي الدهشة حين رأى النساء يؤديين العمل بطريقة غير عقلانية مطلقاً :

فقد كانت كل امرأة تحمل سلة مليئة بالحجارة وتنقلها على رأسها مسافة أربعة أو خمسة أمتار ، ثم تضعها على الأرض بانتظار وصول امرأة التالية لحملها. وفي نظر المراقب الغربي ، كان الأمر يتعلق بهدر غير معقول للطاقة . ولكن بعد التأمل ملياً في الأمر ، اتضح أن القرية لم تكن " تشتغل"، وإنما كانت تمارس نشاطاً اجتماعياً . (Regers,1962)

وينطبق الشيء نفسه على صيانة المعدات الجماعية : فهذه المعدات أجنبية المنشأ جوهرياً ، جلبت في حالات تحقيق التعاون الدولي ، ولا يمكن للأهالي امتلاكها إلا بعد عمل تعليمي يخضع للتكيف المناسب .

ويفضل القيام بهذا العمل في إطار اكتساب الجماعة المستفيدة خبرات المشاركة في تهيئة وتنفيذ كل عملية ، على أن تستوعب الجماعة معطياتها ومعاييرها من خلال نظام رموزها الثقافية .

هذه هي مجمل العناصر الواجب مراعاتها في تصميم وتنفيذ أعمال التنمية لاسيما من خلال تحليل آثارها التضافرية المحتملة ، أو ما فد تسببه من فشل أو حتى ما تثيره من نزاعات . وتنطبق هذه الملاحظات على المشاريع في القطاعين العام والخاص وعلى الأصعدة المحلية والوطنية والدولية . وبالفعل ، تستند الخيارات والإستراتيجيات في معظم الأحيان إلى الربحية القصيرة الأجل أو إلى قواعد حسن وتنظيم القروض العامة إدارياً ؛ غير أنها لا تؤدي إلا إلى تقييم الأعمال المنجزة بالنسبة للبرامج المقرر ، وليس إلى تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المباشرة وغير المباشرة لتلك الأعمال ، ولا يستثنى من ذلك إلا التحليل الكمي ، إذا لزم .

وتمارس أنشطة التجارة وفقاً لقواعد محددة من حيث المكان والزمان والأسواق والمعارض التجارية هي أبلغ تجسيد لها . ولكن هذه الأنشطة تنظيمها أيضاً قيمة السلع المتبادلة ، سواء عن طريق المقايضة أو من خلال تحويلها إلى مبالغ نقدية ثابتة أ و قابلة للمساومة . وتشكل المساومة جزءاً من أقدم التقاليد التجارية في عديد من المجتمعات ، وهي واحدة من الخصائص الثقافية المشتركة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال.

ومن جهة أخرى يشمل الانتقال النقدي مشتّقيه: الادخار والإقراض ، مجموعة من التغيرات الثقافية العميقة ، ولاسيما بالنسبة لسكان الأرياف في بعض مناطق العالم . ولذلك لا يمكن أن تتحقق التطورات في هذا المجال إلا على نحو بطيء جداً .

ومفهوم الإنفاق هو في حد ذاته ، مفهوم ثقافي بارز . وهو لا يمثل مجرد استثمار رشيد لمبلغ من المال ، أو الجهد من أجل الحصول على سلعة أو خدمة قدرت قيمتها بعناية ، وإنما موجود أيضاً في الإسراف وتجاوز قواعد ومتطلبات الحياة اليومية . وفي هذا الصدد ، يتعلق الأمر كثيراً بالعيد ، وهو يوم استثنائي يشذ عن الأيام الاعتيادية . وفي ضوء هذا يمكن ، حسب المجتمع ، النظر إلى ممارسات كثيرة التنوع مثل القرابين وألعاب الحظ ، أو السعي إلى دخول عالم الخيال بوسائل مصطنعة (المشروبات الروحية وعقاقير الهلوسة وما إلى ذلك) .

وفي عديد من المجتمعات (الغربية أو الإفريقية أو الهندية – الأمريكية ، أو الآسيوية) ، لا تتردد أفقر الشرائح السكانية في الإسراف في مناسبات شعائرية (الأعراس ، المآتم) . ونتيجة لذلك تثقل كاهلها بالديون لسنوات عديدة إن لزم الأمر ومن الواضح أن هذا النوع من الإنفاق، المعروف لدى علماء الإنثربولوجيا باسم " بوتلاتش " (مهرجان ديني عند هنود أمريكا الحمر يتم فيه تبادل الهدايا) ، لا يتلاءم مع أي مفهوم عصري للسلوك الاقتصادي العقلاني، وإنما يكتسي في أعين المجتمع الذي تنتمي إليه العائلة التي تمارسه ، والمجتمع بأسره ، أهمية رمزية كبيرة ، كما أنه يعود إلى تقاليد ومعتقدات لها صلة عميقة بثقافة الناس المعنيين. إن مثال سكان كواكيوتل ، على الشاطئ الشمالي الغربي لأمريكا الشمالية ، بين فانكوفر والاسكا ، بالغ الدلالة ، فهو يتضمن احتفالات ذات قاعدة دينية وتبادلات في إطار علاقات القرابة تهدف إلى إعادة توزيع الثروات وتدعيم الجاه الاجتماعي للمانحين .

وعلى خلاف ذلك ، يفرز الفقر المدقع لدى بعض السكان ، وهنا المفارقة ، أنماطاً معيشية وأشكال تضامن لا يمكن تحليلها بوضوح بعبارات اقتصادية بحته . وبالتالي من المهم جداً ، في هذه الحالة ، إتباع مقاربة ثقافية إزاء مبادرات التنمية تستهدف هؤلاء الفقراء ، مع إيلاء اهتمام خاص لما يسمى الفعاليات " غير الرسمية " .

ويقع الادخار والإقراض,وعلى نحو أعلم أساليب جمع وإدارة الثروة , في صلب عملية التنمية . وبما أن الثقافة هي التي تصوغهما , فإنهما يحددن أنواعا مختلفة من العلاقات مع الملكية (الأراضي والموارد والثروات) ويقرران العلاقات مع المال , وبالتالي مع الادخار . وان سرد المثال عن عادات الادخار مفيد في هذا الصدد.

ويعد عدم كفاية الادخار في البلدان النامية مشكلة مزمنة . وإزاء ما تشكله الديون الخارجية من عبء ثقيل يحتم ، أكثر فأكثر ، على بعض البلدان أن تتيح بنفسها الادخار اللازم للتنمية ، تتساءل المصاريف دائماً عن كيفية التغلب على الصعوبات الجمة التي تواجهها في توسيع قاعدة عملائها ، ولاسيما في المناطق الريفية ، ومن أجل جمع مزيد من الأموال التي يمكن أن تقدمها على شكل قروض . وبالنظر إلى ما يطلبه النظام المصرفي من ضمانات للقروض (مثلاً من أحد الأبوين أو أحد الأقرباء) ، فإنه غير مهيأ بما فيه الكفاية لتوفير الادخار، وعلى نحو أخص لمنح قروض لسكان الأرياف أو من أجل الأنشطة الدينية الصغيرة .

وهكذا يتم في المدن جمع المدخرات من قبل مصرفيين غير رسميين. أما في الأرياف ، فإن عدم كفاية الضمانات التي يقدمها الفلاحون (بسبب قلة إيراداتهم أو لعدم امتلاكهم الأرض) يثبط من عزيمة المصارف على زيادة قروضها للمزارعين الفقراء أو لمن لا يملكون أرضاً . وبالتالي ، فإن الموظفين أو التجار هم الوحيدون الذين يمكنهم الاستفادة من القروض . وفي ضوء هذه الخلفية ، أمكن استحداث إجراءات تهدف إلى توفير ادخار يقدم للقرويين . وفي هذا الإطار ، يمكن الاستشهاد بأعمال تقوم بها منظمات غير حكومية لإنشاء صناديق ادخار وإقراض لمصلحة القرويين الفقراء ، وكذلك بالتجربة المبدعة التي قام بها بنك غرامين .

ومع ذلك فإن الادخار موجود في معظم البلدان . وتتمثل الصعوبة من جهة ، في بقاء المدخرات في مكانها على شكل استثمارات محلية ، ومن جهة أخرى ، في حشدها وتوجيهها نحو مشاريع إنمائية ، وهذه هي الناحية التي تفشل فيها المصارف إلى حد كبير ، بسبب الطريقة التي تتوزع بها الشبكة المصرفية من دوم إن تتكيف مع البيئة ، ومن دون أن تراعي السلوكيات المحددة للسكان المحليين المستمرين ، حتى اللحظة ، في تقاليدهم الخاصة بإدارة ممتلكاتهم .

ولا يمكن للمصارف التجارية التقليدية ، بسبب الطريقة التي تعمل بها تغذية احتياجات سكان الأرياف والقطاع غير الرسمي . فهي تواجه بالفعل تقديمها . ولذلك وضعت أساليب عديدة لإتاحة الحصول على القروض , تعطي , أفضلية لإمكانيات التنمية الاقتصادية للأهالي المعنيين . وقد أثبتت الأساليب الموصوفة أدناه نجاحها في حالات وظروف معينة , والشرط المسبق لذلك هو معرفة الإمكانات المحلية .

ولشبكة "التونتية" , التي تستمر اسمها من رجل مصرف من نابولي اسمه لورنزو تونتي ، تاريخ طويل جداً , وهي , موجودة في مناطق شتى في آسيا وإفريقيا ومعروفة في أوروبا منذ زمن طويل .

وفي بلدان أفريقيا النا طقة بالفرنسية , تتألف التونتية من مجموعة أشخاص يدفعون مالاً بانتظام في صندوق مشترك يدفع , بكامله , إلى كل عضو حسب دوره .

تختلف شبكات التونتية المعقدة عن سابقاتها حيث إنها تحسب فائدة متفاوتة تحدد الأنصبة التي يحصل عليها المشاركون . ويمكن اقتطاع هذه الفائدة من المجموع الكلي أو إضافتها إلى الدفعات اللاحقة , أو يمكن إعطاؤها للمشاركين أو حفظها في صندوق تضامني . وطريقة عمل بعض هذه الشبكات التونتية محدد بتفصيل واف جداَ . وهكذا فإن القوانين التونتية التي كانت تمارس في الصين في الثلاثينيات من هذا القرن في مقاطعة جيجيانغ الساحلية المعروفة بتقاليدها التجارية ، تحدد دورية الاجتماعات، وتعاقب ومبلغ الاقتطاعات ودور الضامنين ، واحتساب العملية بدورات الولايات المتحدة ، وحتى قيمة وجبة الطعام التي تقدم أثناء الاجتماعات. هذا هو نوع التونتية الذي يمارس في الشتات الصيني في كل من آسيا وأوروبا .

المعرفة والدراية العملية والتقنيات التقليد والتجديد

طورت الثقافات والمجتمعات ، على مدى القرون ، مجموعة درايات تقنية أو عملية ما زال تحسينها مستمراً حتى يومنا هذا . وينطلق بعض هذه الدرايات من محاولة تفسير عام وشامل للعالم ، في حين يلبي البعض الآخر الحاجة إلى تنسيق المعرفة والدراية العملية على نحو يماثل إلى حد ما مختلف التخصصات الغربية .ويؤدي نشر هذه الدراية في المجتمعات التقليدية أو العصرية على السواء إلى انقسامات ثقافية تأخذ في معظم الأحيان شكل انقسامات ثقافية تأخذ في معظم الأحيان شكل انقسامات اجتماعية .

ويعني هذا أن نظم التثقيف العائلي أو الاجتماعي داخل المدرسة وخارجها ، والأنماط التقليدية أو العصرية للتلقين ونقل المعرفة (التقليد المكتوب / التقليد الشفوي، التنظيم بحسب الجنس وبحسب الطبقات ، ولكن أيضاً الأسرار والمحرمات ...) هي أيضاً عوامل حاسمة وناقلة للثقافات. إنها تضمن للثقافة إستمراريتها ولكنها ، في مجال التثقيف أيضاً،تتجابه مع القيم والمعارف الجديدة التي غالباً ما تكون خارجية المنشأ في البلدان النامية.

ومن الضروري أيضاً تبديد خطأ شائع للغاية بشأن التفاوت الجوهري بين الثقافات المكتوبة والثقافات الشفوية. فجهل القراءة والكتابة لا يعني بأي حال من الأحوال عدم اجتياز المعرفة. وفي كثير من الثقافات تكون أهمية التقاليد الشفوية مطابقة لأهمية نقل التراث الفكري بالكلمة المكتوبة ، وينبغي تحسين الاستفادة مما تمثله من ثروة، إذ أن الأمر يتعلق بتجميع القوى الفعالة في المجتمع في عملية التنمية ولئن كانت كل المجتمعات تنتج معرفة ، فهي تمتلك أيضاً مخزوناً من الدراية العلمية وأي من التقنيات في شتى الميادين , مثل الطب والزراعة والعادات الغذائية وأساليب البناء وقواعد الصحة الفردية والعامة . وهذه الموارد الثقافية لا يمكن التقليل من أهميتها .

وللأسف حصل في كثير من البلدان النامية خلط بين التحول التكنولوجي والتطور التكنولوجي المحلي , ولاسيما في السبعينات من هذا القرن , مما حدا ببلدان مختلفة إلى استخدام إمكانياتها العلمية والتقنية بمستوى أدنى من المطلوب , وذلك من جراء السياسات الغير المستقرة والتسيب في مجال التكنولوجيا . كما أدخلت بلدان أخرى في مشاريع كبيرة لا ترتبط بإستراتيجية اقتصادية شاملة , وأسفرت هذه المشاريع عن نتائج سلبية على البيئة وعن تبخيس قيمة الخبرات الثقافية والدراية المحلية ،   في حين أن ثقافة المجتمع المحلي تمثل إلى حد كبير ، أساس الثقة بالنفس التي تسمح له بأن يأخذ على عاتقه المسؤولية عن تنمية الذاتية .

ويضرب المثل هنا بمشروع للبنك الدولي بشأن تحسين الري   في الفلبين. ومن المؤسف أن دراسة الجدوى الأولية أغفلت مراعاة دور الجمعيات التقليدية المحلية (زانخيراس).وكشفت التجارب الأولى التي أجريت على منطقة رائدة عن وجود مقاومة شديدة للمشروع من قبل السكان المعنيين تعزى إلى التنظيم الاجتماعي فوفقاً لهذا التنظيم يزرع كل فلاح عديد من قطع الأرض المنفصلة ، وذلك للتأكد من حصول كل شخص على حصة متساوية من الماء. وهكذا لا يسمح للشخص الأول أن يستفيد من الماء بالإسراف فيه، تحت طائلة عدم تمكنه من تأمين هذا التنظيم نظام تقاسم دقيق جداً ينظم حقوق وواجبات كل فرد وتتم على أساسه تسوية النزاعات .

لقد أهمل المشروع هذا الجانب ، ولم يأخذ الاختصاصيون في الحسبان سوى المشاكل التقنية في استحداث قنوات ري جديدة من دون مراعاة البنية التي كانت قائمة سابقاً .

وهذه الحقائق التي برزت أثناء مرحلة المشروع التحضيرية أوليت الاعتبار الواجب لدى وضع الصيغة النهائية للمشروع وتنفيذه .

كذلك أدت ثلاثون سنة من الابتكار بين أهالي غواراني في بارغواي إلى خلخلة تماسك القرى وإلى بذر الشك في النفوس ، مما شل أيضاً المباشرة الفردية،وأضعف قدرة الجماعات على إدارة موارد بيئتها الطبيعية، وزاد التفاوت حدة بين كبار المزارعين وصغارهم . كان الفلاحون يستعملون في السابق مياه المستنقعات لغمر حقول الأرز ، وكان تنظيم المياه يتم من قبل جمعية غير رسمية من المستفيدين تتولى توزيع المياه وصيانة القنوات . وعندما حلت الجرارات الزراعية محل الثيران ونشأت صناعة زراعية وسمح اللجوء إلى الري بقيام زراعة حديثة على مساحات شاسعة من الأرض ، أسفر كل ذلك عن إفقار صغار المزارعين.

إن أمثلة كهذه تجعل من المحتم الاعتراف بأن توسيع التكنولوجيا الغربية يخضع في المقام الأول لحافز اقتصادي قوي، ألا وهو تحقيق الربح، مما يعرض للخطر الدراية العملية المحلية ، وتوزيع الثروات ، والتنظيم الاجتماع ي للجماعات المحلية . وقلما يكون اشتراك الأهالي فعالاً وعموماً يكون نقل التكنولوجيا جزئياً فقط . غير أن مشاريع البلدان النامية تكاد تشمل دائماً ، الإتباع غير المشروع لفرضية تنمية تستند حصراً إلى نقل التكنولوجيا والتصنيع الكثيف.

وهذا خطأ ذو عواقب وخيمة : فما لم تتخذ إجراءات محددة وواسعة النطاق لتدريب الموارد البشرية ، فإن نقل التكنولوجيات لن يكون أكثر من استيراد معدات وتقنيات أجنبية وفنيين أجانب . ويؤدي هذا ، بصورة متواصلة ، إلى تهميش السكان المحليين تدريجياً ، مما يزيد فقدانهم الثقة بالنفس. وعلاوة على ذلك ، قد يتضح أن التقنيات الغربية لا تتلاءم مع الواقع المحلي. ففي أفريقيا مثلاً ، كثيراً ما حل أسلوب البناء الغربي الحديث محل أسلوب البناء التقليدي الذي يستعمل الطين ، الذي هو أقل كلفة من الإسمنت وأنسب للمناخ الإفريقي وللهياكل الاجتماعية وأشكال الفن التقليدي.

وهكذا يجري العمل حالياً ، في مصر ، على تنفيذ مشروع كبير بعنوان "التنمية الشاملة في المستوطنات البشرية الجديدة ". ويتعلق المشروع ، على الأخص، باستطلاع مساحات زراعية جديدة وبري مناطق صحراوية ، مما يستلزم إقامة قرى جديدة ، وبدء العمل في تصميم أشكالاً جديدة من المساكن مستلهمة من أفكار المهندس المعماري المصري الكبير حسن فتحي ، الذي يشجع الفكرة التي تنادي بأن تجري التنمية بأيدي الأهالي المحليين ولمصلحتهم ,وألا تكون مفروضة من الخارج . وتشمل العملية مثلاً , تكييف الأشكال المعمارية التقليدية وأساليب ومواد البناء القديمة كي تلاءم المناطق السكنية الجديدة والبناء المديني نفسه . ويستخدم المشروع كذلك الدراية العملية والمهارات التقليدية لعمال البناء, ويشمل استحداث وظائف للأهالي , ولاسيما في مجالات الزراعة والحرف والأشكال التقليدية للتجارة .

أخيراً, وفي أغلب الأحيان , يعزز التدريب الذي تتلقاه النخبة المحلية الاقتناع بالتنمية على النمط الغربي . فهذه النخبة تسهم بقوة في تنفيذ خطط التنمية , ولكنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبلدان الصناعية من خلال المصلحة المادية والمحاكاة الثقافية. وهي تعلمت في جامعات المستعمرين السابقين أو في جامعات بلدان الشركات التي تنفذ مشاريع جاهزة على أساس تسليم المفتاح . وهكذا , فإن تلك النخبة مشربة بالقيم الأجنبية ومصوغة إلى حد كبير على النمط الغربي . ونتيجة لذلك , يميل أفراد هذه النخبة , بطبيعة الحال , إلى التشبث بفكرة التقدم على النحو المعروف في الغرب , وبالتالي يعدون حلفاء طبيعيين للغرب .

ويطرح هذا التطور , من ناحية , أخرى مسألة موقف الأهالي من التجديد. وغالباً ما تدخل المجتمعات التقليدية التي تفرض التجديد بقوة في تعارض مع المجتمعات العصرية التي يفترض أن تكون في تطور مستمر . وفي واقع الأمر يتحلى كل نوع من المجتمعات بالقدرة على التجديد , بيد أن تطبيق تقنيات جديدة , داخلية المنشأ أو خارجية المنشأ , يعتمد على عديد من العوامل المحددة , ولاسيما عامل المخاطرة .

وهكذا أوضح مركز التعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية أنه , خلال السنوات الثلاثين الأخيرة , أمكن إدخال ابتكارات جديدة ناجحة في الحزام السوداني الساحلي . وغالباً ما يتوقف استخدامها على التقلبات المناخية والسياسات الوطنية , والبيئة الاقتصادية الدولية , والمخاطر التي يتعرض لها الفلاحون . ففي منطقة زراعة الفول السوداني في السنغال مثلاً, حققت عدة ابتكارات بذور منتقاة , ومكننة نثر البذور , واقتلاع الأعشاب الضارة , واستعمال السماد المعدني , واعتمد الفلاحون هذه التغيرات بسهولة لأنها لم تكن تنطوي إلا على أدنى حد من المخاطر التقنية الاقتصادية. غير أن الطلبيات تفاوتت تبعاً للظروف الاقتصادية (مثلاً : نسبة سعر السماد إلى الفول السوداني) .

ومن جهة أخرى أظهر المشروع إرادة الاستثمار لدى المنتجين على الرغم من صعوبة الأحوال الاقتصادية ، وذلك عندما تتوافر لهم منافذ مؤكدة. وهكذا ، فإن توفير نظام مترابط للقروض والتجهيز والتسويق حول وحدات إنتاجية كان أحد الشروط اللازمة (إنما غير الكافية) لتزويد الوحدات الإنتاجية بكمية كبيرة من التجهيزات . غير أن النظام تفكك في نهاية السبعينات وفي الثمانينات ، حين تدهورت البيئة الاقتصادية : فقد أختل نظام القروض ولم يعد بوسع الفلاحين الحصول على الأسمدة.

الجمع بين التكنولوجيا التقليدية والحديثة

بالنظر إلى تكرار حالات الفشل أو إلى الإعادة شبه التامة لتصميم المشاريع – وعلى العكس ، إلى إمكانية الابتكار في ظروف معينة – فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة تنظيم نشر التكنولوجيا مع مراعاة الأبعاد الثقافية المرتبطة بنظام بيئي معين ، ومعرفة كيفية الجمع بين المهارات التكنولوجيات التقليدية من جهة ، والمعرفة والدراية العملية المعاصرتين من جهة ثانية .

إنه سؤال في غاية الأهمية ، لأن تاريخ التقنيات يوضح أنه لا يمكن لفئة اجتماعية استيعاب تقنية جديدة إلا إذا كانت قد نجحت في إتقان التقنيات السابقة في فرع المعرفة نفسه الذي تتطلبه التقنية الجديدة. وبالفعل ، يثير الابتكار، المجهول ، الشكوك وعدم الثقة.ولا يمكن أن يصبح قبول الابتكار، سهلاً إلا إذا كان الأخذ به قد أعد على نحو صحيح , وإلا إذا كان محلي المنشأ نوعاً ما , وإلا إذا كان محدود المخاطر(انظر أعلاه) .

وفي مجال الدراية الطبية (دستور الأدوية والطب حصراً) , ثمة تجارب متزايدة في تكييف تكنولوجيات تقليدية لتتلاءم مع علم الصيدلة على نحو خاص , أو في الجمع بين الدراية العملية التقليدية والحديثة , مثلاً : بين المشعوذين أو المطببين التقليديين والأطباء النفسيين في بعض البلدان الأفريقية , ولاسيما في السنغال. وهكذا في حين يبدو الطب الشعبي التقليدي هشاً بالمقارنة مع الطب العلمي الغربي المستورد والمفروض غالباً بلا روية وبلا تمييز, ثمة مشاريع عديدة تستهدف إعادة تجميع الطب التقليدي والتوفيق بينه وبين الطب الحديث , جرى إدخال خلايا من المطببين ضمن التمارين الطبية الحديثة. وفي مناطق عديدة , تلقى ممارسون تقليديون تدريباً في مجال سلامة البيئة وتدابير الوقاية الصحية والتغذية والعناية بالطفل . ويصار بعدئذ إلى إلحاق هؤلاء الممارسين التقليديين المدربين بفرق طبية حديثة. وقد بذل الجهد نفسه من أجل تحسين تدريب القابلات في القرى .

وينطبق الشيء نفسه على الزراعة والجراحة. فعلى الرغم من أن زراعة الكفاف تخضع لظروف بيئية كثيرة التنوع , فإنها كانت موضع استخفاف من قبل الباحثين . ومع ذلك بدأ الخبراء الزراعيون, منذ فترة قصيرة, في إحياء الممارسات القديمة بعد اكتشافهم أن الزراعة التقليدية, بالفعل, عدداً من المبادئ القيمة الدائمة: فهي لا تستخدم سوى القليل من الدخلات الخارجية ، وتعزز المغذيات الطبيعية الرئيسية وتعيد تدويرها بكفاءة، وتحمي التربية (الغطاء النباتي)، وتعزز دور التنوع الوارثي .

وإن النظم المحلية المتبعة في الزراعة الحرجية في منطقة الساحل ، والمستندة إلى شجرة الاكاسيا ، هي مثال على تحسين الممارسات الزراعية التي يمكن أن تكمل إجراءات تشجيع استعمال الأسمدة في اللبلدان شبه القاحلة. وفي نيجيريا ، فإن الممارسات التقليدية للزراعة المتنقلة ، مثل اقتلاع الأعشاب الضارة في إفريقيا , أتاحت تطوير نظام للزراعة الدائمة يسمى "زراعة الممرات". وبالمثل فإن تمرد أهالي إحدى القرى في جنوب غانا، في أعقاب وفاة طفلين نتيجة تسممها بمبيدات الآفات، أدى بالأهالي إلى استنباط تقنيات زراعية جديدة توفق بين المعرفة التقليدية (السماد الطبيعي ، الزراعة التكميلية)

وبين مبادئ الزراعة الحديثة : فقد اعتمدت تقنيات فلاحيه جديدة أتاحت الحد من تحات التربة وتسرب المواد المغذية ، نتيجة للأمطار، مع مرور الزمن. وهكذا أتضح أن الفلاحين، بحد أدنى من التدريب في مزارع ذ موذجية،أصبحوا يتقنون هذه الأساليب الجديدة إتقاناً تاماً وأنهم تكيفوا بديهياً مع مبادئ الزراعة المستدامة التي لا تحتاج إلا قليل من المدخلات .

ويمكن إيراد الملاحظات نفسها بشأن الحرف والإنتاج التجاري الصغير . فالمحافظة على هياكل وأشكال الإنتاج التقليدي ، ا لتي يمكن أن تنسجم مع أشكال التسويق الحديثة جداً على الصعيدين الوطني والدولي ، تتيح الحفاظ على النوعية الفنية للمنتجات، والإبقاء على المعرفة التقليدية والتماسك العائلي والاجتماعي بأشكاله الثقافية الأصلية، وذلك في إطار الصناعات الريفية.وتكمن في الحرف والإنتا ج التجاري الصغير إمكانية لاستحداث فرص عمل ولتوليد دخل بالعملات الصعبة، وهي إمكانية لا تحتاج أهميتها إلى تأكيد في ما يخص البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات . ولذلك تنظر معظم البلدان النامية إلى هذين القطاعين بوصفهما شكلاً من أشكال الصناعة الثقافية الغنية الدلالة ، ولاسيما ضمن منظور البحث عن تفاعل إيجابي بين التقليد والثقافة التنمية . وإن نجاح الصناعات الريفية في بلدان جنوب شرق آسيا ، مثل الصين وتايلاند ، دليل على أن الحصيلة التجارية للمعرض الدولي للحرف (واغادوغو، تشرين الأول /أكتوبر 1992) ، حيث عرضت منتجات بنين ، بوركينا فاسو ، السنغال، مالي، النيجر ، تدل على أن شرط نجاح التفاعل بين الثقافة والتنمية أنه يجب اختيار عينة راقية من المنتجات وتوفير شبكة إنتاج وتوزيع قادرة على تلبية الطلبات من خارج القارة الإفريقية .

وعلى غرار ذلك تدل الأبحاث المـ جراة حول دور الحرف في تنمية آسيا (تايلند ، سري لانكا ، الصين ، الفلبين ، ماليزيا) ، على أن طبيعة الإنتاج الحرفي تغيرت لأنه أصبح يجري من أجل التصدير . وهكذا تحولت ظروف التعبير المبدع للحرفيين وطرحت، في الوقت نفسه ، مشكلة نقل أنشطة المترفات العائلية نحو مصانع تؤدي مكننتها إلى افتقاد الحرفيين الصغار فرص عمل كثيرة.

وإن نجاح الصناعات الريفية في بلدان من جنوب شرق آسيا ، مثل الصين وتايلاند ، لشاهد على هذه الدينامية. فهذه الصناعات ، التي غالباً ما تكون عائلية وأحياناً توضح تحت إدارة الجمعيات التعاونية المحلية ، أنشئت انطلاقاً من تقاليد حرفية محلية أو لملء ثغرات في التخطيط ، ولكنها تمكنت من كسب أسواق في بلدها أو على نطاق عالمي. وهي راسخة الجذور في الإطار الثقافي والاجتماعي للبلدان المعنية . وهي ، من خلال الاستفادة المثلى من الإمكانيات المحلية، تبرهن على إبداع الأهالي وقدرتهم التقنية وروحهم التجارية والإبتكارية. وتمثل هذه المشاريع الريفية ، بالفعل جزءاً لا يستهان به من الاقتصاد الوطني الصيني ، مع أنها لم تباشر نشاطها إلا اعتبار من عام 1978 . وتتحقق هذه الاستفادة في مجالات أخرى ، مثل بناء الطرق وهياكل الن قل الأخرى (الجسور) وما إلى ذلك . وإن إنشاء الجسور المعلقة في مقاطعة باغلونغ ، في نيبال هو برهان على تفوق الحلول التقنية المحلية ، في بعض الحالات ، على ما يمكن أن تقدمه التكنولوجيا الحديثة . فقد استخدمت اللجان المحلية تكنولوجيتها الذاتية في صنع ركائز للجسور من الحجارة بدلاً من الإسمنت وفي تثبيت سطوح الجسور بركائز حديدية محلية الصنع . واستطاعت اللجان ، باستعمال حبال فولاذية قدمتها الحكومة ، تنفيذ جسور بطول يصل إلى مئة متر ، وبفترة زمنية أقل من نصف أو ثلث الفترة التي تحتاجها إدارة الأشغال العامة ، وبكلفة أقل من الثمن (8/1) ، وذلك باستخدام عمالة وتقنيات محلية دون غيرها .

استنتاجاً مما تقدم ، توضح هذه الأمثلة جميعها أن تحديد خط فاصل واضح بين الابتكار والتكنولوجيا من جهة ، والمعرفة المحلية والدراية العملية المحلية من جهة أخرى ، ليس كافياً للحصول على صورة كاملة للأوضاع والمشاكل وإمكانيات التوصل إلى حلول حقيقية . فاتخاذ موقف كهذا يمكن أن يؤدي إلى تبديد الموارد الثقافية والبشرية المتوافرة لدى شعب ما . ولذلك من المهم ، لا على صعيد المشاريع الإنمائية المحلية فحسب ، وإنما أيضاً على صعيد المشاريع والخطط الإنمائية الوطنية ، سواء أكانت المبادرة من الخارج أم من الداخل ، جرد القدرات والمهارات التي يمكن حشدها محلياً ، إما للاستفادة منها في حد ذاتها أو للجمع بينها وبين التقنيات والمهارات الجديدة أو لتكون أخيراً ، بمثابة أساس لخبرات إبداعية ، ولاسيما في بعض مجالات التطبيق ذات الأولوية.

الثقافة والتنمية : إطار مفهوماتي وعلاقة جدلية

عرف تايلور (Taylor) الثقافة بأنها : ذلك الكل المركب الذي يتضمن المعارف والعقائد والفنون والآداب والأخلاق والقوانين والعادات والخصال التي يكتسبها الإنسان نتيجة وجوده كعضو في المجتمع (علي بركات : 1988 ، 157) . وهي وإن اختلف مفهومها من باحث لآخر ؛ فإنها تنطوي على عنصرين هما : الجانب المادي الذي يتمثل في كل ما تنتجه الحواس ويتحقق بها ، والجانب غير المادي الذي يتمثل في القيم والعادات والتقاليد والآداب وغيرها من المعارف والأفكار .

والثقافة كيان نامٍ ، وهي عملية تقديمية تراكمية تلخص خبرات الوجود الإنساني ، وهي في ذات الوقت عملية موضوعية ، ومعيارية بنفس درجة موضوعية ومعيارية غيرها من العمليات والتنظيمات الاجتماعية والإنسانية . وقد إزداد الاتجاه نحو ثقافة المجتمع كرد فعل لما يتجه إليه المجتمع العالمي من تكتلات معلوماتية واقتصادية ؛ جعلت العالم يخطو في عصر الاتصالات والمعلومات إلى درجة أنه في كل يوم يولد قرابة 300 فرع جديد من فروع المعرفة . الأمر الذي انعكس على مجالات الصناعة والتجارة في المجتمعات الإنسانية وظهرت صناعة المعلومات التي احتلت أكبر نسب معدلات التجارة والصناعة العالمية .(علية حسن, بلا)

وقد أدى استخدام تقنيات المعلومات في تحقيق أغراض التنمية التقليدية والحديثة إلى اتساع الفجوة الثقافية بين الثقافة العربية والثقافة العالمية : الغربية والشرقية ، وذلك لأن غالبية التقدم في قطاع المعلومات تمتلكها الدول غير العربية ومنها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وسويسرا والسويد ، حيث يمثل قطاع المعلومات 15 – 25 % من النمو الاقتصادي للدول الصناعية عام 1997 م (اليونسكو : 2000 ، 25) . والمتوقع اليوم أن تلحق مصر والدول العربية قطار المعلومات السريع الذي بدأ في التحرك وحتى نكون ركاباً فيه وليس مودعين .

ومع دخول البلاد العربية عصر الثقافة الإلكترونية احتلت قضايا جديدة اهتماماً بارزاً في واقع الثقافة العربية ومن هذه القضايا :

الخصوصية :

وهي من القضايا القديمة والحديثة في الثقافة العربية ، والتي برز الاهتمام بها مع دخول البلاد العربية عصر العولمة والسماوات المفتوحة ، والذي تخشى معه الثقافة العربية خطر ضياع خصوصيتها التي تميزها بين بلدان العالم ، ويقصد بالخصوصية المعلوماتية حق الاحتفاظ بالمعلومات دون إفشاء وحمايتها من الإتاحة غير المصرح بها.

(محمد فتحي عبد الهادي : 2000، 38)

ولعل هذا يلقي مسؤولية على ألئك الذين يعدون الملفات الثقافية عبر شبكات الإنترنت في التأكد من الحماية الكافية لهذه الملفات وعدم استخدامها سوى في الأغراض المشروعة عبر ميثاق شرف مهني مناسب .

دقة المعلومات:

إن ضمان دقة المعلومات في الثقافة الإلكترونية لا يقل أهمية عن الحفاظ على سرية هذه المعلومات ؛ لأن الخطأ في تخزين البيانات أو في دقة المعلومات جريمة ثقافية ومعلوماتية كبيرة لا يضارعها سوى معلم يقف أمام تلاميذه ، ويقدم لهم معلومات مضللة ، فيقدم احترام تلاميذه وتقديرهم . إن خطورة وود خطأ لغوي مثلاً في برامج الحاسوب المسئولة عن تعليم اللغة العربية أو اللغة الإنجليزية يترتب عليها تشوه الثقافة لدى غير المتمين إليها ولدى أصحابها أيضاً .

الملكية الفكرية :

تتطلب الإفادة من الثقافة الإلكترونية والمصادر المطبوعة وغير المطبوعة الاعتماد على هذه المصادر ، وقد يترتب على ذلك نسخ الأفراد لهذه المصادر ، وهنا تظهر الخطوط الحمراء التي تهدد حقوق الملكية في الإنتاج الفكري . وتتعدد حالات الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية في الآونة الحالية نظراً لشيوع حالة الاسترخاء لدى كثير من منتجي الثقافة ، فنجد من يفضل نسخ الكتاب وإحلال اسمه دون اعتبار لحق التأليف ، ويتكرر ذلك بالنسبة لبرامج الحاسوب . (عواطف,1999)

سوء استخدام مصادر المعلومات :

بدخول الثقافة العربية عصر الثقافة الإلكترونية ، حيث تتعدد مصادر المعلومات ، لوحظ استخدام مصادر المعلومات في تحقيق أهداف ترفيهية وليس ثقافية ، وفي تحقيق أهداف ترفيهية وليس ثقافية ، وهي تحقيق أهداف لا تلاءم الأطر الأخلاقية ولبقيمية للمجتمعات العربية ، كما لوحظ عدم ملاءمة المواد الثقافية المستخدمة للمستخدم ؛ حيث يتكرر أن نجد قصصاً للكبار يتبادلها الأطفال والمرتهقون ، والعكس صحيح ، والأمر يتطلب الحرص من قبل من يتيح هذه المواد الثقافية للتأكد من ملاءمتها للمستخدم والبيئة العربية .

أيديولوجيا ثورة المعلومات :

وهي جزء مهم في الثقاة العربية المعاصرة ، وهي تعبر عن توجه الثقافة نحو تقنيات المعلومات صناعة أو استهلاكاً ، ا ستخداماً في التنمية أو في التسلية ، وفي أي مجال من هذه المجالات ، وتتأثر هذه الأيديولوجية بالنظام السياسي للثقافة العربية الذي يفرض توجها ثقافياً خاصاً لثورة المعلومات ، وما تمحض عنها من مواليد كان آخرها : الأقمار الصناعية وثورة الاتصالا. وقد ترتب على تزاحم تكنولوجيا المعلومات مع ثروة الاتصالات تخطي الحدود القومية للثقافات المحلية وتهميش هذه الثقافات ، ومع تداخل التخطي المعلوماتي مع التخطي الاقتصادي والتجاري عبر الشركات متعددة الجنسيات يحدث اختراق الحدود السياسية والاقتصادية للدولة والذي يصحبه الاختراق الاجتماعي والثقافي .

(عواطف عبد الرحمن : 1999 ، 28 – 31)

وفي ضوء العرض السابق لبعض القضايا المعاصرة في واقع الثقافة العربية يتبين الدور المحوري للثقافة في عملية التنمية ، كما يتضح حجم التباين في الثقافة العربية المعاصرة عنها في عصور مضت .

العلاقة الجدلية بين الثقافة والتنمية :

من خلال العرض السابق لأهم أهداف التنمية الشاملة في المنطقة العربية ، يتبين حجم الدور الذي تقوم به الثقافة في خدمة برامج التنمية ، وكذلك حجم الدور الذي تتحمله التنمية في خدمة الثقافة ، وهذا إن جاز لنا الفصل بين الفصل بين المكونين في خدمة عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي .

وقد بين روستو أن هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر تأثيراً مباشراً في التنمية ، وقد حدده في الرغبة في النمو العلمي ، والرغبة في التنمية والرغبة في الاستهلاك ، والبحث عن التقدم المادي ثم الرغبة في إنجاب الأطفال . ومن الواضح أن هذه العوامل ثقافية في طبيعتها ؛ مما يؤكد أهمية البعد الثقافي في تحقيق أهداف التنمية ، كما حدد جالبرت عوامل أخرى لعملية التنمية وهي المعلومات والتعليم العالي والمهارات الفنية والدالة الاجتماعية ونظام الحكم ، وهذه كلها عوامل ثقافية ولم يتحل بينها رأس المال المادي مكانه برغم أهميته .(محمد عزت,1995)

إن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم في إطار البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الذي يخضع لعملية التنمية . ويؤخذ الاتجاه الكاملي على أهمية العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والإنسانية في تحقيق أهداف التنمية .

وأنه لا يمكن إغفال أي عامل من هذه العوامل. وقد صنف علماء الاقتصاد ثلاثة أطر أساسية للعلاقة بين الثقافة والتنمية(علية حسن حسين : د . ت) يمكن إيجازها فيما يلي :

الإطار الأيديولوجي :

ويشتمل على القيم والاتجاهات والأهداف ، وكذلك يشتمل على المنزلة الاجتماعية ومدى التحضر والحراك الناجم عن عملية التنمية . ويتطلب هذا الإلمام بالمعرف والمهارات والخبرات المتخصصة ، والتي هي جزء أساسي في النسق الثقافي للمجتمع . وعلى ذلك فلا تنمية بدون إطار أيديولوجي يحدد هويتها وأهدافها ومجالاتها .

الإطار النظمي :

فالتنمية تعتمد على تكوين واضح لنظم اقتصادية واجتماعية منظمة ، تضبط العلاقات داخل وخارج هذه المؤسسات . ومن هذه النظم التشريعات العمالية والثقافية والمهنية المختلفة والتي تضبط عملية التنمية . كما أن الاتجاه نحو تخصصات معينة يستلزم منظومة لإكسال المهارات اللازمة لهذه التخصصات ، ويستلزم هذا نظماً تعليميةً وتسريعية . ومن ثّم فإن الثقافة والتنمية تصبحان سبباً ونتيجة في ذات الوقت .

الإطار التنظيمي:

تتطلب التنمية تنظيماً منطقياً للعمل يقوم على التخصص والتخطيط وأي تنمية لا تقوم على التنظيم تسير عشوائية في تحديد وتحقيق أهدافها .

وباستعراض هذه الأطر الثقافية للتنمية تتضح أهمية دراسة العلاقة الجدلية بين الثقافة والتنمية وتصدق المقولة : إنه لا تنمية بلا ثقافة ولا ثقافة بلا تنمية . ويذكر حامد عمار إن إختلال التنمية في البعد الاقتصادي منها ، وتجاهل بقية جوانبها ومنها الثقافية يؤدي إلى اختلالات اجتماعية من أبرزها تفاقم البطالة ولافتقاد المشاركة الديمقراطية ، كما إن التنمية الثقافية هي رصيد ثقافي وجزء من عملية التنمية (حامد عمار ، 1995).

علاقة الإعلام بالتربية

أولا : مفهوم الاعلام .

مهما اختلفت الأقوال وتباينت الآراء حول مفهوم الإعلام ، ومهما جاءت تقسيماته واتجاهاته فإنها في مجموعها تلتقي في أن الإعلام هو : اتصال بين طرفين بقصد إيصال معنى ، أو قضية أو فكرة للعلم بها ، واتخاذ موقف تجاهها " نظرية السيادة " .

إن المفهوم العلمي للإعلام عموما- اليوم- قد اتسع حتى شمل كل أسلوب من أساليب جمع ونقل المعلومات والأفكار ، طالما أحدث ذلك تفاعلا ومشاركة من طرف آخر مستقبل.

والإعلام " علم وفن في آن واحد " فهو علم له أسسه ومنطلقاته الفكرية ،لأنه يستند إلى مناهج البحث العلمي في إطاره النظري والتطبيقي ، وهو فن لأنه يهدف إلى التعبير عن الأفكار وتجسيدها في صور بلاغية وفنية متنوعة بحسب المواهب والقدرات الإبداعية لرجل الإعلام.

ثانيا : التأثير الإعلامي ودعائمه

نجاح الرسالة الإعلامية يتوقف على عدد من الشروط ومنها :

وضوح الرسالة الإعلامية : إذ أن عملية الإعلام مشاركة وتفاهم أي أنها عملية تناغم بين المرسل والمستقبل، والتشويش أو التداخل قد تقف عائقا دون فهم الرسالة ، ومن أسباب ذلك التشويش: احتواء الرسالة على ألفاظ غير معروفة أو كانت سرعة المتحدث غير ملائمة، أو الطباعة رديئة، أو الصوت ضعيفا .

الظروف المحيطة بالرسالة : حيث تؤثر تأثيرا كبيرا على مدى تقبل الرسالة الإعلامية أو رفضها ذلك لأن نفسية المستقبل وطريقة تربيته ، ودرجة ثقافته تؤثر على كيفية استجابته لها.

القيم والمبادئ الاجتماعية : إذ يعتمد مدى النجاح على درجة تأثر المستقبل بالقيم السائدة في المجتمع ، واندماجه فيها .

ثالثا . الإعلام والتعليم :

هناك إجماع يكاد ينعقد بين التربويين على أن كلمة" التربية " أوسع مدى من كلمة " التعليم " وأكثر دلاله على ما يتصل بالسلوك وتقويمه ، في حين تنحصر كلمة " تعليم " على علاقة محدودة بين طرفين بهدف إيصال قدر معين من المعلومات أو المهارات.

وعلى هذا يمكن القول بأن التعليم نمط مؤسسي من أنماط التربية يتم داخل مؤسسات رسمية ، تتخذ من هذه العملية رسالة أساسية لها ، ويتخذ منها المجتمع وسائل ذات رسائل تكفل له إعداد النشء وفق ما يريد ، بينما تتم التربية داخل تلك المؤسسات وخارجها ؛ فالأسرة ، والأندية ، ووسائل الإعلام، والمساجد وغيرها مؤسسات اجتماعية لها وظائفها الخاصة ، ومنها يكتسب الفرد كثيرا من مكونات شخصيته وثقافته بوعي أم بدون وعي.

وإذا قرر بعض الإعلاميين إن الإعلام التعليمي ينحصر في الصحف والمجلات التي تصدر إلى المعلمين والطلاب وغيرهم من عناصر العملية التعليمية مضافا إلى ذلك البرامج التعليمية المسموعة والمرئية فإن الرأي أن الإعلام التربوي هو الإعلام الشامل للتربية بمفهومها الواسع الحديث ومن بينها الإعلام التعليمي.

إن الهدف الأول للتعليم هو : نقل تراث الأمة الاجتماعي من جيل إلى جيل ، وتنمية الجوانب المعرفية .

ويتفق الإعلام والتعليم في أن كلا منهما يهدف إلى تغيير سلوك الفرد، فبينما يهدف التعليم إلى تغيير سلوك التلاميذ إلى الأفضل نجد الإعلام يهدف إلى تغيير سلوك الجماهير ؛ فالتلميذ الذي ينطق كلمة جديدة لم يتعود عليها من قبل قد تعلم شيئا فسلك أنواعا من السلوك اللغوي غير سلوكه الأول الذي اعتاد عليه .

كما أن التعليم والإعلام أصلا عملية تفاهم،وعملية التفاهم هي العملية الاجتماعية الواسعة التي تبنى عليها المجتمعات ، إذ لا يـ مكن أن يعيش فرد معزولا دون أن يتفاهم مع من معه بشأن هذا العمل ويتعاطف معه فيه .

والإعلام بأشكاله المتنوعة في إدارات الإعلام عملية تفاهم تقوم على تنظيم التفاعل بين الناس من خلال الحوار الهادف .

ويتميز جمهور التعليم عن جمهور الإعلام بالتجانس، فالتلاميذ في مختلف مراحل التعليم متجانسون من حيث التحصيل والخبرات السابقة والسن والزمن،أما جمهور الإعلام فهم المواطنون كلهم في المجتمع أو جزء منه.

كما يتميز جمهور عملية التعليم عن جمهور عملية الإعلام في أن الأول مقيد في حين أن الثاني طليق ، فليس التلاميذ في أي مرحلة أحرارا في اختيار المادة التي يدرسونها ، أما جمهور الإعلام فحر طليق .

ويتميز التعليم عن الإعلام بصفة المحاسبة على النتائج ، فالطالب مسئول عن نجاحه ، أما في حالة الإعلام فليس منا إلا نادرا من هو مسئول عن متابعة برنامج أو قراءة مجلة .

ويتميز التعليم عن الإعلام أيضا من حيث الدافعية ؛إذ أن الدافع إلى التعليم واضح للمتعلم وضوحا منطقيا في كثير من الأحيان وهو النجاح ، بينما نجد الدافع إلى الإعلام غير واضح الوضوح الفكري المنطقي الملازم للتعليم.

كذلك يتميز التعليم عن الإعلام في وجود صلة مباشرة متبادلة بين المتعلم والمعلم وهو التفاعل المباشر، بينما لا توجد في الإعلام باستثناء بعض الحالات كما في الاتصال المباشر.

من هذا المنطلق الفكري يتضح: أن الإعلام يقدم خدمة إخبارية هدفها التبصير والتنوير والإقناع ، لتحقيق التكيف والتفاهم المشترك بين الأفراد، أما التعليم فإنه يهدف إلى استمرار التراث العلمي والاجتماعي والأدبي والحضاري للأجيال المتعاقبة ، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم العقلية والبدنية.

من هنا يتضح إن الإعلام والتربية دعامتان يجب أن نجند لهما كل الوسائل التي تخطط لها الدولة ، ومن أجل توجيه الأجيال الناشئة والمتعاقبة التوجيه العلمي السليم للسلوك الاجتماعي الذي نرتضيه لأبنائنا ومجتمعنا ، مستفيدين في ذلك من الروابط الوثيقة التي تجمع الإعلام بالتعليم .

رابعا . الإعلام التربوي : المفهوم والأهداف

الإعلام التربوي هو : استثمار وسائل الاتصال من أجل تحقيق أهداف التربية في ضوء السياستين التعليمية والإعلامية للدولة .

(إستراتيجية الإعلام التربوي / وزارة المعارف) .

أهداف الإعلام التربوي :

الإسهام في تحقيق سياسة التعليم.

العمل على غرس تعاليم الشريعة الإسلامية وبيان سماحة الإسلام.

تنمية الاتجاهات السلوكية البناءة ، والمثل العليا في المجتمع.

تلمس مشكلات المجتمع، والعمل على بث الوعي التربوي تجاهها.

التعريف بجهود الدولة تجاه الوطن وأبناءه.

متابعة وسائل الاتصال الجماهيرية،والاستفادة من الرؤى العلمية، والوقوف على مطالب الميدان من خلال ما تبثه من معلومات.

القيام بالبحوث وتشجيعها في جميع المجالات التربوية.

تبني قضايا ومشكلات التربية والتربويين والطلاب ومعاجلتها إعلاميا.

إبراز دور المدرسة بوصفها الوسيلة الأساسية للتربية والتعليم.

خلق علاقة إيجابية مبنية على الثقة والاحترام المتبادل بين أعضاء الجهاز والمجتمع بما يساعد في زيادة العطاء والإخلاص في العمل.

الاهتمام بجميع عناصر العملية التعليمية :المعلم – الطالب- المنهج -المبنى المدرسي- ولي الأمر.

التواصل مع المجتمع من خلال نشر الأخبار ، وتزويد الرأي العام بالمعلومات الصحيحة عن البرامج والمشروعات التعليمية والتربوية التي تحقق المسئولية الجماعية للعمل التربوي.

خامسا : ماذا نريد من الإعلام التربوي ؟

إن حياتنا اليوم بحاجة إلى أن نحقق إعلاما عمليا يقوم بتحقيق تلك الأهداف السامية ، ويسهم في عملية التثقيف : التثقيف الأخلاقي . التثقيف الاجتماعي . التثقيف الإنساني هذا إلى جانب التثقيف التربوي والتعليمي .

نحتاج إلى إعلام تربوي قادر على الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة ، وتطويعها لخدمة الفعل التربوي .

والإعلام التربوي مطالب بمتابعة سلوكيات الطلاب في داخل المدرسة وفي المجتمع يؤكد لهم ضرورة الحفاظ على المدرسة بمبناها ومعناها ، محافظته على سلوكياته كطالب علم بأن يتحلى بالأخلاق الكريمة . احترامه لمعلمه ، وحبه لوالديه . الرغبة الملحة في العلم . حبه لزملائه . ولائه لوطنه . حفاظه على النظام والنظافة. البعد عن كل مشين للفرد. متعاونا في الخير مع المجتمع . مرتبطا بأسرته . محافظا على بيئته . متصفا بصفات المسلم الكريم والعربي الأصيل . نريد إعلاما تربويا يكون معينا للمعلمين وللآباء والأمهات في تقريب المعلومة لذهن الطالب ، ودالا له على سبل تحصيل العلم والمعرفة ، وتأصيل القيم الإسلامية النبيلة .

إن على الإعلام التربوي أن يعايش ظروف مجتمعه الزمانية والمكانية فمن المهمات التي يجب أن يؤكدها للناس : المفهومات الحقيقية للتعليم ، وأن نقضي على المفهوم الذي يربط التعليم بالوظيفة ، والرغبة في الوظائف البارزة التي يسميها البعض الراقية أو العليا .نريد أن يتعلم الأبناء كيف أن اليد العاملة يد شريفة بحبها لله تعالى ، وأن يدركوا أن المهن والحرف خير من البطالة والعوز ، والوطن لن يعتمد دائما على غير أبنائه.

أولاً . نشأة الإعلام التربوي في وزارة المعارف

أخذ الإعلام التربوي صبغته الحالية الواضحة الأهداف والمهام عام 1416هـ عندما أعلن معالي وزير المعارف د.محمد بن أحمد الرشيد عن إنشاء إدارة عامة للعلاقات العامة والإعلام التربوي مرتبطة بمعالي الوزير مباشرة ، بعد أن كانت إدارة صغيرة للعلاقات العامة ملحقة بوكالة الوزارة المساعدة للثقافة والعلاقات الخارجية .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الإدارة في تنفيذ المهام المرسومة لها بدعم ومؤازرة ومتابعة من معاليه الذي يعطي الإعلام التربوي جل اهتمامه انطلاقا من قناعته الشخصية بأهمية وسائل الاتصال الحديثة في تطوير العمل التربوي بـ مفهومه الشامل ، وأعدت الإدارة إستراتيجية الإعلام التربوي التي تضمنت : المبادئ والأسس والمنطلقات التي يلتزم بها الإعلام التربوي ، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها في إطار السياستين الإعلامية والتعليمية للمملكة ، كما تضمنت الخطة التنفيذية للإعلام التربوي ، ووزعت الإستراتيجية على جميع الإدارات والمدارس.

وتعد " مجلة المعرفة " أبرز ما تم إنجازه في مجال الإعلام التربوي المقروء ، ولقد لاقت المجلة إعجابا شديدا وحضورا إعلاميا فريدا بين المجلات المتخصصة حتى أصبحت المطبوعة العربية الأولى من حيث درجة انتشارها ؛ إذ يطبع منها 60000 نسخة شهريا ، وقد حظيت بدعم شخصي من معالي وزير المعارف المشرف العام على المجلة د. محمد بن أحمد الرشيد ، وقد تم إسنادها إلى القطاع الخاص إخراجا وتوزيعا.واعتمدت الحوار البناء والهادف وتقبل الرأي والرأي الآخر منهجا عمليا لها ميزها عن غيرها، وتحقق لها نتيجة لذلك أهم صفتين في العمل الإعلامي الناجح : الأمانة والموضوعية .

ونتيجة لذلك الاهتمام فقد تفرع عن الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام التربوي – وفقا للهيكل الإداري الجديد لوزارة المعارف– إدارتان هما : إدارة الإعلام التربوي– إدارة العلاقات العامة ، وفيما يلي وصفا مختصرا لمهام الإدارتين.

ثانياً : إدارة الإعلام التربوي

وتتكون من أربع شعب رئيسية هي :

شعبة التلفزيون والإذاعة .

شعبة الصحافة .

شعبة الشئون الإدارية .

شعبة الإنترنت .

شعبة التلفزيون والإذاعة

وتتركز مهمتها في استثمار التلفزيون والإذاعة بجميع المحطات والقنوات " الأرضية والفضائية المحلية والعربية والعالمية " لخدمة العمل التربوي،وذلك من خلال فتح قنوات اتصال مباشرة معها ، والمبادرة إلى إنتاج برامج تربوية .

حيث تتم مخاطبة جميع القنوات للاستفادة من البرامج والفعاليات التي تقيمها وزارة معارف من خلال تغطيتها تلفزيونيا وإذاعيا ، وتتعاون إدارة الإعلام التربوي معها بتسهيل مهماتها ومساندتها بتوفير كل ما تحتاجه.

وقد تمكنت الإدارة من إعداد وإنتاج عدة برامج تلفزيونية ، منها ما هو قائم ، ومنها ما هو تحت التنفيذ ، ومن ذلك :

المشروع الإعلامي التربوي المتمثل في تخصيص ساعات يومية بالتلفزيون السعودي ؛ لبث برامج تربوية ودروس منهجية تعليمية طيلة العام الدراسي من إشراف وإعداد الإعلام التربوي بوزارة المعارف بالتعاون مع القناة الأولى ويقدم في هذه الفترة : دروس منهجية على الهواء مباشرة بأساليب علمية جديدة مغايرة لما ألفناه في الحياة المدرسية العامة ، حيث يستخدم في شرح الدروس الكمبيوتر والتجارب العلمية الحية ، والجولات الاستطلاعية التي تفسر الظواهر العلمية.إضافة إلى إنتاج برامج تربوية مساندة موجهة للأسرة والمدرسة والطلاب تتراوح مدتها من 10-15 دقيقة لكل حلقة. ومن هذه البرامج :

من أجل غد أفضل : وهو برنامج درامي أسبوعي طوال العام يعالج السلوكيات الخاطئة في المجتمع ، ويعمل على تعزيز القيم التربوية .

دعوة للنجاح : يوضح الفرص العلمية والعملية للطلاب بعد المرحلة الثانوية .

لحظة تأمل : وهو برنامج توعوي للمحافظة على الممتلكات العامة .

مع الشباب : وهو برنامج يبرز مواهب الشباب ، والمهن الحرفية (علمية وسلوكية وعملية).

ومن البرامج التربوية الأخرى التي تنتجها الوزارة ، وهي ضمن هيكل البرامج الثابتة في القناة الأولى بالتلفزيون السعودي :

برنامج "الميدان التربوي" :ويقوم على استضافة عدد من التربويين للحوار في موضوع تربوي معين، وقد تم تقديم أكثر من 300 حلقة حتى نهاية عام 1420هـ .

برنامج "تجارب تربوية": وهو برنامج أسبوعي يسلط الضوء على التجارب والخبرات الميدانية المتميزة، وقد أنتج بمناسبة اختيار الرياض عاصمة للثقافة عام 2000 م.

برنامج "التعليم في مائة عام ": وقد أنتجته وزارة المعارف مساهمة منها في الذكرى المئوية لتأسيس المملكة العربية السعودية وعدد حلقاته 30 حلقة ، وقد شارك فيه أكثر من 500 شخصية من رواد التعليم في المملكة منهم : التربوي والكاتب والمثقف.

برنامج "رسالة التربية" : ويعرض البرنامج عبر قناة المناهج بـ ART ومهمته التواصل مع المجتمع التربوي من خلال تغطية برامج وأنشطة تربوية وثقافية .

ومن البرامج الإذاعية التي تمثل قناة اتصال فعالة بين وزارة المعارف والوسط التربوي من جهة والمجتمع عموما من جهة أخرى :

برنامج " في رحاب التربية والتعليم " : وهو برنامج إخباري علمي أسبوعي مدته 45 دقيقة .

برنامج " حوار التربية " : يفتح الباب للتواصل المباشر بين المسئول في الوزارة والأسرة التربوية من : معلمين وطلاب وأولياء أمور ،من خلال " الخط الساخن " وهو خط هاتفي يستقبل اتصالات المهتمين كل أسبوع ، بحيث يتواجد المسئول في إدارة الإعلام التربوي للرد على التساؤلات والتحاور في القضايا التربوية من خلال الهاتف.

شعبة الصحافة :

وتتمثل مهمات شعبة الصحافة بشكل مباشر في التالي :

التواصل مع وكالات الأنباء،والصحف ، والمجلات المحلية والعربية ، من خلال تزويدها : بالأخبار ، وتغطية الفعاليات ، والأنشطة التربوية.

العمل على استثمار وسائل الإعلام المقروءة لقراءة الواقع التعليمي ، ومتابعة احتياجات الميدان ، والاستفادة من الرؤى والملاحظات المنشورة فيها بأقلام المثقفين والتربويين والصحفيين.حيث يتم توثيقها في ملف صحفي يومي يوزع على جميع المسئولين في الوزارة ، وملف صحفي نصف شهري " ملف التربية والتعليم " الذي يوزع على المسئولين في الوزارة وإدارات التعليم وكليات المعلمين .

إصدار النشرات والمطويـ ـات الصحفية التي ترمي إلى تحقيق أهداف الإعلام التربوي ، ومن ذلك :

نشرة " رسالة المعارف " الشهرية ذات الهدف الإخباري والإنساني والاجتماعي .

متابعة أسئلة الصحف والإجابة عليها .

التواصل مع الصفحات التربوية بالصحف المحلية .

التواصل مع الكتاب والمثقفين والتربويين والصحفيين من خلال لتبادل البريدي ، حيث يتم تزويدهم بالمطبوعات والتقارير الذي يوثق العلاقة مع الرموز الوطنية ؛ لخدمة أبنائنا الطلاب والمجتمع بكل شرائحه ، وإشراكهم في الخطط ، والبرامج ، والمشاريع التربوية ، انطلاقا من قناعة التربويين بالمسئولين الجماعية للعمل التربوي .

تنفيذ الحملات الصحفية التوعوية والتربوية.

شعبة الإنترنت

وقد تم استحداث هذه الوحدة مؤخرا بعد أن انتشرت الإنترنت كوسيلة اتصال في غاية الأهمية ، وتتركز أهداف هذه الوحدة في الآتي:

متابعة بريد الوزارة الإلكتروني ، والرد على الاستفسارا ت الواردة ، ومتابعة الرؤى العامة ، وأحالتها إلى الجهات المختصة بالوزارة بالتنسيق مع الإدارة العامة للحاسب الآلي .

نشر الأخبار والتعاليم التربوية .

توفير المعلومات العامة عن الوزارة وإداراتها المختلفة .

هذا ولوزارة المعارف موقع خاص على شبكة الإنترنت وعنوانه : WWW MOE SA .

شعبة الشئون الإدارية

ومن مهمات هذه الشعبة :

الاتصالات والنسخ والتصوير والمحافظة على الآلات.

الحفظ والمعلومات.

متابعة الإرسال والتواصل البريدي.

الملفات.

ثالثا . إدارة العلاقات العامة :

وتنقسم إلى شعبتين رئيسيتين هما :

شعبة المراسم: ومهمتها استقبال ضيوف الوزارة ، وتنظيم برامج الزيارة والتنقلات.

شعبة العلاقات الداخلية: وتعمل على تنمية العلاقات الداخلية بين منسوبي الوزارة من خلال: تنظيم الرحلات ، والزيارات ، وبرامج الترفيه ، وخلق انطباعات موضوعية عن جهاز الوزارة والعاملين فيها.

رابعا ـ وحدات العلاقات العامة والإعلام التربوي بإدارات التعليم:

يبلغ عدد إدارات التعليم 42 إدارة تعليمية،وقد اعتمد معالي وزير المعارف إنشاء وحدات للعلاقات العامة والإعلام التربوي بكل إدارة تعليمية، تعمل على تحقيق أهداف الإعلام التربوي ، والتواصل مع الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام التربوي بالوزارة لتنفيذ الخطط العامة ، ورسم ملامح العمل الموحد المبني على التواصل الفاعل، والمساهمة في تنفيذ الحملات الإعلامية التربوية.

وتقوم هذه الوحدات بجهود حثيثة ومخلصة لأداء مسئولياتها على الوجه المطلوب ، وقد كان من نتائج ذلك : زيادة الاهتمام بوسائل الاتصال ، ولفت انتباه المجتمع إلى التربية والتعليم باعتبارها الوسيلة الأولى نحو رفاهية الوطن والمواطن في المنظور الآني والمستقبلي،وذلك من خلال تنفيذ عديد من البرامج والأنشطة الإعلامية على مستوى الإدارات والمدار س، ونأمل أن يسهم هذا الدليل "المدخل العملي للإعلام التربوي" في توضيح الملامح العامة للعمل الإعلامي التربوي ؛ ليأخذ وجهته السليمة إلى مزيد من العمل الفعال والمنتج.

كما تم تكوين لجان للإعلام التربوي بكل إدارة تعليمية برئاسة مدير التعليم وعضوية عدد من المعلمين والمسئولين والإعلاميين، ويتولى أمانة اللجنة مدير وحدة العلاقات العامة والإعلام التربوي بالإدارة،الذي ينقل مشاريع وتوجهات اللجنة إلى الوزارة؛لتعم الفائدة، وتنشر التجارب المتميزة للإدارات على مستوى المناطق التعليمية.

خامسا . الإعلام التربوي ونظرة مستقبلية

إن من أهم ما يسعى الإعلام التربوي إلى تحقيقه أمرين :

ترسيخ القيم النبيلة التي تسعى المؤسسات التربوية إلى تنشئة الطلاب عليها .

تنبيه الناس جميعا إلى أهمية التعرف على هذه المؤسسات،والتواصل ، والتعاون معها،وعلى دعمها بالرأي، والنصيحة، والخبرة ، والاقتراحات، والمادة والمعنى لأنها تحتضن أثمن وأغلى ما يملكون : أولادهم ، وفلذات أكبادهم .

(رؤية مستقبلية للتربية والتعليم في المملكة العربية السعودية / د. محمد بن أحمد الرشيد)

ومن هذا المنطلق فإن من أبرز توجهات الإعلام التربوي :

المزيد من العمل المستمر لإبراز جهود الدولة لنشر التعليم .

الاستمرار في هذا التواصل مع المثقفين ، والتربويين ، والأسرة التعليمية ، ومع المجتمع بكل ثقافاته ،ومستوياته ، ومؤسساته ، والاستفادة من كل رأي سديد ، ومشاركة فاعلة.

إشراك المجتمع في المشاريع التعليمية والتوجهات التربوية من خلال : نشر الأخبار ، وإصدار المطبوعات ، وإنتاج البرامج الصحفية والإذاعية والتلفزيونية ، وتنفيذ الحملات التوعوية .

تدعيم العلاقة بين الإعلاميين والتربويين ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية (الرسمية والخاصة) .

إبراز التجارب التربوية الإبداعية في المجتمع ، والعمل على إظهار المبدعين من معلمين ، وطلاب ، وأولياء أمور .

مساندة المربين في تقريب المعلومة إلى ذهن الطالب ، وترسيخ القيم التربوية النبيلة ، ومحاربة العادات الدخيلة والشاذة عن مجتمعنا بكل وسائل الاتصال الممكنة .

مراجع الفصل الثالث

أبو أصبع , صالح (1989) للتنمية الشاملة في الوطن العربي والدور الاتصالي المفقود , شؤون اجتماعية , عدد 21 مارس , الشارقة .

- أبو أصبع , صالح (1988) دور الإعلام في التنمية , مجلة التنمية, عدد 184 .

- أبو أصبع , صالح (1985) . الإعلام و التنمية , مؤسسة البيان للطباعة و النشر , دبي .

أبو زيد , فاروق . (1989) . التحديات الإعلامية العربية , مجلة المستقبل العربي , عدد 128 , ص 79

أبو سعيدة , سعده (1991) نحو تنمية عمومية معتمدة على الذات , مجلة المستقبل العربي , عدد 149 , بيروت .

أغا , ألفت حسن (1991) , الاتصال الجماهيري , السياسة الدولية , عدد 106 , القاهرة .

إمام , إبراهيم . الإعلام الإذاعي والتلفزيوني , دار الفكر العربي , القاهرة ,ص 113

أمين , سمير . التركم على الصعيد العالمي , نقد نظرية التخلف , بدون مكان نشر , دار ابن خلدون .

البحيري , خلف محمد . (1997) . الاتجاه الاقتصادي في التربية , سوهاج .

البستاني , ادوار . (1984) . دروس في الإنشاء الإعلامي , الجامعة اللبنانية – كلية الإعلام و التوثيق بيروت , ص 27.

الجابر , زكي . (1979). دور الإعلام في التنمية , مجلة المعرفة , عدد 8.

- الجابر, زكي (1989) الإعلام و التنمية, مجلة التنمية, عدد 188 .

الجوهري , محمد . (1978) . علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث , دار المعارف , القاهرة .

الديك , اسكندر . (1986) . الإعلام السلطة الرابعة , مجلة الفكر العربي المعاصر , بيروت , عدد 41 .

الرفوع , عاطف عودة (2000) الإعلام و التنمية الوطـنية في الأردن, دار مجدلاوي للنشر و التوزيع , عمان .

السيد , موسى . موقع الإعلام النموذجي الشامل . مجلة الوحدة .

الصرايرة , محمد نجيب (1990) الهيمنة الاتصالية , المفهوم والمظاهر , عدد 2 , , جامعة الكويت , الكويت .

العرموطي , مازن . (1983) . الإنماء والمجتمع , جامعة اليرموك اربد .

الفانك , فهد (1990) الأمن الغذائي العربي , التنمية , وزارة الإعلام الأردنية , عدد فبراير .

اليونسكو . تقرير الاتصالات و المعلومات في العالم 1999 – 2000, مركز مطبوعات اليونسكو , القاهرة .

بارنو, اريل . (1958) . الاتصال بالجماهير , ترجمة صلاح عز الدين وكامل فؤاد وأنور المشري , منشورات مكتبة الفنون الدرامية, القاهرة .

برنانت كيريل . (1984) .الإعلام من اجل التنمية الزراعية . سيد رحيم وآخرين, المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , ص 23

برو خورف , أ . ب . الصحافة الاشتراكية , ترجم ة د. أديب خضور , دار ابن خلدون , بيروت , ص 12

بينوت , ايف . ماهية التنمية , ترجمة سعيد أبو الحسن , دار الحقيقة, بيروت . محمد عبد القادر احمد . (1985) . دور الإعلام في التنمية , ص 300

جلبي , علي عبد الرزاق . (1989) دراسات في المجتمع والثقافة و الشخصية , دار النهضة , بيروت .

حسين , عليه حسن . التنمية نظرياً و تطبيقياً , الهيئة المصرية العامة للكتاب , القاهرة .

خدوري , وليد . (1989) . الإعلام النفطي ودوره في الصناعة النفطية , مجلة المستقيل العربي , عدد 23 , ص 95.

ديفيد ويفر وكريستين أوغان . (1985) . من الثقة بالنفس إلى الشط بالنفس , ترجمة منى الطاهر , تونس , المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم , ص 14

ذياب , فوزية . (1966) القيم والعادات الاجتماعية , دار الكتاب العربي , القاهرة .

رشتي , جيهان احمد . (1975) . الأسس العلمية لنظريات الإعلام, دار الفكر العربي , ص 54

زكي صالح , احمد ,(1965) . علم النفس التربوي , ط 9 , مكتبة النهضة المصرية , القاهرة .

زياد , حمدان محمد . (1989) . البحث العلمي كنظام , دار التربية الحديثة , عمان .

سليم , نبيل . (1989) وسائل الاتصال وبناء الذاتية الثقافية , مجلة الوحدة , عدد 54 , ص 61

سليمان موسى , عصام (1988) العلاقات الاتصالية بين المزارعين في غور الاردن , المجلة التونسية لعلوم الاتصال عدد 4 , جوان .

سليمان , عصام موسى . (1985) الاتصال والاعلام ومشكلة السير في الاردن , جامعة اليرموك , اربد , بحث غير منشور .

شرام , ويلبر . (1965) . وسائل الإعلام والتنمية القومية , ترجمة أديب يوسف شيش, وزارة الثقافة والسياحة و الإرشاد القومي , دمشق , ص 224

شرام , ويلبر . (1970) . أجهزة الأعلام والتنمية الوطنية , ترجمة محمد فتحي , الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ,ص 227

شرايبر , رفات (1986) التحدي العالمي , ترجمة فيكتور سحاب , المؤسسة العربية للدراسات و التشر , بيروت .

شقير , محمد لبيب . (1981) مفهوم التنمية ومتطلباتها , آفاقه وحدوده , المعهد العربي للتخطيط , الكويت .

صلاح الدين عبد الحميد . (1990) . قياس دور الصحيفة اليومية في التنمية الوطنية .

طبارة , رياض . (1989) الولايات العربية المتحدة , مجلة الأزمنة, عدد 14 , ص 33.

طه , محمد بدوي (1986) . الاشتراكية بين الفكر والتطبيق , المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر , الإسكندرية .

عبد الباقي , عمر عبد الرحمن (1975) دراسات في العلاقات الانسانية , مكتبة عين شمس , القاهرة .

عبد الحميد , صلاح الدين (1982) قياس دور وسائل الاعلام في التنمية , الجامعة الاسلامية , المدينة المنورة .

عبد الرحمن حمودة , احمد .(1981) مشروع الثقافة السكانية , وزارة العمل , عمان .

عبد الرحمن , عواطف. (1989) دراسات في الصحافة العربية المعاصرة , دار الفارابي , بيروت , ص 97.

- عبد الرحمن , عواطف . (1999) الإعلام العربي و قضايا العولمة, المكتب العربي للنشر والتوزيع , القاهرة .

- عبد الرحمن , عواطف . (1985) . إشكالية الإعلام و التنمية في الوطن العربي , مجلة المنار , عدد 9 , ص 113.

عبد الموجود , محمد عزت (1995) من قضايا التعليم والتنمية . مستقبل التربية العربية , مجلد 19 , القاهرة .

عبد الهادي , محمد فتحي . (2000) المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على اعقاب قرن جديد , دار العربية للكتاب , القاهرة .

عبد المعطي , عبد الباسط (1990) , الفكر التنموي وصراع المصالح , المستقبل العربي , عدد فبراير .

عبد الملك , انور . (1982) تنمية ام نهضة حضارية , دراسة في التنمية و التكامل العربي , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت .

عمار , حامد (1995) دراسات في التربية و الثقافة , القاهرة مكتبة الدار العربية للكتاب

عمرو , محي الدين (1976) . التخلف والتنمية , دار النهضة العربية , القاهرة .

فرج , شناوي . دور الإعلام في تنمية المجتمع المحلي , قراءه في ملف أعمال ووثائق المؤتمر العلمي الأول , ص 47 .

فرجاني, نادر (1988) الاعلام من اجل التنمية,مجلة التنمية,عدد 122

فرجاني , نادر (1989) غياب التنمية في الوطن العربي , المستقبل العربي , عدد فيبراير .

كانت , ر.ج (1976) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في خطط التنمية في الاقليم الاسيوي , المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية , عدد 24 , اليونسكو .

لابوريت , هنري . (1980) المجتمع الاستهلاكي , مجلة الوحدة , سوريا , ص 12

لطفي , علي (1975) التنمية الاقتصادية , دراسة تحليلية , بدون ناشر , القاهرة

لافون , روبرت (1977) التنمية الاقتصادية , ترجمة نادية خيري, دار كسيم , جينيف .

لاكوست , ايف . جغرافية التخلف , ترجمة عبد الرحمن حميدة , دار الحقيقة , بيروت , بدون تاريخ نشر .

ماكليلاند , دافيد (1975) مجتمع الانجاز , ترجمة محمد سعيد فرح, مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة .

ميتشيل , دينكين (1981) معجم علم الاجتماع , ترجمة إحسان محمد الحسن , دار الحقيقة , بيروت .

مجلة عالم الفكر , الكويت , عدد 4 , 1984م.

مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير , المركز العربي للدراسات الإعلامية , القاهرة , عدد 30, (1982) ,

مجلة الوحدة . (1989) , عدد 54 , ص 52.

محمد سمير, حسين(1983) تحليل المضمون, جامعة القاهرة, القاهرة

محمد ,هنا عطية (1954) التوجيه التربوي المهني , مكتبة النهضة المصرية , القاهرة .

مرسي , فؤاد (1982) التخلف والتنمية , دراسة في المنظور الاقتصادي , دار المستقبل للنشر والتوزيع , القاهرة .

مسلم , أنيس . وسائل الإعلام بين الرأي العام والإرادة الشعبية , التعاونية اللبنانية للتأليف والنشر , بيروت , ص 15

ميردال ,غونار (1975) العالم الفقير يتحدى , ترجمة عيسى عصفور, وزارة الثقافة , دمشق .

ناجي , الجوهر (1982) دور الإعلام في التنمية , محاولة لفهم جديد, جامعة بغداد , بغداد .

نامق, صلاح الدين(1968) التخلف الاقتصادي,دار المعارف, القاهرة.

نورا كوبرال.(1980) . دراسات في الإعلام والتنمية , تحرير صالح أبو أصبع , ص 272

هوفمان , بول (1962) عالم بلا فاقة , ترجمة يسري سلطان , الدار القومية للطباعة و النشر , القاهرة .

وليور شرام , دور أجهزة الإعلام في التنمية القومية,ص107 -108

المراجع الأجنبية :

- Nora queberal, what do we mean of by development communication Feb, 1973.

Rural development " Journalism Quartely. 15. 1974.

Bawer., D. Economic Analysis and policy in under development countries, London, 1964.

- Benson,B. Content Analysis in Communication Research. Hafnes Publishing Company. 1975.

Clinton, Chase. Elementary Statistical Procedure. N. Y. Mc Grow-Hill Bock company 1976.

Edwin, Parker. "Planning Communication and Planning (ads) Sayead Rahim and Jhon Melton. Honolullu. Est West Center. 1977.

Enginer, H, W" Economic Process in under development Countries ". Social Research. Vo16/n 1 March. 1949.

Food and agricultural organization (F.AO) Annuail commerce 1988. Roma. F .A. O 1990.Vo42.

- Hagen, E, E. On The theory of social change Home wood. The dorasay Press. 1962.

Holsti, Ole; R. Content Analysis for the social sciences and Humanities, MASS, , Addison-Wesley. 1969.

- L.Pool. " The change flow of television" Journal of communication. 27. (1). 1977.

- Lerner, Daniel The Passing of Traditional society , Modernizing the middle east. N.Y . The Free Press. 1964.

- Leibentien, H. Economic Back Werdness and Economic Growth. London honwiley and souc, Inc., 1957 .

Myrdal, G, Economic Theoy and under development region. London. Duch March. 1957.

Asian drama: An Indgiry into the poverty of nation. London Application bock 1968.

Nurk ce,. Problem of capital formation of capital formation in under development countries Basil well-1966.

Oganm L. Christain. "Development Journalism communication : The Status of conept :Gazatte . 29. 1982.

Paul, Meadow. The Many Fact of Cgange. Cambridge. Mass schankman 1977.

Queberal, Nora. “ What do we mean of by development ” development Review Feb. 1973.

Regers, Evertt. “Diffusion Innovation. N. Y. The free press of Glencoe 1962.

الفصل الرابع

التنمية البشرية

مقدمة :

الإنسان هو أحد عناصر البيئة بمفهومها الشمولي. وهو قاد على إحداث تغييرات جذرية في الإتزانات الطبيعية والحيوية القائمة في الطبيعة من خلال استغلاله لعناصر البيئة الحية وغير الحية خدمة لأغراضه. ولما كان الإنسان محور التنمية الشمولية وهدفها، يصبح هدف التنمية المستدامة تطوير حياة الإنسان وتحسين نوعيتها مع عدم الإخلال بالإتزانات الطبيعية والحيوية القائمة خدمة للأجيال القادمة. والتحدي الرئيسي الذي يواجه العالم الآن هو التوفيق بين هذين التوجهين.

من المتوقع أن يزيد عدد السكان في العالم العربي إلى (370) مليون نسمة عام (2015) ويصل حجم الأطفال والشباب ما دون سن 18 سنة (15) من إجمالي السكان أي أن نصف السكان هم في سن الدراسة المدرسية وهذا يعني :

الحاجة إلى التوسع المستمر في بناء المدارس .

الحاجة إلى توفير الخدمات التعليمية المناسبة .(280)

كما ويحتل موضوع العنصر البشري أهمية متعاظمة ومتميزة في ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ,باعتبار أن يكون رأس المال البشري يمثل الأساس في كل تنمية أو تطور لكونه الموجه والمسيطر على رأس المال المادي الذي يشكل العنصر الآخر من عناصر البناء , وذلك أن الإنسان لا بد أن يجعل – بوعي أو دون وعي – نتائجه وانجازاته المادية والفكرية متأثرة به, ومنحازة لجملة تكوينه , وكامل شخصيته وجميع طباعه ونظرته للأشياء .

لقد استوردت الدول العربية مفهوم التنمية من الغرب مثلها مثل دول العالم الثالث , وذلك المفهوم المرتكز على التنمية الاقتصادية بشكل أساسي , والذي يقاس نجاحه بارتفاع معدل الناتج القومي العام والذي يقود في نهاية الأمر إلى زيادة متوسط دخل الفرد , ولقد أثبت هذا النموذج فشله في الدول الغربية التي اعتمدت عليه , حيث أثبتت التجارب أن النمو الاقتصادي وحده ليس كفيلا بالارتقاء بالإنسان الذي يفترض أن يمثل المحور السياسي للتنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص .(281)

---

(280) حطب , زهير (1985) : مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية, معهد الأنجلو العربي , بيروت.

(281) هاجن, أدمت (1988) ترجمة جورج خوري , مركز الكتب الأردني

إن التنمية في الوطن العربي وفي سواه –بأبعادها المختلفة –لا يمكن أن تبلغ مداها وان تحمل وتثمر إلا إذا كان رائدها تنمية الإنسان , وعن طريق التربية بأشكالها المختلفة (نظامية وغير نظامية) وعن طريق شتى وسائل الإعداد خارج المدرسة , وعن طريق الانطلاق من القيم الثقافية والتقاليد والعادات الثقافية التي تحكم سلوك الناس في الوطن العربي. فالتنمية الحقة في الوطن العربي تعني في أعماقها بناء المشروع الحضاري العربي الجديد ومثل هذا البناء تتعانق فيه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسواها مع الجوانب التربوية بأشكالها المختلفة ومع الثقافة الشائعة والمرجوة بشتى أبعادها . إنه مشروع يعني أولا وقبل كل شيء بناء الثقافة الذاتية للأمة العربية (بالمعنى الواسع لكلمة الثقافة) , وتمكين أبنائها من أن يشقوا بأيديهم وبقو وستعمل الباحثة من خلال هذا الجهد المتواضع على تعريف مفهوم التنمية البشرية .

التنمية البشرية :

مفهوم التنمية البشرية :

إن المصطلح، كغيره من المصطلحات الجديدة، يحمل إشكالية عدم الاستقرار، وبالتالي تعدد التفسيرات، وقد لا يكون الهم هنا هو جلاء المصطلح، ولكن الأمر يتطلب الاستفادة من التجارب والتطبيقات التي قامت بها أمم وشعوب قبلنا.

كانت الرؤية التقليدية للتنمية تقوم على أساس لحاق الدول المتخلفة (دول العالم الثالث حسب تعبير مجموعة دول المركز) بالدول الصناعية المتقدمة والسير على نفس الطريق (اقتصاد السوق) أي أن الاقتصاد وحده هو الهدف وهو المؤشر على التنمية، والتنمية بهذا هي تنمية اقتصادية محضة لا دخل لاعتبارات العدل الاجتماعي فيها، وتؤكد على تكوين رأس المال العيني الثابت على نحو تراكمي، وترى في عنصر العمل البشري أحد الموارد، كالطاقة أو الموارد الطبيعية، وأطلقوا تسمية "الموارد البشرية" على العامل الإنسان.

ولهذا المفهوم التقليدي، بطبيعة الحال، طرائقه وأساليبه، والتي أهمها عنصر "التقليد" ونقل النموذج كطريقة للتنمية، ولا يرد في الاعتبار عنصر "الإبداع" أو الابتكار، فالتنمية حسب هذا المفهوم عملية نقل وتقليد، فسادت مصطلحات "نقل التكنولوجيا" و "نقل العلوم" و "نقل وسائل نشر الثقافة" مما يبقي دول العالم الثالث في إسار الهيمنة الاقتصادية والسياسية والثقافية لدول المركز.

في دراسة هامة نشرها البنك الدولي بعنوان "معجزة شرقي آسيا" توصل الباحثون إلى أن تكوين "رأس المال البشري" هو أهم أسباب تلك المعجزة.

وبهذا أخذت النظرة التقليدية للتنمية تتطور إلى رؤية جديدة تعتمد على تطوير قدرات الإنسان، وتطوير مجالات "الابتكار" في جدلية مضطردة للواقع التاريخي الحضاري والتحفزات الوطنية وقضايا المستقبل والعدالة الاجتماعية، فالإنسان هو الهدف والوسيلة في آن واحد، به وله تتحقق التنمية.

وهكذا ظهر مفهوم التنمية المستدامة، أو التنمية المضطردة، كما يسميها الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، ومنها تبلورت مفهومات التنمية البشرية المستدامة، التي تعود بنا مرة أخرى إلى مقولة "الإنسان أثمن رأسمال" لنتأكد من جديد أهمية وصحة هذه المقولة.

في العقد الأخير من القرن الماضي تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة.

وتستند قيمة الإنسان في ذاته وبذاته إلى منطلقات قررتها الديانات السماوية التي تنص على كرامة الإنسان والذي جعله الله خليفة في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح. لقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيس في عملية التنمية هو الإنسان.

التنمية البشرية: فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح.

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعد التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات. والتنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب.

والتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة .إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها. إن هدف التنمية تعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية.

إن مفهوم التنمية البشرية مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة وأهمها: عوامل الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداة للتقدم والتنمية.

وهكذا يمكن القول أن للتنمية البشرية بعدي ن، أولهما يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحية ....

أما البعد الثاني فهو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تو لد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام في العقد الأخير من القرن الماضي تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة.

وتستند قيمة الإنسان في ذاته وبذاته إلى منطلقات قررتها الديانات السماوية التي تنص على كرامة الإنسان والذي جعله الله خليفة في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح. لقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيس في عملية التنمية هو الإنسان. فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح.

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعد التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

إن مفهوم التنمية البشرية هو مفهوم مركب من جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات. والتنمية البشرية هي عملية أو عمليات تحدث نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والمدخلات المتعددة والمتنوعة من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان وفي سياقه المجتمعي وهي حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية على هذا الكوكب.

والتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حين تتضمن كينونته والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة .إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها. إن هدف التنمية تعنى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية.

إن مفهوم التنمية البشرية مركب يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعة وأهمها: عوامل الإنتاج، والسياسة الاقتصادية والمالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والإنماء والهوية والوعي بضرورة التطوير والتجديد أداة للتقدم والتنمية.

وهكذا يمكن القول أن للتنمية البشرية بعدين، أولهما يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحية ....

أما البعد الثاني فهو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس.

يعد مفهوم التنمية من أهم المفهومات العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال –في الستينيات من هذا القرن– في آسيا وإفريقيا بصورة جلية. وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع عديد من المفهومات الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية Development بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress. وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization، أو التصنيع .Industrialization وقد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. ثم انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين؛

حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية: "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوربية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفهومات الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

ولاحقاً، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

ويلاحظ أن مجموعة المفهومات الفرعية المنبثقة عن مفهوم التنمية ترتكز على عدة مسلمات:

غلبة الطابع المادي على الحياة الإنسانية، حيث تقاس مستويات التنمية المختلفة بالمؤشرات المادية البحتة.

نفي وجود مصدر للمعرفة مستقل عن المصدر البشري المبني على الواقع المشاهد والمحسوس؛ أي بعبارة أخرى إسقاط فكرة الخالق من دائرة الاعتبارات العلمية.

إن تطور المجتمعات ا لبشرية يسير في خط متصاعد يتكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة أعلى من السابقة، وذلك انطلاقاً من اعتبار المجتمع الأوروبي نموذجا للمجتمعات الأخرى ويجب عليها محاولة اللحاق به.

الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية:

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ "التنمية" من "نمى" بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ "النمو" من "نما" ينمو نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نموا. وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه.

وطبقًا لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقًا للمفهوم الإنجليزي Development الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

ويلاحظ أن شبكة المفهومات المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيرتها المحيطة بالمفهوم العربي.

فعلى سبيل ا لمثال تَعالج ظاهرة النمو (في المفهوم العربي الإسلامي) كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" يعني لغة واصطلاحا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالي. وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله (يمحق الله الربا ويربي الصدقات) [البقرة:276].

ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم Development على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالن جاح التقني ولو كان مدمرا للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر/ الغريب.

وفي الواقع فإن "التنمية" تعد من المفهومات القليلة التي تجمع بين البعد النظري والجانب لتطبيقي، وتستدعي الرؤية الفلسفية والغيبية للمجتمعات ومقاصد تطوره(49) إن جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية . ومن هذا المنظور فإن التنمية البشرية تعني ضمنا تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم , سواء فيما يتصل بموارد الكسب , أو بالأمن الشخصي , أو بالوضع السياسي . كما أن التنمية البشرية تؤكد على وثوق الصلة بالقيم المحلية والمعرفة كأدلة مرشدة وأدوات لاعتماد هذه الخيارات.(5)

ولقد بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائية منذ منتصف الثمانينات وخاصة بعد مطلع التسعينات إلى إعادة التركيز على محورية الجانب البشري متوازنا وديناميكيا يركز من ناحية على أهمية تشكيل القدرات البشرية ,ومن ناحية أخرى على أهمية الانتفاع بهذه القدرات المكتسبة , بحيث أعيد التوازن إلى طرفي المقولة الداعية إلى أن "الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها".(6)

وتقوم التنمية البشرية على ثلاثة أركان هي :أن يكون السكان هم موضوع التنمية , وأن تتم التنمية من أجلهم, وأن يكون لهم إسهامات في التنمية .

وتحدد المحاور الرئيسة لمضامين عملية التنمية البشرية في التصور الذي يقوم جوهره على أن الإنسان هو غاية التنمية وصانعها فيما يلي :

مدى إشباع الحاجات الإنسانية للنمو الجسدي وتتضمن الغذاء والماء والكساء والصحة وحماية الجنس من الاعتداء والإصابة والحركة الجسدية الطليقة .

مدى إشباع الحاجات الاجتماعية والثقافية, وتتضمن التعليم وتحصيل المعرفة , وتنمية المهارات والمواهب , والعمل النافع والمجزي للفرد والمجتمع , والتواصل الاجتماعي..الخ .

مدى إشباع الحاجات النفسية,وتتضمن الطمأنينة وإبعاد عوامل الخوف والقلق والاعتراف بقيمة الإنسان في أسرته ومحيطه الاجتماعي..الخ .

مدى القدرة على المشاركة في الحياة العامة , وتتضمن المشاركة في الحياة السياسية , والانضمام إلى الجمعيات والنقابات والجماعات الضاغطة , والمشاركة في صنع القرار ومتابعة تنفيذه وتقييمه .

مدى إشباع الحاجات المعنوية , وتتضمن القدرة على التعبير دون كبت أو قهر , والقدرة على الفعل والتأثير والتعبير , والقدرة على إبعاد الظلم والعنف الذي قد يقع , والقدرة على التجديد والإبداع .

تلك هي أهم المضامين والمكونات الاجتماعية للتنمية البشرية التي يسعى النمط الإنمائي العام إلى تحقيقها والتي تشمل المحورين الذي حددهما "مايلز" للتنمية البشرية وهما:إشباع حاجات الإنسان المادية والاجتماعية , وتوفير شروط التحرير من الخوف والعسف, وشروط التحرر من أجل التجديد والإبداع والتمتع بالحقوق الإنسانية التي أقرتها المواثيق الدولية.(5)

ويستند مفهوم التنمية البشرية المستدامة على مبادئ أهمها ما يلي :

العدالة المبنية على الإنصاف وفق نظ رية العالم الأمريكي"جون رولس" حول العدالة التي يمكن تحقيقها من خلال حصول السكان على حقوق متوازنة في المجتمع وثرواته .

التمكين والحاكمية والمساءلة :وهي قضايا ضرورية تشكل مبادئ جديدة للتنمية البشرية المستدامة , وأصبح التمكين من المفهومات الرئيسة في تصور مقومات التنمية المستدامة . وتعني كلمة التمكين أن الناس يجب أن يكونوا في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات و الآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم , وأنه لا يجوز استبعاد المرأة عن المشاركة الجوهرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحجة تفرغها للعمل المنزلي أو العمل الزراعي في الأرياف فقط

وإن تقوية الهيئات المدنية ,وهي أيضا ضرورية لتحسين نوعية الحياة السياسية والضغط على أهل الحكم لكي يضعا آراء الناس بجميع فئاتهم ,وكما أنها عنصر مهم لما يسمى" الحاكمية ", أو حسن الإدارة , أي جدية أسلوب الحكم والمحكوم , ووجود أدوات المراقبة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس .

ويمكن أن نلخص المبادئ الرئيسة التي تكون المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرساء قواعد التنمية المستدامة فيما يلي :

الإنصاف : أي حصول كل إنسان على حصة عادلة من ثروات المجتمع وطاقاته .

التمكين : أي إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الفعالة في صنع القرارات أو التأثير عليها

حسن الإدارة والمساءلة : أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادئ الشفافية والحوار والرقابة والمسؤولية .

التضامن: ويتم بين الأجيال وبين كل الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات بغرض الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة , وعدم تراكم المديونية خشية إثقال كاهل الأجيال اللاحقة , وتأمين الحصص العادلة من النمو لكل الفئات الاجتماعية وكل الدول.

مؤشرات التنمية البشرية :

اقترح بعض الباحثين عشرة مؤشرات للتنمية البشرية هي :

استيفاء الحاجات الأساسية مشتملة على الصحة, والتغذية, والتعليم والثقافة , والسكن , والنقل , والمواصلات.

المشاركة في التنمية مشتملة على فرص التشغيل , وتوزيع الدخل والثروة , والمشاركة في صنع القرار.

الاكتفاء الذاتي من الغذاء والعلاقات الاقتصادية,والتكنولوجيا والثقافة.

الممارسة الاقتصادية المتمثلة في : الإطار المؤسسي لإنتاج , وهيكل المتغيرات للاقتصاد الكلي/ العام , والنمو الاقتصادي ,ووضع حد لتبديد الموارد .

الأمن الاجتماعي .

حماية البيئة .

تنمية السكان .

التعاون العربي.

تطوير قاعدة بيانات .

مجالات تنمية أخرى .(6)

دليل التنمية البشرية :

يقيس دليل التنمية البشرية متوسط الإنجازات في أي قطر من الأقطار العربية من حيث ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي :

البعد الأول : أي أن يحيا المرء حياة مديدة وصحية .

البعد الثاني : أن يحصل على المعرفة .

البعد الثالث : أن يحصل على مستوى معيشي لائق .

بناء على ذلك فإن دليل التنمية البشرية , باعتباره دليلا مركبا , يحتوي على ثلاثة متغيرات هي :

العمر المتوقع عند الولادة .

التحصيل التعليمي (معرفة القراءة والكتابة بين البالغين , ونسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معا).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدولار الأمريكي حسب تعادل القوة الشرائية) .

تنمية كفاءة الطلاب والمعلمين :

إن المعرفة "التعلّم" هي الدعامة الأولى في المتغير الثقافي، وإن "التعلّم" هو شرط أي "متغير" سواء كان ثقافيا أو غير ثقافي، ولعلها بديهية نقولها، ويرى البعض أنها لا تستحق القول أو التسجيل، ولكن التعلم إذا نظرنا إليه بكونه عامل تغيير، فإننا نحرك مفهوماً طال ركوده، فالتغير مفهوم مستقبلي، والتعلّم بهذا يصبح تعلّماً لمواجهة التحديات المستقبلية، ويتطلب الإعداد المعرفي الذي يضمن ذلك.

إن العلامة الصفرية في الميل الأول من رحلة الألف ميل الثقافية، التي نوطد النفس على السير فيها، هي المناهج المدرسية والجامعية بأشكالها النظرية والتطبيقية وتخصصاتها المختلفة.

لقد توقفنا طويلاً، ولم نمل الوقوف، للإجابة المكررة على التساؤل الذي مؤداه: كيف نعلّم؟ وحصرنا الهدف وكأنه عملية التعليم أو بالأحرى عملية التدريس ذاتها، أي ما تقتضيه علوم المناهج وطرائق التدريس في مراحل التعليم المختلفة، ولم نلتفت كثيرا للإجابة على التساؤل ماذا نَعلّم؟ لأن لدينا مقررات ومناهج رسمت لنا، فكر فيها غيرنا وسلمنا نحن بذلك.

إن الإجابة على التساؤل: ماذا نَعلّم؟ تدخلنا إلى كل ما يتصل بالتعليم كمنظور اجتماعي، وهو ما يجعله قضية ثقافية في المقام الأول، تعود جميعا لزوايا الاقتصادية والثقافية، ويتطلب فهمها ودراستها تعدد زوايا الرؤية وتوسعها باتساع المجتمع ذاته.

نحن إذن إزاء عملية أساسية، ضرورية وهامة، يجب أن نضعها في المقام الأول من الأولويات. ويجب أن لا ننخدع بالقول إن نسبة خريجي الجامعات من العرب تعادل أو تتفوق على أعلى النسب في العالم. إن المقياس الحقيقي للتعلّم هو مدى الإسهام في عملية التغيير المجتمعية والابتكار المشارك في المسيرة الإنسانية.

وقد لا يختلف اثنان في الحكم على مناهج التعليم القائمة في العالم العربي بأنها مناهج عدمية ومحافظة، تعكس حتى اليوم، توجهات بدأتها حكومة الانتداب البريطانية. ولعله لا بد من الرجوع إلى شيء من التفصيل والتاريخ في هذا المقام.

عندما احتلت بريطانيا جزا كبيرا من الدول العربية مثل الأردن وفلسطين في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) أوجدت نظاماً تعليمياً للعرب يخدم أغراضها الاستعمارية الاستغلالية ولا يتعداها، فكان أن لجأت إلى منهاج تعليمي هو مزيج من المنهاج التركي السابق ونظام التعليم المصري القائم على أصول فرنسية. وقد صيغ هذا المنهاج بحيث يفضي إلى عدمية قومية وفراغ علمي وثقافي، وان يقتصر على تأهيل أيد عاملة أهلية "متعلمة" رخيصة الأجر قادرة على تأدية المهام المطلوبة، بدل استقدام العمال والموظفين من بريطانيا أو دول الكومنولث. وكان نظام التعليم هذا يستهدف من ناحية ثانية عدم التعارض مع الأهداف الصهيونية في إقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين.

خلا منهج المدارس العربية من المساقات الثقافية، كالأعمال الإبداعية الأدبية والمسرح والفن التشكيلي والموسيقى والغناء والمكتبات وتربية التذوق الجمالي ورياضة العقل والخيال وتشجيع المواهب والثقافة العلمية، في حين أن المنهج اليهودي اغتنى بما حرم على العرب، وعمل على تدعيم وإبراز الشخصية اليهودي في بعدها الاستيطاني في الوطن القومي المنشود.

إن سياسة التعليم البريطانية عملت على جعل العربي أداة عمل يفتقر، تكوينياً، لمقومات الخلق و الإبداع والوجدان الثقافي.

ولعل اصدق تعبير عن تصوير هذا الواقع التعليمي، هو ما ورد في تقرير اللجنة الملكية البريطانية التي قدمت إلى فلسطين للتحقيق في أوضاع ثورة 1936، فقد جاء في ذلك التقرير، في الفصل السادس عشر منه ما يلي:

"ومن اشد دواعي الأسف أن لا يكون في مقدور الحكومة [أي حكومة الانتداب] بعد مرور 17 عاما على الانتداب أن تسد إلا نصف حاجة العرب إلى التعليم في المناطق التي فيها مدارس حكومية. أما المناطق النائية أو القرى الصغيرة فحرمت من التعليم بصورة تامة."

"ومن بين الأولاد الذين هم في سن التعليم البالغ عددهم 260700 يتعلم في مدارس الحكومة الآن 42700 فقط [نحو 16%] وقد قدر الشهود العرب أن نحواً من 85 % من الفلاحين أميون، أما التعليم الثانوي فوضعه يدعو إلى الأسف لأنه من كل ألف تلميذ ينهون المرحلة الابتدائية، يلتحق (12) تلميذاً فقط بالتعليم الثانوي ويحرم 988 منه".

هذه شهادة من أهلهم أما شاهدنا نحن، فهو الدكتور المربي خليل طوطح، العميد السابق لكلية تدريب المعلمين، أمام هذه اللجنة ذاتها:

"إن الشكوى الرئيسية للعرب بشأن التعليم هي أنهم ليست لهم سيطرة عليه... ويبدو أن نظام التعليم العربي إما أن يكون تعليماً قد صمم ليجعل العرب يتقبلون سياسة إقامة وطن قومي لليهود، وإما لكي يأتي تعليماً لا لون له، بحيث يصبح غير ضار، وبالتالي لا خطر منه على تنفيذ تلك السياسة"

كان هذا هو التغييب المتعمد في عملية الإعداد المعرفية والثقافية للعرب، بحيث يصبح هدف الثقافة وظيفياً لا إبداعياً أو معبراً عن الذات.

إننا مدعوون، أولا وقبل كل شيء إلى نسف الأسس التي جعلت التعليم عدمياً، وإحلال أسس جديدة، تقوم على فلسفة جديدة، دون الإخلال بالركائز التقليدية، كمبدأ مجانية التعليم ومبدأ الإشراف والتمويل الحكومي، ومسؤولية الدولة عن توظيف خريجي الجامعات والمعاهد، ونظام تنسيق القبول بالجامعات... الخ.

نحن نعلم أن جهوداً تجري اليوم من اجل تطوير المناهج المدرسية... إن هذا التطوير يجب أن يتجنّب "النقل" وأن يعمل بفكرة "تثوير التعليم" وجعله أساساً لمقدمات عمليات التغيير الاجتماعي والفكري، بحيث تقوم هذه المناهج على مبدأ "التعليم من اجل المستقبل" انطلاقا من الظروف التاريخية والاقتصادية التي تحيط بالمجتمع، وتلقي بآثارها على العملية التعليمية، وإدراك التفأوت في المفهومات والقيم والأخلاق والتراث مع المجتمعات الأخرى.

ولما كانت التنمية البشرية في محصلتها النهائية تهدف تقدم الإنسان، فان المناهج تتطلب الاشتمال على تهيئة المناخ القادر على التغيير ودفع عجلة التقدم، وما يمكن أن يحدثه من تغيير في سلوك الطلبة والمدرسين وهذا المناخ يمكن أن تحققه الشواهد الكثيرة والتي منها:

إيجاد نظام للمشاركة بين الطلبة والمسئولين عن التعليم .

خلق قنوات اتصال دائمة بين المتعلمين والمعلمين ومؤسسات المجتمع.

مساعدة المسئولين عن التعليم للطلاب في تحقيق ذواتهم بتشجيعهم على عمليات النشر والطبع والسفر وحفلات التمثيل والعمل وقت العطل والمثابرة والتعلم الذاتي ,والعمل على إنشاء القنوات المناسبة لتحقيق ذلك .

إيجاد أنظمة دائمة لتجديد معلومات المدرس وطرق التدريس.

إيجاد نظام للتزأور بين المدارس المختلفة وكسر حواجز السن والجنس والمكان.

الاستفادة بالطالب كمصدر لمعرفة المدرس ولإدارة المعهد.

أما المناهج ذاتها فيجب تغيير كل الممارسات الحالية في تطبيقها، وذلك بالانتقال:

من التعليم الجماعي الكثيف إلى التعليم الجماعي شبه الفردي.

من العلوم والمقررات الدراسية المنفصلة إلى المقررات الدراسية المتداخلة المترابطة.

من استيعاب المعلومات بالحفظ إلى البحث الايجابي.

من البرامج اليومية الثابتة إلى الجداول المرنة.

من التدريب على المهارات والمعارف الشكلية إلى خلق قدرات التقدير والتذوق والاختيار.

التي تثير الرغبة في التعرف.

من التوجيه والمبادرة من المدرس إلى مبادة الطالب والتخطيط الجماعي.

من التركيز على المقررات المدرسية إلى تنوع مراجع ومصادر المعرفة.

من الإجابات المحفوظة إلى الوعي بالمشاكل والاستيعاب العام.(12)

إن "التعليم" هو المقدمة الأولى لنجاح برامج التنمية البشرية المستدامة، وهو المقدمة لكل مجالات التنمية سواء كانت في الثقافة أو في مجالات أخرى.

وأجد أن علينا أن ندرك مدى التحذير الرهيب الذي تضمنته مقولة هـ. ج ويلز الشهيرة بأن: "المستقبل هو السباق بين "التعلم" و"الكارثة"".

وان للتعليم الجامعي دوره الهام فهو الذي يساهم بشكل كبير وفاعل في إخراج الطاقات البشرية المعدة من اجل تنمية المجتمع وتطوره علاوة على دورهم في إعداد النشء. ويعد عضو هيئة التدريس احد الركائز الأساسية لأي بناء جامعي,فعلى مدى تأهيله وعلى قدراته العلمية والمهنية تتوقف قدرة الجامعة على أداء وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع وغير ذلك من المهام المتوقعة من الجامعة ومن الأستاذ الجامعي.(الثقافة والتنمية)

ويتفق رجالات التربية على أن نجاح الأستاذ الجامعي في أداء مهماته يعتمد على أمرين أساسيين :

مؤهلات علمية متميزة تؤهله لمعرفة وثيقة بالتخصص .

معرفة بالنظريات التربوية والممارسات المرتبطة لعملية التعلم مع المهارة في استخدام التقنيات المختلفة المرتبطة لعملية التعلم والتعليم مع المهارة في استخدام التقنيات المختلفة المرتبطة بالجانب التخطيطي والتنفيذي في غرفة الدرس.(محمد ال ناجي)

وقد أكد الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين والذي أصدرته اليونسكو عام (1998)على ضرورة اعتماد سياسات حازمة وواضحة فيما يتعلق بمعلمي التعليم العالي الذي يتعين عليهم الذين ينبغي عليهم أن يركزوا على تعليم الطلبة كيفية التعلم واتخاذ المبادرات

بدلا من بدلا من أن يكونوا مجرد مستودعات للمعارف . كما ينبغي اتخاذ تدابير ملائمة لتمكينهم من إجراء البحوث واستيفاء وتحسين مهاراتهم التربوية ,من خلال برامج تطوير مناسبة لتطوير قدراتهم وحفزهم على التطوير الدائم في المناهج الدراسية , وأساليب التعليم والتعلم لتحقيق الامتياز في مجالي البحث والتدريس .(محمد مدني)

حظي موضوع التنمية المهنية للأستاذ الجامعي باهتمام الباحثين منذ السبعينات نورد هنا بعضا منها :

– قام الباحث سنترا (centra, 1978)هدفت الدراسة إلى التعرف برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في معظم الكليات و الجامعات الأمريكية , ومدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس فيها . وشملت العينة (1400) مؤسسة تعليمية . وخرجت الدراسة بأن أكثر ممارسات التدريب ضمت ما يلي :

التدريب بواسطة أعضاء المؤسسة من ذوي الخبرة .

التدريب كان في مجال التدريس (nstructional) باعتباره مجالا أساسيا ركزت عليه المؤسسات لتنمية القدرات لأعضاء هيئة التدريس من حيث تنظيم المادة العلمية , أو طرق تدريسها , أو استخدام تكنولوجيا التعليم وتطوير طرق البحث العلمي .

– وفي دراسة ستيرم (sterm,1989): هدفت الدراسة إلى الكشف عن برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع في انجلترا وخرجت بضرورة التعليم مدى الحياة من خلال :

تحديد أغراض التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مثل التحسين التدريس ,واكتساب الخبرات المهنية , والوظائف التنظيمية , اضافة إلى النمو الشخصي .

تنويع أشكال برامج التعليم المهني مثل حضور المؤتمرات والاجتماعات المهنية ,ووجود سيمنارات في المنازل ,ومعاهد طوال العام وكذلك برامج صيفية .

تنوع برامج المهنية لتشمل التدريب على تكنولوجيا التعليم , والتفاعل في التدريس , وإدارة الصراع والأزمات والضغوط .

تقويم برامج التنمية المهنية لدراسة العلاقة بين التنمية المهنية وتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس .

– وفي دراسة يوسيرا (usseera,1989)هدفت الدراسة إلى التعرف على الخطوط العريضة لخطط التنمية المهنية الفردية في كلية المجتمع في أمريكا , وخرجت بوجود خمس مراحل لتصميم وتنفيذ برامج التنمية المهنية هي :

على العضو استشارة المشرف لتحديد بعض المهام أو المسؤوليات المهنية المحددة التي يتطلب تدعيمها وتقويمها .

يجب على العضو استكمال استمارة التنمية المهنية ويحدد بها كل من الأهداف الطويلة والقصيرة المدى للتدريب , والتاريخ المتوقع للبدء في البرامج والتكلفة .

تقديم الاستمارة بعد ذلك للمستشار (رئيس القسم) لمزيد من الاستشارة والموافقة .

تقوم لجنة التنمية المهنية بعد ذلك بمراجعة الخطة والموافقة على التمويل اللازم .

عقب الانتهاء من البرامج يتم تقويم نجاح خطة التنمية من الخلال لقاء الأعضاء والمستشار , ثم يقوم العضو بإعداد تقرير عن هذا اللقاء ويوضع في ملف عضو هيئة التدريس .

– وفي دراسة عبد المجيد شيحة (1990) : هدفت الدراسة إلى الكشف عن مقومات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وهي ثلاثة مقومات تشمل :

البعد المهني .

البعد التعليمي .

والبعد الإداري .

وخرجت بأن هناك معوقات كثيرة تقف في سبيل إتمام تلك المقومات وهذه المعوقات تبد امن بداية الإعداد العلمية لعضو هيئة التدريس .

– وفي دراسة سامي عمارة (1999) : هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المصادر الممكنة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعية , والوقوف على أهم المعوقات التي تواجه الأعضاء وتعوق تنميتهم مهنيا من وجهة نظرهم وطبقت الدراسة على جامعة الإسكندرية . وخرجت بقلة توفير الأساليب والوسائل الخاصة بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس , ودعت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بتوفير تلك الوسائل والأساليب, واقترحت لذلك عدة وسائل وأساليب أهمها :

إنشاء مركز في كل جامعة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس على أن يكون من ضمن نشاطاته :

التدرب على استخدام التقنيات الحديثة المرتبطة بتكنولوجيا التعليم مثل الكمبيوتر .

عقد دورات تدريبية للإطلاع الجديد في أساليب التربية والطرق التدريس وتطوير المقررات الجامعية , وإتقان بعض اللغات الأجنبية .

إصدار أدلة للتنمية البشرية , وإصدار النشرات التي تنمي القدرة التدريسية , ورفع كفاءة الأداء .

الاهتمام بتوفير المنح الدراسية لأعضاء هيئة التدريس بصفة دورية مرة على الأقل كل ثلاث سنوات ولمدة لا تقل عن ستة أشهر لكل جامعة أجنبية للوقوف على المستحدث في مجال التخصص .

دعم الجامعة لأعضائها للاشتراك في المؤتمرات والمهام العلمية , والتوسع في هذا النشاط , وتشجيعهم على الإسهام في البحوث الهادفة لخدمة المجتمع , والتوسع في دعوة الأساتذة الزائرين من الجامعات والمراكز الأجنبية المتميزة .

تدعيم المكتبات بالكتب والمراجع والدوريات العلمية مع تيسير الخدمة المكتبية .

توفير الدخل المادي الكافي لضمان تكريس جهود أعضاء هيئة التدريس لواجباتهم العلمية .

توفير الخدمات والأدوات اللازمة لإجراء البحوث العلمية .

تنويع مجالات التنمية المهنية التي تقوم بها الجامعات وعدم اقتصارها على الجانب التدريسي فقط .

إعداد مدربين متخصصين لبرامج التنمية المهنية .

تطوير نظم الامتحانات بما لا يرهق عضو هيئة التدريس مع تخفيف العبء التدريسي .

توفير فرص التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمي من ناحية , وبين الجامعات ومؤسسات المجتمع من ناحية أخرى , وعلى الأخص مواقع العمل والإنتاج .

– وفي دراسة لفوزية البكر (2001):هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ومعوقات النمو العلمي والمهني لعضوات هيئة التدريس بالجامعات والكليات السعودية على مستوى مدينة الرياض. وخرجت بضعف النمو العلمي والمهني لأفراد الدراسة مما يستدعي اقتراح عدة إجراءات أهمها :

إنشاء مراكز خاصة بتطوير الأستاذ الجامعي تتماشى مع أحدث الاتجاهات , مع الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة في هذا المجال , وربط الترقي العلمي للأستاذ بحصوله على التدريب .

التركيز على أنشطة المراكز والتدريب العلمي والمهني والشخصي , وكذلك مهارات الاتصال , والعمل ضمن فريق .

تحسين الخدمات المكتبية والبحثية , وتنشيط إقامة الندوات والمؤتمرات والزيارات العلمية ,والترشيح للجان مختلفة .

الاستعانة بالمؤسسات العلمية ذات الخبرة الطويلة في مجال التطوير الجامعي للتعرف على خبراتها في هذا المجال .

هذا ويمكن الإشارة هنا إلى أن معظم الدراسات التي بحثت موضوع تنمية أعضاء هيئات التدريس تشير إلى ما يلي :

ضرورة التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين في هذا المجال .

يجب أن تشمل التنمية جميع الجوانب التدريسية والمهنية والأكاديمي والإداري وخدمة المجتمع .

تم الحديث عن المعوقات لعملية التنمية المهنية عضو هيئة التدريس .

قدمت الدراسات عديد من المقترحات من أجل تطوير عضو هيئة التدريس .

ترى الدراسات وتؤكد على أهمية إيجاد وسائل مختلفة لتوفير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعيين .

رغم الجهود المبذولة للتعاون العربي للنهوض بمستوى التعليم العالي والارتقاء به نورد آخر مشاريع التعاون بين الجامعات العربية) جودة التعليم في الدولة العربية (ليطرح الأفكار والرؤى الجديدة، في ظل الجهود المبذولة لمواجهة التحديات أبرزها:

تحدي التحول إلى عصر العولمة والاقتصاد الحر.

التدفق غير المسبوق لرؤوس الأموال والسلع في ظل العولمة.

التحدي العلمي والتكنولوجي لأن ثورة الاتصال والمعلومات وتغير أنماط التكنولوجيا يحتاج إلى وقفه خاصة أمام سياسة التعليم العالي ونظامه ومحتواه.

تدعيم البنية الأساسية للتكنولوجيا وتزويدها بالأجهزة التكنولوجية والكمبيوترات والاتصالات بشبكات الإنترنت وإدخال التكنولوجيا لكافة المدارس.

الفجوة الرقمية فنصيب العرب من إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت 5%

الفجوة المعرفية أكبر من الرقمية لأنها تؤثر سلباً على الجهود المبذولة لمواجهة التحديات مثل:

تقرير التنمية المستدامة .

حماية البيئة

تحدي النمو السكاني المتزايد، ويتم مواجهة هذه التحديات من خلال السعي إلى وضع معايير أفضل تحقق الجودة لمخرجات التعليم بحيث تكون الغاية الثلاثية للتربية :تنمية شخصية الإنسان لخدمة مجتمعية ودعم ثقافته الوطنية والإسهام في ثقافة عالمية قوامها السلام والحوار والمشاركة.

فجوة المعرفة: شهدت الآونة الأخيرة تصارعاً في المعرفة وانعكس ذلك على الدول مما خلق فجوة معرفية وتكنولوجية ورقمية بين الشعوب التي استوعبت المعرفة واستخداماتها وبين الدول التي لم تستطع أن تواكب هذا التطور، ويزيد من خطورة هذا الموقف الانفتاح العالمي بين المجتمعات المختلفة والتكتلات الاقتصادية الجديدة وإن المجال الذي يقوم بإنتاج المعرفة هو الجامعات، لهذا الأمر لا بد أن تخضع الجامعات العربية لمعايير الجودة التي تستطيع أن تؤثر على التنافس والتنمية الشاملة .

وحتى يكون هناك شفافية ونشر للحقيقة نجد أن هناك معضلات لا بد من تجاوزها وهي:

الأولى : هل نعلن الحقيقة أم لا المواطن العربي له الحق في المعرفة ونحن لدينا مشكلة الإقناع التي تحتاج لوقت وجهد كبيرين.

الثانية : المعايير العالمية في التعليم والارتباط بها لا يغير من حقنا في وضع المناهج المناسبة.

الثالثة: ما هي المعايير التي سنقيس عليها جودة التعليم في هذه المؤسسات فهل لدينا القوة البشرية والعقول القادرة على أن تصدر معايير قومية للتعليم في كل مراحلها.

الرابعة :تبعية هيئة ضمان الجودة لاعتماد مبدأ الأمر (التعليم العالي) وهو أمر مرفوض من الناحية الفلسفية لأن مقدم الخدمة لا يجب أن يكون هو معيارها ومراقبتها في نفس الوقت.

الخامسة :هل تخضع جميع المؤسسات إلى معايير الجودة.

السادسة :تخوف بعض الأفراد من فكرة أن هناك من سيأتي ليقيمهم خاصة أعضاء هيئة التدريس وهو ما جعلهم يستفيدون من بقاء الأمر كما هو.

والخوف من التقييم مرتبط بالجدل فلا يمكن إسراء قواعد جديدة في أي مجتمع دون تشابك بين هيئة ضمان الجودة بين الدول العربية لخلق منظومة عربية متكاملة ومتشابكة حتى تأخذ المؤسسات التعليمية فرصتها لإبراز جهودها الذاتية.

دور منشود

لضمان قيام هيئات الاعتماد الوطنية والإقليمية بالدور المرتجى منها ينبغي أخذ الموجهات في الحسبان:

إعطاء المرونة الكافية للهيئات والمؤسسات

توفير الاستقلالية المناسبة لها.

دعم التأسيس وتوفير التجهيزات الأساسية للتدريب الموجه والاستشارات الفنية والمهنية لوضع منظومة التقويم موضع التنفيذ المستدام.

توفير الحماية المؤسسية والقانونية.

التعاون المستمر وتبادل الخبرات والمهارات الفنية بين المؤسسات التعليمية والتدريبية والهيئات الوطنية والإقليمية والعالمية وتشبيكها عبر منظومة التشبيك الالكتروني العالمي.

ولوج القطاع الخاص في منظومة التقويم والاعتماد.

توفير الدلائل الإرشادية لإجراء التقويم وإعداد التقارير وتحديد المنهجية وأساليب التقويم والاعتمادية.

توفير الدعم المالي لتمكين هيئة الاعتماد والجودة من تحديد رسوم مناسبة للترخيص والاعتماد والتقويم.

فتح آفاق البحث العلمي حول مسائل ضمان الجودة والاعتمادية للتعليم في القطاعين العام والخاص

الأبعاد التشريعية والإدارية والفنية للاعتماد ...والبحث العلمي يعاني من عدة معوقات مثل:

- غياب التنظيم الإداري والإطار البشري الكفيلين بتحديد:

المشاكل البحثية وحجمها

محدودية تحويل البحوث لاعتمادها على تمويل الدولة والذي عادة يوظف للصرف على الشئون الإدارية والبحث غير التنموي.

عدم وجود سياسة بحثية عامة لها إستراتيجيتها.

غياب الجو العلمي المناسب والحرية والطمأنينة وتوفير سبل العيش الكريم لتحفيز الباحث على العمل.

هجرة العقول البحثية بسبب الظروف(الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.)

وجود عوامل طاردة ومثبطة للكفاءات.

ضعف التجهيزات والمعدات والمعينات البحثية

قلة الأطر الفنية المساعدة واختلال النسبة بين أعداد الباحثين والفنيين وغياب الأطر القيادية المؤهلة.

ضعف اهتمام صناع القرار والسياسة بقضايا البحث العلمي وأثره في بناء الأمة والمجتمع.

عدم الاستفادة من مخرجات البحث ونتائجه.

عدم مشاركة القطاع الخاص في تمويل الأبحاث.

وفي الجمهورية اليمنية تتواصل الجهود بتوفير الموارد المالية(الدعم المحلي والخارجي)لإنشاء شبكة المعلومات الوطنية للتعليم العالي والتي تشمل شبكة المعلومات على المستوى الوطني وشبكة المعلومات للجامعات الحكومية وكليات المجتمع ، التي اكتملت تصميماتها بتمويل من الحكومة، ويتوقع أن يصل تكاليف إنشاء البنية التحتية، والتدريب والتشغيل الكامل لمدة أربع سنوات حوالي 20 مليون يورو.

الشباب والتنمية البشرية :

إن الشباب هي أغلى فترة في حياة الإنسان ، وهم أغلى ثروة وقيمة في حياة المجتمع و لهم المكانة الكبرى في حياة الأمة.إن أهمية الشباب في الحاضر والمستقبل نابعة من أهميته على الدوام لما له من أثر في حياة الإنسان فهو القوة والحيوية والحماسة.

تطلعات الشباب:

إن أبسط مطالب الشاب أن يحيا حياة كريمة وآمنة، بحيث يجد سبل العيش الكريم وأن يجد المناخ الآمن لإقامة حياة أسرية كخلية أساسية في بناء المجتمع من أجل تحقيق الذات والمكانة الاجتماعية المرموقة. ويرى بعض الباحثين أن أهم حاجات الشباب هي :

الحاجة إلى الشعور بالأمان.

الحاجة للتعبير الإبتكاري.

الحاجة إلي الانتماء.

الحاجة إلي المنافسة.

الحاجة إلي خدمة الآخرين.

الحاجة إلي الحرية والنشاط.

الحاجة إلي الشعور بالأهمية.

الحاجة إلي ممارسة خبرات جديدة و الشعور بالمخاطرة .

دور الشباب في التنمية:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع المختلفة وإعداد الخطط اللازمة تبعا لقدراته.

المشاركة الفعلية في بناء أمن المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة.

إسهام الشباب في الخدمات الاجتماعية والتطوعية.

المشاركة في البرامج التعليمية التربوية مثل محو الأمية، ودورات التثقيف والتوعية...الخ .

الإسهام في ترسيخ الحضارة والتراث الشعبي والوطني.

توصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى وانتقاء الأفضل والمصلحة لخدمة المجتمع.

المشاركة في حماية أمن وسيادة الوطن.(الجوير، 1994).

واقع المرأة ومتطلبات التنمية البشرية في الوطن العربي :

لا نبالغ إذا قلنا بأن المرأة في وطننا العربي هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية، فلا زالت حتى اليوم لا تتمتع – في معظم المجتمعات العربية – بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل وظلت النظرة الأكثر انتشارا هي تلك النظرة التي تنظر إلى المرأة بوصفها كائنا لا يصلح سوى لإنتاج الخام البشري.

لكن ما يدعو إلى التفاؤل أن هذه النظرة قد بدأت في التغير شيئا فشيئا وسط ضغوط احتياجات العصر للمزيد من الموارد البشرية المدربة والمؤهلة للتصدي لجميع التحديات التي يحملها العصر بين ثناياه، ويظل وطننا العربي بوضعه الحالي أكثر حاجة لإشراك نسائه في خطط وعمليات التنمية وإدماجهن في مشاريعها الرامية إلى تحسين نوعية الحياة وتأسيس بيئة أفضل لنمو الجنس البشري بحيث يمتلك التعليم والتدريب والتأهيل الملائم لمجابهة تحديات العصر الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية وغيرها.

ولا يتم ذلك من دون التعبئة العلمية والتخطيطية الشاملة والدائمة للموارد الإنسانية التي هي هدف من أهداف السياسة الإنمائية . لذا كان لابد من التأكيد على أهمية الإفادة من جميع الموارد البشرية في جميع القطاعات.

فعملية التنمية تحتاج إلى تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، ولعل أهم عملية استثمارية تقوم بها أية دولة نامية – على الأخص – هي تنمية مواردها البشرية. ولا شك أن المرأة في المجتمع – كما يقال عادة – تكون نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دور المرأة في تكوين شخصية أطفال المجتمع، أو بمعنى آخر في تنمية الموارد البشرية الصغيرة، ويقصد بالمشاركة التنموية تلك الجهود والإسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تؤدي إلى إحداث التغيير الاجتماعي، وتسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي.

وتؤكد عديد من الدراسات على أن من بين مؤشرات تقدم المجتمع مساهمة نسائه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، بل أن هناك آراء ترى أن أي خطة تنموية لابد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع. لذلك فإن تخلف مجتمعنا العربي يعزى، بلا شك، إلى اقتصاره في مجهوداته التنموية على قوى الرجل مهمشا لدور المرأة ومستعبداً لأهمية هذا الدور. فظلت المرأة في تخلفها ولم تتمكن المجتمعات من تجاوز أزماتها الاقتصادية والاجتماعية لحقب طويلة من الزمان. إن عملية التنمية عملية متكاملة تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته، ولذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع.

فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية المتخلفة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وإحلال محلها صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الايجابية المشاركة في الحركات التنموية المختلفة، كما أن بالمزيد من الوعي المجتمعي يتضح الإطار الاجتماعي للعمل والإنتاجية والدور الاجتماعي للفرد فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية دون ما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع. هكذا فعندما تكون المرأة – التي تمثل نصف المجتمع المؤثر – واعية بأدوارها ومتسلحة بالقدر الملائم من المعرفة والثقافة والخبرات والقدرات والمهارات الفنية والحرفية وغيرها، فبذلك يقل خطر وسائل الإعلام في التأثير سلبيا على المحيط الاجتماعي الذي تتفاعل في داخله هذه المرأة وتعيش فيه عددا من الصراعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

لذا ينبغي العمل على تخليص المرأة من قيود العادات والتقاليد المتخلفة المضروبة حولها والمعيقة لمشاركتها في تنمية مهاراتها وقدراتها ومن ثم تنمية المجتمع ككل. ولعل جهود تنمية المرأة ينبغي أن تبدأ بالتعليم ثم تمتد لتشمل التدريب الفني والتأهيل والتثقيف الذي يتواكب ومستجدات العصر من علوم وتكنولوجيا ومعلومات.وقد أشارت عديد من الدراسات إلى أن ضعف القاعدة البشرية يتمثل بشكل أساسي في انتشار الأمية، وبخاصة بين الإ ناث، وضعف التعليم الجامعي، ونقص التدريب الفني، وتواضع مستوى التنمية البشرية، وبخاصة في البلدان العربية غير النفطية. وقد يؤدي ذلك إلى تدني دافعية الجماهير العربية وخصائصها الفنية، وقدرتها على المشاركة بفاعلية في جهود التنمية فينبغي لذلك الالتفات إلى هذه الناحية المهمة أولا كخطوة أساسية للإقدام على أي برنامج يهدف إلى تحقيق التنمية البشرية العربية.

وقد درجت بعض القواميس الكلاسيكية على تعريف المرأة الأمية بأنها: المرأة التي لا تعرف القراءة والكتابة. أما تعريف اليونسكو الموسع نسبيا – في مطلع الخمسينات – فقد اعتبر غير الأمي الشخص القادر على قراءة وكتابة نص بسيط وقصير يدور حول الوقائع ذات العلاقة المباشرة بحياته اليومية. وفي ضوء تطور المجتمعات المعاصرة، بما تمليه من احتياجات متزايدة ومتجددة، تبنت هذه المنظمة الدولية تعريفا جديدا يتناسب وطبيعة هذه التطورات وحجم الاحتياجات، حيث عرفت المرأة غير الأمية بأنها: المرأة التي تملك معرفة القراءة والكتابة والحساب بالقدر الذي يمكنها من تحسين نوعية حياتها اليومية وحياة أسرتها، ويسهل من مشاركتها بشكل كامل في تنمية الجماعة والمجتمع.

ويرى بعض الباحثين وجوب الجمع بين الأمية الأبجدية ومحو الأمية السياسية بالنسبة للمرأة الريفية، بمعنى مساعدتها على الربط بين حياتها اليومية والحياة السياسية العامة حتى يتضح مستواها الفكري ووعيها بحقوقها وحتى تتخلص من التخلف الذي تعيش في إطاره.. كما يرون ضرورة التركيز في عملية التنشئة الاجتماعية في الأ سرة والمؤسسات الأخرى على ضرورة إزالة التحيز الجامد بين الأدوار التي حددت تاريخيا واجتماعيا للرجل والمرأة.

يعزو بعض الباحثين انخفاض مساهمة المرأة في بعض المجتمعات إلى العامة كالفرص التي أتيحت للرجل من حيث تأهيله لوظائف معينة كالوظائف القيادية مثلا، ومن حيث وضع فروق بين الرجال والنساء في الأجور.

وربما يعكس ذلك مدى الظلم الذي تعاني منه المرأة داخل سوق العمل. فإذا كانت الدول النامية بشكل عام تعاني من القهر والاستغلال الخارجي في ظل نظام اقتصادي دولي غير متكافئ فإن المرأة تعاني من استغلال مزدوج وخاص. فهي فئة اجتماعية لها خصوصيتها وهي مقهورة، لا من النواحي الاقتصادية فقط وإنما في النواحي الأيديولوجية والفكرية، وان كانت الأخيرة أكثر خطورة وأقل وضوحا. فبالتمعن في اقتصاد عديد من الدول النامية يتبين أن المرأة تشغل أدنى المراتب في سوق العمل، أي أنها تعمل في قطاعات ضئيلة الأجرة سيئة التنظيم. (القطاع الهامشي على سبيل المثال، أو قطاعات خدمية غير منظمة) قليلة المرافق الخدمية والصحية والتأمينية. وعلى الرغم من كثرة النصوص القانونية عديدة، في كثير من الدول النامية، التي تؤيد المرأة،

إلا أنه بالنظر إلى المستوى الفعلي والتطبيقي نجد الكثير من هذه القوانين تعوق استقلال وتحرير المرأة. وأخطر من ذلك أن كثيرا من العادات والتقاليد والقيم تعوق المرأة بشكل واضح على المستوى المجتمعي والفردي أيضا. فعلى سبيل المثال فإن اكتساب حق العمل قد لا يوصل المرأة إلى اكتساب السلطة أو الاستقلال داخل الأسرة، بل بالعكس أحيانا قد يزيد هذا الوضع من عبوديتها عندما يستحوذ ذكور الأسرة على ثمار جهدها وتزيد أعباؤها.

ولا شك أن كل ذلك يحد من دافعية المرأة للعمل ويزيد من حجم الاحباطات والمعوقات النفسية السيكولوجية التي تواجهها، فالمرأة تفتقد إلى الدافع الحقيقي لبذل المزيد من الجهود في سبيل تطوير قدراتها ومهاراتها الفنية والحرفية والإدارية وغيرها، فهي نادرا ما تحلم بأن تستولي على منصب قيادي في مجتمعات تستبعدها عن مثل هذه المهام التي تعد ملكا للرجل دون منازع.

تقارير التنمية البشرية:

أمثلة على تقارير التنمية البشرية في الوطن العربي وأود هنا مثالان ألخص فيهما ما جاء في تقرير للتنمية البشرية :

تقرير التنمية البشرية في فلسطين عام 2002 .

التنمية البشرية في اليمن واستراتيجياتها في تحدي الفقر.

تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2004 .

تقرير التنمية البشرية الثالث للدول العربية .

تقرير التنمية البشرية في فلسطين عام 2002 .

أصدر برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، التقرير الدوري والمتعلق بالتنمية البشرية في فلسطين خلال عام 2002 ، حيث تضمن التقرير تحليلاً واقعياً لمؤشرات التنمية البشرية في فلسطين، واقترح منهجاً متكاملاً للنهوض بالمجتمع الفلسطيني من خلال تقديم توصيات عامة للعديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تأثرت بفعل الحصار الذي يفرضه الاحتلال منذ اندلاع الانتفاضة في سبتمبر 2000. محتويات التقرير.

قُسِّم التقرير إلى خمسة فصول منها: الفصل الأول الذي تناول العناصر الأساسية لتحقيق التنمية البشرية، وذلك من خلال الأهداف العامة للتقرير، حيث أنه يؤرخ لفترة هامة وحاسمة من تاريخ الشعب الفلسطيني مما يوسع مفهوم التنمية ليشمل التحرر والانعتاق. وإذ يهدف التقرير إلى الاستفادة من التجارب السابقة، فهو يسعى إلى إشراك كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني في وضع خطط التنمية. كما تشمل العناصر الأساسية للتقرير أهمية وكيفية مواجهة تأثيرات الاحتلال التدميرية وفرض الحصار، وضرورة الربط بين عملية التحرر وبناء الدولة من جانب ونهج التنمية البشرية من جانب آخر.

أما الفصل الثاني فقد ركز على البيئة المحددة للتنمية البشرية، فاستعرض تدهور مؤشرات التنمية في شتى مجالاته الصحية، والمعيشية، ودور الاحتلال الإسرائيلي في تدمير التنمية البشرية من خلال سيطرته على الأرض ومحاصرة الشعب الفلسطيني داخلياً وخارجياً وتحكمه في الحدود والمعابر بالإضافة إلى السياسات الجديدة والمتمثلة في انتهاكات البيئة الفلسطينية، وتدمير البنية التحتية واقتلاع الأشجار.

كما استعرض التقرير في هذا الفصل الأول دور التمويل الدولي في التنمية الفلسطينية وذلك من حيث أهمية المساعدات الدولية في تمويل التنمية رغم انخفاض حجمها في الفترة الأخيرة، بالإضافة إلى ملاحظات التقرير على أوجه صرف هذه المساعدات مثل عدم صرفها ضمن خطة تنمية شاملة، وتركز التمويل والمساعدات لمصلحة المنظمات الأهلية والسلطة دون أن يكون له دور مهم في تشجيع نمو المجتمع المدني.

ثم انتقل التقرير إلى عرض تأثير العلاقات العربية – الفلسطينية على البيئة التنموية، حيث اعتبر التقرير أن التأثير العربي على التنمية في فلسطين محدود جداً رغم أهمية ذلك في تقليص الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وركز أيضاً على صندوق انتفاضة القدس وصندوق الأقصى لما لهما من أهمية رغم عدم تحويل كامل الأموال التي تعهدت بها الدول العربية.

كما استعرض التقرير دور السلطة الفلسطينية في إستراتيجية التنمية معتبراً أن الانجاز الأول للسلطة كان في بناء مؤسسات وهيئات تقدم خدمات للمجتمع وتنظم العلاقة مع المجتمع المدني، وذلك من خلال إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تسعى من خلالها إلى المساهمة في تطوير المجتمع الفلسطيني.

إن التأثير العربي على التنمية في فلسطين محدود جداً رغم أهمية ذلك في تقليص الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وركز أيضاً على صندوق انتفاضة القدس وصندوق الأقصى لما لهما من أهمية رغم عدم تحويل كامل الأموال التي تعهدت بها الدول العربية.

كما استعرض التقرير دور السلطة الفلسطينية في إستراتيجية التنمية معتبراً أن الانجاز الأول للسلطة كان في بناء مؤسسات وهيئات تقدم خدمات للمجتمع وتنظم العلاقة مع المجتمع المدني، وذلك من خلال إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تسعى من خلالها إلى المساهمة في تطوير المجتمع الفلسطيني. غير أنه يأخذ على السلطة عدم بلورة إستراتيجية تنموية تؤدي إلى تنمية بشرية تتسم بالاستدامة، بالإضافة إلى غياب المرجعية القانونية الدستورية الضامنة لحقوق المواطن. كما أظهرت الانتفاضة جوانب الضعف والثغرات في مؤسسات وأجهزة السلطة وقدرتها التخطيطية، حيث غابت خطط الطوارئ ولم يجر تقييم لأولويات الصرف المالي.

إلى جانب ذلك، يشير هذا الفصل إلى اللقاءات والحوارات التي عقدها القطاع الخاص والقطاع العام ومطالبته بضرورة تطوير القضاء والمحاكم وإعادة هيكلية النظام الضريبي لخلق البيئة القانونية، وعدم الخلط بين المنصب السياسي والمصلحة الاستثمارية.

وقد ركز الفصل الثالث على دور المشاركة في الحكم المحلي في إحداث التنمية، حيث تناول أسباب تراجع أداء الهيئات المحلية بسبب عدم قيام دولة فلسطينية وعدم توفر الإمكانيات اللازمة لتطوير هذه الهيئات، وطالب بضرورة تفعيل مؤسسات الحكم المحلي من خلال سيادة القانون والديمقراطية مع ضرورة الاستفادة من خبرات المؤسسات المحلية والوطنية والتي أثرت بشكل ايجابي منذ قيام السلطة وحتى الوقت الحاضر.

وطالب التقرير بتعميق العلاقة بين هذه الهيئات ووزارة الحكم المحلي من خلال تعميم اللامركزية الإدارية

أما الفصل الرابع فقد ركز على التربية والتعليم، حيث اعتبر أن الدولة الفلسطينية المنتظرة ستعتمد على الموارد البشرية بشكل أساسي لأنها ستكون دولة صغيرة ذات موارد طبيعية محدودة، وهذا يتطلب السعي لتوفير الموارد اللازمة للتعليم وتطوير النظام التربوي من أجل استثمار التعليم اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. وأشار التقرير إلى انجازات وزارة التربية والتعليم من حيث بناء المدارس وتأهيل وتدريب الكوادر البشرية.

وتناول الفصل الخامس، الاستنتاجات والتوصيات والتي من أهمها:

تبني مفهوم التنمية البشرية الانعتاقية.

أهمية تقرير المصير في تعزيز التنمية البشرية الانعتاقية.

مؤسسة وتنظيم المشاركة المجتمعية.

التركيز على أهمية النظام التربوي في دعم التنمية البشرية.

مؤشرات التنمية البشرية

تم تقسيم مؤشرات التنمية البشرية إلى أربعة أقسام هي، المؤشرات الكلية التي تشمل الاقتصادية والتعليمية والصحية والديمغرافية، ثم مؤشرات التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تليها مؤشرات التباين بين الريف والحضر والمخيمات، وآخرها مؤشرات تنموية تختص بفلسطينيي الشتات.

ومن خلال دراسة بعض مؤشرات التنمية البشرية الواردة في مرفقات التقرير يمكن ملاحظة ما يلي:

المؤشرات الكلية:

مؤشرات الاقتصاد الكلي.

انخفض الدخل القومي في عام 2001 بنسبة 9.5% مقارنة مع عام 2000.

انخفض الناتج المحلي عام 2001 بنسبة 7.6% مقارنة مع عام 2000.

ويعود السبب في انخفاض الدخل القومي بنسبة أكبر من انخفاض الناتج المحلي إلى تراجع العائدات من إسرائيل، بسبب الحصار الشامل ومنع دخول العمال للعمل داخل إسرائيل وحجز العوائد المستحقة للسلطة الفلسطينية من الضرائب والجمارك.

تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (15.7%) في عام 2001 مقارنة مع التراجع البالغ (10.3%) في عام 2000، كما تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة (18.7%) مقارنة مع (-11.7%) خلال نفس الفترة.

بلغ معدل النمو في الواردات في عام 2001 (-19.4%) مقارنة (-10.9%) في عام 2000.

ارتفع عدد أيام الإغلاق من 52 يوماً في عام 2000 إلى 222 يوماً في عام 2001.

انخفض معدل نمو الاستهلاك الخاص من (-6.7%) في عام 2000 إلى (-14%) في عام 2001. كما انخفض معدل النمو في الاستهلاك الحكومي من 15.5% إلى -5% خلال نفس الفترة.

ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 33% في عام 2000 إلى 48% في عام 2001.

مؤشرات العمالة والبطالة

انخفضت نسبة القوة البشرية (15 سنة فأكثر) إلى عدد السكان من 41.5% خلال عام 2000 إلى 38.7% في عام 2001، وانخفضت نسبة النساء العاملات من 12.7% إلى 10.4%، وانخفضت نسبة العمالة بنحو 20%، وارتفعت نسبة البطالة من 14.1% إلى 25.5% خلال نفس الفترة.

انخفضت نسبة القوة البشرية (15 سنة فأكثر) إلى عدد السكان من 41.5% خلال عام 2000 إلى 38.7% في عام 2001، وانخفضت نسبة النساء العاملات من 12.7% إلى 10.4%، وانخفضت نسبة العمالة بنحو 20%، وارتفعت نسبة البطالة من 14.1% إلى 25.5% خلال نفس الفترة.

انخفضت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال الفترة 2000-2001، حيث انخفضت نسبة الزراعة في التشغيل من 13.7% إلى 12%، والصناعة من 14.3% إلى 14% والبناء والتشييد من 19.7% إلى 14.6%. وفي المقابل ارتفعت نسبة مساهمة الخدمات من 52.3% إلى 59.5% خلال نفس الفترة.

مؤشرات التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة

مؤشرات تنموية عامة

تبين أن 63.9% من السكان في عام 2001 يتواجدون في الضفة الغربية، بينما يتواجد في القطاع ما نسبته 36.1% من إجمالي السكان. وقد بلغ معدل النمو الطبيعي في الضفة الغربية 3.4% وفي قطاع غزة 3.9% ليصبح معدل النمو في فلسطين نحو 3.6%.

معدل المواليد لكل ألف نسمة. تبين أن هناك 37.8 مولود لكل ألف سنة في الضفة الغربية مقارنة مع 44.2 مولود في قطاع غزة في عام 2001.

مؤشرات اقتصادية

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية في عام 1999 نحو 1850 دولار وفي قطاع غزة نحو 1338 دولار.

بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في الضفة الغربية في عام 1999 (2213) دولار وفي قطاع غزة نحو 1576 دولار.

علماً بأن التقرير لم يتضمن إحصائيات خاصة بهذين المؤشرين لعام 2000 و 2001 نظراً لتعذر الحصول عليها لدى صدور مسودة التقرير.

مؤشرات العمالة

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية في عام 1999 نحو 1850 دولار وفي قطاع غزة نحو 1338 دولار.

بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في الضفة الغربية في عام 1999 (2213) دولار وفي قطاع غزة نحو 1576 دولار.

وفي مجال مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تشغيل العمالة تبين أن قطاع الزراعة والصيد قد ساهم في تشغيل 12.1% من العاملين في الضفة الغربية في عام 2001 مقارنة مع 11.6% في قطاع غزة، وساهم القطاع الصناعي في تشغيل 15.5% من عمال الضفة الغربية مقارنة مع 9.7% في قطاع غزة، فيما ساهم قطاع البناء والتشييد في تشغيل 18.2% من عمال الضفة الغربية مقارنة مع 4.4% من عمال القطاع خلال نفس العام.

أما قطاع الخدمات (هو أكثر القطاعات مساهمة في التشغيل) حيث بلغت النسبة فيه في الضفة الغربية 54.2% وفي القطاع 74.3%. مما يعكس مدى اعتماد قطاع غزة على قطاع الخدمات في التشغيل.

ومن خلال مقارنة هذه الإحصائيات مع إحصائيات عام 2000 (قبل اندلاع الانتفاضة)، نجد ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة بدرجة أعلى من الضفة الغربية(*).

كما ارتفعت نسبة مساهمة الخدمات في تشغيل العمالة خلال الانتفاضة بشكل ملحوظ وخاصة في قطاع غزه .

مؤشرات التباين بين الريف والحضر والمخيمات

توزيع السكان

تبين أن 56.6% من السكان في عام 2000 كانوا يعيشون في مناطق حضرية وأن 28.5% في الريف، و14.9% في المخيمات.

متوسط حجم الأسرة (فرد)

بلغ متوسط حجم الأسرة في المخيمات في عام 2000 نحو 6.7 أفراد، بينما بلغ متوسط حجم الأسرة في الريف والحضر نحو 6 أفراد للأسرة.

معدل وفيات الأطفال الرضع

سجلت أعلى نسبة لوفيات الرضع في عام 2000 في المخيمات وذلك بنحو 34.2 مولود لكل ألف مولود، يليها الحضر بنحو 25.4 مولود، ثم الريف بنحو 20.6 مولود.

أما معدل وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات خلال نفس العام، فقد تركزت أعلى نسبة في المخيمات بواقع 37.5 مولود لكل ألف مولود، يليها الحضر بنحو 28.8 مولود، ثم الريف بنحو 23.5 مولود.

الأسر المالكة لبيوتها

تركزت أعلى نسبة للأسر المالكة لبيوتها في عام 2000 في الريف بنسبة 92%، ثم المخيمات بنسبة 90.4%، وأخيراً الحضر بنسبة 81.2%.

مؤشرات تنموية تختص بفلسطيني الشتات

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الأردن في عام 2000 نحو 2.6 مليون نسمة، وفي سورية 400 ألف نسمة، وفي لبنان 386 ألف نسمة، وفي العراق 106 ألف نسمة، وفي مصر 57 ألف نسمة.

بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأردن 6.2 فرد، وفي سوريا 5.5 فرد، وفي لبنان 5.1 فرد.

بلغ معدل الخصوبة للفلسطينيين في الأردن 4.4%، وفي سوريا 3.8%، وفي لبنان 3.5%، وفي الطرق 5.3%، وفي مصر 3.3%.

الأسر تحت خطر الفقر تبين أن 26.3 % من الفلسطينيين في سوريا يعيشون تحت خط الفقر، يلي ذلك الفلسطينيون في الأردن بنسبة 23%، ثم لبنان بنسبة 10.6%.

التنمية البشرية في تحدي الفقر في اليمن

وفي تقرير التنمية البشرية في اليمن أشير إلى أهم ما تم العمل عليه بهدف القضاء على الفقر .

التزام الحكومة بمكافحة الفقر

يعد تبني الدولة اليمنية للديمقراطية والتعددية السياسية الأساس القوي والضمانة الحقيقية التي تكفل للمواطن حياة حرة وكريمة خالية من العوز والحاجة، كحق من حقوقه. وقد تعزز التزام الحكومة اليمنية نحو مكافحة الفقر من خلال البرامج التي تقدمها الحكومات المتعاقبة أمام مجلس النواب لنيل ثقته. ويعكس برنامج الحكومة الأخير، والمقدم إلى مجلس النواب في عام 2001، التزام الحكومة بالإسهام الفاعل في تنمية الموارد البشرية وضرورة تخفيف المعاناة المعيشية عن الناس، وخاصة الفئات العاطلة عن العمل وذوي الدخول المحدودة .

عانى اليمن وعلى مر الأزمان – باستثناء فترات متقطعة من تاريخه– من الفقر ومظاهره المختلفة. بل واعتبرت الأسباب الهيكلية للفقر أكثر وضوحاً في الحالة اليمنية، والتي تتمثل في شحة الموارد المائية ومحدودية الأرض الزراعية وصعوبة ووعورة التضاريس والطبيعة الجغرافية للبلاد عموماً، فضلاً عن ضعف القدرات البشرية وعدم توفر عناصر الاستقرار السياسي خلال معظم القرون الماضية.

رغم مضي نحو ثلاثة عقود منذ بدأ اليمن مسيرته التنموية إلا أنه لا يزال يصنف من بين البلدان العشرين الأقل نمواً في العالم نتيجة محدودية إمكانياته البشرية والمؤسسية والتي يترتب عليها تدني الإنتاجية ومن ثم مستوى المعيشة. وفي مستهل القرن الواحد والعشرين، تظهر النظرة الفاحصة لأوضاع اليمن في كثير من الجوانب التحديات الماثلة وضرورة التعامل الجاد معها وفق استراتيجيات وسياسات واضحة وعاجلة. ويعد النمو السكاني المرتفع وآثاره في كافة جوانب الحياة وأهمها تنامي ظاهرة الفقر واستمرار تحدي الأمية وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم وعدم مواكبته لاحتياجات التنمية وضعف تغطية الخدمات الصحية تحدياً أساسياً لا يحتمل التأجيل. كما أن شح الموارد المائية التي يعاني منها اليمن والإشكاليات الناتجة عن اختلالاته يتطلب الجدية في التعامل وسرعة وضع المعالجات اللازمة. كذلك تبرز التحديات الأخرى مثل ضعف الجهاز الإداري للدولة والذي يعيق عملية التطوير والتنمية ضرورة التعامل مع هذه القضايا وإيلائها الاهتمام والأولوية بما يمكن من مواجهتها والحد من آثارها في المدى القصير والمتوسط والبعيد.

واجه اليمن ومنذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي متغيرات غير متوقعة من خلال عاملين رئيسيين تمثلا في إعادة توحيد شطري اليمن في مايو 1990 وما ترتب عليه من تكاليف باهظة على الاقتصاد، وحرب الخليج الثانية (90–1991) والتي نتج عنها عودة ما يقارب من 800 ألف مغترب يمني من دول الخليج العربي، وتعليق هذه الدول وغيرها العون الخارجي لليمن. وقد ترتب على ذلك صعوبات اقتصادية جرت اليمن إلى حافة الهاوية، مما اضطر الحكومة إلى تبني برنامج شامل للإصلاح.

يتضح أنه في حين حققت مؤشرات التنمية البشرية مكاسب ملحوظة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي نتيجة ارتفاع الدخل بدرجة ملموسة وخاصة في الثمانينيات، فإن عقد التسعينيات –بفعل عدد من الصدمات الداخلية والخارجية– قد شهد توسعاً لمظاهر الفقر. وأضحى الفقر اليوم مشكلة اجتماعية واقتصادية تؤرق الحكومة والمجتمع والجهات المانحة. ولم يعد الفقر يقتصر على نطاق الدخل والقدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى، وإنما يمتد ليشمل جوانب التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، وهو ما أدى إلى إبراز الأبعاد المختلفة له.

توفر في اليمن حالياً – وأكثر من أي وقت مضى– إجماع وطني على ضرورة المواجهة العاجلة لظاهرة الفقر واختلال التوازن بين الاتجاه الديمغرافي وقاعدة الموارد الطبيعية والهيكل الاقتصادي، والذي خلق عملية تولد الفقر والحرمان بدلاً من توفير فرص العمل وسبل العيش. كذلك، فإن الإنجازات المتواضعة في جانب النمو خلال السنوات الماضية قد أثار تساؤلات حول تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وحول مجموعة السياسات التي تم تبنيها وهل كانت مناسبة، أم أنها تحتاج إلى إعادة نظر؟ وما هي السياسات الإضافية و/ أو الإصلاحات المؤسسية التي يجب تنفيذها لتحقيق النمو المطلوب؟.

يأتي تنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر ابتداء من عام 2003 ولمدة ثلاث سنوات متداخلاً مع السنوات الثلاث الأخيرة للخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001–2005 وقد اعتمدت الإستراتيجية على اتجاهات الخطة فيما يتعلق بالأولويات، مع تركيز أكثر نحو جهود التخفيف من الفقر. ويلجأ اليمن – شأنه في ذلك شأن البلدان النامية– إلى العالم الخارجي لسد الفجوة بين حجم المدخرات المحلية والاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف النمو. وتتزايد أو تتناقص الاستعانة بالموارد الأجنبية تبعاً لمدى كفاية الموارد المحلية، خاصة في ظل تغيرات أسعار النفط العالمية والتي تؤثر على المورد الرئيسي لإيرادات الخزينة اليمنية.

تقرير التنمية البشرية الدولي 2004:

تم في الخامس عشر من يوليو 2004م تدشين تقرير التنمية البشرية الدولي 2004 بعنوان "الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع". وقد أجريت الاحتفالات في العاصمة البلجيكية بروكسل. ويتناول التقرير المناهج المختلفة للسياسات تجاه الأمم والجماعات المتعددة الثقافات: من التعليم الثنائي اللغة وخطط العمل الإيجابي إلى النظم الابتكارية للتمثيل التناسبي والفدرالية. ويرى التقرير أن لجميع الناس حق الحفاظ على هوياتهم العرقية واللغوية والدينية. ويؤكد التقرير على أن تبني سياسات تعترف بهذه الهويات وتحميها هو النهج الوحيد المستدام للتنمية في المجتمعات المتنوعة. كما يشدد على أن العولمة الاقتصادية لا يمكن أن تنجح إلا إذا حظيت الحريات الثقافية بالاحترام والحماية .

تقرير التنمية البشرية الثالث (للعالم العربي) :

لم يصدر تقرير التنمية البشرية في العالم العربي الثالث، برعاية وتمويل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في ظروف عربية مختلفة كثيراً عن ظروف صدور سابقيه الأول والثاني، ولا من خارج سياق التأثيرات الخارجية العاصفة بالمنطقة إياها، ولا هو بمنجى من ثقل إملاءاتها أو استحقاقات استهدافاتها.

التقرير الصادر في العاصمة الأردنية والمعالج لهموم الإنسان العربي، أو هكذا أريد له أن يكون، يجيء في مرحلة لا يكفي وصفها بالمصيرية، حيث تحولت أمة بكاملها، وعلى امتداد خارطتها إلى بؤرة جذب لكافة عوامل ومظاهر الهيمنة والاستحواذ الخارجي، بل غدت بحق مادة دسمة لمشاريع احتلالية، أو حتى قصعة سائبة تتكالب عليها أمم من أحجام مختلفة، وليست قوى عظمى فحسب، من هنا تأتي أهميته. بل ويزيد من خطورته وعظم مسؤولية واضعيه إطلالته علينا في زمن انحدار عربي تختلط فيه المفهومات، وتزف فيه الحقائق لنا وهي تسعى مقلوبةً على رأسها، بالتوازي مع تزييف مبرمج للواقع، وتشويه مخطط ومدروس للوعي، إلى جانب تفاقم فوضى الأولويات في ظل ثقل الانكسارات المأسوية العميقة وفقدان المناعة الوطنية وتعاظم الإحساس بالقلق المصيري الأبعد عن التفاؤل، وعليه يستحق بحق التوقف أمام كل فاصلة فيه، بحيث نتوقع أن يكون مثار تناول ومادة جدل ونقاش ومن ثم مدار تباينات في تقييمه ولمدة قادمة لن تكون بالقصيرة... لماذا؟

أولاً، لجملة الأسباب التي أوردناها أعلاه، وثانياً، أنه يصدر في ظل أعلى درجات اليقظة الانتهازية الأمريكية، واستعدادها العالي لتوظيفه ما أمكن، كما فعلت مع سابقيه الأول والثاني، طبعاً بما يخدم سياساتها الإمبراطورية وعدوانية حليفتها إسرائيل في هذه المنطقة المبتلاة من العالم. فالتقريرين السابقين،كما يعلم الجميع، تحولا إلى فرصتين كانتا من سوانح مبتغاة سارع إلى استغلالها الاستهداف الأمريكي، التقطتهما واشنطن في حينه وأفادت منهما بامتياز، وكأنهما لم يأتيا إلا في سياق مرمى سياساتها، وفي خدمة إستراتيجيتها الإمبراطورية في المنطقة. هل هذا يعني أنه جاء في اللحظة الغير مناسبة؟ بكل تأكيد، عطفاً على ما سبق، ولكن هذا لا يعني بحال التقليل من ضرورة ووجوب أن يأتي واليوم قبل غداً،

فلعل العرب لم يكونوا في يوم من الأيام في حاجة إلى المكاشفة، والوقوف مع الذات، وممارسة النقد الذاتي، وتوخي الشفافية، أو حتى حاجة فضح العيوب لتفادي وجودها ما أمكن، وسائر مثل هذه المضامين أو المصطلحات، كما هم عليه اليوم... نعني هنا عرب من لم تعد فلسطين قضيتهم المركزية، واللذين عراقهم، أو أحد مرتكزات حلم نهوضهم القومي المرتجى، يمزق ويضيع وتمحي، أو يراد أن تمحي، هويته القومية، ولبنانهم يختطف لينقل إلى الموقع الآخر، وسودانهم يغدو ساحة مشاريع تفتيت كلها تنحو إلى نسف الجسر الموصل بينهم والدائرة الإفريقية... ونعني أيضاً، عرب أغلب النظام العربي البائس الفاقد الحجة بالإضافة إلى فقدان السند الشعبي في مواجهة غوائل ابتزاز الخارج ومزاعمه بأنه أحرص على مصالح شعوبه منه، أو المرتعد أمام هراوة سياسة "الفوضى البناءة"، أو "عدم الاستقرار البناء" التي تشرعها هذه الأيام الولايات المتحدة، في سعيها الحثيث لإعادة ترتيب المنطقة ورسم خرائطها مجدداً ضمن أطلس "الشرق الأوسط الموسع"... أو ذاك النظام العربي الذي تدفع أغلب أطرافه غريزة البقاء إلى تقديم المزيد من التنازلات أمام هذا الابتزاز الذي من طبيعته أنه لا يعرف حدوداً.

التقرير الصادر تحت مسمى "نحو الحرية في الوطن العربي"، عاش واضعوه تحت تأثير كل هذه الهواجس أعلاه، وتحت ضغوط مكشوفة لا مستترة من قبل الولايات المتحدة، التي عرقلت صدوره لمدة ثلاثة أشهر، لأنه تناول بتواضع وأدب جم الاحتلالين: الأمريكي في العراق والإسرائيلي في فلسطين: حيث تحدث عن "انتهاكات للحرية، ومعوقات للتنمية البشرية، في البلدين، وفي المنطقة بأسرها"، وتجرأ فلاحظ أن الاحتلال في البلد الأول قد "زاد من المعاناة الإنسانية للشعب العراقي".

ولعل تعرض التقرير لإسرائيل بالذات أقلق الولايات المتحدة أكثر من تعرضه لاحتلالها في العراق، وعليه كانت قد هددت بعدم الالتزام بمساهمتها المفترضة في برنامج الأمم المتحدة التنموي، والمعروف أنها كانت قد اقتطعت جزءاً من هذه المساهمة في العام الماضي كعقاب استوجبه عدم رضاها عن بعض العبارات في التقرير الثاني.

لعل هذا يحسب للتقرير ولواضعيه، الأمر الذي لم يكن متاحاً في التقريرين السابقين، وعليه فهو اختلف وتميز عنهما، لاسيما وأنه وهو يعالج الحرية في الوطن العربي، توصل إلى جملة من الحقائق تقول: إن حرب بوش الكونية على ما يدعى الإرهاب قد أدت إلى تعاظم حالة خنق الحريات في الوطن العربي، بل زادتها مأسوية، إذ أن الخوف من استحقاقاتها دفعت بعض الأنظمة توخياً لمدارة واشنطن والفوز برضاها عزيز المنال إلى الذهاب شوطاً بعيداً في عملية الخنق هذه تحت مظلة وطائلة إملاءات هذه الحرب. ومثل ذلك، ملاحظة التقرير أن أجواء هذه الحرب الكونية على ذلك العدو الوهمي أو اللامرئي قد فتت من عضد النخب العربية المطالبة بالديمقراطية، وذلك كان قبل أن ترفعها الإدارة الأمريكية شعاراً لحاجة في نفس يعقوب، وليس من أجل سواد عيون العرب أو بهدف نشرها فعلاً في ربوعهم. ويمكن متابعة الاستطراد في هذا المجال، بحيث نجد أن التقرير يعد أنها، أي تلك الحرب، قد شجعت التمييز ضد العرب والمسلمين في أماكن عدة من العالم... وأخيراً، لعل أكثر ما يغضب الولايات المتحدة في هذا التقرير هو اعتبار أن النفط وإسرائيل هما حجرا الزاوية أو عاملي السياسة الغربية الرئيسين في المنطقة.

كل هذا جيد من الزاوية العربية، وفيه ما هو مختلف فعلاً عن سابقيه الأول والثاني، لكن وماذا عن الهنات؟!

أولى" بركات "تقرير التنمية الإنسانية العربية جاءت في اليوم الأول لإصداره، من توماس فريدمان حين قال لسادته في الإدارة والبيت الأبيض :ينبغي إن نتوقف أولاً عن الحديث عن الإرهاب وتدمير أسلحة الدمار الشامل وأن نعلن بوضوح أننا في العراق لسبب واحد فقط، هو مساعدة العراقيين لتطبيق تقارير التنمية البشرية العربية."

بعد فريدمان، وكما كانت الحال في التقرير السابق، سيكون لكل واحد من صقور الإدارة دوره في الاعتماد على التقرير الجديد في سياق التشديد على فشل هذه الأمة الذريع وضرورة تدخلهم لحملها على الارتقاء.

للخروج من هذا المأزق، مأزق استخدامه هجاء الأمة وتبرير استهدافها، يقول التقرير في الموجز(ص 2)'ما نصه" :وفي مواجهة مخاطر إعادة تشكيل المنطقة العربية من الخارج تطمح سلسلة" تقرير التنمية الإنسانية العربية "إلى حفز رؤية إستراتيجية تبلورها النخب العربية عبر عملية إبداع مجتمعي وطنية تتوخى إعادة تشكيل المنطقة من الداخل المتأسس على نقد رصين للذات هو البديل الصحيح لمواجهة هذه المخاطر."

إلا يعني ذلك أن سلسلة التقارير المذكورة تقول لنا أن فشلنا في تحقيق المطلوب سيعني تبريراً لتدخل الآخرين في شؤوننا من أجل إصلاح وضعنا على النحو الذي يبشر به" ليكوديو "الإدارة الأميركية؟!

تقرير هذا العام(الثاني)يتحدث عن إقامة مجتمع المعرفة بعد أن أخبرنا في التقرير الأول أن معوقات التنمية في بلادنا هي :نقص المعرفة، نقص الحرية، ونقص تمكين النساء .وعلى هذا الصعيد قدم لنا معدو التقرير جملة من المواعظ الجميلة في كيفية إقامة مجتمع المعرفة، وذلك بعد أن قدموا لنا تقريراً مفصلاً عن حال المعرفة البائس في بلادنا وكذلك نشرها وإنتاجها، فضلاً عن الصناعة التي تقوم عليها.

ثمة ملاحظة مهمة تتصل بمنهجية التقرير الذي يتعامل مع العالم العربي بصفته كتلة واحدة، مع أن ذلك لا يبدو منطقياً في زمن التجزئة المفروضة من الخارج والمحروسة بسطوته .والحال أن ثمة دولاً عربية يعيش الإنسان فيها وضعاً متقدماً جداً على صعد كثيرة، فيما يعيش في أخرى وضعاً بائساً على رغم ثرواتها الهائلة . وهنا لم يتجرأ معدو التقرير على وضع النقاط على الحروف وانتقاد كل بلد على حدة، وبالطبع قياساً بإمكاناته، وإنما صوبوا سهامهم إلى الجميع، ما يدفع إلى طرح سؤال الجرأة المزعومة للتقرير، لأن أي نظام في هذه الحال لن يجد حرجاً في نشر التقرير في صحفه الرسمية وكأن الكلام لا يعنيه من قريب أو بعيد .تماماً مثل قول أي كاتب أو متحدث، إن في العالم العربي أنظمة متسلطة ...و ...و، من دون أي تفصيلي دخل النص في سياق المحرمات.

المواطن العربي لم يكن في حاجة إلى هذا التقرير أو التقرير السابق ليعلم حجم البؤس الذي يعيش فيه، بل إنني أجزم أنه يدركه أكثر من السادة المعدين .فمعظم المواعظ التي يقدمها سادة التقرير لإقامة مجتمع المعرفة لا صلة لها بنا كجماهير، فهي إما من ذلك المتصل بالخارج مثل قوانين العولمة، أو العلاقات العربية وما يتعلق بالتعاون الاقتصادي وإقامة السوق الحرة .أما الجزء الأكبر من بينها، فمن صنع الأنظمة على نحو أحادي، وإلا فمن ذا الذي سيضمن حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم المصلحة ونشر المعرفة ... الخ؟

هنا بالضبط تتبدى المشكلة، إذ أن السؤال الذي يطرح نفسه هو :ما الذي يقترحه علينا معدو التقرير لفرض برامجهم المقترحة على تلك الأنظمة؟ هل نثور عليها بالسلاح أم بالعصيان المدني، وهل أن ذلك ممكن في ظل مركزية الأمن، وهل تسمح جماعة توماس فريدمان بأن تتغلب الشعوب على أنظمة كهذه لتستبدلها بأنظمة نابعة من الإرادة الشعبية الرافضة للامبريالية الأميركية والهيمنة الصهيونية؟ ألا يعتقد سادة تقرير التنمية أن هذه الأنظمة كانت مدعومة من جماعة فريدمان ولا تزال، وان استهداف العراق لم يكن بسبب ديكتاتوريته التي دعموها ردحاً من الزمن، بل لأنه قال لا للإرادة الصهيونية الأميركية؟

كيف يحل معدو التقرير هذه المعضلة :أنظمة لا تطبق مواعظهم أو برامجهم، ودولة كبرى اسمها الولايات المتحدة لا تسمح بتغيير تلك الأنظمة، بل تزودها كل أدوات الحماية من الإرادة الشعبية، وشعوب عاجزة عن قلب المعادلة من الأعلى بسبب الدعم الخارجي ومعه سطوة الأمن، فيما يحال بينها وبين التغيير السلمي بسبب الديمقراطية المبرمجة، والمجتمع المدني المقموع إلا بنسب محدودة لا تنطوي على تغيير حقيقي؟

معضلة لا يحلها لنا تقرير التنمية الإنسانية .ومن هنا نقول بعد الاتكال على الله أن المستفيد الأول من التقرير هم معدوه ممن حصلوا على مكافآت مجزية، أما المستفيد الثاني فهم جماعة(فريدمان) ممن سيستغلونه في تبرير استهدافنا، ليس من أجل تحريرنا وإنما من أجل استعبادنا حكاماً ودولاً وشعوباً في آن معاً

التنمية العربية والمستحيلات الثلاثة.. الحرية، الخبز، والإبداع :

ينظر للتنمية بأنها الإطار الذي تتطور من خلاله البني التحتية للمجتمع فهي سياسة تلجأ إليها الدول النامية لكي تتخلص من التبعية الاقتصادية للأجنبي وتنتقل من طور الإنتاج البدائي إلى طور الإنتاج التصنيعي ومن مؤشراتها ارتفاع قدرة الاقتصاد القومي على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي على ضوء معدلات تتراوح ما بين 5% و7% سنوياً.

تلازم ازدهار عامل التنمية عدة متطلبات يأتي على رأسها تكامل الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، وترتبط هذا المسألة بمدى متانة ونضوج العامل السياسي في تحقيقه لتوسيع الخيارات المتاحة للمجتمع، لهذا كان جوهر الرؤية الجديدة للتنمية والتي تشخص واقعاً متخلفاً ليس مرده قلة الأموال المطلوبة للاستثمار، فلقد توفرت الأموال للعديد من البلدان النامية ولم يحصل فيها تنمية أو نمو وإنما يرجع (التخلف) إلى تأخر وارتكاس الجانب السياسي والذي يمثل جوهر المشكلة والذي عجز الواقع لعربي عن إيجاد العلاج له، حيث ما زال هذا الواقع لا يستطيع أن يميز بين التنمية كعملية بنيوية متكاملة وبين النمو الاقتصادي الذي يهتم فقط بالزيادة الكمية في متوسط دخل الفرد الغير مرتبط بالضرورة حدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، لهذا يأتي تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002م والذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير قوم الحالة الراهنة للتنمية في الوطن العربي بعرضه معوقات التنمية البشرية من اقتصادية واجتماعية وثقافية واعتبر أن هناك أساسيات ضرورية تعاني الدول العربية من نقص واضح منها وهي (نقص الحرية، ونقص تمكين المرأة ونقص المعرفة) والتقرير أظهر أن مستوى التنمية في المنطقة العربية ضعيف مقارنة مع غنى دولها، لهذا يشخص ظاهرة غريبة وملفتة هي أن العالم العربي مكون من دول غنية وشعوب فقيرة.

أشار التقرير إلى تدني مستوى الحرية والتمثيل السياسي ضمن نواحي مظاهر الحياة السياسية والحقوق السياسية وعدم استقلالية وسائل الإعلام لذا احتلت المنطقة العربية المرتبة الأخيرة في استمتاع سكانها بالحرية على الصعيد العالمي في التسعينات طبقاً لمؤشر الحرية.

المشاركة السياسية ظلت لحد الآن دون المستوى المتحقق في جميع مناطق العالم، برغم من حصول عدة إنجازات في بعض الدول العربية، فنسبة استخدام طاقة المرأة العربية على ضوء المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأكثر تدنياً في العالم العربي فهي لا تمثل سوى 3.5% من احتلالها المقاعد البرلمانية مقارنة مع 11% في أفريقيا و12.9% في أمريكا اللاتينية، فاليوم يوجد في البلدان العربية حوالي 75 مليون بالغ غالبيتهم من النساء لا يزالون أميين.

على صعيد المعرفة واستخدام المعلوماتية فالدول العربية هي أقل من أي منطقة أخرى حيث لا يتجاوز نسبة مستخدمي الانترنيت 0.6% و1.2 % من المواطنين العرب يملك حاسوباً خاصاً به، أما فيما يتعلق بالبحث العلمي ذكر التقرير أن العالم العربي ينفق أقل من واحد في المائة من إجمالي الدخل على تطوير العلوم مقارنة بـ 1.26% في كوبا و2.9% في اليابان.

يشير التقرير إلى أن البيروقراطية المتمثلة بسيطرة السلطات العامة، أصبحت تعيق نمو منظمات المجتمع المدني وتحد من إنشائها وعملها بفعالية.

إن استيعاب الوضع العربي يتطلب التدقيق في الأرقام الواردة في التقرير والذي شمل 22 دولة عربية، بتعداد سكاني بلغ عام 2000م حوالي 280 مليون نسمة وسيرتفع إلى 410 أو إلى 459 مليون نسمة، أن هناك حوالي 38% من العرب أصغر من سن 14 لذلك العمر المتوقع للإنسان العربي حوالي 67 سنة، دخله انخفض إلى أدنى المستويات في العالم في فترة العشرين سنة الماضية، لذا فسوف يحتاج المواطن العربي لعمر 140 سنة لمضاعفة مدخوله مقارنة مع 10 سنوات في البلدان الأخرى في العالم.

الناتج الإجمالي المحلي لمجموع الدول العربية بلغ عام 1999 مبلغ 531.2 بليون دولار أي اقل من مجموع الناتج المحلي لأسبانيا وحدها والذي بلغ 595.5 بليون دولار.

أحد القائمين على التقرير صرح (إذا لم تأخذ هذه الدول في الاعتبار بعض التوصيات الواردة في التقرير فستنتهي بها الحال للتحول إلى أمم فقيرة وشعوب فقيرة فالتقرير عبارة عن تحذير لكنه يقدم البدائل).

إن النواقص، أو الفجوات الرئيسية المتشابكة التي تشكل ما يصفه التقرير بلعنة التنمية في العالم العربي هي: افتقار الحرية وعدم المساواة بين الجنسين، والفجوة المعرفية، فموجة الديمقراطية لم تصل البلدان العربية بعد، و(الديمقراطية التمثيلية حيث وجدت ليست دائماً حقيقة وغالباً ما تلجم حريات التعبير والتنظيم وتغيب المعايير الحديثة للشرعية).

كذلك يفضح التقرير النقص ا لرهيب في الإنتاج الفكري والإبداع في العالم العربي فمجموع ما ترجم في الوطن العربي بلغ 330 كتاباً سنوياً، وهو خمس ما ترجمته اليونان، أما في الألف سنة الماضية ترجم العرب من الكتب بقدر ما ترجمته أسبانيا في سنة واحدة، فالنقص في المعرفة

والفشل في تعزيز إطار ممارسة الحريات إضافة إلى حماية حقوق الإنسان، لا تكفل ازدهار الطاقة الإبداعية للعقول. إن إدراك درجات التنمية الإنسانية في الأقطار العربية غير ممكن ما لم تتوفر أسبابها وتؤسس شروطها في أطر من أنساق الحكم السليم وهذا يتطلب إصلاح جوهر الحكم من خلال بناء مؤسسات الدولة وسلامة حركة المجتمع المدني.

نظام إدارة الموارد البشرية

إن المحرك الدافع الأساسي لاستمرار نمو الاقتصاد العالمي بشكل خاص ، وتطور الحضارة ، بشكل عام ، يعتمد بشكل أساسي على الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها التقنية المتسارعة في مختلف المجالات. ومن المتوقع أ ن تشهد السنوات العشرة القادمة تقدماً مذهلاً في الابتكارات لمعالجة المعلومات ووسائط تخزينها بمعدلات وسرعات ، وقدرات تتضاعف بشكل فائق بالمقارنة بما ما هو سائد حالياً ، مع استمرار تقلص حجمها وانخفاض تكاليف إنتاجها. ويصاحب ذلك تقدم مماثل في سرعة وسعة وسائل الاتصالات (شبكات الاتصالات أو طرق المعلومات السريعة) وعلى الأخص تكنولوجيا الألياف الضوئية وتوابع الاتصالات.

ومن المؤكد بأن هذه الابتكارات والتطبيقات المنبثقة عن الاكتشافات ستتيح إمكانية تحقيق تكامل فائق لأنظمة وتكنولوجيا الاتصالات والحاسوب والمعلومات ، حيث سيتم ترقيم (Digitalization) جل المعلومات بجميع أشكالها من صورة وصوت وبيانات ، وتخزينها واسترجاعها وتناولها ومعالجتها وتناقلها بسرعة ضوئية فائقة. وستكون معظم هذه المعلومات متاحة للمستخدم العادي من خلال مجموعة من خيارات الحواسب متعددة الإمكانيات والوظائف المزودة بوسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية المطورة وسهلة الاستخدام في مختلف الأماكن (المكتب ، المنزل ، أثناء النقل)

والمرتبطة بشبكات اتصالات عالمية متعددة المستويات ، والمدعمة بإمكانيات الحواسب المتصلة بالشبكة العالمية والمزودة بأنظمة واتصالات وتطبيقات ، تتيح للمستخدم التخاطب معها بلغة سهلة سواء كان هذا المستخدم فرد أو مؤسسة ، خاصة في الدول المتقدمة ، وبشكل محدود في الدول النامية ، وبجميع الأشكال (صوت ، صورة ، بيانات) ، ولأغراض متعددة (أعمال ، تعلم ، ترفيه ، تسوق ، تنقل ، ...) وعلى صعيد العمليات الإنتاجية فمن المتوقع أن يسهم استخدام الحواسب وسيبدأ تواجد واستخدام الآلي (الروبوت) والأجهزة الآلية (المؤتمتة) الذكية بحيث تنتشر بشكل اعتيادي داخل وخارج المصانع ، والمزارع والمباني والمنشآت ، وكذلك في المنازل ، وسيتم التعامل مع هذه الأجهزة عن طريق التخاطب ، وأن توفر هذه الأجهزة الترجمة الفورية للنصوص وللحديث إلى حد معين وفي معظم اللغات الحية بما فيها لغتنا العربية.

وفي البلدان المتقدمة (وبدرجة محدودة في البلدان النامية) سيعم استخدام التجارة ، التسوق ، والتمويل الإلكتروني ليشكل أكثر من (50%) من هذه الأنشطة الاقتصادية في أقل من عقد من الزمن ، وسينجم ذلك عن تغير في اقتصاديات وأنماط وعمالة هذه الأنشطة.

وخلال العشرة سنوات القادمة من المتوقع أيضاً أن تشهد الدول المتقدمة ثورة إضافية في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم بجميع مراحله وأشكاله ، وعلى وجه الخصوص ، التعليم العالي والمستمر والتدريب عن بعد أو أثناء العمل وفي المنزل، الأمر الذي يتيح الحصول على طفرات هائلة في فعالية وكفاءة التعليم ، مما يضاعف تقدم العلوم التكنولوجيا ويعطي المعرفة أبعاداً جديدة لم تكن متاحة أصلاً دون توافر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولا زالت الدول العربية في مراحلها البدائية من حيث استخدامها لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها بالمقارنة مع الانتشار العالمي الهائل والمذهل ، نتيجة لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة تحد وبشكل كبير وخطير من ذلك وهذا ما يتجسد في نسبة مستخدمي أجهزة الكمبيوتر في البلدان العربية لا تتجاوز (1.5 %) ومستخدمي الشبكة العالمية (Inter net) لا تتجاوز (0.5%) الأمر الذي تتشكل عنده رؤية موقع بلداننا في خضم هذه الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال العلوم والمعارف وكذلك فجوة التخلف الشاسعة خاصة في مجال الاقتصاد والتعليم بالمقارنة مع الدول المتقدمة. (1)

ويتكون نظام إدارة الموار د البشرية ، كأي نظام إداري ، من ثلاثة مكونات أساسية هي المدخلات ، والعمليات والمخرجات ، جميعها تعمل في إطاري البيئتين الداخلية والخارجية للمنظمة وتحت تأثيريهما. عند الحديث عن النظام المفتوح (Open System) حيث لا يمكن أن نتصور في عالم اليوم وجود أنظمة مغلقة (Closed System) تتجاهل تأثيرات البيئة الخارجية وتنشأ بمعزل عنها وهذا الأمر ينسحب على نظام إدارة الموارد البشرية .

فعلى صعيد العلاقات الفنية المترابطة داخل البيئة التنظيمية للمنظمة كنظام متكامل ، لا بد من وجود العلاقات التفاعلية المنسجمة بين النظم الفرعيـ ة للمنظمة والتي تكون وظائفها بالعلاقة التفاعلية التأثيرية المتبادلة بين نظام إدارة الموارد البشرية فيها ، خاصة كون عنصر العمل يجسد الدور الفعال والقائد في العملية النظمية والمنظمية لتحقيق رسالة وأهداف المنظمة.

وتجري عملية الإرسال والاستقبال المتبا دلين داخل الأنظمة الفرعية لتحدد عملية التفاعل التأثيري فيما بينها كتحقيق لوحدة المنظمة واتساق فاعليتها بفعل هذا التناسق في الحركة والأداء وليعبر عن تكامل ووحدة المنظمة في إطار بيئتها الداخلية وكونها نظاماً مفتوحاً يتيح حرية صناعة المعلومات وتبادلها وبالتالي اتخاذ قرارات العمليات المختلفة النوع والموحدة الهدف.

ونستطيع القول أن لكل وظيفة من وظائف المنظمة نظاماً فرعياً يعبر عن أدائها الوظيفي في إطار النظام العام للمنظمة ورسالتها وأهدافها وسياساتها ، حيث تعمل جميع الأنظمة الفرعية على تحقيق ذلك من خلال الحركة التفاعلية المتناسقة فيما بينها.

وفي إطار النظام العام للمنظمة ومكوناته تتحدد الأطر الخاصة للأنظمة الفرعية في المنظمة ومكوناتها ، وفي إطار البيئة الخارجية القريبة للمنظمة فإن المنظمة تجد أن رسالتها وأهدافها وسياساتها تعمل في إطار فلسفة وأهداف وسياسات الدولة ، حيث تعمل كنظام فرعي له مكوناته الخاصة ليقوم بدور تفاعلي متناسق مع الأنظمة الفرعية الأخرى ، بما يكفل حالة التوازن الديناميكي لنظام مفتوح على المستوى الكلي ، حيث تتبلور خصائص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات.

وعليه فإن الأطر العامة للدولة (البيئة الخارجية للمنظمة) هي التي تحدد حركة المنظمات وتفاعلها داخل المجتمع الواحد ، أو مع المجتمعات الأخرى البعيدة التي تمثل البيئة الخارجية البعيدة بما يكفل عمليتي التأثير والتأثر المتبادلين ، الأمر الذي يتيح هذا الانفتاح إلى نمو المنظمات وتطورها باستمرار.

وفي مجال الحديث عن نظام إدارة الموارد البشرية ومكوناته ، نلاحظ أن هذا النظام الفرعي يتكون من مجموعة من المدخلات والعمليات والمخرجات لينتج عنها وحدة نظامية فرعية متكاملة ومتناسقة.

مكونات نظام إدارة الموارد البشرية :

المدخلات وتضم :

رسالة (Mission) إدارة الموارد البشرية وفلسفتها كنظام فرعي ومتكامل في عناصره وموحد مع رسالة وفلسفة المنظمة.

أهداف (Objectives) إدارة الموارد البشرية من خلال الأطر الروتينية الثلاثة لخططها (الطويلة ، والمتوسطة والقصيرة) وذلك في إطار أهداف المنظمة.

السياسات (Policies) والتي تتمثل في قواعد العمل والإجراءات والبرامج والأوامر والتوجيهات والتشريعات التي تساعد في تحقيقها ودعم واتخاذ القرارات في مجالات وظائف إدارة الموارد البشرية.

الموارد البشرية ، وهي العنصر الأساسي المكون لمدخلات إدارة الموارد البشرية ، حيث يقع عليه تأثير كل العناصر والأدوات الأخرى في هذا النظام الفرعي بقصد تطويره وتحسين كفاءة أداءه بما ينسجم مع أهداف وغايات المنظمة ، ويقصد عادة بالموارد البشرية كافة العاملين في المنظمة بجميع مستوياتهم التنظيمية ، ومن هنا تبرز أهمية وخطورة الدور الذي تمارسه إدارة الموارد البشرية في منظمات الأعمال.

تكنولوجيا الأساليب والطرق المستخدمة في أداء الأعمال بهدف تحقيق حالة الانسجام والتوافق بين العاملين في المنظمة وهذه التكنولوجيا.

مؤثرات العولمة في نظام إدارة الموارد البشرية ، حيث تعد هذه المؤثرات من المكونات الأساسية لمدخلات النظم ا لمختلفة وهي سمة من سمات هذا القرن تؤثر في أداء منظمات الأعمال وأنظمتها الفرعية ، فإن تكنولوجيا المعلومات واستخدامها في إعادة هيكلة الأنظمة ووظائفها ونظم الاتصالات ودورها في توسيع وامتداد النشاطات ، كل ذلك يشكل تحديات فكرية جديدية وأدوات تكنولوجية تقتضي إعادة النظر في الاستراتيجيات والسياسات المختلفة على المستويين المنظمي والكلي.

وتتناول مؤثرات العولمة في مجال إدارة الموارد البشرية الجوانب التالية :

نظ ريات وأفكار وتجارب المنظمات الأخرى المحلية والدولية بشكل حر ومتاح بدون قيود مكانية أو زمنية ، في مجال إدارة الموارد البشرية.

مناهج متطورة وأساليب تنفيذية ذات تقنيات عالية تتيح لإدارة الموارد البشرية إمكانية تطبيعها واستخدامها بما ينسجم وطبيعة أهدافها ، خاصة في مجالات تخطيط وتنفيذ العمليات التدريبية وتقييم كفاءة أداء العاملين.

إمكانية الحصول على كم هائل من المعلومات الضوئية تساعد عمليات التطوير والتنوع البحثي لزيادة الإبداع ويؤمن فرص تنموية لمنظمات الأعمال وتوسيع نشاطاتها .

عمليات نظام إدارة الموارد البشرية

وتتأثر إلى حد كبير بـ :

مرسلات وآليات العولمة التي تتيح لها إمكانية سرعة الإجراءات ودقة الأداء وسرعته وتزويد هذا النظام بوسائل مبتكرة تقلل من الانحرافات ، وفي كثير من الأحيان ، قد تكون هنالك (قوالب) جاهزة أو تكنيك جاهز يصلح للتنفيذ ، بغض النظر عن البيئة الداخلية ، يساعد على زيادة كفاءة أداء العمليات والسيطرة عليها وضمان تناسقها.

وقد برزت الحاجة وبشكل كبير إلى آليات العولمة في نظم إدارة الموارد البشرية في مجال الحصول على الموارد البشرية وبالمواصفات المهارية والتخصصية المطلوبة من خلال التجول في آلاف المواقع الإلكترونية وفي مختلف أنحاء العالم والمتخصصة في مجالات التشغيل والإطلاع على ما هو متاح لديها من معلومات لتسهيل عملية الانتقاء وسد الحاجة خلال رحلات ضوئية لإدارات الموارد البشرية.

كما مكنت آليات العولمة وبشكل متسارع ومذهل إدارات الموارد البشرية من الحصول على آليات نقلت العمليات التدريبية من إطارها التقليدي الذي يعجز في غلق فجوات الأداء في أغلب الأحيان،إلى عمليات ديناميكية ذات منهج متنوع غالباً ما يحقق الإبداع والابتكار ، وتقنيات سمعية وبصرية تساهم وبشكل فعال في نقل وتبسيط المعلومات والأفكار ،ووسائل اتصال تتيح توفير قاعدة عريضة من المعلوماتية بفعل شبكات الاتصال الالكترونية التي تعتمد السرعة الضوئية في تبادل هذه المعلومات والاستفادة منها.

الحصول على الدراسات والبحوث الضوئية ذات العلاقة بتجارب الدول الأخرى والأدوات المساعدة التي تستخدمها في مجال زيادة الإنتاجية وتحسين أداء العاملين.

ثانياً: تحليل العمل Job Analysis

يقصد بتحليل العمل ، جمع المعلومات والحقائق عن الوظيفة بهدف تجزئتها إلى عناصرها الأساسية المكونة لها ، والمتعلقة بواجباتها ومسئولياتها ، وظروف العمل المحيطة بها ، والإشراف الخاضعة له ، والإشراف الذي يمارسه شاغلها على (الغير) وشروط إشغالها ، ودراسة كل جزء من الوظيفة على حدة ، وتحديد أثر الجزء الواحد في صعوبة واجباتها وأهمية مسئولياتها بصورة مجتمعة ، وذلك بهدف تحديد المستوى الإجمالي لمدى صعوبة واجبات ومسئوليات هذه الوظيفة .

وتهدف عملية جمع المعلومات عن الوظيفة إلى :

تحديد الأعمال التي يقوم بها الفرد وشاغل الوظيفة.

كيفية أداء العمل من قبل شاغل الوظيفة.

معرفة الأدوات والوسائل المستخدمة لتأدية العمل داخل الوظيفة.

معرفة كمية ونوعية السلع والخدمات المنتجة في هذه الوظيفة.

التعرف على المؤهلات والقدرات المطلوبة لتأدية الأعمال.

وتؤمن عملية تحليل الأعمال وجمع المعلومات عن الوظائف جانبين مهمين هما :

الوصف الوظيفي (Job Description) :

ويشتمل على جميع المعلومات التي تتعلق بوصف الوظيفة.

المواصفات الوظيفية (Job Specifications) :

وتشتمل على جميع المعلومات التي تتعلق بمهارات وقدرات ومواصفات وخبرات شاغل الوظيفة.

حيث عمدت الكثير من الدول العربية بتطويعه بما يخدم بيئاتها المحلية.

ورغم أهمية الوصف والتوصيف والتصنيف للأعمال، إلا أنه يبقى لدى الكثير من الدول، ومنها عربية، ترفاً لا ضرورة له.

أساليب تحليل العمل:

الملاحظة أو المشاهدة الشخصية، وتتم من خلال تتبع عمل شاغل الوظيفة، وملاحظة إجراءات العمل وخطواته وعلاقته بغيره وجميع العناصر التي تتعلق بالممارسة الفعلية لواجبات ومسؤوليات الوظيفة.

المقابلة الشخصية، وتعتمد على مقابلة شاغل الوظيفة أو رئيسه المباشر والحصول على معلومات عن الوظيفة مباشرة دون الاعتماد على التقارير، ولابد من توفر مجموعة من الشروط يقتضي الأمر التقيد بها تتعلق بالمحلل نفسه وبشاغل الوظيفة المراد وصف وتوصيف وظيفته. ومن أهم الشروط الموضوعية للتوصيف الوظيفي هو الاعتماد على الخبراء المحليين أو إشراكهم في العمليات التوصيفية، دون الاستعانة بالمكاتب الاستشارية الأجنبية التي غالباً ما تقوم باعتماد تجارب بلدانهم لأسباب عديدة منها تأثرهم بها أو اعتقادهم هي الأفضل والأنسب، ولعدم تعمقهم في دراسة قوانين وأنظمة الدولة التي استقدمتهم، ومن الملاحظات على ذلك مثلاً، سيادة الوصف الوظيفي المصري في عديد من الدول العربية نتيجة الاستعانة ببيوت الخبرة المصرية، على الرغم من التقارب في البيئة العربية،

لكن هناك خصوصية إقليمية في البيئة الإدارية والاجتماعية لا بد من أخذها بنظر الاعتبار. وعلى هذا الأساس إن مبادئ الوصف والتوصيف الوظيفي ليس بقوالب جاهزة تصلح لجميع الدول والأزمنة،لا ولو كانت كذلك، فإن من الأجدر اعتماد دليل التصنيف المهني الدولي الذي أعدته الأمم المتحدة – منظمة العمل الدولية (ILO) والمتضمن وصف وتوصيف وتصنيف أكثر من (1200) وظيفة لمختلف القطاعات. ويستخدم تحليل العمل (الوصف المواصفات) في المجالات التالية:

وضع نظام سليم لاختيار الأفراد المؤهلين لإشغال الوظائف الجديدة في المنظمات وفقاً للوصف والمواصفات الوظيفية.

وضع البرامج التدريبية وتدريب العاملين وفقاً للاحتياجات التدريبية.

تحديد الرواتب والأجور من خلال اعتماد وفقاً للمواصفات الوظيفية والوصف الوظيفي.

وضع نظم السلامة المهنية للعاملين وفقاً لبيئة وعبء العمل والمخاطر المرافقة.

وضع موازين القوى العاملة من خلال تحديد العجز والفائق من العاملين.

تحديد معايير أداء العاملين لقياس أدائهم وتحديد الانحرافات من خلال وصف وتوصيف الوظيفة.

أهداف وأغراض تحليل العمل:

كما أن عملية توصيف الوظائف ليست بالعملية التقليدية السهلة، بل هي عملية دقيقة ومتخصصة وتحتاج إلى جهود وكفاءات وخبرات متنوعة تتولى دراسة العمل وتحليله، يقوم بها مجموعة من المختصين والمحللين يتمتعون بمعرفة دقيقة بمبادئ ونظريات التعليم الإداري،, وبمبادئ وأصول إدارة الموظفين، بالإضافة إلى معرفة بأصول الملاحظة وتدوين الاستنتاجات وترتيب المعلومات.

الاستبيان الكتابي ويتم بقيام شاغل الوظيفة بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة، بحيث تغطي الوظيفة التي يؤديها، من حيث واجباتها ومسؤولياتها، والمعدات المستخدمة فيها، والتسهيلات اللازمة لها، ودرجة تكرار جزئياتها.

ثالثا : المقابلات والتوظيف : Interview & Staffing :

تعد المقابلة عملية تابعة لسلسلة من ا لإجراءات والخطوات التي تجريها المنظمة لتوفير القوى البشرية المؤهلة في إطار أهدافها، وكذلك تتبع هذه العملية سلسلة من الإجراءات التي تتعلق باختيار العاملين وتعيينهم.

وتعرف المقابلة على أنها محادثة شفوية، أحدهما يمثل المنظمة والآخر هو المرشح للوظيفة ومن ثم تبادل المعلومات بينهما. وتستخدم المقابلة استخدامات عديدة منها الاختيار وتقييم الأداء والترقية والتدريب. والمقابلة في حد ذاتها عملية فنية تحتاج إلى خبرة ولباقة وتجربة، حيث أن الغرض الأساسي منها في مرحلة الاختيار هو المعاونة على تكوين حكم عن مدى صلاحية الفرد لملء الوظيفة الشاغرة من خلال دراسة شخصيته وسلوكه أثناء المقابلة.

وتتوقف نتيجة المقابلة على رغبة المقابل (interviewer) في تحديد نوعية المقابلة التي سوف يجريها، إذ أن هناك عدداً من أنواع المقابلة، ومهما يكن شكل المقابلة التي تتم فإنه من الأفضل دائماً أن يستخدم نموذج للمقابلة بحيث يدون فيه المقابل نتائج المقابلة في ضوء انطباعاته عن سلوك وشخصية المرشح. ويجب تدوين ذلك في نهاية كل مقابلة وليس بعد الانتهاء من كافة المقابلات. ويجري تصميم هذا النموذج في ضوء القدرات والإمكانيات والخبرات التي تبحث عنها المنظمة وتحاول التأكد منها خلال المقابلة.

أهداف المقابلة

للمقابلة أهداف تتمثل فيما يلي:

التحقق من ملائمة المرشح للوظيفة الشاغرة، والوقوف على استعداده ورغبته للعمل في المنظمة.

تبادل المعلومات بين المقابل والمرشح للوظيفة (المتقابل) بحيث يحاول كل طرف تقديم ذاته للطرف الآخر بالصورة المثلى.

خلق نوع من الصداقة والود بين الطرفين.

أنماط المقابلة:

يمكن تقسيم أنماط المقابلة إلى عدة أنماط وفقاً للمعايير التالية:

من حيث كونها منمطة أو حرة.

من حيث عدد المتقابلين ، فرداً أو مجموعة.

من حيث عدد المقابلين، فرداً أو مجموعة.

من حيث كونها تتسم بالتوتر أو الراحة النفسية.

ويحدد نمط واحد دون الآخر من تلك الأنماط في المقابلة حسب طبيعة الوظيفة والجوانب التي يجب إبرازها في المقابلة، ومن هذه الأنماط:

المقابلة المنمطة (Patterned Interview)

وهي التي يتم إعدادها والتخطيط لها قبل المقابلة وتعتمد المعايير الموضوعية القائمة على اختيار وثبات وصدق الأسئلة الموجهة إلى المرشح لشاغل الوظيفة، وتعد من أفضل أنماط المقابلة للأسباب:

وضوح متطلبات ومحتويات الوظيفة والمؤهلات المطلوبة.

تحدد مرونة الأسئلة المطروحة والوقت الزمني ومناخ الانعقاد حسب خطة موضوعية.

أن يكون المقابل متدرباً على كيفية إجراء المقابلة.

تسهل جمع المعلومات عن المرشحين.

توفير فرصة لتفسير سلوك المرشحين.

المقابلة الموجهة (Directive Interview) :

وتترك فيه للمقابل حرية توجيه الأسئلة في حدود الإطار العام للمقابلة، وكذلك في ضوء حالة المقابل وظروفه وتكوينه النفسي، ويتطلب هذا النمط في المقابلة حسن اختيار المقابل، مع توافر درجة كبيرة من الخبرة والمهارة في المقابلة حتى يتوصل من خلال المناقشة إلى الكشف عن حقيقة المرشح للوظيفة وشخصيته.

المقابلة المشوبة بالتوتر (Stress Interview) :

على الرغم من أن أية مقابلة تتسم بالتوتر الذي قد يشعر به المرشح للوظيفة بسبب طبيعة الموقف ولشعور المرشح بأنه يقيم أثناء المقابلة إلا أنه في بعض الأحيان وبشكل مقصود يخلق جو من التوتر لمعرفة ردود فعل المرشح الانعكاسية وسلوكه في هذا الجو من التوتر المفتعل.

ويعتمد المقابل في هذا النمط على الأسئلة المفاجئة أو الانتقادية الاستفزازية المثيرة للأعصاب لمعرفة مدى تحمل المرشح للموقف وقوة ثباته وقدراته على التفكير تحت هذا الضغط.

المقابلة الجماعية (Group Interview)

وفي هذا النوع من المقابلة يزيد عدد المتقابلين عن شخص، وتتم بشكل جماعي لمجموعة من المرشحين في نفس الوقت. ويستخدم هذا النمط من المقابلة لاختيار مرشحين لوظائف الإدارة العليا، حيث تترك لمجموعة المتقابلين حرية التعبير عن آرائهم والنقاش معاً، ويفضل طرح مشكلة إدارية ويترك لهم حرية مناقشتها واتخاذ قرار بصددها.

المقابلة عن طريق لجنة (Panel Interview)

ويستخدم هذا النمط مجموعة من الأشخاص تمثل المنظمة، وتقوم تلك المجموعة إما بمقابلة مرشح واحد أو عدد من المرشحين، حيث تقرر المجموعة فيما بينها التقدير الذي يعطى لكل مرشح. ويستخدم هذا النمط في حالة ما إذا كان يجب أن يكون قرار التعيين أو الاختيار قراراً جماعياً.

خطوات المقابلة:

هناك عدة خطوات لا بد من القيام بها عند المقابلة هي:

الإعداد للمقابلة:

ويشمل ذلك إعداد خطة وجدول زمني لإجراء المقابلة وكذلك جمع بيانات خاصة بطالب الوظيفة وكيفية مناقشته في ضوء التحليل الوظيفي القائم على الوصف والتوصيف الوظيفي (Job Description & Job Specification).

إجراء المقابلة:

ويقتضي ذلك إشاعة جو من الود بين طرفي المقابلة للمساعدة في كسب ثقة طالب الوظيفة، و لابد من توفر مهارة عالية في المقابل لتحقيق أغراض المقابلة ولكي تكون المقابلة فعالة فأحرص على تحديد ما يلي بدقة:

يجب أن تعمل على تحقيق ما يلي من خلال عملية من الأسئلة المترابطة ذات الهدف الواحد:

إنهاء المقابلة، عليك أن تنهي المقابلة وفقاً لما يلي:

انهي المقابلة بشكل ودي.

ابتعد عن القطع الفجائي للمقابلة حتى لا تجرح مشاعر المرشح.

سجل نتائج المقابلة مباشرة بعد انتهائها في نموذج المقابلة.

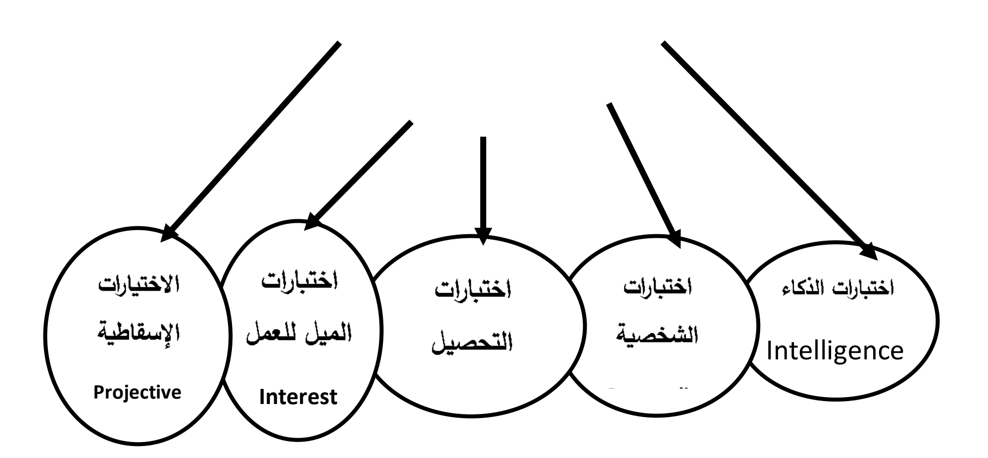
3 – الاختبارات (Tests) في الاختيار (Selection)

وهي وسيلة تستخدم لقياس قدرات الأشخاص واستعدادهم لتحمل أعباء الوظيفة من خلال تحليل سلوكهم ومقدرتهم.

و لابد أن تتوفر في الاختيارات الخصائص التالية:

وتتكون الاختبارات من أنماط عديدة هي:





رابعا : العملية التدريبية: Training

4 -1- هرمية الأهداف التدريبية

4- 1-1- صناعة القرارات وتحديد الأهداف التدريبية :

تعد عملية صنع القرارات التدريبية التي تحدد وتجيز الأهداف التدريبية، جوهر العملية التدريبية في المنظمة ، كونها ترتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجيات المنظمة وتعمل على تحقيق أهدافها وتفعيل التنظيم فيها من خلال رفع كفاءة أداءه . ولذلك فإن القرارات التدريبية الفعالة تعتمد وبدرجة كبيرة على قدرة إدارات التدريب في الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات التي توضح الظروف المحيطة بأداء العاملين وواقع هذا الأداء والشروط اللازمة لتفعيله وجعله يرتقي إلى المستوى المعياري . وترتبط عادة القرارات الإستراتيجية في مجال التدريب بالقرارات التي تتخذها القيادة الإدارية ذات التأثير في واقع واتجاهات تطوير المنظمة والتي تسمى بالقرارات الإستراتيجية ، والتي تمثل حالة خاصة من القرارات الإدارية التي تتم في ظروف المخاطرة وعدم التأكد وتحتاج إلى موارد وميزانيات كبيرة لضمان مخرجات تؤدي إلى أحداث تأثيرات كبيرة في المنظمة . وعلى هذا الأساس فإن العملية التدريبية ستتم في هذا الإطار وكجزء لا يتجزأ عنه فهي بأمس الحاجة إلى صنع قرارات إستراتيجية مرتبطة بذلك

وترتبط القرارات الخاصة بتحديد الأهداف التدريبية بكافة مستوياتها (بالقرارات الإستراتيجية للمنظمة التي تقلق بالفعل والتي تنطوي على اكتشاف الوضع أولاً أو تغييره ، وإيجاد الموارد أو ما يجب أن تكون عليه) (1) حيث أن من المهم أيضاً في عملية صنع القرار ليس لحل المشكلة القائمة فقط ، بل يتعدى ذلك إلى جمع المعلومات لمعرفة الواقع الحالي للمنظمة والأسباب التي أدت إلى حدوث هذه المشكلة وذلك لغرض تحقيق الغاية الإستراتيجية في عملية صنع القرارات المتمثلة في وضع استراتيجيات جديدة (استثمار ، تحديث ، ابتكار ، سلع وخدمات جديدة) وتعديلها لمصلحة المنظمة ، الأمر الذي يتطلب بدوره ، تحقيق صفة تكاملية القرارات في مختلف أجزاء العمل وعلى مختلف المستويات الإدارية ، كون الأداء محور اهتمام الإدارة وليس المعلومات ، وهذا يعني فقدان أهمية المعلومات التي تعد من أهم مدخلات عملية صنع القرارات ، ووفق هذا المفهوم فإن عملية صنع القرارات تعني قدرة القائد الإداري على اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة لمعالجة الفرق بين ما يحدث فعلاً وما يجدب أن يكون مع الأخذ بالاعتبار البيئة الداخلية والخارجية.

وتظهر أهمية صنع القرارات من كونها المعيار الأهم الذي يحكم على نجاح إدارة المنظمة أو فشلها في استثمار مواردها المادية والبشرية المتاحة والمحتملة والوقت المتاح للوصول إلى الغايات التي تسعى إليها ، وبذلك إن عملية صنع القرارات تمارس الانتقال من استخدام الأساليب التقليدية في صنع القرارات القائمة على الحكم الشخصي لصانعي القرارات والذي يعتمد على خبراتهم السابقة فقط إلى استخدام الأساليب العلمية المتمثلة في استخدام الأساليب الكمية في الإدارة والاستفادة من المعلومات لتكون القرارات أكثر دقة وموضوعية وفي الدول النامية خاصة فإن عملية صنع القرارات تكتسب أهمية خاصة لأسباب متعددة تبدأ بعدم توفر المعلومات وعدم دقة المتوفر منها ومشكلات الاتصال وتنتهي بمحاولاتها بأن تجد لنفسها مكانة اقتصادية في ظل ظروف العولمة والتكتلات الاقتصادية .

ومن خلال ذلك فقد تحتم على الإدارات التدريبية في منظمات الأعمال لغرض صناعة القرارات الخاصة بتحديد أهدافها التدريبية لأن تكون في إطار القرارات الإستراتيجية للمنظمة كجزء فعال يعمل على تحقيق هذه القرارات وفقا للمراحل الإستراتيجية التي تضعها القيادة الإدارية . وتمر عملية صناعة القرارات التدريبية بمراحل ترتبط بواقع المنظمة وطبيعة القرار وفترته الزمنية ودرجة توفر المعلومات بالإضافة إلى العوامل الأخرى المرتبطة بكفاءة إدارة التدريب نفسها وهذه المراحل يمكن تلخيصها بما يلي :

تحديد المشكلة موضوع القرار التدريبي ، والتي تعد من أهم مراحل عملية صنع القرار باعتبار أن المشكلة هي التجسد حالة الانحراف الكائن عن المخطط الذي يجب أن يكون ، ولابد من التعامل بحذر شديد عن دراسة وتشخيص المشكلة أو تحديدها حيث لابد من وصفها وتعريفها بدقة وكفاءة ، حيث أن كافة الإجراءات والفعاليات التدريبية وكفاءتها ستتبنى على هذا التشخيص ، فالتعريف غير الصحيح قد ينتج عنه قرار وفعل غير صحيحين . فلا بد من تحديد العنصر الحرج الذي يتعين تغييره بهدف حل المشكلة في إطار الدورة التخطيطية للمنظمة.

كما أن على إدارات التدريب أن لا تعتمد كلياً على الإدارات المتخصصة في المنظمة في عملية تشخيص الانحرافات وعناصرها الحرجة ، فبدلاً أن تستلم قوالب جاهزة لمشكلات متعددة قد لا تتوفر لديها المعلومات الكافية عن ماهيتها وأسبابها ، أن تكون طرفاً مساهماً في دراستها ومعرفة أسباب وقوعها وآثارها ، كون ذلك يرتبط مباشرة بصنع قراراتها الإستراتيجية عند وضع الأهداف التدريبية في إطار بيئة المنظمة الداخلية والخارجية ، بدء من واجباتها التنفيذية لرفع كفاءة أداء العاملين وانتهاء بمشاركة القيادة الإدارية في صناعة قراراتها الإستراتيجية ، وعليه إن إدارات التدريب تتمتع بالوظائف الإدارية التنفيذية والقيادية في آن واحد وبنفس الوقت أيضاً مكملة لاستراتيجيات المنظمة ومساهمة في تنفيذها .

المساهمة في تحليل المشكلة ومعرفة أسباب وقوعها ووضع الأهداف العريضة والبرامج التي يجب أتباعها لتحقيق هذه الأهداف ، حيث لابد من جمع البيانات الخاصة عن تعريف المشكلة ومحاولات حلها وكل ماله علاقة مباشرة أو غير مباشرة فيها ، والفترة الزمنية التي تستغرقه (بداية ونهاية المشكلة) وأهميتها بالنسبة للمنظمة للتمكن من وضع أولويات الأهداف التدريبية .

وبعد أن تتم عملية جمع البيانات والمعلومات ، تليها عملية تحليل هذه البيانات واستبعاد البيانات التي تخدم الأهداف التدريبية وليست ذات علاقة بالمشكلة موضوع البحث واعتماد البيانات ذات العلاقة فقط في الإطار الزمني الكافي لهذه العملية بهدف التوصل إلى تشخيص دقيق للمشكلة . وتعتمد عملية تحليل مشكلة الأداء في المنظمة على الخطوة السابقة و هي عملية تحديد المشكلة أولاً . وهناك وسائل وأدوات متعددة لجمع البيانات المحيطة بالمشكلة تعتمد أغلبها دراسة المسجلات والتقارير السنوية والنشرات الدورية والإحصاءات التي تصدر عن المنظمة بالإضافة إلى الدراسات والبحوث ، وكذلك من خلال متابعة آلية العمل والمقابلات والزيارات الميدانية ونماذج الاستبيان واستقصاء آراء العاملين ذوي العلاقة بالمشكلة .

وفي إطار التطور والانفجار المعلوماتي (INFORMATION EXPLUSION)الذي يشهده عالم اليوم في مجال تكنولوجيا المعلومات، تجري عملية تحليل المشاكل المنظمية وتحديد الانحرافات ومسبباتها للأغراض التدريبية ، من خلال آليات وأساليب كمية متطورة تستخدم التقنيات الحديثة والتي استطاعت المنظمات من خلالها أن تنقل البيانات من أساليب بيانات الأرشفة إلى أساليب البيانات المحسوبة باستخدام نظم معالجة البيانات (DATA PROCESSING SYSTEM - DPS-) من خلال العمليتين التاليتين :

معالجة بيانات المنظمة المتعلقة بكفاءة أداء العاملين في مختلف المستويات التنظيمية والمهارية أو التخصصية وفقا للمعايير القياسية التي تضمن جودة الأداء وكميته من خلال عمليتي التقييم والتقويم للأداء المخطط، حيث تتم هذه المعالجة في إطار البيئة الداخلية للمنظمة(INTERNAL ENVIRONMENT) وتتم هذه العملية من خلال نظم معالجة البيانات(ACCOUNT SYSTEM - AS) لتحديد فجوة الأداء والتي تتبني على أساسها الاحتياجات التدريبية .

معالجة بيانات المنظمة بهدف تحديد فجوة الأداء في إطار البيئة الخارجية (EXTERNAL ENVIRONMENT) المحيطة بالمنظمة وتأثيراتها الايجابية والسلبية على الأداء المخطط وفقا لما يسمى بنظم معالجة التبادلات.

وإن هذه العملية تنقل إدارات التدريب في منظمات الأعمال من كونها عملاً مكتبياً ترفياً إلى نشاط ميداني يتفاعل مع إدارات الم نظمة الأخرى وبيئتها الخارجية لتشخيص مشاكل الأداء وتحليلها وبالتالي يمكنها من وضع تصورتها وأهدافها التدريبية في إطار الأهداف الإستراتيجية للمنظمة الأمر الذي يقود إلى تفعيل العملية التدريبية وجعلها أكثر واقعية وفاعلية .

وعلى هذا الأساس فإن صناعة المعلومات ا لدقيقة عن مشاكل أداء العاملين من قبل إدارات التدريب ميدانياً هو وحده الذي يكفل صنع القرارات الدقيقة لتحديد الأهداف التدريبية خاصة إذا استخدمت الأساليب الحديثة في صنع القرارات كنظم دعم القرارات التدريبية (T- DSS-DECISION SUPPORT SYSTEMS) والنظام الخبير (-EXPERTSYSTEM-ES) قائمة على أساس نظم معالجة البيانات التدريبية (DPS -T) الخاصة بتحديد فجوة أداء العاملين .

-2-1- أنواع القرارات التدريبية :

تقسم القرارات التدريبية إلى ثلاثة أنواع من حيث تبعيتها للمستويات التنظيمية والقرارات الإستراتيجية للمنظمة وهي :

القرارات التدريبية التشغيلية (Operational Training Decisions) :

وتتعلق بالعمليات اليومية للمنظمة وذات المدى القصير والتي ترتبط بأنشطتها الرئيسية ، حيث تتم في ظروف التأكد التام ، وغالباً ما تكون المشكلات موضوعة في أطر منمذجة توفر لمتخذ القرار المعلومات الكاملة وشبه المؤكدة . وتتخذ لتنفيذ برامج تدريبية مستمرة للعاملين المباشرين في العملية الإنتاجية في المجالين التاليين :

برامج تتعلق بالتدريب على العمليات التشغيلية لوسائل الإنتاج وأدواته أو التدريب على طرائق وأساليب أكثر كفاءة في العمل على هذه الوسائل والأدوات الإنتاجية بهدف رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية لعنصري العمل ورأس المال .

برامج تطويرية تهدف إلى رفع مهارات العاملين وإعدادهم لاستخدام آلات وتقنيات جديدة من المتوقع استخدامها .

القرارات التدريبية التكتيكية (Tectical Training Decisions) :

وترتبط عادة بالمستويات المتوسطة وغالباً ما تكون بياناتها شبه منمذجة ، وتتخذ بهدف تطوير المهارات الإشرافية وتنمية قدرات المشرفين والإدارات الوسطى لحل المشاكل التي تواجه العمل . وبالنظر لكونها تتعلق بمعالجات آنية أو لفترات زمنية قصيرة ، فهي تمتاز بالمرونة والتبسيط ، ولكن بنفس الوقت فهي هامة لكونها انتقالية تمهد لاتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية التي تؤسس عليها .

القرارات التدريبية الإستراتيجية(Strategic Training Decisions) :

وترتبط بالقرارات الإستراتيجية للمنظمة والتي ترتبط بالسياسات والاتجاهات التنظيمية طويلة الأمد ، وغالباً ما تسعى هذه القرارات إلى التطوير والتغيير ، كما أنها تتميز كونها غير منمذجة بسبب استنادها إلى ظروف عدم التأكد وأنها تعمل تحت شروطها ، إذ تقوم على الاحتمالات أكثر من التأكد أو شبه التأكد .

وعلى أية حال فإن جميع هذه الأنواع من القرارات تتلازم وتتكامل فيما بينها وتعمل كوحدة متناسقة ضمن أطر زمنية تتابعية تتيح للمنظمة التغلب على مشاكلها بشكل تدريجي وفقاً لاستراتيجياتها.

الأهداف التدريبيـة

هرمية الأهداف التدريبية :

ترتبط هرمية الأهداف التدريبية بفلسفة الإدارة وأسلوب قيادتها للمنظمة وخاصة فيما يتعلق بصناعة القرارات بمختلف أنواعها ومدياتها الزمنية ، فهناك نوعين متناقضين لقيادة المنظمة واتخاذ القرارات فيها هما :

الإدارة التقليدية :

و تقوم على التقسيم الطبقي للسلطة فيها وان عملية صنع القرارات الإستراتيجية من اختصاص الإدارة العليا وتعمل على تقسيم الهيكل التنظيمي إلى ثلاث مستويات هي(1):

إدارة عليا تصنع القرارات وتضع استراتيجيات وأهداف وخطط المنظمة.

إدارات وسطى تعني بحل المشاكل والتنسيق فيما بينهما لحل هذه المشاكل وتنفيذ خطط المنظمة .

العاملون التنفيذيون الذين يعملون على تنفيذ الأوامر وتحقيق الإنتاج .

وتبنى العلاقة بين الأجهزة التنظيمية في هذا النوع من الإدارة على :

أ- المركزية الشديدة وانحسار تف ويض الصلاحيات واشتداد الرقابة المجهرية وان العاملين التنفيذين لا يتمتعون بحرية إدارة أدائهم بل ينفذون قوالب جاهزة من الأوامر التي تتعلق بأدائهم ولا مجال لاجتهادهم فيها .

ب- تنعدم دوافع الإبداع والابتكار لدى الإدارات الوسطى والعاملين المباشرين حيث أن الإدارة العليا في المنظمة تضطلع بمهام التفكير الإبداعي والاستراتيجي وان العلاقة مع الإدارات الدنيا والتنفيذيون قائمة على تدفق البيانات والمعلومات من الأدنى إلى الأعلى واستلام الأوامر والتوجيهات والقرارات من الأعلى إلى الأدنى.

لا وجود للتشاور والمشاركة من قبل العاملين بصناعة الأهداف والقرارات في المنظمة .

د- تتم عملية تقييم أداء العاملين وفقاً لنماذج مغلقة لا تتيح للعاملين التعرف بشكل دقيق على تقييمهم .

ولما كانت عملية صناعة القرارات والأهداف التدريبية ترتبط مباشرة بالقرارات والأهداف الإستراتيجية للمنظمة وتعمل على تحقيقها فهي جزء مكمل لها ، لذلك فقد تأثرت هذه العملية بالتقسيم الطبقي للسلطة وأصبحت تعبر مباشرة عن هذا التقسيم وهيكلية والوظائف التي يمارسها ، وعملت الإدارات التدريبية على بناء هرمية أهدافها وفقاً لذلك . وعلى هذا الأساس فقد انقسمت الأهداف التدريبية إلى :

الأهداف التدريبية الإبداعية والابتكارية :

وهي موجهة إلى الإدارة العليا بحكم كونها مسئولة عن وضع الخطط والبرامج واتخاذ القرارات وتحديد الأهداف الإستراتيجية .

الأهداف التدريبية المتعلقة بمعالجة وحل المشاكل :

وهي موجهة إلى الإدارات الوسطى بحكم كونها مسئولة عن الأعمال الإشرافية والتنسيقية ومعالجة المشاكل الناجمة عن العمل من خلال العلاقة المباشرة سواء مع العاملين المرؤوسين لديها أو من خلال التنسيق مع الإدارات ذات العلاقة بالمشاكل وبنفس المستوى الإداري .

ج- الأهداف لتدريبية التقليدية المستمرة :

وعادة ما تكون موجهة للعاملين التنفيذيين المباشرين والتي تعمل على زيادة معارفهم ومعلوماتهم أو تنمية قدراتهم ومهاراتهم أو بهدف إلى تغيير سلوكهم ويلاحظ مما ذكرناه أعلاه أن الأهداف التدريبية نتيجة لارتباطها بالتقسيم الطبقي للسلطة داخل المنظمة فقد تأثرت هذا التقسيم وتم تحديدها طبقياً وفقاً لذلك ، حيث أن هذا الفضل والتخصص في توزيع الأهداف التدريبية واتسمت بالطابع التخصصي حسب المستويات التنظيمية في المنظمة

2- الإدارة بالأهداف أو الإدارة بالمشاركة :

والتي تقوم على المبادئ الإدارية التالية :

زيادة التفويض والابتعاد كلما أمكن عن المركزية والرقابة المجهرية ، حيث تتوفر الحرية للعاملين في إدارة أدائهم .

زيادة نطاق العمل وإغنائه ، ورفع المستويات المهارية للعاملين التنفيذيين في جميع الأعمال وتشجع على قبول المسؤوليات وتحث على الإبداع والابتكار.

التشاور والمشاركة في الإدارة وصنع القرارات وتحديد الأهداف الإستراتيجية.

إتباع طرق جديدة في تقييم أداء العاملين ، اقرب لفلسفة النقد الذاتي وعليه فإن الأهداف التدريبية توضع وتحدد في إطار المجالات التالية بها وترتبط ارتباطاً وثيقاً وتعكسها في عملية تخطيط وتنفيذ الأهداف التدريبية باعتبارها جزء من العوامل التي تساعد في تحقيق استراتيجيات وأهداف المنظمة :

1- التفكير الاستراتيجي (Strategic Thinking) :

وهو القدرة على النظر إلى المشكلة في إطارها الكلي وتحليل المشكلة إلى أجزائها أولاً ثم رؤيتها ككل ثانياً، وبغض النظر عن نوع المشكلة والمجال الذي ترتبط به ، فإن التفكير الاستراتيجي بحلها يتناول الموضوع من كافة الجوانب، حيث على هذا الأساس يتشكل التفكير التدريبي الاستراتيجي .

2- التحليل الاستراتيجي (Strategic Analysis) :

ويعني صنع القرارات الإستراتيجية أخذاً بنظر الاعتبار المتغيرات والعوامل البيئية الخارجية إلى جانب عوامل البيئة الداخلية للمنظمة ، حيث يساعد ذلك على تسهيل عملية صياغة الأهداف التدريبية ويجعلها تستند إلى كافة العوامل المحيطة بالمشكلة .

3- التخطيط الاستراتيجي (Strategic Planning) :

ويشتمل على القرارات التي تتعلق بنمو المنظمة وربحيتها في الأجل الطويل وتحقيق تكيف المنظمة مع البيئة المحيطة بها ، وفي هذا الاطار تتكون عملية التخطيط الاستراتيجي للتدريب كأحد الجوانب الهامة في نجاح أهداف المنظمة الإستراتيجية .

4- التنفيذ الاستراتيجي (Strategic Implementation) :

ويعني بأنه مجموعة النشاطات والفعاليات التي تمارس لوضع الخطط والسياسات قيد التنفيذ من خلال البرامج التنفيذية والميزانيات والإجرا ءات ، ويتم تنفيذ الأهداف الإستراتيجية في هذا الإطار كجزء منه ومكملاً له وبالحدود الزمنية للتنفيذ.

ومن كل ذلك يأتي موضوع تحديد الأهداف التدريبية تحت مظلة القرارات الإستراتيجية Strategic Decisions وفي إطارها ، وهي حالة خاصة من القرارات الإدارية تسعى إلى اكتشاف وضع المنظمة والعمل على تغيره في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد .

وتعد الأهداف التدريبية حالة خاصة من القرارات الإدارية من خلال كونها :

تعكس أهداف إستراتيجية بعيدة المدى للمنظمة للانتقال بوضعها من حالة إلى أخرى تتعلق بحجم وطبيعة نشاط المنظمة ووظائفها واكتشاف مواردها.

معرفة الواقع الفعلي للمنظمة .

معرفة الأسباب التي أدت بالمنظمة إلى هذا الواقع .

مرتبطة بصنع القرارات الإستراتيجية في مجال الاستثمار ، التحديث ، ابتكارات ، سلع وخدمات جديدة.

تجسد قلق الإدارة العليا ومحور اهتمامها في أداء العاملين فيها ووسائل تنميته.

وبعد أن تضع إدارات التدريب أهدافها الإستراتيجية في إطار واقع وأهداف المنظمة ، تأتي عملية وضع الحلول اللازمة لتحقيق هذه الأهداف واختيار أفضلها حيث يتوفر أمام هذه الإدارات بدائل عديدة يمثل كلاً منها حلاً للمشكلة موضوع الدراسة حتى وان تفاوتت في درجة القدرة على استيعاب المشكلة ، وهنا تبرز كفاءة إدارة التدريب في اختيار البديل الأمثل.

1-2- 4-العلاقة بين هرمية الأهداف التدريبية وهرم السلطة في المنظمة:

واستناداً لما تقدم فإن هناك فرق كبير بين المنهج التقليدي في الإدارة المبني على التقسيم الطبقي للسلطة والداعم لمبدأ تفرد الإدارة العليا باتخاذ القرارات الإستراتيجية وتحديد الآليات الإستراتيجية لتطوير المنظمة ، في حين يقوم المنهج الحديث على مبدأ المشاركة الديمقراطية في صنع القرارات الإستراتيجية وإعطاء دور مهم للعاملين في تحديد الآليات الإستراتيجية لنمو وتطوير المنظمة.

وهذا الاختلاف ينتج عنه انقسام واضح في كيفيات صياغة الأهداف الإستراتيجية للمنظمة وبالتالي الأهداف الفرعية التي تساعد في تحقيق الأهداف الكبرى وتعمل في إطارها ومنها الأهداف المتعلقة بالعنصر البشري وخاصة في مجال الأهداف التدريبية لمساعدة هذا العنصر وتمكينه من ممارسة الدور الفعال في بلوغ المنظمة لأهدافها الإستراتيجية .

وكما لاحظنا أن ارتباط هرمية الأهداف التدريبية بالتقسيم الطبقي للسلطة وفق الخريطة التنظيمية وطبقاً للمنهج الأول الأمر الذي يقود إلى تخصيص الأهداف التدريبية وفقاً للمستويات التنظيمية ، فإن الأمر يختلف تماماً عند تحليل هرمية الأهداف التدريبية المرتبطة بالمنهج الأخر القائم على الإدارة بالأهداف ، حيث أن مبدأ المشاركة في صنع القرارات وتحديد الأهداف الإستراتيجية من قبل جميع العاملين في المنظمة ، بغض النظر عن مستوياتهم التنظيمية ، يقتضي تطوير مهارات الإبداع والتفكير لدى الجميع ليكونوا أكثر تأهيلاً وقدرة في خلق القرارات الناجحة ، فالتفكير الإبداعي من اختصاصات الإدارة العليا حصراً وانطلاقاً من هذا المبدأ فإن هرمية الأهداف التدريبية تعبر بشكل مختلف تماماً من حيث المضمون عن المنهج الأول حيث تتكون من :

الأهداف التدريبية الإبداعية والابتكارية الموجهة للإدارة العليا في المنظمة بما ينسجم مع المستوى التنظيمي

الأهداف التدريبية الإبداعية والابتكارية موجهة إلى الإدارات الوسطى الإشرافية بالإضافة إلى الأهداف التدريبية المتعلقة بطرائق مواجهة مشاكل العمل .

الأهداف التدريبية الإبداعية والابتكارية موجهة إلى العاملين التنفيذين المباشرين بالإضافة إلى الأهداف التدريبية التقليدية المستمرة مدعومة بالأهداف التدريبية التي تساعد على حل المشكلات.

وقد شهدت مرحلة إعادة الأعمار بعد الحرب العالمية الثانية تحولات اقتصادية عظيمة خاصة في أمريكا وأوروبا واليابان ، تحققت من خلالها تراكمات أتاحت لهذه البلدان النمو السريع والتطور في مجال الإبداع والابتكار ودخول منظمات الأعمال من حالة الإنتاج المحدود بقدرات محدودة إلى حالة إعادة الإنتاج الموسع (Mass Production) كماً ونوعاً، ووضعت أهداف إستراتيجية كبرى استطاع العالم بأسره أن يجني فوائدها في عقد السبعينات وما بعدها ، حيث حدث بعد ذلك الانعطاف الحاد في المفهومات الإدارية خاصة في مجال القيادة والتوجيه والرقابة واتخاذ القرارات ، فقد ظهرت المدارس الإدارية والأفكار الإستراتيجية التي استطاعت أن تنقل إدارة المنظمات من المفهومات التقليدية إلى رسم استراتيجياتها ذات الإصلاحات ومعدلات النمو الأبطىء إلى ثورة الابداع والابتكار ورفع معدلات الأداء باستخدام الأساليب والتقنيات المتقدمة الأمر الذي كان يستلزم النهوض بتطوير العنصر البشري ورفع مهاراته حيث تغيرت مع ذلك طبيعة صياغة الأهداف التدريبية بما ينسجم مع هذه التوجهات الجديدة ، وقد تضاعف ذلك مع ثورة الاتصالات التي زادت من أهمية العنصر البشري في كافة المستويات التنظيمية وأصبح الأبداع والابتكار ظاهرة وظيفية لدى جميع العاملين في المنظمات لضمان استمرارهم بأعمالهم ومواكبتهم لمنطلقات التفكير الاستراتيجي والأهداف الإستراتيجية الحديثة . (40)

خامسا : تخطيط وتنمية المسار الوظيفي

Career Planning & Development

يمتلك الأفراد مصلحة مباشرة في المهن التي يؤدونها في المنظمة ، فهم أول من يتأثر بفوائد ومكافآت نجاحهم في المهن ، وهم أول من يتأثر بنتائج فشلهم في أدائها ، وما من شك في أن إدراك الفرد لمدى نجاحه أو فشله سيؤثر على تقديره الذاتي لقابلياته وطموحاته ، فهو عندما يكون على دراية جيدة بطبيعة عمله سيكون أكثر قدرة على تفهم ذلك النجاح أو الفشل، أو سيكون أكثر قدرة على تحديد لماذا تمت ترقيته أو تنزيل رتبته، وسيكون أيضاً أكثر قدرة على تقييم المجالات المستقبلية لترقيته واحتمالاتها.

إلا أن الملاحظ أن أغلب الأفراد العاملين في المنظمات لا يتم إيضاح المسار الوظيفي لهم من قبل الإدارة ، بل أن أغلبهم لا يشارك في وضع تصور محدد لتصميم وتحليل وظيفته ، فهم يقبلوا عملاً معيناً ويباشروه ولكنهم لا يهتمون كثيراً بما يدور خارج نطاق ذلك العمل ، الأمر الذي قد يجعلهم عاجزين عن فهم أسباب وضع هم في هذا العمل أو ذاك ، ويجهلون أيضاً ما هو العمل الذي سيؤدوه بعد الوظيفة الحالية أو كيف يمكن تهيأتهم لأداء ذلك العمل الجديد في المستقبل.

إن المدير في حاجة ماسة إلى معرفة العلاقة الوثيقة بين تطور المهن وإدارة الموارد البشرية ، والمنظمة والأفراد كلاهما يلـ عب دوراً مهماً في تطوير المهنة الواحدة ، وكلاهما يستفيد أو يتضرر عندما تتم إدارة التطوير الوظيفي بشكل غير دقيق.

5-1- مفهومات تطوير المسار الوظيفي :

ماهية تطوير المسار الوظيفي :

النمو الوظيفي ، التقدم الوظيفي ، التطوير الوظيفي ، المسار الوظيفي، المستقبل الوظيفي ، كلها مفردات تعني انتقال الموظف من وظيفة إلى أخرى أو من موقع إلى آخر من أجل تحقيق مكانة اقتصادية واجتماعية أفضل.

تحديداً نستطيع تتأول المسار الوظيفي على مستويين : مستوى الفرد ومستوى المنظمة ، فالمسار الوظيفي Career Path / Development على مستوى الفرد هو :

مجموعة الخبرات والأنشطة المرتبطة بالأعمال التي يؤديها الأفراد خلال حياتهم الوظيفية.

هو تعاقب المواقع الوظيفية التي يحتلها الفرد خلال حياته الوظيفة.

هو على عملية تحديد الفرد لأهدافه واحتياجاته وقيمة وظائفه المفضلة وقدراته الذاتية.

ونفهم من ذلك أن المهنة أو (المسلك) Career تتضمن الأعمال المتنوعة والمترابطة التي يؤديها الفرد ، وأنواع المسؤوليات والأنشطة التي تكون تلك الأعمال ، والانتقال بين تلك الأعمال ، ومشاعر الرضا التي يكونها الفرد خلال انتقاله بينها وعمله في كل منها.

أما المسار الوظيفي على مستوى المنظمة ، فهو التطوير الأعقد والنشاط الأوسع نظراً لأننا نتعامل مع مسار وظيفي متعدد ومتشابك ، ونحن نتوقع أن يأتينا لشغل الوظائف أو المهن عديدة أفراد متباينون في صفاتهم وطموحاتهم وتطلعاتهم الوظيفية وأهدافهم العامة.

من هنا فإن العملية لا يمكن أن تتم بعفوية ، بل لا بد من تخطيط طريق المهن المتعاقبة التي ينتظر أن يؤديها الأفراد على خير وجه من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المنظمة وأهداف العاملين.

نستطيع أن نعرف التطوير الوظيفي في هذا المستوى بأنه : العملية التي يتم بموجبها المواءمة بين اهتمامات ورغبات الأفراد في التقدم الوظيفي، وبين الاحتياجات المستقبلية للمنظمة وفرصها في النمو.

اعتماداً على ما سبق فإن تخطيط وتطوير المسار الوظيفي Career Planning and Development هو الطريق الذي يسلكه الموظف وتساعده الإدارة للوصول إلى مراكز وظيفية أفضل خلال حياته الوظيفية في المنظمة.

2- أهمية تحديد المسار الوظيفي :

أخذت المنظمات في الآونة الأخيرة تعطي اهتماماً استثنائياً للتطوير الوظيفي وتخطيط مساره على الرغم من صعوبته وتعقده ، ومرد هذا الاهتمام أن نجاح المنظمة واستمرارها في بيئة تنافسية لا يضمنه فقط جودة السلعة أو الخدمة التي تقدمها أو تنوع الأسواق التي تتعامل معها أو كثرة أرباحها ورأسمالها ، وإنما يضمنه بقاء العاملين الأكفاء فيها وتواصل مساهماتهم الناجحة في أداء وظائفهم من خلال ما يقدموه من إبداعات ومهارات تدفع بالمنظمة نحو الأمام وتقوي من مركزها التنافسي ، وتساعدها على مواكبة التغيير والتجديد.

إن هناك الكثير من الأسباب التي تدعو المنظمات للاهتمام بمسيرة التقدم الوظيفي ونموه للموظفين ، ومن بين هذه الأسباب ما يلي :

تزايد المستويات العلمية للعاملين في السنوات الأخيرة مما يعني في المقابل ازدياد طموحاتهم الوظيفية والحصول على مستويات وظيفية أفضل.

أن المنظمات الـ تي تخطط لموظفيها مستقبلهم الوظيفي تكون أكثر جاذبية للأفراد الماهرين من تلك المنظمات التي لا تعطي أهمية لهذا الأمر.

تساعد برامج تخطيط التطوير الوظيفي المنظمة على اكتشاف الأفراد المؤهلين لتولي المناصب القيادية والمهنية والإدارية الرفيعة ومن ثم توجيههم إلى برامج التدريب والتنمية التي ستمكنهم من الوصول إلى هذه المناصب.

زيادة إشباع حاجات الأفراد العاملين من خلال إتاحة الفرصة للماهرين والأكفاء للتطوير والتقدم الوظيفي.

أن الإدارة الجيدة والاهتمام المتنامي من قبل الإدارة بالتطوير الوظيفي وإتاحة الفرصة للتقدم ستقود إلى قوة بشرية سعيدة ومنتجة ، وكلما أدرك الموظفون قوة العلاقة بين مهاراتهم وقدراتهم وبين الفرص المتاحة أمامهم للتقدم والتدرج الوظيفي كلما زاد إخلاصهم للمنظمة.

كلما اهتمت المنظمة بالتطوير والتقدم الوظيفي بأساليب علمية وموضوعية انخفضت معدلات دوران العاملين ومعدلات التغيب ، وكذلك تتجنب في المستقبل حالات التكدس والاختناقات في الهيكل التنظيمي والوظائف ، وهذا سينعكس في النهاية على دافعية الأفراد وعطائهم في العمل ، وعلى تقليلي تكلفة العمالة.

إن المزايا السابقة في حالة تحققها ، ستعمل على تحقيق أهداف الأفراد من خلال ما توفره المنظمة له من فرص للنمو والرضا عن العمل ، وتحقيق أهداف المنظمة عبر تحقيق الإنتاجية والربح ، ذلك لأن تخطيط المسار الوظيفي يعمل على وضع الفرد المناسب في المكان المناسب الأمر الذي يساعد على تحقيق الهدفين معاً.

2-5 : مراحل المسار الوظيفي :

Career Path Stages & Methods

هناك طرق ومراحل في المسار المهني ، تجسد الأولى النظرة التقليدية التي أشرنا إليها سابقاً ، وتمثل الأخرى وإلى حد بعيد النظرة الحديثة للمسار المهني ، وفيما يلي شرح لهما :

الطريقة التقليدية في المسار الوظيفي :

ونجد في هذه الطريقة أربع مراحل للحياة الوظيفية يمكن تعميمها على جميع الموظفين خلال سنوات حياتهم في المنظمة بغض النظر عن العمل الذي يزأولونه ، ولكل مرحلة عمر أو مدى زمني ثابت نسبياً ، كما تختلف احتياجات الموظف في كل مرحلة ، هذه المراحل :

مرحلة البداية (الدخول للوظيفة) Career Entry Stage

وهذه المرحلة هي مرحلة بداية الدخول إلى المنظمة والعمل فيها بوظيفة معينة ويترأوح عمر الفرد عند دخوله هذه المرحلة بين (18 – 25) سنة ، ويحتاج الموظف في هذه المرحلة لمن يقف إلى جانبه ويوجهه ، كما يحتاج لتدعيم قراراته ومهاراته للعمل ، ويحتاج أيضاً للإحساس بالأمان الوظيفي ، ومن أجل ذلك يتوقع من رئيسه أن يكون صديقاً ومستشاراً له يوجهه التوجيه السليم ، ويمد له يد المساعدة عند حصول مشكلة معينة.

مرحلة التقدم Career Advancement Stage

يتراوح عمر الموظف هنا بين (25 – 45) ، وفي هذه المرحلة يفترض أن يؤدي الفرد عمله على خير وجه ، ويركز اهتمامه على حب الإنجاز والاستقلالية في العمل وتحقيق الذات ، ولذلك فإنه يتوقع الترقيات والحرية الأكبر في اتخاذ القرارات والمزيد من السلطات ، أما الذين لا يحققون نجاحاً في هذه المرحلة فلا بد من إعادة تقييم أدائهم أو تغيير أعمالهم إلى أعمال أخرى تتناسب مع قابلياتهم أو مع حاجاتهم الذاتية.

مرحلة المحافظة على المكاسب: Career Maintenance Stage

مرحلة الانسحاب : Career Withdrawal Stage

وهي مرحلة الاستعداد للتقاعد ، واعتماداً على الفرد نفسه ، قد تكون هذه المرحلة إيجابية جداً (أو مربكة جداً) في حياته ، ولقد أخذت إدارة الموارد البشرية مؤخراً تهتم جداً بهذه المرحلة ، حيث تقدم التدريب والدعم للأفراد (المغادرون) لممارسة بعض الأنشطة التي لم يكونوا قادرين على ممارستها في مسارهم الوظيفي ، مثل الانتماء إلى الجمعيات الخيرية أو الالتحاق ببعض النوادي الاجتماعية أو ممارسة بعض الأعمال المنزلية ، كالنجارة والعناية بالحديقة.

الطريقة الحديثة : تحديد أكثر من مسار وظيفي

تتوافق هذه الطريقة مع المتغيرات الحديثة في عالم الأعمال ، إذ فرضت استراتيجيات تقليص الأعمال وإعادة الهندسة انخفاضاً في فرص التقدم الوظيفي كلما اتجهنا نحو المناصب الإدارية العليا ، ومن جهة أخرى عندما يمتلك الفرد طموحاً ومواصفات وظيفية ممتازة قد يحاول أن يصل إلى مراتب وظيفية أعلى بفترة زمنية تقل كثيراً عما لو سار في طريق المهن الاعتيادي ، هذه الحقائق جعلت المنظمات تفكر في وضع أكثر من مسار وظيفي محتمل للمهنة الواحدة وإعداد ما يسمى بالمسار الوظيفي المزدوج A Dual – Career Path كمتنفس لهذه المشاكل ، ذلك لأن المسارات المتعددة تساعد على تحفيز ورفع معنويات العاملين وزيادة رضائهم الأمر الذي سيزيد في النهاية من قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها.

ويوجد هذا النظام المزدوج أكثر من مسار وظيفي للمهنة الواحدة ، فلو أخذنا مهنة فنية كالهندسة مثلاً ، فإن المهندس حديث التخرج والذي عين مؤخراً في منظمة معينة ، إما سيسلك الطريق الفني الخاص بتخصصه ويتقدم في عمله إلى أن يصبح رئيس مهندسين أقدم ، أو أنه سيسلك مسار الإدارة العامة ويتدرج في الوظائف الإدارية حتى بلوغ أعلى المناصب في هذا المسار ، أو أن يسلك المسلكين الأول والثاني ثم الانتقال من الواحد إلى الآخر في المراحل اللاحقة ، ويوضح ذلك الشكلين (116 ، 17) .

إن المسارات المتعددة للمهنة الواحدة تتيح للأشخاص ذوي المهارات الجيدة البقاء في وظائفهم الفنية ويحصلوا في الوقت نفسه على مكانة ومكافآت الأشخاص الذين أصبحوا مدراء.

ويرى Scholar أن بإمكان المنظمة وضع مسارات وظيفية أو مهنية متعددة فقد تضع مساراً سريعاً Fast – Track أو بطيئا Slow – Track كما أنه يمكن أن يكون ضيقاً أو واسعاً.

إدارة برنامج التطوير الوظيفي :

عالم المهن في تغير متواصل ، فنحن نعيش في وقت يضغط علينا باستمرار لكي نعيد النظر في المهن التي نتعامل معها ونقيمها بشكل دوري، لقد امتد التغيير ليشمل منشآت الأعمال أيضاً ، فهي لم تعد كما كانت عليه سابقاً ، أصبحت أقل حجماً وتناقص عدد العاملين فيها ، كما أن هياكلها التنظيمية تبدلت هي الأخرى ، أصبحت أكثر مرونة مقارنة مع الهياكل الهرمية التقليدية.

لقد ازدادت فرق العمل وطغت على العمل الفردي ، وتناقصت أهمية الأعمال الفنية Technical Works أمام طغيان العمل المعرفي Knowledge Works .

لقد تجسدت كل هذه التغيرات في تحديد الأهداف وتنفيذها ، وفي نوعية الاتصالات وأساليب التعامل مع البيئة ، وأد ى ذلك إلى ضرورة التكامل الأفقي بين الوظائف في المستوى الإداري الواحد.

إن هذه التغيرات انعكست على المهن وآفاقها المستقبلية التي باتت متغيرة إزاء كل ذلك ، أصبحنا نتساءل الآن كيف نستطيع إدارة برنامج تطوير المهن ؟ ابتداء أن إدارة التطوير الوظيفي هي العملية التي يتم بموجبها المواءمة بين اعتبارات الفرد ورغباته وتوقعاته في المسار الوظيفي، وبين احتياجات المنظمة المستقبلية وفرصها في التقدم والنجاح.

إن المدير الذي يريد النجاح في هذا المضمار لا بد أن يخطط ويدير المهن بشكل جيد ، وقادر في الوقت نفسه على مساعدة الموظف في أخذ المسؤولية الذاتية لتخطيط وتطوير وظيفته في الحياة العملية.

ونخلص من المناقشة السابقة أن هناك قطبان أساسيان يشتركان في إدارة برنامج التطوير المهني هما : الفرد والمنظمة (إدارة الموارد البشرية)

وفيما يلي توضيح لذلك :

مسؤولية الموظف في إدارة التطوير الوظيفي :

يجب على الموظف عندما يفكر في إدارة مساره الوظيفي أن يبدأ خطواته الأولى باكتشاف نفسه وقدراته وطموحاته ومكامن قوته وضعفه ويجب أن يكون صريحاً مع نفسه.

بمعنى آخر يجب أن يدير بنفسه أولاً خط سيره الوظيفي ، ثم يطلب بعد ذلك المساعدة من الآخرين.

إن عملية إدارة تخطيط النمو الوظيفي للفرد هي عملية مستمرة ابتداء من جمع المعلومات بخصوص تصور المستقبل الوظيفي والتعرف على الذات والبيئة المحيطة وتحديد الأهداف ، إلى تنفيذ الخطط ثم الحصول على معلومات مرتدة ودقيقة قدر الإمكان لقياس التقدم نحو الهدف ، هذه العملية تجعلنا نؤكد أن المطلوب من الموظف في هذا السياق هو المرور بمرحلتين هما:

مرحلة تخطيط المسار الوظيفي Career Planning:

في هذه المرحلة يقوم الموظف بوضع تصور لمستقبله الوظيفي متسائلاً ومحاولاً في الوقت نفسه جمع معلومات دقيقة عن كل سؤال ، ومن بين الأسئلة مثلاً : من أنا ؟ ماذا أملك من مقومات شخصية ووظيفية ؟ ما هي نقاط القوة أو الضعف التي أملكها ؟ ما هي القيم التي أؤمن بها ؟ ماذا أريد ؟ ما هي خصائص البيئة التي أعمل بها ؟ ما هي اشتراطات الوظائف ؟ وما هي الفرص الوظيفية الموجودة فيها ؟ إن التعرف على الذات والبيئة المهنية للوظائف يساعد الفرد على وضع أهدافه وتحديد استراتيجياته الخاصة بتحقيقها ثم الانطلاق إلى تنفيذها على أرض الواقع.

مرحلة تقويم المسار الوظيفي Career Path Evaluation:

في هذه المرحلة يقوم الموظف بفحص ردود أفعال الآخرين كالأسرة والأصدقاء وزملاء المهنة وكذلك يجمع معلومات من البيئة الداخلية لعمله ولا سيما نتائج تقويم الأداء وملاحظات المشرفين والمدراء والزملاء في محيط العمل أو العاملين في إدارة الموارد البشرية ، ولا شك أن هذه المرحلة هي مرحلة حرجة في عملية إدارة النمو الوظيفي للفرد لأن المعلومات التي يحصل عليها إما ستشجعه على المضي قدماً في وظيفته وتحقيق أهدافه أو تتطلب منه إجراء التعديل على هذا المسار.

المسؤولية في إدارة التطوير الوظيفي :

يصح أن نبدأ هذه الفقرة بسؤال مباشر هو :

كيف تتعرف المنظمة على الكفاءات الطموحة من الموظفين وتخطط تقدمهم ونموهم الوظيفي ؟

إن ذلك يتم بوسائل عديدة من بينها ما يلي :

إناطة الأعمال المهمة والمتحدية للأفراد :

حيث تشير البحوث الميدانية إلى أن الأفراد الذين تـعطى لهم في بداية حياتهم المهنية أعمالاً مهمة تتطلب مهارات وقابليات عالية سوف يبدؤون في عملهم ويستمرون بنجاح متواصل في مراحل التطور الوظيفي اللاحقة ، إذ أن البداية الناجحة تضع الفرد وما يملكه من قابليات في اختبار وتحد وتخلق لديه قدرة عالية على المواصلة منذ البداية.

تزويد الموظف بما يريده من معلومات :

إن المعلومات التي يسعى الموظف لمعرفتها هي الخاصة بالمهارات المطلوبة للتطور إلى مستويات أعلى ، ومعرفة رغبات الإدارة ووجهة نظرها في عمله ومدى الثقة فيه وفي عمله ، وتستطيع الإدارة أن تقدم للأفراد الكثير من المعلومات حول المهنة وتطورها عن طريق الكتيبات والنشرات والدوريات.

استخدام الاختبارات لاكتشاف الموهوبين :

بهذه الوسيلة تستطيع الإدارة اكتشاف المواهب ومن ثم وضع خطط النمو الوظيفي التي تخصهم مستقبلاً ، ويمكن أن تغطي هذه الاختبارات مجالات عديدة من بينها المهارات القيادية ، واختبارات الذكاء ، واختبارات الشخصية ، و؟إن استخدام هذه الاختبارات وتدعيمها بالمقابلات الشخصية يمكن أن تساعد في اكتشاف المواهب ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب.

جلسات الإرشاد والنصح والتوجيه :

وتستطيع الإدارة من خلال عقد جلسات الإرشاد والتوجيه مع الأفراد اكتشاف الأفراد الطموحين والموهوبين أيضاً ، والإدارة من خلال هذه الجلسات يمكنها تقديم النصح والمساعدة في توضيح أهداف الأفراد وتطويرها وتحديد تصوراتهم عن مهنهم وطموحاتهم للسنوات القادمة. والتنسيق ما بين الطموح الواقعي للأفراد والتخطيط المناسب لتطويرهم وظيفياً وإعداد مسارهم الوظيفي الذي اختاروه ، قم الاتفاق معا (المشرف الإداري والموظف) على صيغة معينة للتنفيذ وغالباً ما تتضمن هذه الصيغة اتخاذ خطوات تنفيذية عديدة منها :

إلحاق الموظف ببرامج التدريب والتعليم التي تتوافق مع المسار الوظيفي الذي تم الاتفاق عليه.

التدوير الوظيفي : أي إفساح المجال للموظف للانتقال بين وظائف عديدة يحتاجها بهدف التعرف على المزيد من المسؤوليات والمهام ، تمهيداً للوصول للهدف.

إضافة مسؤوليات جديدة إلى وظيفته الحالية.

هذا ولا بد أن يخضع البرنامج إلى عملية متابعة وتسجيل لكي تقف الإدارة على مدى تقدم الموظف في مساره الوظيفي بهدف إزالة العقبات أو تعديل المسار إذا لزم الأمر.

أولاً : نصائح في الاستعداد لأول مرة

اختار طبيعة المنظمات التي ترغب في العمل فيها.

اختار الوظيفة التي ترغب الالتحاق بها بوضوح.

تعلم كيف تبحث عن وظيفة.

اكتب سيرتك الذاتية.

تدرب على اختبار التوظف.

تدرب على المقابلات الخاصة بالتوظيف

ثانياً : نصائح في أول عمل لك :

اختار وظيفة بها تحدي لك.

اجتهد واجعل أدائك متميزاً.

اعمل بكل ما تستطيع من حماس ودافعية.

ثالثاً: نصائح أثناء العمل :

اعمل مع رئيس نشط ومتحرك.

ضع إنجازاتك تحت الأضواء.

لا تجعل رئيسك يقف حجر عثرة أمام تقدمك.

لا تخجل من تزكية نفسك.

أطلب معرفة الآخرين.

كون شبكة اتصالات واسعة لنفسك.

استفد من الفرص.

قيم مسارك الوظيفي باستمرار.

التعامل مع الجمود الوظيفي : Career Plateaus

"الجمود الوظيفي" هو المرحلة أو النقطة التي لا يستطيع عندها الموظف الحصول على ترقية إضافية والصعود إلى الأعلى في السلم الإداري ، أو هي المرحلة التي تكون فيها احتمالات أي ترقية إضافية في لسلم الإداري في أدنى حد وبالرغم من إمكانية وصول جميع العاملين إلى هذه النقطة في حياتهم الوظيفية إلا أن المشكلة تتجسد في أن بعض الأفراد يصلون إليها أسرع من غيرهم ، فإذا أخذنا في الاعتبار حقيقة قلة المراكز الوظيفية المتاحة كلما ارتقينا في السلم الإداري ، فإن فكرة الجمود الوظيفي لا تمثل أو تعني الفشل في حد ذاتها ، الأمر الذي يلزم إدارة الموارد البشرية التعامل مع الفرد (المتجمد وظيفياً) بطريقة مختلفة عن زميله الذي ما زال يحقق الترقي في السلم الإداري.

ويقدم جدول رقم (3) نموذجاً لتصنيف المستقبل الوظيفي الإداري للعاملين في المنظمة ، وفيه نجد أربعة وظائف رئيسية هي :

المتعلمون :Learners

وهم الأفراد حديثي التعيين والذين لديهم احتمالات عالية للترقي والتقدم الوظيفي وهم الذين يكون مستوى أداءهم أقل من المعيار المحدد.

النجوم :Stars

وهم الذين يؤدون أعمالاً متميزة ويحققون مستويات أداء عالية ، ولديهم استعدادات واحتمالات عالية للاستمرار في هذا التقدم والنمو ، وهؤلاء الأفراد سريعي الخطى في مسارهم الوظيفي.

المستقرون : Solid Citizens

وهؤلاء هم الذين يكون مستوى أداءهم مرضي إلا أن فرصتهم في الترقي محدودة أو قليلة وهم الغالبية في معظم المنظمات.

الأفراد عديمي الفائدة للمنظمة Deadwood

وهم الأفراد الذين يكون أداءهم غير مرضي ولا يوجد لديهم فرص ترقي في المنظمة.

ومن الطبيعي أن تفضل المنظمة أن يكون كل موظفيها من النجوم أو الأفراد المستقرين الفعالين إلا أن التحدي الذي لا مفر منه هو كيف تستطيع المنظمة إنجاز ما يلي :

تحويل الأفراد القادمين (الجدد) إلى نجوم أو إلى أفراد لديهم جمود وظيفي فعال.

الحفاظ على الأفراد النجوم والأفراد ذوي الجمود الوظيفي الفعال من الانحدار إلى مجموعة المنتهين وظيفياً أو عديمي الفائدة للمنظمة.

وهناك اتجاه في معظم المنظمات إلى إهمال المجموعة (3) ذو الجمود الوظيفي الفعال والاهتمام فقط بالمجموعات (1 ، 2 ، 4) الأمر الذي قد يدفع أفراد المجموعة (3) إلى الانحدار إلى المجموعة (4) المنتهية وظيفياً أو عديمة الفائدة Deadwood.

وبالرغم من صعوبة إعادة تأهيل أفراد هذه المجموعة (4) إلا أنه ليس مستحيلاً ، فهناك على الأقل خمس أساليب لتحقيق هذا التأهيل أو الإصلاح وهي :

تنمية وسائل جدية لجعل وظيفة هذا الفرد غير الفعال تحقق له رضا وإشباع أكثر ، كأن نربط بين أداء الفرد والأهداف الكلية للمنظمة.

إحياء وظيفة وعمل الفرد من خلال إعادة تكليفه بمهام أخرى فالفكرة هنا هي محاولة إكسابه المهارات وخبرات متنوعة.

توفير بدائل أخرى كوسائل محتملة لإكساب الفرد تقدير الآخرين له ، كأن تشركه في عملية تدريب أفراد آخرين أو إشراك ه في ندوات لمناقشة طرق جديدة لحل بعض المشاكل.

استخدام برامج التنمية الذاتية والتطوير التي تعتمد على أسس واقعية،أي تعطي الفرد فرصة للالتحاق ببرامج التنمية التي تساعده على أن يكون أفضل في وظيفته الحالية.

تغيير الاتجاهات الإدارية نحو الأفراد ذوي الجمود الوظيفي غير الفعال فالاتجاهات السلبية للمديرين وإهمالهم لهذه الفئة من شأنه أن يفاقم المشكلة ويزيد من حدتها.

العناصر الحاكمة في نجاح الفرد أو فشله في المستقبل الوظيفي

هناك عديد من العناصر التي تحكم نجاح أو فشل الفرد في المراحل المختلفة من مساره الوظيفي ، وسوف نتعرض لهذه العناصر وذلك بحسب اختلافها من مرحلة إلى أخرى خلال المسار الحياتي والوظيفي للفرد *.

أولاً : العناصر المرتبطة ببداية المسار الوظيفي للفرد :

ويقصد بذلك عند تخطيط الفرد للالتحاق بأول وظيفة له ، ثم دخوله في هذه الوظيفة وتعرضه لأول خبرات وتجارب وظيفية بها وفي هذه المرحلة يقابل الفرد مجموعة من العناصر وسنتعرض لها في شكلها السلبي لأنها في طبيعتها تمثل ما يطلق عليه صدمة الواقع Reality Chock وإذا استطاع الفرد أن يجتاز هذه المشاكل بكفاءة أمكن اعتباره ناجحاً في تخطيطه لمساره الوظيفي وهذه المشاكل هي :

زيادة الطموح وعدم واقعيته :

يسير الفرد في بداية مساره الوظيفي وراء أحلامه وآماله ولا يقدر مما يتوافر لديه من إمكانيات تحقق له ذلك الطموح ، فتكون النتيجة أحياناً تحطم الآمال على صخرة الواقع.

انعدام أهمية الوظيفة الأولى :

يزداد إحباط كثير من الأفراد في أولى وظائفهم بسبب صغر الوظيفة وانخفاض أهميتها وما يزيد من وطأة المشكلة أن الشخص يبني لنفسه آمال تفوق الواقع وفي نفس الوقت لا يعطي المديرون بالاً إلى أن السباب لديهم طاقات يمكن استغلالها لو تم توفير أعمال ووظائف بها درجة من التحدي والتحديد ، وتوفر الإمكانيات والسلطات التي تطلق إمكانياتهم.

عدم القدرة على تحميس الذات :

تفتر همم البعض بسبب عدم قدرتهم على رفع حماسهم الذاتي ، وهم يحتاجون إلى أن يتدبروا على أن يضعوا لأنفسهم أهداف محددة وواضحة ، وأن يناقشوا رؤسائهم وزملاءهم حول العمل ، وأن يكافؤا أنفسهم ، وأن يتحدثوا عن إنجازاتهم وعن مشاكلهم بحرية.

عدم النضج الشخصي :

يتميز الموظفين في بداية مسارهم بعدم الخبرة الكافية لتحمل المسؤوليات الكبيرة كما أنهم غير ماهرين في العلاقات الاجتماعية والشخصية مع الآخرين ، وهي أمور كلها مطلوبة للنجاح في العمل.

انخفاض الجانب العملي :

يتميز الموظفين الجدد بأنهم نظريين ، وأنهم يحتاجون إلى أن يتعلموا كثيراً الفن التطبيقي ، وأن ما درسوه يحتاج إلى بعض التكيف حتى يتم تطبيقه.

عدم إبلاغ الفرد بتقييم أداءه :

يحتاج الموظف الجديد باستمرار أن يحصل على معلومات عن مدى تقدمه في الأداء والإنجاز ، وما إذا كان أداءه جيداً أم أنه يحتاج إلى تطوير وتعديل وتدريب وتوجيه.

الرئيس المباشر سيء :

وتتعدد مشاكل الرئيس المباشر ، فقد يكون تجاهله التام للموظف الجديد وعدم تدريبه له وإهماله في إعطاءه التعليمات اللازمة ، وعدم تحضيره وعدم نصحه وإرشاده أثر سلبي على الموظف الجديد.

مشاكل مع الزملاء :

يمارس الزملاء مع الموظف الجديد بعض الخدع والحيل والطقوس ، لإثبات أقدميتهم وأحقيتهم في الوظيفة ، أو ربما للترحيب به ، أو لفرض النفوذ عليه ، بينما يحتاج الموظف الجديد إلى كل زميل ناصح أمين يرشده إلى الطريق السليم في العمل.

ثانياً :العناصر المرتبطة بمتاعب منتصف المستقبل الوظيفي :

تعد مرحلة منتصف المستقبل الوظيفي من أصعب المراحل التي يمر بها الفرد على طول مستقبله الوظيفي ، نظراً للتغيرات عديدة التي تصاحب هذه الفترة فهي إن كانت فترة جني الثمار للتعب خلال السنوات الماضية إلا أنها كثيراً ما تكون فترة إعادة نظر وتقييم الأمور ، ومن المعروف أن الأفراد عند مرورهم بهذه المرحلة يتعرضون للعديد من التغيرات النفسية والفكرية والمهنية والأسرية مثل :

إدراك تقدم العمر واقتراب الموت.

إدراك الفرد لانخفاض قدراته الجسمانية.

إدراك الفرد لأهدافه الوظيفية التي حققها والتي سوف يحققها.

البحث عن أهداف جديدة للحياة.

حدوث تغيرات كثيرة في العلاقات الأسرية.

حدوث تغيرات في العلاقات داخل محيط العمل.

تزايد الشعور بالتقادم Obsolescence .

تزايد الاهتمام بتأصيل وتقوية الوظيفة والمهنة ، نظراً لشعور الفرد بانخفاض قدرته على الحركة وجاذبية سوق العمل.

كما تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات في بيئة العمل نفسها والتي تساهم في تفاقم أزمة منتصف العمر والتي يمكن تحديدها في سبعة عوامل :

الانكماش المستمر لمرحلة العمل المتبقية ، نظراً لتزايد التدريب الذي يحصل عليه الأفراد وبالتالي تقل الفترة المتاحة أمام الفرد ليصل للمراكز العليا.

عدم انفصالية العمل عن الحياة لبعض الأفراد اللذين يعدون أن مستقبلهم الوظيفي هو حياتهم وبالتالي يصبح الوقت عنصر حرج ثمين جداً.

الخوف المتزايد من الهزيمة مع تزايد الضغوط المحيطة بالفرد ، تصبح الحاجة للنجاح قوية جداً وينمو داخله ذعر شديد من الفشل.

تزايد الاعتمادية ، فنظراً لتعقد الأعمال يضطر المدير للاعتماد على فريق من المستشارين الفنيين والمساعدين.

عدم إظهار المشا عر ، حيث ينطوي العمل الإداري على الكثير من التضحيات بالرغبات والأهداف الخاصة للمدير ، فيجيش صدره بالغضب من نفسه ومن المنظمة التي تحرمه من إشباع بعض رغباته.

حالة مستمرة من الدفاع عن النفس Defensiveness ، يقضي الفرد معظم حياته في شق طريقه إلى القمة أو المد افعة عن هذه القمة ، وهذا يعني البقاء في حالة طوارئ مستمرة مما يسبب ضغط شديد على الأعصاب.

تغير النظرة للشباب ، نظراً لتزايد تقدير المجتمع للشباب فإن حلاوة النجاح الذي تحقق خلال منتصف العمر يشوبه مرارة الشعور بتقدم العمر.

كيف يمكنك أن تتعامل بنجاح مع توتر منتصف المستقبل الوظيفي ؟

بالرغم من صعوبة المحنة التي يمر بها خلال مرحلة الأربعينات فما زال هناك أمل في تخفيف حدة المعاناة وذلك من خلال الإدراك الواعي والواقعي للتغيرات التي تحملها هذه الفترة بحيث يصبح الفرد أكثر قدرة على فهم ما يحدث داخل نفسه وبالتالي يكون أكثر ثقيلاً وتفهماً للأمور.

يمكن تخفيف حدة هذه الأزمة عن طريق :

دورات تدريبية للمديرين بهدف إكسابهم مهارات ومعارف جديدة.

الاستشارات النفسية التي تساعدهم على فهم ما يجري داخلهم ، وتشجيعهم على مواجهة مشاعر القلق وعدم الشعور بالأمان وإعادة النظر في أهدافهم وقيمهم في الحياة.

تدريب الأفراد في منتصف العمر الوظيفي لمساعدة العاملين الأصغر سناً ، حيث أن العمل مع من هم أصغر سناً يجعل الفرد دائماً في صورة أكثر نشاطاً وتفاؤلاً.

يمكن التغلب على شعور الأفراد بالتقادم المهني عن طريق إرسالهم مرة أخرى للمدارس والجامعات لدورات تأهيلية وتدريبية جديدة تنمي مهاراتهم ، وإن كان من الأفضل منع هذا الشعور قبل حدوثه من خلال متابعة الأفراد طوال فترة عملهم ودفعهم على تنمية مهاراتهم واكتساب مهارات جديدة.

ثالثاً : العناصر المرتبطة بالتكيف مع نهاية المسار (التقاعد) :

إن التكيف الثالث الحاسم لمعظم العاملين (بعد سنوات المهنة المبكرة وأزمة وسط منتصف المهنة) هو التحول من وضع شخص عامل إلى شخص متقاعد ، وحيث أن العمل هو جزء هام من كيان المرء ، وخاصة بالنسبة للأشخاص من ذوي الوظائف العليا مثل المديرين ولمتخصصين ، فإن فقد العمل يؤدي إلى شعور الفرد بأن جزءا من كيانه قد ضاع ولكن من ناحية أخرى فإن التقاعد يمكن أن يعني الهروب من وظيفة محبطة والفكاك من العمل الصعب أو الشاق.

إن التقاعد يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين ، وربما يعني توقف النشاط وربما يعني الحرية لهمل أشياء لم يكن لديه وقت للق يام بها وربما يعني الهروب من ضغوط كثيرة جداً ، إن التقاعد يتطلب تغيير العادات والروتين اليومي للحياة وتغيير التصور الذاتي والذي كان ثابتاً نسبياً على مدى فترة طويلة وتغيير دور لعبه لأكثر من أجل.

ويمكن أن نصور التقاعد بمثال عن رجل متقاعد وزوجته ربة البيت فبعد أن يتقاعد الرجل فإنه لا يحتاج إلى أن يستيقظ في وقت معين في الصباح وليس أمامه مكان يجب أن يذهب إليه أو شيء يجب أن يقوم به، من ناحية أخرى فإن زوجته لا تزال أمامها عمل ، فالمنزل لا يزال في حاجة إلى رعاية مثل التنظيف والترتيب والطبخ وقد تكيفت هي بالفعل على تقليل الدور، لأن الأبناء غادروا المنزل عندما كانت لا تزال في الأربعين من عمرها ، وبينما هي تقوم بالروتين اليومي ، في المنزل تصطدم بزوجها دائماً في طريقها، وأصبح كل منهما مدركاً للحقيقة بأن الزوج ليس لديه دور لكي يلعبه، إن دوره تغير من عائل الأسرة إلى دور الذي لا يفعل شيئاً، بينما الزوجة لا تزال صاحبة وربة البيت ، إن تصور الذات في دور عدم القيام بشيء ليس تصوراً مريحاً حيث يمكن تبينه بعد 35 عاماً من العمل.

والآن نتساءل ما هو بالتحديد الذي يتغير في حياة الشخص عندما يتقاعد أو تتقاعد ؟ ويمكن تحديد الأهداف عديدة التي يحققها العمل ، وتشير هذه الأهداف أيضاً إلى مدى التأثيرات الانفعالية التي تصاحب التقاعد.

أن العمل يقدم العائد الاقتصادي الذي يعد وسيلة لأغراض أخرى وهي أغراض تتميز عن العمل نفسه أي أن العمل هو أداة للبقاء.

أن العمل يعطي الفرد الفرصة لكي يربط نفسه بالمجتمع ، وأن يسهم في المجتمع أو أن يرى نفسه على أنه شخص مساهم في المجتمع من خلال توفير السلع والبضائع والخدمات التي يحتاجها.

أن الحصول على عمل يساعد المرء على دعم وتوطيد منزلته واحترام الذات.

العمل يقدم الفرص ليتفاعل الفرد مع آخرين.

العمل يسهم في بناء الكيان الشخصي للفرد.

أن العمل يحدد مرور الوقت بالنسبة للشخص من خلال جدول الوقت والذي يتطلب أن يكون الشخص في نشاط معين في وقت معين.

أن العمل يساعد على إبعاد الأفكار ومشاعر الوحدة والعزلة والتفكير في الموت.

أن الع مل يقدم المجال لكي يحقق المرء ذاته وشخصه ومواجهة الأهداف التي يرى الآخرون أنها ذات قيمة وتستحق المدح.

أن العمل يؤكد للمرء قدرته على التعامل بشكل مؤثر فعال مع بيئته وتطوير تلك القدرة.

ولعل أهم ما يصور أهمية العمل في حياة المرء هو تخيل كثيرين من العمال أنهم سوف يموتون بعد التقاعد ، وهذا هو أحد " المشاعر المحبطة " التي وصفناها في رقم (7) من قبل ، ويصور الحوار التالي العلاقة بين إدراكات الموظفين للتقاعد والخوف من الموت.

العوامل الشخصية المؤثرة في قرارات الفرد في مساره الوظيفي

هناك عديد من العوامل التي تؤثر في اختيار الفرد لمساره الوظيفي المناسب له وتتمثل في : الحاجات ، القيم ، والخلفية الاجتماعية والشخصية.

الحاجات : Needs

تعد الحاجات الإنسانية من العوامل المحددة للسلوك المهني للفرد ، حيث أن الفرد يحاول اختيار المسار الوظيفي الذي يشبع الاحتياجات التي يعدها مهمة من وجهة نظره.

وتعرف الحاجات بأنها الشعور بالنقص لشيء معين ، وهذا النقص يدفع الفرد لأن يتبع سلوكاً معيناً يحاول من خلاله سد هذا النقص أو إشباع تلك الحاجة.

واستناداً على نظرية الحاجات لما زالوا فالفرد يحاول إشباع تلك الاحتياجات حيث يبدأ في البحث عن مسار وظيفي يساعده في الوصول لهدفه.

القيم : Values

يقصد بها الهيكل المثالي من المبادئ ، والتي ينظر من خلالها الفرد إلى ما يجب أن يكون عليه سلوكه وسلوك الآخرين ، وتنعكس القيم على السلوك الخارجي للأفراد.

ومن أمثلة هذه القيم أن التقدم والنمو في العمل أحد القيم الهامة ، فبالرغم من تمسك الكثير من الإداريين أن الكفاءة والجدارة والأهلية من أهم العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ترقيات العاملين وتقدمهم في العمل ، إلا أن اللوائح والتطبيق العملي يشير إلى أن الأقدمية تعد مبدأ أساسي لتحديد الترقيات والنمو الوظيفي.

الخلفية الاجتماعية : Social Background

يرتبط اختيار الفرد لمساره الوظيفي بكثير من القيود منها القيود البيئية والمحيطة بالفرد ذاته ، ومن أمثلة هذه القيود الأسرة التي ينتمي لها الشخص من حيث المستوى التعليمي للأب والأم ، وقدرتهم على توقع المسار الوظيفي الذي سوف يسلكه الفرد في عمله ، وقدراته ، كما أن هناك العوامل الاقتصادية والتي تتضمن ظروف العرض والطلب المؤثرة في القوى العاملة للوظائف المختلفة ، ودورة الأعمال ، كما أن هناك التغير التكنولوجي الذي يؤثر على خبرات الفرد ومعرفته ومستواه التعليمي ، وذلك عن طريق البرامج التدريبية والتي تساعده على التكيف مع هذه التغيرات.

الشخصية : Personality

تعرف الشخصية بأنها النظام المتكامل من الخصائص المميزة للفرد والعلاقة بين هذه الخصائص والتي تساعد الفرد على مواءمة نفسه مع الآخرين ومع البيئة من حوله.

كيف يختار الفرد مهنته ووظيفته ؟

لا يقتصر قرار المسار الوظيفي (أو المستقبل المهني) للفرد على أول قرار يتخذه في بداية حياته العملية وذلك حين يقبل أول وظيفة ، وهذا غير صحيح فإن أي قرار يتخذه الفرد في أي مرحلة من مراحل حياته يمكن أن يعد من قرارات المسار والمستقبل الوظيفي ، ما دام هذا القرار له علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) ببناء وتكوين الفرد مهنياً ووظيفياً.

فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار القرارات التالية ومن قبيل القرارات المؤثرة على مسار المستقبل الوظيفي للفرد ، وهي مؤثرة بالطبع على ما يطلق عليه باختيار الفرد لوظيفته (الحالية والمستقبلية) : الاستقالة من وظيفة حالية ، قبول النقل إلى وظيفة جديدة ، ترك العمل في المنظمة ، الالتحاق بدراسات أعلى لاكتساب مهارات جديدة.

ما قرار اختيار المهنة والوظيفة :

حينما يستطيع الفرد أن يحدث توافق بين خصائصه الشخصية وتوقعاته وآماله الوظيفية في جانب ، وبين مكونات ومتطلبات مهنة أو وظيفة معينة في جانب آخر ، نستطيع أن نقول أن الفرد استطاع أن يختار المهنة أو الوظيفة المثالية له ، وهذا هو لب القرار.

وبصورة أخرى يمكن أن تقول أن اختيار الوظيفة المثالية هو عبارة عن " نسج لآمال الفرد مع متطلبات الوظيفة بشكل يحقق الرضا للفرد والمنظمة معاً "ونظراً لأهمية العمل في حياة الإنسان ، ولأنه يقضي معظم وقته في العمل ، أو في التفكير فيه ، فيجب أن نعطي اهتماماً كبيراً لكيفية اختيارنا لهذا العمل ، وبشكل يحقق احتياجاتنا وآمالنا ، وبشكل نستطيع أن نثبت ونؤكد ذاتنا وشخصيتنا فيه ، وهناك تأكيدات بحثية تشير إلى أن المهن والوظائف التي تساعد الفرد على تحقيق ذاته ، تؤدي أيضاً إلى زيادة انتماء الفرد وحبه للعمل وزيادة إنتاجيته فيه.

العوامل المؤثرة في اختيار الوظيفة

هناك عدد من العوامل تتعلق بكفاءة اختيار الفرد للمهنة أو العمل الذي يرغبه ، وهذه العوامل هي :

1. الميول والاهتمامات	Interests
2. الهوية الشخصية	Personal Identity
3. المهارات	Skills
4. الشخصية	Personality
5. الخلفية الاجتماعية	Social Background
6. البيئة	Environment

وسنعرض الآن كيفية تأثير كل عامل من هذه العوامل على اختيار المهنة أو الوظيفة :

1. الميول والاهتمامات :Interests

الميل هو عبارة عن التفضيل لشيء معين ، ونحن نختلف منذ نعومة أظافرنا ، وخلال حياتنا في تفضيلاتنا، وأهم هذه التفضيلات ما يسمى التفضيلات المهنية، ولقد قدم سترونج واحد من أهم المقاييس التفضيلية المهنية اسمه "مقياس سترونج للميول المهنية " Strong Vocational Interest Blank.

ويتكون هذا المقياس من (600) بند مقسمة إلى مجموعات من المهن والوظائف ، والمواد الدراسية ، ومواقف مختلفة للعمل ، وفي الإجابة على هذه البنود على الفرد أن يحدد ما إذا كان (يحبها ، لا يحبها ، أو أنه ليس هناك فرق في ذلك).

ومن مجموع الإجابات يتحدد الميل والتفضيل المهني للشخص ، هذا على افتراض أن أفراد مهنة معينة يجمعهم تفضيلات وميول مشتركة ، فإن تشابهت ميول الفرد مع ميول أفراد المهنة تحدد بذلك الميل المهني للشخص.

والاستفادة جمة وكبيرة من هذا الاختيار ، حيث يمكن توجيه الفرد إلى تلك المهنة التي يميل إليها ويفضلها ، فإن استطاع أن يختار المهنة التي يميل إليها ويفضلها أدى ذلك إلى سعادته النفسية ، وإلى نجاحه في هذا العمل، كما يمكن استخدام نفس الاختيار في تقديم خدمة الاستشارة وتقديم النصح والمشورة إلى أولئك العاملين الذين يودون تغيير أعمالهم لأنها لا تناسبهم ، كما أنه يمكن استخدامها مع طلبة الثانوي حتى يتحدد اختياره الدراسي (علمي أم أدبي) وحتى يتحدد اختياره في أي مهنة يختارها أو أي كلية يجب أن يلتحق بها.

.2 الهوية الشخصية :Personal Identity

تشير الهوية الشخصية إلى "نظرة الشخص لنفسه" أي أنها تشير إلى درجة تعرف الشخص على آماله ، وقدراته وقيمه واهتماماته وحاجاته وطموحاته ، ويمتد ذلك إلى تعرف الشخص في مراحل حياته على إمكانية تحقيق هذه الجوانب من خلال المهنية والوظيفية ، أي هل يمكن أن تتحقق الهوية الشخصية من خلال العمل.

إن الإجابة الناجحة على هذا السؤال تشير إلى قدرة الشخص على بناء مساره الوظيفي بكفاءة ، أي إلى أي مدى يمكن القول أن الشخص قادر على إحداث التوافق بين هويته الشخصية والذاتية أولاً وبين متطلبات الوظائف من حوله ثانياً ، وهذا أمر ليس بالسهل ، فهو يحتاج إلى جهود وخطوات مدروسة لكي يتبصر الفرد بذاته ، ويتبصر بالوظائف من حوله ، ويتبصر بالتجارب الخاصة بالآخرين ، وعليه أن يأخذ العبرة الكاملة من ذلك.

إن تبصر الشخص بذاته وتبصره بمتطلبات الوظائف من حوله أمر ضروري ولو حصل الشخص عبر مراحل حياته المختلفة على المساعدة المناسبة في كيف يتبصر ، فإنه يستطيع أن ينجح في حياته الوظيفية.

والمراحل الحياتية التي يمكن أن يحصل فيها الفرد على المساعدة المناسبة لكي يتبصر بنفسه وبمتطلبات الوظائف من حوله هي كما يلي :

مرحلة استكشاف الذات :

في مرحلة الطفولة والدراسة ، وعلى الآباء والمدرسين أن يقدموا معلومات واقعية وغزيرة عن واقع العمل، ويجب تشجيع الأبناء على السؤال، والبحث ، وتجربة بعض الأعمال الخفيفة.

مرحلة الخروج من الدراسة والعمل :

حيث يصطدم الفرد بالواقع وهنا يجب أن تتضافر جهود المنظمة والفرد ورئيسه المباشر في التعرف على الواقع الذي يختلف عادة عن الآمال الوردية المفرطة في المثالية.

مرحلة التجربة وتحقيق الذات :

وهنا يحاول الفرد استخدام بعض الأفكار الخاصة به ، وذلك لتطوير ممارسته للعمل ، وفي نفس الوقت محاولة تحقيق الذات.

مرحلة التعديل في مفهوم الذات :

وهي تشير إلى تأقلم الشخص مع التغيرات التي تحدث في حياته وفي عمله ، وتأثير ذلك على مفهومه لذاته وعلى مفهومه لطريقة العمل في الوظيفة.

3. المهارات: Skills

إن فحص الناس لـ مهاراتهم يمكنه أن يدلهم على المهن والوظائف المناسبة لهم ، وعليك عزيزي القارئ ، أن تتعرف على مهاراتك المتاحة ، والأهم أن تنميها وتطورها لكي تتناسب مع الوظيفة التي تبحث عنها، ولكن عليك أولاً أن تتأكد أنها مناسبة لنمط شخصيتك(وهو ما سوف نشير إليه لاحقاً) :

نقدم لك تصنيفاً للمهارات وهي ثلاثة أنواع رئيسية :

مهارة التعامل مع البيانات.

مهارات التعامل مع الناس.

مهارات التعامل مع الأشياء.

كما تنقسم كل مهارة أساسية إلى عدة مهارات نوعية تأخذ الشكل الهرمي ، وهو ما يوضحه الشكل (20) فترى مثلاً في مهارة التعامل مع الناس أن خدمة ومساعدة الناس هي مهارات ذات قيمة أقل بينما إذا صعدنا في الشكل الهرمي وجدنا أن مهارات التفاوض والنصح هي مهارات ذات قيمة إنسانية عالية.

والمطلوب منك أن تحدد أين أنت من هذه المهارات ؟ وما هي المهارات الموجودة لديك الآن ؟ وما هي المهارات المطلوب أن تنميها ؟ ضع علامة (√) أمام المهارة المتاحة فيك ، وربما تصنع درجة من عشرة درجات تحدد فيها مدى توافر كل مهارة فيك وناقش ذلك مع شخص تثق به.

4. الشخصية :Personality

يختلف الناس في الصفات المميزة لهم عن غيرهم من الناس ، فهذا متحفظ وذلك منبسط ، وهذا ذكي وذاك أقل ذكاءاً ، والواثق والمتشكك والمسيطر والخائف والصريح والخبيث.... فهل تجد أنهم جميعاً أسوياء في اختيارهم للوظائف والمهن وفي نجاحهم فيها ؟

إن الإجابة بسيطة ، وتشير إلى أنه باختلاف شخصياتنا ، فنحن نختلف، في ميولنا وتفضيلاتنا للمهن والوظائف فالاجتماعي يميل إلى اختيار أعمال البيع والعلاقات العامة والإنطوائي يميل إلى اختيار أعمال أخرى.

ولقد قدم هولاند John Holland نظرية عن العلاقة بين الشخصية والوظائف والمهن وتعتمد النظرية على أن الأفراد ينجذبون إلى الأعمال والمهن التي تتناسب مع شخصياتهم.

كما قام هولاند بتصميم " مقياس التفضيلات المهنية " Vocational Preference Inventory ، ومن خلال الإجابة على أسئلة المقياس يتحدد نمط الشخصية وذلك في طريقة تفاعلها مع الأعمال والوظائف المختلفة ، ولقد توصل في نظريته إلى تقسيم من 6 أنماط للشخصية وهي :

الشخصية: Realistic

وهذا الشخص تنطوي سلوكياته على نوع من الخشونة ، والقوة ، والنشاط الجسماني ، والتنسيق الحركي ، والعضلي ، ومن أهم الأعمال التي تناسب الشخص الواقعي الهندسة ، والجراحة والفلاحة.

الباحث: Investigator

وهذا الشخص يحقق ويدقق في الأمور ويبذل النشاط الذهني بكثافة (مثل الانتباه الذهني وتنظيم المعلومات والتحقق من الفروض ، واكتشاف العلاقات) بينما لا ينتبه كثيراً إلى العلاقات الاجتماعية والإنسانية ، ومن أهم الأعمال التي تناسبه هي الأعمال المرتبطة بالأحياء والرياضيات والطبيعة وأعمال البحث العلمي.

الاجتماعي: ocial

وهذا الشخص يميل إلى الأنشطة المرتبطة بالناس والعلاقات الإنسانية والشخصية والاجتماعية ، بينما لا يميل إلى الأنشطة الجسمانية والعقلية وأهم الأعمال التي تناسب الشخصية الاجتماعية هي العمل الاجتماعي والعمل الخيري والخدمة النفسية والاجتماعية والعلاقات العامة.

تقليدي :Conventional

وهذا الشخص يميل إلى الأنشطة المحددة والواضحة والتي تحكمها قواعد وإجراءات وأنظمة محكمة ، ويميل هذا الشخص إلى إخضاع حاجاته الشخصية ويتنازل عن رغباته في صالح صاحب السلطة (مدير أو شركة) وأهم الأعمال التي تناسب الشخصية التقليدية هي أعمال المحاسبة والتمويل والسكرتارية.

مقدام: Enterprising

يميل هذا الشخص أن يكون مقداماً ومخاطراً ، وهو يقبل التغيير وقادر على التأثير فيمن حوله ، ويجب أن يحصل على السلطة والمركز ، وأهم الأعمال التي تناسب الشخصية المقدامة هي الأعمال الإدارية والاستثمارية والعلاقات العامة.

الفنان: Artistic

يهتم صاحب الشخصية الفنانة أن يعبر عن نفسه من خلال إنتاج خلاق ومبدع ، ويؤدي هذا العمل إلى التعبير عن المشاعر وتأكيد الذات وأهم الأعمال التي تناسب الشخصية الفنية هي الأعمال الفنية والموسيقى والرسم بأنواعه المختلفة.

5. الخلفية الاجتماعية: Social Background

تمثل المراحل الثلاثة السابقة الجوانب الشخصية للفرد والمؤثرة على قرارات المستقبل الوظيفي له ولكننا لو نظرنا حولنا سنجد أن هناك عديد من المؤثرات البيئية التي تسهم في تشكيل المستقبل الوظيفي للفرد.

ومن أهم العوامل الاجتماعية ما يمس المستوى المهني والتعليمي للوالدين ، وذلك لأنه يؤثر على المستوى التعليمي الذي يصل إليه الأبناء ، وعلى إمكانية التدرج إلى أعلى في مهنة معينة ، كما أن ذلك المستوى المهني والتعليمي للوالدين يحدد طموح الأبناء في مجالاتهم المهنية.

وهناك عوامل أخرى تمس الظروف الاقتصادية التي يمر بها الفرد وأسرته ، والتي قد تيسر أو تعيق تقدم الفرد في مساره الوظيفي المرغوب ، فإما أن يتقدم في مساره أو يتنازل عنه لمسار أكثر واقعية لظروف وربما تكون أبعد بعض الشيء عن آماله وطموحه.

وتعد التجارب الاجتماعية التي يمر بها الفرد في أسرته،ومع أصدقائه، وفي المدرسة وأثناء لعبه وخلال تفاعلاته الاجتماعية من أهم العوامل الاجتماعية التي تشكل البناء المهني والوظيفي للفرد ونظرته وتفضيلاته لها.

6. البيئة :Environment

تؤثر البيئة أو المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المحيطة بالفرد في طريقة رسمه لمساره ومستقبله الوظيفي ومن أهم هذه العوامل البيئية نذكر منها :

مستوى الدخول في الوظائف والمهن المختلفة.

التفضيلات السائدة في المجتمع لمهن معينة.

الطلب على العمالة في المهن المختلفة.

خروج المرأة إلى العمل .

العرض والطلب على العمالة في المهن المختلفة.

مرونة تحرك العاملين بين الوظائف والمنظمات المختلفة.

رغبة الدولة في تشجيع العمل في مهن أو مناطق معينة.

رغبة بعض الدول في توطين الوظائف لديها (إحلال مواطنين محل الأجانب).

هيكل الأعمال في المجتمع.

الموارد الطبيعية وأسلوب استغلالها.

مراحل عملية (PROCESS) اتخاذ قرار المستقبل أو المسار الوظيفي.

يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين في اتخاذ قرار المستقبل الوظيفي وهما :

مرحلة الاختيار بين بدائل المهن والوظائف.

مرحلة تنفيذ القرار.

الاختيار بين البدائل الوظيفة :

تحتوي هذه المرحلة على تشكيل للبدائل ، والتعرف عليها ، ومحأولة الاختيار من بينها وهذه المرحلة تحتوي على عدة مراحل نوعية :

مرحلة الطموحات الخيالية :

وهذه المرحلة تغطي الطفولة إلى سن 11 سنة تقريباً وخلال هذه المرحلة يجمح خيال الطفل في مهن براقة بالنسبة له مثل الطبيب ورجل البوليس ورجل المطافئ.

ولا يحاول الفرد في هذه المرحلة من التحقق من صحة اختياراته وإنما يقتصر الأمر على تخيل نفسه وهو في هذه الوظيفة ، ومدى الزهو بنفسه عندما يصبح بالغاً.

مرحلة الاختيار المبدئي :

وتغطي هذه المرحلة العمر من 11 – 16 سنة تقريباً ، ويحدد الفرد خلالها تفضيلاته لمجالات مهنية واسعة وبصور مبدئية ، وهو يأخذ أساساً الاعتبارين التاليين عند اتخاذه لهذا القرار :

ميوله واهتماماته.

القدرات المتاحة لديه وإمكانية تنميتها.

وبتقدم العمر تتبلور قيم الفرد واهتماماته وميوله ، وتزداد الشخصية نضجاً بالشكل الذي يساعد في التخطيط للمستقبل الوظيفي.

مرحلة الاختيار الواقعي :

وهذه المرحلة تغطي السن من 17 سنه حيث يبدأ الفرد في أن يكون أكثر واقعية في الاختيار ويبدأ في اتخاذ قرارات تمس مستقبله الوظيفي مثل قرار استكمال الدراسة الجامعية من عدمه ، وقرار أي الكليات سيدخل.

وتضم هذه المرحلة عدة مراحل فرعية هي :

مرحلة استكشاف البدائل الممكنة للمهن والوظائف (Exploration)

مرحلة البلورة للبدائل الأكثر تفضيلاً (Crystallization).

مرحلة التحديد للبديل الواقعي (Specification) .

وهذه المراحل يمكن أن تستمر لسنوات طويلة ، كما يمكن أن يخوضها الفرد أكثر من مرة في محاولته لتشكيل وبناء المستقبل الوظيفي بصورة واقعية ، وللأفراد ذوي التعليم العالي يمكن أن تستمر الثلاث مراحل حتى سن الثلاثينات ويجب أن نشير إلى أن مرحلة الاختيار الواقعي تنشط مرة أخرى في أوائل الأربعينات خلال الفترة المعروفة بأزمة منتصف العمر.

مرحلة الاستقرار وتخفيض القلق :

وتغطي هذه المرحلة فترة عمرية تكون في العشرينات وما هو أكبر من ذلك وفي هذه المرحلة يستقر الفرد على اختيار معين ، وتنقشع الغيوم عنه ، وتتبدد الشكوك حوله. ويميل الفرد في هذه المرحلة :

تأكيد الجوانب الجذابة في البديل الذي اختاره.

تأكيد عدم اختيار الجوانب البديلة بسبب عدم جاذبيتها له.

مثلاً : بفرض أن أحد الطلبة كان يقارن بين الحصول على وظيفة مغرية في أحد الشركات الكبيرة ، وبين الاستمرار في الدراسة لحصول على الماجستير في التسويق ، وبفرض أنه اختار الوظيفة سنجد أنه في الفترة السابقة لاستلامه للوظيفة سيقوم بعملية ذهنية يؤكد من خلالها جميع النواحي الإيجابية في وظيفة بحوث التسويق ، ويؤكد جميع النواحي السلبية في استكمال الدراسة في الجامعة الذي سبق رفضها ، وهو بهذه العملية يؤكد لنفسه اختيار للبديل الأفضل ، وبذلك ينخفض لديه الشعور بالتوتر والقلق نتيجة تركه للبديل الآخر.

كيف يختار الفرد منظمته أو شركته ؟

لكي يستطيع الفرد أن يتمكن من الاختيار السليم للمنظمة التي يرغب أن يلتحق بها وذلك رغبة منه في أداء وظيفة معينة فيها ، عليه أن يوجه لنفسه بعض التساؤلات التي تتمثل في الآتي :

ما الذي يسعى الفرد للوصول إليه.

ما هي قدراته ومهاراته وخبراته واتجاهاته ويقوم بتقييم هذه الملكات بصفة مستمرة ومنتظمة.

ما هي الجهود التي يستطيع أن يقدمها للمنظمة.

هل المنظمة التي يرغب العمل بها تلائم قدراته وخبراته أم لا ؟

ما هي الإستراتيجية التي يعتمد عليها في وضع مساره الوظيفي في الأجل الطويل.

يتضح بأن هذا النموذج يتكون من ثلاثة أجزاء أساسية هي :

الجزء الأول : يرتبط بالفرد نفسه.

تحديد أهداف المسار الوظيفي.

تتطلب هذه الخطوة من الفرد أن يقوم بتحديد مركزه الوظيفي بين الوظائف الأخرى الموجودة في المنظمة ، وتحديد خبراته الوظيفة ، ومدة خدمته وهما المكونان الأساسيان لتخطيط المسار الوظيفي ولكي يصل أو يؤدي الموظف هذه الخطوة بنجاح يحتاج إلى اللجوء إلى مستشاري تخطيط المسار الوظيفي "الأفراد أو الجهات المتخصصة مثل أساتذة الجامعات وغيرهم".

تحديد مصادر الحصول على المعلومات :

ترتبط هذه الخطوة ارتب اطاً وثيقاً بالبيئة التي يعيش فيها الشخص ، وهناك الكثير من الوسائل التي تتيح المعلومات التي يطلبها الفرد ، وهذه المعلومات إما عن الوظائف الشاغرة والموجودة في سوق العمل أو عند المنظمة نفسها ، ويلجأ الفرد في ذلك للجرائد والإعلانات والوكالات الإعلانية ، المجلات المتخصصة وغيرها من هذه الوسائل ، بالإضافة لذلك يحتاج الفرد بعض الملكات والخبرات التي تمكنه من عقد مقارنة بين الوظائف المتاحة لاختيار أفضلها وأكثرها مناسبة له.

الجزء الثاني: يرتبط بظروف سوق العمالة الذي تتواجد فيها الفرد

تحليل الصناعة والشركة والوظائف :

يستطيع أي فرد أن يقوم بهذا التحليل وذلك من خلال عديد من الطرق، فمجرد عمل الفرد في إحدى المنظمات في الأجازة الصيفية تمكنه من الحصول على معلومات عن ظروف المنظمة ، أيضاً يمكن أن يلجأ إلى عمل جزء من الوقت في المنظمة ، وبذلك يتمكن من اكتساب الخبرات والمهارات والتي تمكنه من عقد المقارنة بين المنظمات وبعضها ، كما يمكن اعتبار هذه الطريقة كأحد وسائل الاستقطاب الجيدة ، حيث أنه قد تتمسك هذه الشركات بهؤلاء الأفراد نتيجة لمعرفتهم الجيدة بطرق أداء العمل.

وقد يلجأ الفرد إلى طرق غير مباشرة في عمل هذا التحليل من خلال الأصدقاء أو الأسرة ، ونتيجة هذه الخطوة تتمثل في تعرف الفرد على ظروف ومركز الشركة في السوق واتجاهاتها والقيم والثقافة التي تنتهجها.

تحليل قدرات وقيم وأهداف الفرد :

في هذه الخطوة يحاول افرد الوصول إلى نقاط القوة والضعف الموجودة عنده حيث يعمل على تقوية نقاط الضعف من خلال حصوله على البرامج التدريبية اللازمة وأيضاً يقوم بتجديد خصائصه الشخصية واحتياجاته وقيمه وتفضيلاته وظروفه العائلية ..... وبناءا على ذلك يحاول أن يصل إلى ما إذا كان هناك تطابق وتماثل بين هذه الخصائص والقيم والاحتياجات وبين خصائص ومتطلبات الوظيفة الشاغرة في المنظمة ومن هنا يتمكن من تحديد مدى ملائمة هذه الوظيفة له.

تقييم المنظمات البديلة :

بعد أن يحدد الشخص الوظائف المتاحة أمامه ، والمنظمات التي يرغب الالتحاق بها والمراكز التي يسعى للوصول إليها ، يبدأ في الاختيار من بينها وذلك بهدف الوصول إلى أفضل تلك الوظائف ، بعد ذلك يحاول أن يبحث عن وسيلة لتنمية مساره الوظيفي وهنا يلجأ للاعتماد على ميزانيته المسار الوظيفي Career Balance Sheet وهي أفضل وسيلة يمكن اللجوء إليها للحصول على معلومات عن المنظمة ، فهي تعطي وزن نسبي للبدائل المتاحة أمام الفرد ، وأيضاً تمكن الفرد من التعرف على النواحي الإيجابية والسلبية عن الوظيفة التي يفكر في الالتحاق بها ، وبالتالي فهي وسيلة لتقييم المنظمات المختلفة ، وما تتيحه من معلومات عن المنظمة للفرد، لكي تساعده على تقييم المنظمة ، ثم المقارنة بين المنظمات المختلفة بعد ذلك حتى يختار أفضلها.

الجزء الثالث : يرتبط باستمرار وبقاء الفرد في عمله :

الأداء الجيد للوظيفة الأولى :

إن نجاح المسار الوظيفي للفرد يمثل أهمية كبيرة له ، ولكن بالرغم من هذا النجاح فالأداء لا يمثل وسيلة للترقي. ولكنه طريقة تزيد من فرصة الشخص للتقدم في المنظمة ، حيث أن أداء الوظيفة بشكل

سادسا : تقييم أداء العاملين Performance Evaluation

تعد وظيفة تقييم أداء العاملين من أهم الوظائف التي تمارسها إدارة الموارد البشرية , وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنها أكثر الوظائف جاذبية لجميع الإدارات لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها صعوبة تحقيق التقييم الفعال لان العملية تخضع للحكم الشخصي ولان الذين يمارسونها على الأغلب غير مدربين جيدا على كيفية إتقانها بفاعلية عالية فضلا عن أن الكثير منا لا يرغب في سماع الانتقادات بشأن أدائه . ولكن رغم هذه الأسباب فان التقييم وتحديد المستوى الفعلي لأداء الفرد ومدى التزامه بضوابط وتعليمات المنظمة , ومدى إمكانية الاعتماد عليه مستقبلا, كل ذلك يشكل نقطه أساسية في نجاح منظمات الأعمال بغض النظر عن حجمها أو نوعها .

وهناك عديد من الخيارات الإستراتيجية المهمة التي يتوجب تحديدها من قبل المديرين من بينها مثلا :

ما أهداف وغايات تقييم الأداء ؟ هل يجري التقييم من اجل تصحيح مشاكل قائمة أم من اجل تحديد المكافآت أو شيء آخر ؟

هل التقييم عملية فردية أم جماعية ؟

هل نعتمد الحكم الشخصي أم الموضوعي في عملية تقييم الأداء ؟

كم مرة يجب أن نجري التقييم خلال السنة

من يقوم بعملية تقييم الأداء ؟ هل الرئيس المباشر آم الرئيس الأعلى أم مجموعة , أو جهة خارجية؟

كيف نتأكد من سلامة عملية تقييم الأداء ؟

وعلى هذا الأساس فلابد من التطرق إلى هذا الموضوع من خلال الموضوعات التالية :

مفهوم وأهمية تقييم الأداء :

تقييم الأداء Performance Evaluation أو تقييم الكفاءات أو تقييم أداء العاملين , كلها مسميات مترادفة غايتها تحليل أداء الفرد بكل ما يتعلق به من صفات نفسيه أو بدنيه أو مهارات فنية أو سلوكية أو فكرية , وذلك لأنها تهدف إلى تحديد نقاط القوة والعمل على تعزيزها ، وتحديد نقاط الضعف ومعالجتها، كضمانة أساسية لتحقيق فاعلية المنظمة .

وعليه فأن تقييم الأداء عملية دورية هدفها قياس نقاط القوة والضعف في الجهود التي يبذلها الفرد والسلوكيات التي يمارسها في موقف معين من اجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقا .

وكذلك أن عملية تقييم الأداء هي المقارنة بين ما هو كائن فعلاً وبين ما يجب أن يكون، أي المقارنة بين الأداء المعياري المخطط والأداء الفعلي الذي تم إنجازه.

وعلى ذلك فان عملية تقييم الأداء تتميز بأربع خصائص هي :

أن تقييم الأداء عملية إدارية مخطط لها مسبقا .

أنها عملية ايجابية لأنها لا تسعى إلى كشف العيوب فقط وإنما تهتم أيضا بنقاط القوة التي جسدها الفرد أثناء سعيه إلى تحقيق الهدف .

أنها لا تتضمن انجاز الواجبات فقط بل قياس مدى التزام الموظف بسلوكيات العمل المطلوب منه والنتائج التي تحققت من الالتزام بهذه السلوكيات خلال فترة التقييم .

وأخيراً فان تقييم أداء العاملين عملية مستمرة وان كانت نتائجها النهائية تستخرج على فترات متباعدة . أنها عملية يومية وليست موسمية , وما النتائج النهائية إلا تعبير عن التحليل لكافة الجزئيات والتحركات المتعلقة بالعمل اليومي للموظف , وقد يتم التقييم على أساس سنوي أو نصف سنوي , وقد جرت العادة بان يتم قياس أداء الأفراد الجدد على فترات متقاربة كان تكون كل ثلاثة أشهر من اجل وضعهم في المكان المناسب .

وتبدي كل المنظمات تقريبا أهمية قصوى لعملية تقييم أداء العاملين. فمن خلالها يمكن للمنظمة :

أن تتأكد من أن جميع الموظفين قد تمت معاملتهم بعدالة وان المستندات الموثقة حول هذا الموضوع ستكون عنصرا هاما في تأييد سلامة موقفها فيما لو تظلم احد الموظفين من القرارات التي تطال ترقيته أو إنهاء خدماته .

أن تحدد الإدارة المتميزين من الموظفين وتضعهم في الصورة أمام المسؤولين والزملاء تمهيدا لاتخاذ القرارات حول ترقيتهم وترفعهم إلى مراكز وظيفية أعلى .

أن معرفة مستوى أداء الموظف تمهد له الطريق وبالاتفاق مع رئيسه حول الخطوات القادمة فيما يتعلق بتطوير أدائه وتحسين إنتاجيته .

أن الحوار بين الموظف ورئيسة المباشر حول نتائج التقييم يظهر أيضا جوانب النقص في سياسات المنظمة وأنظمتها إذ قد يترتب على إعادة النظر في هذه الأمور اكتشاف أخطاء قد تكون هي السبب في ضعف نتائج تقييم أداء الموظف.

الأهداف الإستراتيجية لعملية تقييم الأداء :

إن قياس أداء العاملين هو من أهم الأنشطة أو الوظائف التي يجب ان تحتل مكان الصدارة في إدارة الموارد البشرية . وبالإمكان تناول الأهداف التي تحققها عملية تقييم الأداء وفق ثلاث مستويات هي : المنظمة , والمديرين , والمرؤوسين.

أهداف تقييم الأداء على مستوى المنظمة :

خلق مناخ من الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العملية في التقييم والموضوعية في إصدار الأحكام مما يبعد عن المنظمة احتمالات شكوى العاملين أو اتهامها بالمحاباة وتفضيل بعضهم على بعض لاعتبارات شخصيه وليست علمية أو موضوعية.

من بين أهم الأهداف التي تسعى إدارة الموارد البشرية إلى تحقيقها على مستوى المنظمة ما يأتي :النهوض بمستوى العاملين من خلال استثمار قدراتهم الكامنة وتوظيف طموحاتهم بأساليب تؤهلهم للتقدم, وكذلك تطوير من يحتاج منهم إلى تدريب أكثر .

وضع معدلات موضوعية لأداء العمل من خلال دراسة تحليلية للعمل ومستلزماته.

تقييم برامج وأساليب إدارة الموارد البشرية , لان عملية التقييم مقياسا مباشرا للحكم على مدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في هذه الإدارة .

تحديد تكاليف العمل البشري , وإمكانية ترشيد سياسات الإنتاج وسياسات التوظيف عن طريف الربط بين التكلفة و العائد .

أهداف تقييم الأداء على مستوى المديرين:

إن قيام المديرين والمشرفين بعملية تقييم أداء المرؤوسين والحكم على كل منهم بأنه " ممتاز" أو " وسط " أو " ضعيف" ليس بالشيء السهل لاسيما عندما يطالب ذلك المدير أو المشرف من جهات إدارية أعلى بوضع تقرير عن أسباب أداء الموظف بهذا المستوى أو ذاك . وهذا يدفع المديرين في حقيقة الأمر إلى تنمية مهاراتهم وقدراتهم في المجالات الآتية :

التعرف على كيفية أداء الموظف بشكل علمي وموضوعي .

الارتفاع بمستوى العلاقات مع الموظفين من خلال تهيئة الفرصة الكاملة لمناقشة مشاكل العمل مع أي منهم , الأمر الذي يقود في النهاية إلى أن تكون عملية التقييم وسيلة جيدة لزيادة التعارف بين المدير والموظفين .

تنمية قدرات المدير في مجالات الإشراف والتوجيه واتخاذ القرارات الواقعية فيما يتعلق بالعاملين .

أهداف تقييم الأداء على مستوى المرؤوسين:

لعل ابرز الأهداف التي يسعى المقيمون إلى تحقيقها بين العاملين بواسطة عملية تقييم الأداء ما يلي:

تعزيز حالة الشعور بالمسؤولية لدى المرؤوسين من خلال توليد القناعة الكاملة لديهم من أن الجهود التي يبذلونها في سبيل تحقيق أهداف المنظمة ستقع تحت عملية التقييم , الأمر الذي يجعلهم يجتهدون في العمل ليفوزوا بالمكافآت ويتجنبوا العقوبات .

تساهم عملية تقييم الأداء في اقتراح مجموعة من الوسائل والطرق المناسبة لتطوير سلوك الموظفين وتطوير بيئتهم الوظيفية أيضا بأساليب علمية بصورة مستمرة .

الخطوات الإستراتيجية لعملية تقييم الأداء .

إن عملية تقيم الأداء ليست بالأمر البسيط , فضلا عن احتلالها موقعا استثنائيا في المنظمات الناجحة , وعلى الرغم من اختلاف خطوات تقييم أداء العاملين لكننا من الوجهة الإستراتيجية نستطيع وضع الخطوط العامة لهذه الخطوات على النحو التالي:

تحديد متطلبات التقييم وأهدافه :

يجب أن تجيب إدارة الموارد البشرية على السؤال التالي: ما الذي نريد أن نقيمه في أداء الموظف ؟ إذ لا بد من تفكيك أداء الموظف إلى أجزاء محددة حتى تستطيع الإدارة أن تخصص من المعايير ما يمكن أن يقيس هذه الأجزاء. ويمكن استخلاص هذه الأجزاء أو العناصر في عدة تقسيمات مثل : نوعية العمل المنجز , مدى التعاون مع الآخرين, درجة الابتكار في الأداء ..... وبعض الأحيان يتم تصميم نموذج التقييم وفقا لكل مجموعة من الوظائف المتشابهة , ومهما يكن الأمر فان على إدارة الموارد البشرية وبالتعاون مع الإدار ات الأخرى أن تحدد بشكل دقيق ومنذ البداية ما العناصر المطلوب قياسها ومدى ارتباطها بالأهداف الأساسية للمنظمة؟ وما الهدف من عملية التقييم؟ ولا بد أن تقوم الإدارة بتوضيح هذه العوامل للمشرفين والعاملين على السواء .

اختيار الطريقة المناسبة للتقييم :

بالرغم من وجود أكثر من طريقة واحدة لتقييم أداء العاملين إلا أن اختيار الطريقة المناسبة أمر جدير بالاهتمام لان الطريقة المختارة ستصبح المحور الذي ترتكز عليه العلاقة بين الموظف ورئيسه وليس بمستغرب أن يكون لدينا عدة نماذج وطرق للتقييم في إطار المنظمة الواحدة. فقد يكون لدينا نموذج تقييم أداء رجال الإنتاج يختلف تماما عن نموذج تقييم أداء رجال المبيعات أو الموظفين الإداريين أو المهندسين .

تدريب المشرفين .

يجب تدريب الرؤساء أو المشرفين على كيفية تقييم الأداء بطريقة دقيقة وعادلة وكيفية مناقشة نتائج التقييم مع مرؤسيهم, وذلك لان أي خلل في هذه العملية الحساسة جدا سينعكس على الروح المعنوية للمرؤوسين , وعلى إنتاجيتهم نظرا لارتباطها بمواضيع عديدة كالترقية , والمكافآت والعلاوات أو تخطيط الاحتياطات البشرية مستقبلا .

مناقشة طرق التقييم مع الموظفين :

قبل تنفيذ عملية التقييم يجب أن يناقش الرئيس مع المرؤوس الطريقة المستخدمة في تقييم , وأهداف هذا التقييم , وما هي العناصر التي سيركز عليها التقييم والفوائد المتوقع الحصول عليها , وانعكاساته على مستقبل الموظف .

وضع معايير المقارنة :

الهدف من تقييم الأداء هو قياس مدى التزام الموظف بمتطلبات العمل وهذا يعني أن هذه المتطلبات يجب أن تحدد مسبقا في شكل معايير كمية , أو نوعيه , أو زمنية , وقياس سلوك الموظف وأداؤه في العمل في ضوء هذه المعايير بعيدا عن التحيز الشخصي أو الانفعالي للرئيس .

مناقشة نتائج التقييم مع الموظف :

لازال الكثير من المديرين في وطننا العربي يتردد في مناقشة نتائج التقييم مع الموظفين وهذا شيء يجب أن لا يحدث . إذ من حق الموظف أن يعرف نتائج التقييم وان يعرف جوانب القوه والضعف في أدائه , وان يناقشها مع رئيس' بحرية تامة من اجل معرفة مدى تقدمه في العمل مع ما هو متوقع منه من قبل الإدارة فعند غياب مثل هذه المناقشة سيبحث الموظف عن طرق أخرى لإشباع رغبته في هذا المجال . وقد يتوصل إلى نتائج غير دقيقة الأمر الذي ينعكس سلبيا على أدائه بشكل مباشر.

اتخاذ القرارات الإدارية .

وتتمثل هذه القرارات بنواحي عديدة مثل النقل , أو إعادة التكيف الوظيفي أو الترقية أو تنزيل الدرجة , أو الفصل ...الخ.

وضع خطط تطوير الأداء مستقبلا .

وتبرز أهمية هذه الخطوة عندما لا تصل فيها النتائج العملية مع ما خطط لها مسبقا, وعلى الرئيس في هذه المرحلة أن يحدد جوانب التطوير . وقد تتحدد هذه الجوانب في واحدة أو أكثر من متطلبات العمل مثل :

الجانب الفني.

سلوكيات الأداء والتعاون مع الزملاء أو الرؤساء.

رفع كفاءة الاتصالات.

رفع كفاءة اتخاذ القرارات.

المعايير الإستراتيجية لتقييم أداء العاملين

إن المعايير الإستراتيجية الناجحة لأداء العاملين هي تجيب على السؤال الاستراتيجي التالي وبموضوعية عالية :

ماذا نقيم في أداء الموظف ؟

ما الجوانب التي نقوم بتقييمها في أداء الموظفين ؟

إن تحديد هذه الجوانب هو الذي يسمى بتحديد معايير تقييم الأداء . استراتيجيا يعد تحديد هذه المعايير أمر ضروري لنجاح نظام تقويم الأداء لأنها تشكل المرتكز الأساسي الذي ينطلق منه أصحاب العلاقة ولاسيما العاملون ورؤسائهم وفائدة هذه المعايير أنها تساهم في تعريف الموظف بما هو مطلوب منه بخصوص الأهداف كما أنها توجه المدير أو المشرف إلى النقاط التي يجب أن يأخذها بصدد تطوير الأداء ولذلك نقول يجب عدم صياغة هذه المعايير بأساليب غامضة ولا بد من مشاركة العاملين في وضعها لما لذلك من انعكاس ايجابي في رفع درجة التزامهم وولائهم للعمل والمنظمة .

لقد اختلف الباحثون في تحديد هذه المعايير ومجالات تطبيقها , فمنهم من لجأ إلى تخصيص مجموعة معايير توصف بإمكانية تطبيقها على جميع الأعمال أو الوظائف الإدارية . ومن الأمثلة على هذه المعايير :

معرفة العمل , القيادة , بالمبادأة , الابداع , نوعية الأداء , حجم العمل,التعأون , القدرة على اتخاذ القرارات , القدرة على حل المشاكل , الاتجاهات نحو العمل , وتفويض السلطات .

ومهما يكن من تعدد هذه المعايير فلا بد أن تتناول أو تؤكد على جانبين أساسيين:

الأول : موضوعي : يعبر عن المقومات الأساسية التي تستلزمها طبيعة العمل مثل استعمال وقت العمل .

الثاني : ذاتي أو سلوكي في التعليم . والاستفادة من التدريب والقدرة الإشرافية , ومدى التقبل للنقد , وإمكانية الاعتماد عليه , والتعاون , وعلاقته مع الرؤساء والمرؤوسين .

ولا بد من تكامل هذين العاملين في عملية تقييم أداء العاملين مع وجوب قيام الإدارة بشرح أهمية هذه المعايير وتعريفها للعاملين ومدى ارتباطها بتقدمهم وتقدم المنظمة .

وقبل تقديم طرق تقييم أداء العاملين لا بد من التنويه إلى ان عملية التقويم يشترط أن يتوفر فيها أمران:

صلاحية التقييم Validity

صدق التقييم وسلامة إجراءاته Reliability

والمقصود بصلاحية التقييم مدى ثبات النتائج المترتبة على تقييم أداء الموظف أو العامل إذا ما أُعيد تقييم أدائه مرات عديدة من قبل عدة أشخاص.

وتشير دراسات عديدة إلى أن مناقشة أسلوب أو طريقة التقييم مع العاملين ونتائجه , تساعد كثيرا على تحقيق هذه العوامل المساعدة على صلاحية نتائج تقييم الأداء .

أما صحة أو سلامة تقييم الأداء وإجراءاته , فتشير إلى ضرورة ارتكاز التقييم على معدلات أداء محددة , ومقارنتها بالأداء الفعلي للموظف .ويتطلب ذلك أن يتم التوصل إلى معايير أداء موضوعية ومحدده بحيث تجنبنا إدخال الأحكام الشخصية وما يرافق ذلك من تحيز . وليس من السهل التخلص من هذه النقطة .

ومن الواضح لكي يتوافر عنصر الصلاحية والصحة أو السلامة في تقييم أداء الموظف يجب أن تتوافر خمسة عوامل هي : الاختيار والإرشاد والتوجيه والمتابعة والتقييم .

تأتي مرحلة التقييم بعد إتمام مرحلتي الإرشاد والتوجيه والإشراف والمتابعة من قبل الرئيس المباشر ولكي تكون هذه المرحلة على مستوى من الكفاية والفعالية المتصفة بالاعتدال والإنصاف, فقد اقترنت بثلاث أمور هي:

الفترة الزمنية : تعد الفترة الزمنية من العوامل الأساسية في ترتيب وتنظيم عملية تقييم الأداء الوظيفي حيث أن الرئيس المباشر لا بد أن يكون ملزما بفترة زمنية معينة , كذلك يجب أن يعلم الموظف بالفترة التي سوف يقوم فيها .

تقارير الكفاية أو تقارير التقييم : يختلف تصميم تقارير الكفاية أو تقارير الأداء من بلد لآخر , كما تختلف محتوياتها من مستوى وظيفي لآخر , حيث تختلف تقارير الكفاية المعدة لتقييم أداء الموظفين في الإدارة العليا عن تقارير الكفاية المعدة لتقييم أداء العاملين في الإدارة الوسطى لذلك يجب أن يراعى عند تصميم هذه التقارير أن يتناسب محتوى كل تقرير مع مستوى التدريج الوظيفي المراد تقييم العاملين فيه .

تعبئة تقارير الكفاية : في هذه المرحلة يقوم الرئيس المباشر بتعبئة تقارير الكفاية الخاصة بمرءوسيه لأنه يكون قد حصل على البيانات اللازمة وكون فكرة شاملة عن الانجازات الفعلية لكل موظف ويحتوى كل نموذج على مجموعة من العناصر ويكون لكل عنصر من عناصر التقييم حدا أدنى , وحدا أقصى , ويتم تقييم الموظف في ضوء المعلومات الواردة في هذا النموذج .

اتخاذ القرار الإداري :

يعد اتخاذ القرار الإداري المرحلة الأخيرة من عملية تقييم الأداء الوظيفي ويجب أن يكون معد التقرير في مرتبة أعلى من مرتبة الموظف المراد تقييمه وان تكون مرتبة معتمد التقرير أعلى من مرتبة معد التقرير.

ومن الجدير بالذكر أن اتخاذ القرار الإداري الخاص بتقييم الأداء ليس من القرارات الروتينية الإدارية التي ترمي إلى تطبيق السياسات القائمة على أوجه النشاطات المختلفة في المنظمة أو القرارات التي تصدر بشكل يوحي بمعالجة مشكلة معينة في نطاق المنظمة , ولا يتعدى تأثيرها المشكلة التي صدرت لمعالجتها , بل هو قرار مقرون بغرض محدد الهدف لذا لا بد لمعتمد التقرير أن يكون على علم ومعرفة بمراحل العملية التنفيذية للأداء , وضمن أهداف التقييم أن يكون هناك حلقة وصل بين الرئيس والمرؤوس .

فيجب على معتمد القرار أن يتخذ القرار بهذا الصدد قرينة التزامه بمعرفة خطوات إعادة , وكذلك متابعة نتائجه ومحاولة تصحيحه , ويرتبط نجاح عملية التقييم بما يتخذ من قرارات في اتجاه ما يحتويه من أهداف , فإذا ما روعيت الدقة فان النتيجة أن تكون سلبية وليس في صالح التنفيذ وبالتالي تواجه العملية عدم تقبل من قبل الموظف ولذا سيكون له اثر كبير في تحقيق أهداف الكفاية وفعالية الإنتاج والتزام الموظف السلوكي اتجاه فكرة التقييم .

عناصر تقييم الأداء

تعرف عناصر التقييم بأنها الصفات والمميزات التي يتكون منها الأداء الكفء للعمل والتي بناء على مدى توافرها في الموظف وأدائه يتم التقدير والحكم على مستوى كفاءته في عمله الوظيفي , إذ أنها تعبر عن مدى مساهمته في العمل الإنتاجي , وتعد عناصر تقييم الأداء بمثابة الأساس الذي يجب إتباعه والتقيد به عند التقييم , لأنه يبين الواجبات والمسؤوليات المترتبة على الموظف والصفات والمميزات الشخصية التي يجب أن تتوافر فيه لكي يؤدي عمله على أحسن وجه.

أنواع عناصر التقييم:

هناك نوعان رئيسيان من عناصر تقييم الأداء :

النوع الأول : ويشمل الصفات الملموسة التي يمكن تقييمها بسهولة لدى الموظف مثل المواظبة على العمل .

النوع الثاني : وهو يشمل الصفات غير الملموسة والتي يجد الرؤساء صعوبة في تقييمها نظرا لأنها تتكون من الصفات والمميزات الشخصية لدى الموظف , وهذا يتطلب ملاحظة مستمرة لكي يمكن للمقيم ملاحظتها وتقييمها جيدا مثل الأمانة في العمل .

اختيار عناصر تقييم الأداء يجب أن تتم عملية اختيار عناصر تقيم الأداء بناء على أسس عملية للحصول على نتائج دقيقة ومعرفة مستويات الكفاءة داخل التنظيم بشكل واضح , لذا يجب أن تتوفر في عناصر التقييم الشروط التالية :

العمومية : وهي من أهم الشروط الواجب توفرها في عناصر التقييم ويقصد بالعمومية أن يكون العنصر عاما وشاملا لأكبر عدد ممكن من الموظفين .

إمكانية الملاحظة : يجب أن يكون عنصر التقييم سهل الملاحظة لتسهيل مهمة المقيم وتوفير الوقت والجهد اللازم لتقييمه .

إمكانية التمييز : يجب أن يكون عنصر التقييم مميزا سواء من حيث المعنى أو التسمية لمنع تداخل الصفات مع بعضها البعض , ولتجنب التأويل والفهم الخاطئ لمعانيها من قبل الرؤساء المقيمين , الأمر الذي يؤدي إلى إعطاء نتائج غير صحيحة وازدواجية في التقييم, وهناك مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نجاح عناصر التقييم في تأدية مهمتها منها :

أن تبين المعنى المراد منها .

يجب أن تتنوع وتتناسب العناصر المختارة مع طبيعة عمل كل وظيفة وظروفها , حيث أن هناك بعض العناصر تعد مهمة بالنسبة إلى بعض الوظائف ولكنها غير ضرورية لوظائف أخرى .

أن تكون العناصر سهلة الفهم غير معقدة وان لا تكون مركبة ولا تحتمل أكثر من معنى واحد.

الأهمية النسبية لعناصر تقييم الأداء:

تعد عناصر تقييم الأداء المحور الأساسي لعملية تقييم الأداء لأنها تصف الأداء الجيد المطلوب في العمل , وتتفاوت أهمية عناصر التقييم من وظيفة لأخرى فالعنصر الذي يعد رئيسيا في وظيفة ما قد يعد ثانويا في وظيفة أخرى , ولإيجاد الوزن والأهمية النسبية للعناصر يجب دراسة أهمية كل عنصر ومدى تأثيره على أداء الموظف و من هنا تبرز مدى أهمية تحليل الوظائفJob Analysis والشروط اللازمة للنجاح فيها .

معدلات تقييم الأداء:

هي عبارة عن ميزان يمكن بواسطته للمقيم أن يزن إنتاجية الموظف لمعرفة مدى كفاءته في العمل من حيث الكمية والجودة خلال فترة زمنية محددة , ويتم العمل المنجز للموظف مع المعدل المحدد للتوصل أخيراً إلى تحديد مستوى كفاءته في تنفيذه للعمل الموكل إليه.

وتعود أهمية مع دلات الأداء إلى أن تقييم الأداء في الوقت الحاضر أصبح يتطلب وجود مستوى معين من الكفاءة ويجب أن يصل إليه الفرد ليتم تقييم أدائه الفعلي ومقارنته بهذا المستوى المحدد .

فوائد استخدام معدلات الأداء:

إن من أهم معدلات الأداء ما يلي :

رفع مستوى الكفاءة والدقة في العمل .

تشجيع الأفراد على تحسين أدائهم لشعورهم بان أدائهم خاضع للمقارنة بالمعدلات الموضوعة وان مستوى أدائهم يجب أن يصل إلى هذه المعدلات .

تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد من أفراد وأموال

رفع الروح المعنوية للموظفين إذ أنها وسيلة يمكن تحقيق الموضوعية في نتائج التقييم .

أصبحت معدلات الأداء تستعمل كأداة للرقابة الداخلية , ومتابعة تنفذ خطة العمل داخل التنظيم لتحديد الانحراف في تنفيذها لمعالجته ولتلافي الأخطاء في المستقبل .

تعد معدلات الأداء وسيلة لتحديد الاحتياجات التدريبية داخل التنظيم.

أنواع معدلات الأداء:

هناك ثلاثة أنواع لمعدلات الأداء هي :

المعدلات الكمية : وبموجب هذا النوع يجب تحديد كمية معينة من وحدات الإنتاج التي يجب أن تنتج خلال فترة زمنية محددة , أي أنها تدل على العلاقة بين كمية العمل المنتج والزمن المرتبط بهذا الأداء .

المعدلات النوعية : وتعني وج وب وصول إنتاج الموظف إلى مستوى معين من الجودة والدقة والإتقان , وغالبا ما تحدد نسبة معينة للأخطاء أو الإنتاج المعيب بجب أن لا يتجاوزها الموظف .

المعدلات الكمية والنوعية : وهذا النوع مزيج من النوعين السابقين حيث بموجبه بجب أن يصل إنتاج الموظف إلى مستوى معين خلال فترة زمنية محددة وبمستوى معين من الجودة .

وحول أفضلية الأنواع الثلاثة لا يمكن القول بان واحد أفضل من الآخر لان مسألة تحديد النوع الأفضل تابعة لطبيعة وماهية نوع العمل والخدمات التي يقدمها فقد يكون النوع ملائما لطبيعة عمل تنظيم ما , وفي نفس الوقت غير ملائم بالنسبة إلى تنظيم آخر .

المواصفات المطلوب توافرها في معدلات الأداء لكي تؤدي معدلات الأداء مهمتها بنجاح يجب أن تتوافر فيها الصفات التالية :

أن تكون معقولة وتمثل الأداء العادي بحيث لا تكون منخفضة ولا مرتفعة لان انخفاضها يضعف الحافز على زيادة الإنتاج , نظرا لإمكانية أي موظف بلوغها , كما أن ارتفاعها يجعلها خيالية من الصعب الوصول إليها , وهذا يبعث اليأس في نفوس الأفراد .

يجب مرا جعتها بين كل مدة وأخرى بسبب التغيرات التي تحدث في العمل بهدف التأكد من أنها ما زالت معقولة أو أنها توصل إلى أهداف قابلة للتحقيق

أن يتوافر فيها عنصر المرونة لكي يمكن تعديلها حسب ما تقتضيه الظروف وحسب التغيرات التي تطرأ على أساليب العمل أو الأفراد أو الظروف المحيطة بهم .

أن تراعى الظروف والعوامل التي لا يمكن للفرد التحكم فيها خلال تأديته للعمل والتي تؤثر على مستوى أدائه.

أن تتوافر فيها الدقة لكي يمكن الاعتماد عليها عند التخطيط والمراقبة ومحاسبة الأفراد لذلك يجب أن تكون قائمة على أساس من التحليل والتوصيف للعمل وتبسيطه.

يجب أن تكون المعدلات نابعة من أهداف الأفراد والتنظيم معا , لكي يكون لديهم شعورا بان معدل الأداء إنما هو هدف عليهم تحقيقه , وذلك لفائدتهم ومنفعتهم بالإضافة لأهداف التنظيم .

وضع معدلات الأداء:

تمر عملية وضع معدلات الأداء في عدة مراحل هي :

دراسة العمل : في هذه المرحلة يتم القيام بمسح شامل لكافة الأعمال داخل المنظمة لتحديد الأعمال التي يمكن وضع معدلات أداء لقياس إنتاجية العمل فيها والأعمال التي لا يمكن وضع معدلات لها , وما هي المشاكل التي يمكن أن تواجه القائمين بمهمة وضع المعدلات لدراستها, ووضع الحلول لها .

تحليل العمل : وفي هذه المرحلة يتم القيام بتحليل وتجزئة كل وظيفة (الوظائف القابلة لوضع معدلات أداء لها) إلى أجزاء , ثم القيام بدراسة تأثير الوظائف والأعمال الأخرى عليها , ليتم تنميط الوظائف المتشابهة مع بعضها .

اختيار وحدة القياس : وفي هذه المرتحلة يتم تحديد واختيار وحدة القياس التي يجب أن تتوافر فيها ما يلي :

أن تكون قابلة للتعميم على الوظائف المتشابهة.

أن تكون مفهومة وواضحة وتعطي معنى واحد .

دراسة تقارير العمل : وفي هذه المرحلة يتم دراسة التغيرات التي تطرأ على العمل وظروف انجازه , والأسباب التي أدت إلى ذلك لتعديل المعدلات لتكون ملائمة .

وضع المعدلات : بناء على المرحلة السابقة والمعلومات التي توافرت لدى القائمين على وضع هذه المعدلات , يتم وضع المستويات الكمية والنوعية والزمنية التي سوف توضع المعدلات بناء عليها ,وتعبر هذه المراحل مكملة لبعضها البعض , حيث تعتمد كل مرحلة على المرحلة التي قبلها .

تحديد الأسلوب الملائم ووضع أهدافه وشرحه للعاملين والرؤساء .

توجيه الرؤساء المباشرين حتى يقوموا بجمع البيانات الخاصة بالأسلوب الذي يتم اختياره طوال فترة القياس , حتى يتم وضع التقرير على ضوء هذه المعلومات .

معالجة مشكلات الإدارة مع العاملين قبل وضع التقدير النهائي , ويجب أن تقوم إدارة الأفراد بشرح هذا الأسلوب , وتعريف الرؤساء بمسؤولياتهم في إعداده على أسس موضوعية مع دعم ذلك النظام بالمراجعة المستمرة التي تضمن إدخال التعديلات المناسبة عليه .

مقارنة الأداء الفعلي في ضوء النقطتين السابقتين .

تحديد درجات السماح , فإذا لم يصل الفرد إلى مستوى الأداء المحدد مسبقا فعلية أن يذكر أسباب ذلك .

التأني في اختيار الشخص الذي يقوم بعملية تقييم أداء الموظف , من أجل ترصين الموضوعية والابتعاد عن التحيز والمحاباة في هذه العملية

أن تقييم الأداء (الخطوة الخامسة) هو عملية تعاونية بين الرئيس والمرؤوس محورها استعراض ومعرفة مدى تحقيق الموظف للأهداف التي سبق أن اشترك رئيسه في تحديدها . والأصل أن يقوم المرؤوس بنفسه بتوضيح ما أنجزه من أعمال للوصول إلى الأهداف المتفق على انجازها ضمن فترة زمنية محددة مسبقا , معززا موقفة بحقائق رقمية . وقد يقدم ذلك في تقرير إلى رئيسة المباشر ليناقشاه معا ويحددان سبل تحقيق الأداء ومستعرضا ما قد يكون هناك من مشاكل من اجل تفاديها ثم يتفقان على أهداف أخرى وهكذا . ومن الضروري أن يراجع رئيس الرئيس أداء الفرد وتقييم الرئيس المباشر وعليه فان لطريقة الإدارة بالأهداف مزايا عديدة تميزها عن الطرق السابقة .

مقارنه بين طريقة الإ دارة بالأهداف والطرق الأخرى المستخدمة في تقييم أداء العاملين :

عناصر المقارنة	طريق تقييم أداء العاملين	
	طريقة الإدارة بالأهداف	الطرق الأخرى
التركيز	الأداء السابق والمستقبلي	الأداء السابق فقط
الهدف	تحسين الأداء وتنمية قدرات الفرد	محاسبة الفرد
المعايير المستخدمة	خاصة بحقل أو وظيفة معينة	عامة تطبق على جميع أنواع الوظائف
درجة رضاء الفرد عنها	عالية	منخفضة
دور الرئيس	المساعدة والنصح والإرشاد	إصدار الحكم والتقييم
دور المرؤوس	المشاركة في التقييم بهدف التعلم	تبرير السلوك والدفاع عن النفس

معرفة المرؤوس بنتيجة التقييم	يعرفها مسبقا	نادرا ما يعرفها فهي سرية
مساهمتها في تطوير الرئيس والمرؤوس	عالية	منخفضة
التماسك بين الرئيس والمرؤوس	قوي بسبب المناقشات المستمرة وتبادل وجهات النظر	ضعيف

ولكن بالرغم من هذه المزايا التي تتميز بها طريقة الإدارة بالأهداف, نجد أنها تعاني من بعض المشاكل من بينها مثلا أنها تقيس أداء الموظف في وظيفته الحالية فقط , بمعنى أنها تعجز عن إعطاء مؤشر لنجاحه في وظائف أخرى مستقبلا , كما أنها تتطلب قدرا كبيرا من التفكير وحرية التصرف وإبداء الرأي , وقد يكون عدم المقدرة على التعبير عن الأهداف بشكل كمي سببا مباشرا في فشلها في التطبيق . وان هذه الطريقة تفترض أن الرئيس أو المشرف يفهم واجباته وسلطاته جيدا كما يعرف الحدود التي تحيط بتلك السلطات والواجبات . كما أن هذه الطريقة يصعب تطبيقها في الأنشطة المتداخلة لاسيما عندما يصعب فصل الأداء الفردي عن أداء المجموعة لتحديد درجة المساهمة .

معوقات التنمية البشرية:(12)

إن معوقات التنمية في المجتمع العربي عديدة، من أهم هذه المعوقات:

عدم وجود إستراتيجية تنمية بشرية، فمحور ا لتنمية لا يعني النمو في معدلات الناتج المحلي الإجمالي أو التوازن الكافي في ميزان المدفوعات فحسب، وكلاهما غير موجود في العالم العربي، ولكن يجب أن يعني أيضاً القضاء على الفقر والبؤس وامتهان الكرامة المقترن بذلك، وينبغي أن تتا ح للجميع فرص العمالة والتوظيف، وأن يكون للجميع نصيب في عائدات الرخاء الاقتصادي.

انتشار الفساد الإداري، فبالإضافة إلى التكاليف والخسائر المادية الكبيرة الناجمة عن الفساد وتعطيل فرص التنمية الاقتصادية، فإن الفساد يقتل روح المبادرة والتنافس العلمي الشريف، ويحبط رغبة الإفراد في الترقي وفي تحصيل العلم والمعرفة.

مشكلة المعرفة في الوطن العربي(13)

تواجه عمليات نشر المعرفة في البلدان العربية في مختلف مجالاتها في التنشئة والإعلام والترجمة صعوبات عدة من أهمها شح الإمكانيات المتاحة للأفراد والأسر والمؤسسات والتضييق على نشاطها، وكان من نتائج ذلك قصور فعالية هذه المجالات عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتا ج المعرفة.

فمازال الوضع العام للتعليم متواضعاً مقارنة بإنجازات دول أخرى، ومقارنة باحتياجات التنمية الإنسانية.

والمشكلة الأخطر في التعليم في البلدان العربية هي تردي نوعيته، وهذا يقوض أحد أهم أهدافه الأساسية، وهو تحسين نوعية الحياة و إغناء قدرة المجتمعات، ويطرح تحديات خطيرة في وجه المكونات الرئيسية للنظام التربوي التي تؤثر في نوعية التربية والتعليم، وهي السياسات التعليمية والمدرسون والمناهج الدراسية.

وتعد وسائل الإعلام من أهم آليات نشر المعرفة، ولكن مازال الإعلام العربي ووسائط الوصول إليه وبنيته التحتية ومضمونه يعاني من الضعف والقصور، ما يجعله دون مستوى التحدي في بناء مجتمع المعرفة.

فعلى سبيل المثال: عدد الصحف في البلدان العربية يقل عن 53 لكل 1000 شخص مقارنة مع 258 صحيفة لكل 1000 شخص في البلدان المتقدمة.

وتعد الترجمة من القنوات الهامة لنشر المعرفة والتواصل مع العالم، إلا أن حركة الترجمة العربية مازالت مشوبة بالفوضى والضعف، فقد كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون شخص من العرب في السنوات الأولى من الثمانينيات يساوي: 4.4 كتب، أي أقل من كتاب واحد كل سنة، بينما بلغ 519 كتابا في المجر، 920 كتابا في إسبانيا. وعلى سبيل المثال: لا يتجاوز الإنتاج العربي في مجال الكتب 1.1% من الإنتاج العالمي رغم أن العرب يشكلون 5% من عدد سكان العالم(14).

السياق التنظيمي لاكتساب المعرفة(15)

إن اقتصاد المعرفة يتطلب تعزيز فعالية السياق التنظيمي لإنتاج المعرفة بما يضمن قيام نسق للابتكار يقوم على الإدارة الفعالة لنقل التقانة من خارج المجتمع، واستيعابها في النسيج المجتمعي، وتنشيط إنتاج المعرفة المؤدي إلى توليد تقانات جديدة بما يحقق غايات الكفاءة الإنتاجية والتنمية الإنسانية.

إن اقتصار سياسات التصنيع العربية على مفهوم اقتناء وسائل الإنتاج وعدم الاهتمام بالسيطرة على التقانات وتوطينها كان معناه أن تقادم التقانات المستخدمة في المشروعات الإنتاجية حولها إلى مؤسسات غير قادرة على المنافسة.

وقد احتفظت الشركات عابرة الحدود التي فتح لها المجال للاستثمار في الدول العربية وغيرها لنفسها بأجزاء عمليات الإنتاج ذات الكثافة المعرفية والمتطلبات العالية في مستوى المهارة البشرية، ولم تسمح بالمشاركة في الإنتاج والتصنيع إلا للمواد والمكونات الأقل تقدما من الناحية التقانية أو التي لا تتطلب مستويات عالية من المهارات.

ويرى بعض الباحثين أن جل عمليات التصنيع والاقتناء التقاني التي قام بها العرب في نصف القرن الماضي لم تؤد إلى الفائدة المرجوة، فقد استثمر العرب بين العام 1980 و1997 أكثر من 2500 بليون دولار في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، لكن متوسط الناتج المحلي للفرد قد انخفض خلال هذه الفترة، وقد انخفضت الإنتاجية الزراعية والصناعية.

وتواجه عملية ترويج نتائج البحث والتطوير صعوبات وعقبات أساسية بسبب ضعف الروابط بين مؤسسات البحث والتطوير وقطاعات المجتمع الإنتاجية وقصور ملحوظ في ممارسة النشاطات الابتكارية، وبقي الجزء الأكبر من الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تتم في مؤسسات البحث والتطوير العربية غير مكتمل من حيث الوصول إلى حيز الاستثمار.

ضعف البحث العلمي العربي(16)

وفي مقابلة صحفية أُجريت مع الدكتور طه النعيمي الأمين العام لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية في شهر شباط (فبراير) 1999 ذكر أن ميزانية البحث العلمي في أمريكا حوالي 3,2 % من الناتج القومي الإجمالي، وفي أوروبا هناك معدل عام لميزانية البحث العلمي يقدر بـ 2,5 من الناتج القومي الإجمالي، وفي اليابان 3% وفي كوريا الجنوبية 1,91 ومن المتوقع أن تصل إلى 5 % خلال السنوات القادمة.

أما في الدول العربية فميزانية البحث العلمي تتراوح بين الصفر وبين 0,5% من الناتج القومي الإجمالي، وبعض الخبراء يصل بهذه النسبة إلى 0.7 % وهي كلّها أرقام ضئيلة جداً إذا ما قورنت بميزانيات البحث العلمي في الدول المتقدمة.

المطلوب علميا: (17)

والمفترض أن تكون ميزانية البحث العلمي لدينا أكثر من الدول المتقدمة، لأنّنا نحتاج إلى دفعتين: الدفعة الأولى لتقليص الفجوة التي تفصلنا عن الدول المتقدمة، والثانية للإسراع بالتنمية واللحاق بركب الدول المتقدمة.

الأفاق المستقبلية للتعاون العربي في مجال البحث العلمي :

إن التعاون والتكامل الكامل سيؤدي حتماً إلى التعاون في مجال البحث العلمي.

ولتسهيل ذلك يجب أن يكون هناك تنسيق في السياسات الاقتصادية وأن يتعدى ذلك لتسهيل التعاون والتنسيق في المجالات المقترحة الآتية:

المجالات الصناعية:

إقامة مشاريع مشتركة.

تبادل الخبرات.

تقوية وتطوير الإمكانيات المالية بين الدول العربية.

المجالات التجارية :

توسيع التبادل التجاري واتصال السلع بين أقطار الدول العربية.

إقامة مناطق حرة بين الدول العربية.

إعفاء الآلات والمعدات المستوردة بين الدول العربية.

إعفاء الرسوم الجمركية ولعوائد للتجارة بين الدول العربية.

كل ذلك سوف يعمل على تنشيط التعاون العربي في مجال البحث العلمي

إمكانية التعاون بين الأقطار العربية :

في كثير من المؤتمرات واللقاءات العربية يتم التأكيد على أهمية التعاون بين أقطار الوطن العربي في مجال البحث الصناعي والتعاون التكنولوجي وكذلك الدعوة إلى تقوية الاتصالات بين الدول العربية من خلال تبادل الخبرات ونقل المعلومات وفي اعتقادنا بأن هذه الأعمال تؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد في الدول العربية والنهوض الصناعي.

في كثير من المؤتمرات واللقاءات ال عربية يتم التأكيد على أهمية التعاون بين أقطار الوطن العربي في مجال البحث الصناعي والتعاون التكنولوجي وكذلك الدعوة إلى تقوية الاتصالات بين الدول العربية من خلال تبادل الخبرات ونقل المعلومات وفي اعتقادنا بأن هذه الأعمال تؤدي إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد في الدول العربية والنهوض الصناعي.

وبالرغم من بعض المشاكل التي تؤدي إلى عدم انسياب هذه المعلومات وتبادلها إلا أن هناك أمال كبيرة لتطوير الآليات وزيادة التعاون العربي في مجالات متعددة يمكن استعراضها فيما يلي:

تبادل المعلومات :معروف إن المشاكل التي تلاقيها كثير من الدول العربية هي حصولها على المعلومات بالرغم من الثورة التكنولوجية في الإنترنت وذلك لأسباب كثيرة أهمها عامل اللغة من جهة أخرى فأن الحصول على معلومات تكنولوجية يهدف تطبيقها على مستوى القطر تلاقي مشاكل وصعوبات من حيث التطبيق والاستيعاب.

القيام بالأبحاث المشتركة : هناك مجالات كثيرة ومتشابهة بين الأقطار العربية فأن هناك مجالاً واسعاً لتنسيق الأبحاث والقيام بها بصورة مشتركة الأمر الذي سيؤدي إلى توفير الإمكانيات وتنميتها .

شراء تكنولوجيا :هناك تشابه بين الدول العربية من حيث القدرات البشرية واستخدام التكنولوجيا ويمكن القيام بشراء تكنولوجيا وتحسين شروط الحصول عليها من منتجي هذه التكنولوجيا الأمر الذي سيعمل على الحصول على وفورات مالية وقدرة عالية في التفاوض واختيار تكنولوجيا ملائمة .

تصدير الآلات والمعدات :هناك دول عربية استطاعت أن تقوم بتصدير التكنولوجيا في بعض المجالات الصناعية وعلى سبيل المثال تجهيز وصناعة المكائن وقطع الغيار الأمر الذي سيؤدي إلى الإسهام في التعاون التكنولوجي وتطويره

مكاتب الدراسات والاستشارات :هناك مكاتب متطورة في بعض الأقطار العربية مقارنة بالأقطار الأخرى وخاصة في عملية الدراسات والتقييم ومتابعة المشروعات المختلفة وفي هذا المجال يمكن للدول العربية التي لا تتوفر فيها خدمات استشارية الاستفادة من الدول العربية التي تتوفر فيها مكاتب استشارية والتعاون على إيجاد مكاتب أو هيئات مشتركة.

التدريب :لا شك أن عملية تدريب الكوادر لأي قطر عربي في قطر أخر تتوفر فيه مجالات تكنولوجية ومراكز ومؤسسات علمية سيؤدي إلى اكتساب الكوادر في الأقطار الأخرى قدرات ومهارات عالية واكتساب تكنولوجيا وتقوية الروابط والتعاون العلمي وسيكون من أهم مجالات التعاون الخلاصة :

لا يمكن نجاح تبادل البحوث العلمية بين الأقطار العربية بشكل جيد إلا بوجود هيئات ومنظمات عربية تقوم بما يأتي:

نشر المعلومات المساعدة في نقل التكنولوجيا الملائمة والتدريب.

إقامة قاعدة بحث علمي متينة أسلوبها البحث والتطبيق العلمي وتنمية الموارد البشرية.

دعم مراكز المعلومات والبحث العلمي بالدول العربية وربطها بالمنظمات العربية للاستفادة منها.

تشجيع اللقاءات وتبادل المعلومات بين أصحاب الاختصاصات في الدول العربية .

من التوصيات والمقترحات:

تخصيص 2,5-3% على الأقل من ميزانية كل بلد عربي لمصلحة البحث العلمي.

تقديم الامتيازات المالية والاجتماعية للعلماء والباحثين كأفراد ومؤسسات.

الاستفادة النسبية من الكفاءات والأُطر العلمية المهاجرة، من خلال تنظيم مؤتمرات للمغتربين في الوطن الأم (وهو ما تقوم به سورية في العقد الأخير بصورة دورية وفعالة)، وطلب مساعدتهم وخبراتهم، وتبادل المشورة معهم، للإطلاع على أحدث الوسائل، أو لنقل الخبرات العلمية والتقانة، أو بغرض المشاركة المالية والاقتصادية في تنفيذ المشاريع الحيوية.

التعاون العربي- لإقامة مشروعات ومراكز أبحاث علمية وجامعية تطبيقية، بغرض تكوين كفاءات عربية خبيرة للتخفيف من حدة سلبيات هجرة الأدمغة والكفاءا ت العربية إلى البلدان الغربية.

أن تنزع الأمة نفسها من فكرة الهزيمة التي أصبحت وسيلة متعمدة لإخماد حيويتها، وبحيث أصبح تخليد وترسيخ الهزيمة وسيلة لتبرير العجز والقعود.

إقامة شبكة معلومات موحدة بين الجامعات في القطر الواحد وبين الجامعات في الأقطار العربية المختلفة، ودعوة الباحثين إلى الاستفادة من شبكات المعلومات الحديثة وتبني صيغ البحوث الجماعية لعديد التخصصات في علوم الإنسانيات.

العمل على دعم المؤسسات والمراكز البحثية وكذا الجامعات لتعزيز وتنفيذ مخططات بحوثها الجماعية وهو ما يساعد حتما على تقليص البحث القطري وتشجيع مجال البحوث التي تغطي كامل الفضاء العربي.

توفير الدعم المادي اللازم لتشجيع البحث العلمي.

جذب الشباب نحو عالم الأبحاث والدراسات.

إشراك طلاب الجامعات في الدراسات والابتكار.

الاتجاه نحو البحوث التطبيقية العملية بعيداً عن حالة التنظير المطلق.

اعتماد التخطيط كأساس للاقتصاد.

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

العمل على زيادة الإنتاج كما ونوعا.

البحث والتنقيب عن الثروات الطبيعية.

تأكيد التصنيع المحلي لكل ما يمكن.

العمل على الاستفادة من تكنولوجيا الإنتاج والاعتماد على نظم المعلومات المتقدمة .

الانتقال من إطار البحث الفردي إلى إطار البحث الجماعي، (بحوث الفرقاء).

مطالبة الحكومة بإحداث صندوق وطني لدعم البحث العلمي و التقني.

العمل على عولمة الأبحاث العلمية التطبيقية.

استخدام الإنترنت لتفعيل الترابط بين مراكز البحوث العلمية.

مراجع الفصل الرابع

1 – د.إبراهيم بدران، (تحرير) اتحاد مجالس البحث العلمي العربية , العلم والتكنولوجيا والتنمية في الوطن العربي , بغداد 1982ص 22-23.

أبو طاحونة ,عدلي علي :إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية , الإسكندرية :المكتب الجامعي الحديث 2000.

اجتماع الخبر اء التحضيري حول الإعلان العربي للتنمية الاجتماعية (1994) ,عمان.

الإدريسي , زهراء محمد سعيد محمد : التكنولوجيا الرقمية والتنمية البشرية مجلة الفيصل ,2001العدد25

الاسكوا ,مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 1997-1998 ,منشورات الأمم المتحدة ,نيويورك 1999.

التنمية والبحث العلمي في الوطن العربي , محاضرة للدكتور علاء محمود التميمي , دائرة التخطيط – الإمارات العربية المتحدة . ألقيت المحاضرة في المنتدى الثقافي – أبو ظبي بتاريخ 2002/10/12 م

الحاج بكري ,سعد علي : التنمية في عصر المعلوماتية , الفيصل السنة 25 العدد298 يونيو 2001 ص 39-41.

الحميدي نجم (1999): تصميم نظام دعم للقرارات الإستراتيجية , مكتبة جرير , الرياض.

الحسني ,عبد المنعم ,الثقافة والتنمية مع إشارة لأهمية المتغير الثقافي في التنمية العربية "شؤون عربية ", العدد89 ,مارس 1997, ص 84-88.

الخطيب،هشام:التنمية البشرية في العالم الإسلامي مجلة الندوة العدد 8 .

الروسان , ممدوح (1988) :التنمية في الوطن العربي , عمان.

السالم , مؤيد سعيد(2002): إدارة الموارد البشرية , عالم الكتاب الحديث , الأردن.

السلوس، منى محمد "التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي في مصر " مجلة التربية والتنمية , السنة الخامسة ,العدد الحادي عشر , أكتوبر ,2004ص 119-171.

القاسمي , علي :إخفاق الجامعات العربية في تحقيق التنمية البشرية (2003) الفيصل السنة 27 – العدد 322 يونيو 2003م ص28-33 .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp), تقرير التنمية البشرية لعام 1993 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ص 10-11.

تقرير التنمية البشرية- فلسطين 1999/1998-إبريل (2000) برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت – فلسطين.

تقريرالتنمية البشرية لعام 2001 ,الصادر عن الأمم المتحدة للتنمية البشرية

تقرير دوري صادر عن مركز دراسات التنمية جامعة بير زيت , بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي,2002ص1-139.

حسن راويه: مدخل إلى استراتيجيات التخطيط وتنمية الموارد البشرية (2003) الدار الجامعية , القاهرة .

حطب , زهير (1985) : مساهمات الاجتماعيين العرب في قضايا التنمية ,معهد الأنجلو العربي , بيروت.

داركر, بينز: ممارسات الإدارة(1998) , مكتبة جرير , الرياض .

درة , عبد الباري (1986) :إدارة القوى البشرية _ دار الندوة للنشر والتوزيع , عمان , الأردن

شهاب الدين , عدنان (2001): قضايا التطور العلمي والتكنولوجيا, سلسلة الحوارات العربية , عمان .

شيحة , عبد المجيد عبد التواب: ثلاث مقومات لتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية,مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي . آفاق مستقبلية مج1, كلية التربية , جامعة عين شمس ,8-1990/7/10.

عبد العال ,سيد محمد ,أساليب التدريب لتنمية الموارد البشرية 1992

عساف ,عبد المعطي محمد : التدريب وتنمية الموارد البشرية : (2004) الأسس والعمليات , دار زهران للنشر والتوزيع , عمان .

. عمار، حامد (1999) دراسات في التربية والثقافة (7) وفي التنمية البشرية وتعليم المستقبل- عربية للطباعة والنشر - القاهرة.

عمارة ,سامي فتحي : معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الإسكندرية من وجهة نظرهم , جامعة عين شمس , المؤتمر السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي ,23-1999/11/24.

صالح , حسين عبد القادر (2002) : الموارد وتنميتها :أسسها وتطبيقاتها في الأردن , عمان.

- صحيفة الإتحاد : 2001/12/15 م , الواقع التعليمي والثقافي والإعلامي في الوطن العربي , الدكتور حسن حمدان الحكيم .

صحيفة الإتحاد 82/ابريل /1998م , قراءة سياسية للواقع العربي , دكتور حسن حمدان آل عليكم .

. لبد، عماد (2001) التنمية الاقتصادية في فلسطين- رؤية العدد 11 الهيئة العامة للاستعلامات- غزة- فلسطين .

محمد آل ناجي :خصال الأستاذ الجامعي المرتبطة بدعم التحصيل الدراسي للطلاب :ندوة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية :رؤى مستقبلية ,1998ص982.

محمد فالح صالح : إدارة الموارد البشرية ,2004: دار الحامد للنشر والتوزيع , عمان الأردن.

محسن , مصطفى ,التخطيط التربوي :الإستراتيجية لتنمية الموارد البشرية العربية :عناصر أولية حول :المفهوم والأسس وبعض المنطلقات المنهجية : دراسات عربية السنة الخامسة العدد33.

مؤسسة الشفافية الدولية http://www.transparency.de

موقع الجزيرة , الاثنين 1422/9/4هـ , الموافق 2001/11/19م , توقيت النشر الساعة 12:30 (مكة المكرمة).

نصر الله , حنا : إدارة الموارد البشرية , (2001) منشورات جامعة الزيتونة الأردنية ,عمان.

هاجن , أدمت (1988) ترجمة جورج خوري , مركز الكتب الأردني

وزارة التربية والتعليم (2002)- الخطة الوطنية للتعليم للجميع، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي- غزة- فلسطين.

ياغي , محمد عبد الفتاح : (2003) : التدريب الإداري ,مطابع جامعة الملك سعود.

المراجع الأجنبية:

William wiggininborn motorolla y:when treanining” becomes an education harrard business revhew (july august 1994) pp.71-83 .

sterm,Joanne:members as alife long learner ,oxford , u.k ,1989 .

usera ,john: guidelines for individual profissional development planes labette communits college ,usa , .

united nation development programe(undp),human development report 1992 ,n.y, oxford univ. press,1992,p.13.1989

المواقع الإلكترونية:

www. Al jazeera . net 1/5/2005

www .islam on line . com 2/4/2005

www> google .com 2/5/2005 & 1/1/5/2005& 4/4/200